



وقفية جمال عبد الناصر الثقافية

مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية: (٧)

موقف الاتحاد السوفياتي وروسيا من الوحدة العربية

منذ الحرب العالمية الأولى حتى اليوم

الدكتورة نورهان الشيخ

مركز دراسات الوحدة العربية



وقفية جمال عبد الناصر الثقافية

مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية: (٧)

موقف الاتحاد السوفياتي وروسيا من الوحدة العربية

منذ الحرب العالمية الأولى حتى اليوم

الدكتورة نورهان الشيخ

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

الشيخ، نورهان

موقف الاتحاد السوفياتي وروسيا من الوحدة العربية منذ الحرب العالمية الأولى حتى اليوم/ نورهان الشيخ.

٢٥٤ ص. ـ (وقفية جمال عبد الناصر الثقافية). (مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ٧)

ببليوغرافية: ص ٢٣٥ ـ ٢٤٠.

يشتمل على فهرس

ISBN 978-9953-82-578-6

١. الوحدة العربية. ٢. الاتحاد السوفياتي ـ السياسة الخارجية. ٣. روسيا ـ السياسة الخارجية. أ. العنوان. ب. السلسلة.

327.47056

العنوان بالإنكليزية

The Position of the Soviet Union and Russia
Towards Arab Unity Since the First World War
By Norhan El-Sheikh

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (+٩٦١١)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت، فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (+٩٦١١)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى
بيروت، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣

المحتويـات

خلاصة الكتاب

مقدمة

كانت روسيا على مرّ تاريخها القيصري، ثم السوفياتي، فالمعاصر، أكثر القوى الكبرى ميلاً إلى العرب. فقد شجعت روسيا القيصرية النزعة القومية العربية داخل الإمبراطورية العثمانية، وتدخلت الإمبراطورة الروسية كاترينا الثانية عام ١٧٧١ عسكرياً لمساعدة علي بك الكبير في مصر في تمرّده على الإمبراطورية العثمانية ومحاولته الاستقلال عنها. كما شجعت المدارس الروسية في فلسطين وسورية ولبنان المشاعر القومية العربية عند السكان العرب، واعتمدت في تدريسها على اللغة العربية مع قليل من اللغة الروسية، الأمر الذي عزّز مكانة اللغة العربية في مواجهة سياسة التتريك التي كانت تحاول اعتمادها السلطات العثمانية، ومحاولات الدول الأوروبية، خاصة إنكلترا وفرنسا، نشر لغتها وثقافتها.

وأسهمت روسيا من الناحية الروحية الدينية في أواخر القرن التاسع عشر في تعريب الكنيسة الأنطاكية الأرثوذكسية، ودعم تنصيب أول بطريرك أنطاكي عربي، وذلك بهدف التحرر من رقابة الكنيسة اليونانية على المسيحيين العرب الأرثوذكس. وخلال الحقبة السوفياتية، ساند الاتحاد السوفياتي الحركة القومية العربية، كحركة تحرر ضد الاستعمار و«الإمبريالية الرأسمالية».

تتضمّن الدراسة محاولة متواضعة لتتبع الموقف السوفياتي، ثم الروسي، من مشروعات الوحدة العربية منذ أن بدأت في مطلع القرن العشرين بمشروع الشريف حسين الوحدوي العربي للاستقلال عن الإمبراطورية العثمانية وإنشاء مملكة مستقلة للعرب، وعلى مدى ما يقرب من قرن من الزمان، وكذلك الموقف السوفياتي، ثم الروسي، من القضايا العربية المفصلية التي أثرت على

نحو مباشر في مسار الوحدة العربية والعمل العربي المشترك، بدءاً بالثورة العربية الكبرى عام ١٩٣٦، وحتى ثورات الربيع العربي التي بدأت في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠ في تونس، وما زالت تتطور في العديد من البلدان، وتتصاعد تداعياتها، ليس فقط في البلدان التي شهدت هذ الثورات، ولكن على الحركة القومية العربية وتيار الوحدة، وذلك في ضوء صعود تيار الإسلام السياسي ووصوله إلى قمة السلطة في عدد من أقطار الربيع العربي، وفي مقدمتها مصر، الأمر الذي يرى فيه عدد من المحللين تهديداً للتيار العروبي القومي، لما قد ينطوي عليه ذلك من «أسلمة» للوطن العربي، وإفقاداً لهويته العربية لصالح تلك الإسلامية، في ضوء سعي هذه القوى إلى إحياء دولة الخلافة الإسلامية كغاية عليا.

أولاً: العوامل الحاكمة لموقف الاتحاد السوفياتي من مشروعات الوحدة العربية

تضافرت ثلاثة عوامل أساسية وأثرت على نحو مباشر في السياسة السوفياتية تجاه الوطن العربي، والموقف من مشروعات الوحدة العربية، وهي:

١ ـ معاداة الاستعمار والصهيونية كتوجه أساسي للثورة الروسية (١٩١٧)

مثّلت الثورة الروسية عام ١٩١٧، وما أعقبها من وصول البلاشفة بقيادة لينين إلى السلطة في تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه، نقطة تحول مفصلية في التاريخ الروسي، وذلك بالنظر إلى التغيّرات الجوهرية التي طرأت على السياستين الداخلية والخارجية، والتي اتخذت العديد من الأبعاد والتوجهات، أهمها في ما يتعلق بموضوع الدراسة: معاداة الاستعمار، ومعاداة الصهيونية.

أ ـ معاداة الاستعمار

جاء البلاشفة بتوجه أساسي هو «النضال ضد البرجوازية»، واستئصال جذورها من المجتمع الروسي، وخلق بيئة و«ظروف لا تستطيع فيها البرجوازية أن تعيش، ولا أن تتكون من جديد». واقتضى ذلك في أحد أبعاده معاداة الاستعمار و«الإمبريالية» التوسعية، مؤكدين الانقطاع مع الإرث القيصري الذي كان جزءاً من المنظومة الاستعمارية، ومتعاوناً معها. وبرز مبدآن في فكر الثورة دعما التقارب العربي ـ الروسي خلال تلك الفترة: **أولهما**، ضرورة مساندة

حركات التحرر الوطني أينما اندلعت؛ **وثانيهما**، ما يطلق عليه الدبلوماسية العلنية، والشفافية في علاقات موسكو الدولية من خلال إلغاء المعاهدات السرية التي وقّعتها روسيا القيصرية ونشر نصوصها[١].

وفي هذا الإطار، قامت حكومة الثورة بنشر الاتفاقيات السرية التي وقّعتها روسيا القيصرية، ومنها اتفاقية سايكس ـ بيكو التي قُسّمت بمقتضاها بلاد الشام والعراق بين فرنسا وبريطانيا. كما ساند الاتحاد السوفياتي الحركة القومية العربية، كحركة تحرر ضد الاستعمار و«الإمبريالية الرأسمالية»، فالاتحاد السوفياتي أيّد حركات التحرر الوطني في البلدان العربية كونها تقوّض الاستعمار وتغلغله في المنطقة. واستمر هذا الدعم كتوجه أساسي حاكم للسياسة السوفياتية تجاه المنطقة العربية، وازداد تبلوراً ووضوحاً في فترة ما بعد ستالين مع احتدام الحرب الباردة والتنافس الدولي والإقليمي بين القوتين العظميين[٢].

ب ـ معاداة الصهيونية

مثّل اليهود الروس في مطلع القرن العشرين أكبر تجمّع يهودي في العالم، حيث بلغ عددهم ٥,٦ مليون نسمة، أي حوالى ٥١ بالمئة من يهود العالم، عام ١٩١٠. وقد عانى المجتمع الروسي تبعات مواطنيه اليهود، شأنه في ذلك شأن دول أخرى كثيرة، الأمر الذي دفع قياصرة روسيا إلى فرض قيود عليهم وحرمانهم من بعض الحقوق المدنية التي تمتّع بها غيرهم من المواطنين حماية للصالح العام. وخلال الحرب العالمية الأولى، اتهمت الحكومة الروسية اليهود بالتجسس لصالح ألمانيا والنمسا، وقامت بإجلاء آلاف اليهود عن المناطق التي وصل إليها الألمان وتلك القريبة منها إلى العمق الروسي في آذار/ مارس ١٩١٥[٣].

وعقب قيام الثورة الروسية في آذار/ مارس ١٩١٧ بدأت أوضاع اليهود في التحسن النسبي، نظراً إلى مشاركة اليهود الكبيرة في الحركة الثورية، ومساندة

(١) فلاديمير إيليتش لينين، **المهام المباشرة أمام السلطة السوفيتية** (موسكو: دار التقدم، [د. ت.])، ص ١١ ـ ٢٣.

(٢) «خطاب ستالين في جامعة شعوب الشرق،» (١٨ أيار/ مايو ١٩٢٥).

(٣) محمد عبد الرؤوف سليم، **تاريخ الحركة الصهيونية الحديثة، ١٨٩٧ ـ ١٩١٨: القسم الأول** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٤)، ص ٤٩ ـ ٥١.

غالبية اليهود الروس الانقلاب الذي قام به البلاشفة للإطاحة بالحكومة المؤقتة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧، وتكوّنت حكومة حملت اسم المجلس السوفياتي لوكلاء الشعب، بلغ عدد اليهود فيها ٧ من إجمالي ٢١ عضواً مكوّنين لها، كان من بينهم تروتسكي الذي شغل منصب وزير الخارجية.

صاحب ذلك تغيّر جذري في النظرة إلى اليهود الروس، فتم التمييز بين اليهود الشيوعيين المخلصين للثورة وروسيا من جهة، والصهاينة من جهة أخرى. وفي حين تم الترحيب باليهود الشيوعيين من جانب الحكومة الثورية، فإن قادة الثورة ناصبوا الصهيونية العداء. وهاجم لينين الحركة الصهيونية واعتبرها حركة رجعية تتعارض ومصالح البروليتاريا اليهودية، وأنها لا تشكّل حلاً للمشكلة اليهودية على الإطلاق، وأن الحلّ الوحيد هو اندماج اليهود وانصهارهم في المجتمعات التي يعيشون فيها، وذلك بإلغاء جميع صور الاضطهاد والتمييز ضدهم، وإعلان المساواة بين جميع المواطنين. ومن ثم فقد تم العمل على إدماجهم في المجتمع الروسي بعد الثورة، إلا أنهم حرصوا في الوقت ذاته على إيقاف النشاط الصهيوني والقضاء عليه نهائياً، وتم اعتقال عدد من القادة الصهاينة، وحلّ التنظيمات الدينية اليهودية ومصادرة ممتلكاتها. ولم ترحّب حكومة الثورة في روسيا بوعد بلفور، وقامت باتخاذ مجموعة من الإجراءات كردّ فعل مضاد بهدف إيقاف المدّ الصهيوني الذي قد ينجم عنه، وتم حظر الهجرة إلى فلسطين(٤).

ورغم أن عقد الأربعينيات يعتبر استثناءً من هذا التوجه، إلا أنه انتهى بحملة تطهير واسعة ضد اليهود الصهاينة، وبعداء معلن من جانب ستالين للصهيونية، أعاد السياسة السوفياتية إلى مسارها التي كانت عليه.

٢ ـ رؤية القيادة السوفياتية للوحدة العربية

يتنازع رؤيةَ القيادة السوفياتية للوحدة العربية اعتباران متناقضان: من ناحية رأت القيادة السوفياتية أن حركة الوحدة العربية هي حركة تحرر وطني يتعيّن مساندتها، لأنها موجّهة ضد الاستعمار، والإمبريالية العدو الأساسي للاتحاد السوفياتي، إلا أنه في الوقت نفسه كانت هناك مخاوف لدى موسكو من أن تُستغل هذه الحركة كأداة في يد الإمبريالية البريطانية والأمريكية، وأن تكون

(٤) المصدر نفسه، ص ٩٩ ـ ١٠٢.

حليفاً لأيهما أو لكليهما في حربهما ضد الشيوعية، خاصة أن حركة الوحدة العربية كانت تقوم على الهوية القومية، وليس على الوعي الطبقي، كما هو الحال في الفكر الماركسي.

وفي عام ١٩٢٩ نشرت «الهيئة المناوئة للاستعمار» نداء للكفاح من أجل حرية الشعب العربي، وصف المشكلة القومية العربية بأنها من أهم القضايا الدولية. وأكد النداء حق العرب في القضاء على تجزئتهم، وأن يكونوا دولة قوية متحدة مستقلة تامة الحرية. ولكي يتم ذلك، لا بد من تأسيس مجالس ثورية عربية في سائر الأقطار العربية. تلا ذلك اجتماع عقد في موسكو عام ١٩٣١ لممثلي الحزبين الشيوعيين السوري والفلسطيني، تمخّض عن وثيقة تضمّنت الدعوة إلى حملة شاملة للوحدة العربية تقترن في الوقت ذاته بالنضال ضد الاستعمار وضد مصالح العائلات المالكة. وأشارت الوثيقة إلى أسس هذه الوحدة الجديدة، وحدّدتها في اللغة المشتركة، والتقاليد التاريخية المشتركة، والتراث التاريخي المشترك، والتجارب الراهنة المشتركة، ومعاناة وجود عدو مشترك. ودعت إلى إنشاء عدد من الأقطار العربية المستقلة التي تتحد في ما بعد بمطلق إرادتها وحريتها على أسس المبادئ الاتحادية الفدرالية(٥).

فالاتحاد السوفياتي كان مؤيداً لحركة الوحدة العربية شريطة أن تكون مستقلة في مسارها عن القوى الاستعمارية التي كانت تهيمن على شؤون المنطقة آنذاك، وأن تأتي نتيجة كفاح ثوري تقوم به الجماهير العربية ضد المستعمرين وحلفائهم في الداخل، انطلاقاً من أن عالماً عربياً موحداً قد يغلق الطريق في وجه التغلغل الاستعماري في الشرق الأوسط.

٣ ـ تزايد الأهمية الاستراتيجية للمنطقة العربية في ضوء الحرب الباردة

مثّل الوطن العربي منطقة جوار جغرافي شبه مباشر للاتحاد السوفياتي، ونبعت الأهمية الاستراتيجية للمنطقة من اعتبارين أساسيين: الاعتبار **الأول** جيوبوليتيكي، فقد كان الاتحاد السوفياتي دولة أوراسية تشغل سدس مساحة الكرة الأرضية، ورغم امتداد سواحله، إلا أن موانئه كانت غير صالحة للملاحة في معظم أشهر السنة نظراً إلى تجمدها. ومن ثم، فإن الوصول إلى المياه الدافئة،

(٥) والتر لاكور، **الاتحاد السوفييتي والشرق الأوسط** (بيروت: المكتب التجاري للطباعة والنشر، ١٩٥٩)، ص ١١٨ ـ ١٢٠.

مثّل أهمية عظمى للاتحاد السوفياتي، ومن قبله روسيا القيصرية. ولم يكن أمام الاتحاد السوفياتي سوى ثلاثة منافذ بحرية، هي: بحر البلطيق في الشمال، والبحر الأسود، ومنه إلى البحر المتوسط في الجنوب، والخليج العربي.

وقد تسنّى لروسيا القيصرية دخول الخليج العربي لفترة قصيرة من الزمن خلال الفترة (١٨٩٩ ـ ١٩٠٣)، وكانت سفينة خفر السواحل الروسية «جيلياك» هي أولى السفن الروسية التي تدخل الخليج العربي. وكان في الوجود الروسي، وما يستتبعه من إضعاف للنفوذين العثماني والبريطاني، مصلحة متبادلة مع الشعوب العربية، الأمر الذي كان يثير التعاطف مع ممثلي روسيا في مشيخات وإمارات الخليج. هذا إلى جانب علاقة الروس الطيبة بالعرب، واتسام تعاملاتهم بالودّ والاحترام، مما جعلهم يختلفون جذرياً عن البريطانيين والفرنسيين وغيرهم من ممثلي الدول الغربية الذين كانوا يعاملون العرب معاملة متعجرفة ومتعالية(٦).

كما سعت روسيا، منذ عهد بطرس الأكبر وكاترين الثانية، إلى الوصول إلى مياه البحر الأبيض المتوسط الدافئة، وفتح قنوات لأساطيلهم وتجارتهم في أجزاء من آسيا وأفريقيا. وافتتحت روسيا القيصرية قنصلية لها في الإسكندرية عام ١٧٤٨، وفي الحجاز عام ١٨٧٩ لهذا الغرض. وقد استمر هذا التوجه بعد الحقبة القيصرية، حيث أدرك الاتحاد السوفياتي الأهمية الاستراتيجية للمنطقة العربية، وحرص على التواصل مع الوطن العربي.

أما الاعتبار **الثاني** لأهمية المنطقة بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي، فيتعلق بمقتضيات المواجهة مع القوى الاستعمارية، انطلاقاً من الموقف المعادي للاستعمار على النحو السابق بيانه. لم يكن من مصلحة الاتحاد السوفياتي هيمنة القوى الاستعمارية على منطقة تعتبر من تخومه. وقد ازدادت أهمية المنطقة بتصاعد حدّة المنافسة والصراع بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة منذ أواخر الأربعينيات، في إطار ما عُرف بالحرب الباردة.

فقد هاجمت واشنطن النوايا السوفياتية في الشرق الأوسط، وأعربت عن استعدادها لتقديم مساعدات اقتصادية وإرسال قوات أمريكية إلى أية دولة في المنطقة للتصدّي لما أطلقت عليه «الشيوعية الدولية»، في ما عُرف بمبدأ

(٦) **سفن روسية في الخليج العربي، ١٨٩٩ ـ ١٩٠٣ [مجموعة مقالات]** (موسكو: دار التقدم، ١٩٩٠).

أيزنهاور. في المقابل، ازداد عزم الاتحاد السوفياتي على توطيد نفوذه في المنطقة، ومواجهة الأحلاف والقواعد الأمريكية فيها، خاصة حلف بغداد. يضاف إلى هذا صعود القوى الثورية في الوطن العربي وتنامي التوجهات في مصر وسورية نحو تأكيد الاستقلال، ورفض الهيمنة الأمريكية في مطلع الخمسينيات، ورفض الرئيس عبد الناصر سياسة الأحلاف، وانتقاده الشديد للعراق وتركيا بسبب تحالفهم مع الغرب في إطار حلف بغداد، وتأكيده عدم الانحياز في مؤتمر باندونغ عام ١٩٥٥، ثم إبرامه صفقة الأسلحة مع تشيكوسلوفاكيا في أيلول/ سبتمبر من العام نفسه.

ثانياً: الموقف السوفياتي من مشروعات الوحدة العربية

يحفل تاريخنا العربي بالعديد من محاولات الاندماج بين وحداته في ما اصطلح على تسميته بـ «مشروعات الوحدة العربية»، التي لم تتجاوز في معظمها مرحلة «المشروع»، ولم تكلل بالنجاح، وتتقدم خطوات جادة إلى الأمام، رغم توافر كل المقوّمات الداعمة للوحدة، وفي مقدمتها وحدة الهوية واللغة والتاريخ وغيرها من العوامل الحضارية والثقافية التي تمثل إطاراً معضداً للوحدة. وكان الاتحاد السوفياتي من القوى التي دعمت مشروعات الوحدة العربية منذ بداياتها في مطلع القرن العشرين على النحو التالي:

١ ـ الموقف السوفياتي من مشروع الشريف حسين

أعلن الشريف حسين الثورة في الحجاز في ١٠ حزيران/ يونيو ١٩١٦، وزحف بها نحو الشمال، طارداً فلول العثمانيين بمساندة الإنكليز، وتوّجها بدخول فيصل بن الحسين دمشق وحلب وما وراءهما. وأعلن الشريف حسين نفسه ملكاً على العرب في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٦، وتقبّل البيعة منهم.

وعقب الثورة البلشفية في روسيا، وفي إطار التوجّهات الجديدة التي حكمت السياسة الروسية على النحو الذي سبقت الإشارة إليه، سرّب البلاشفة أخبار معاهدة سايكس ـ بيكو إلى الشريف حسين، وأعلنوا تنصّلهم منها. وحاول الشريف التأكد من صحة المعلومات من إنكلترا، إلا أنها نفت تماماً خبر المعاهدة، وطمأنت الشريف حسين على وفائها بالاتفاق معه.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٨، بدأت إنكلترا وفرنسا تقسيم أملاك الخلافة العثمانية. وهنا تيقّن الشريف حسين من خيانة إنكلترا،

واتجه إلى الاتحاد السوفياتي الذي دعم مشروع الشريف، وكان له موقف إيجابي من المشروع الوحدوي العربي. فاعترف الاتحاد السوفياتي بالشريف حسين ملكاً على الجزيرة العربية، لا الحجاز فقط، الأمر الذي أثار حفيظة إنكلترا، التي رأت فيه مساساً بمصالحها التي تقتضي الهيمنة على المنطقة والحيلولة من دون ظهور قوة عربية دافعة لحركة الوحدة، لأن في هذا تقليلاً من نفوذها. وفي عام ١٩٢٣ وافق الشريف حسين على فتح قنصلية روسية في جدّة[٧].

وعندما أعلن عبد العزيز آل سعود نفسه من مكّة المكرمة ملكاً على الحجاز في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٢٦، كان الاتحاد السوفياتي أول دولة اعترفت باستقلال مملكة ابن سعود، وأقامت العلاقات الدبلوماسية معها، كما كانت المملكة أول دولة عربية أقامت علاقات دبلوماسية مع موسكو، حيث اعتبرت موسكو ما يحدث في المملكة حركة تحرر وطني مناهضة للاستعمار العثماني، ثم الإنكليزي، بغضّ النظر عن قائدها. وفي ٢٩ أيار/مايو ١٩٣٢، قام الأمير فيصل بن سعود بزيارة الاتحاد السوفياتي، وكانت أول زيارة لزعيم عربي إلى روسيا. ولكن رغم هذا التطور الملحوظ في العلاقات السوفياتية ـ السعودية، فإن تراجعاً واضحاً حدث فيها عام ١٩٣٨، حيث استدعت الحكومة السوفياتية بعثتها الدبلوماسية في جدّة، وتم قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين[٨].

٢ ـ التأييد السوفياتي للثورة العربية الكبرى عام ١٩٣٦

تعتبر الثورة الكبرى عام ١٩٣٦ أقوى الانتفاضات الفلسطينية، وأعظم الثورات في تاريخ فلسطين في القرن العشرين، وقد تمكنت هذه الثورة في بعض مراحلها من السيطرة على كل الريف الفلسطيني، بل والسيطرة على عدد من المدن. وقدّمت هذه الثورة نموذجاً عالمياً لأطول إضراب يقوم به شعب كامل عبر التاريخ، حيث استمر ١٧٨ يوماً.

أيد الاتحاد السوفياتي الثورة العربية عام ١٩٣٦ تأييداً تاماً، كما أيّد ما سبقها من انتفاضات وثورات، خاصة ثورة ١٩٢٩، ورأى أنها «حركة زراعية

(٧) أحمد طربين، **الوحدة العربية بين ١٩١٦ ـ ١٩٤٥** (القاهرة: المطبعة الكمالية، ١٩٥٩)، ص ١٥ ـ ٢١.

(٨) طائر منصوروف، **القصة التاريخية للسفير نذير تيور باقولوف في الجزيرة العربية** (موسكو: دار التقدّم، ٢٠٠٢).

عظيمة» تعكس الصراع الطبقي الحاد في القرية العربية، وأنها وجهت ضد اليهود لكونهم أقلية تتمتع بامتيازات ضخمة، واعتبرها حركة تقدمية تعكس الصراع الطبيعي بين العرب الضعفاء واليهود الأغنياء، وأنها قد تكون مقدمة لثورة أوسع نطاقاً تعمّ أقطاراً عربية أخرى، كالعراق، ودعا إلى تأييد «حركة التمرد الباسل العربية». فقد نظر السوفيات إلى الصراع بين العرب واليهود في فلسطين خلال تلك الفترة من منظور الصراع الطبقي في مجتمع إقطاعي، يتكون من الطبقة الإقطاعية اليهودية في معظمها وطبقة الفلاحين وصغار المزارعين العرب، وأن المقاومة الفلسطينية تعكس نضالاً ضد الطبقة الإقطاعية اليهودية. كما عارض الاتحاد السوفياتي آنذاك فكرة تقسيم فلسطين، وفكرة إنشاء الدولة اليهودية، معتبراً إياها ضربة للحركة الثورية العربية كونها حركة تحرر وطني، وأن العرب سيفقدون بالتقسيم أفضل أرضهم[٩].

٣ ـ الموقف من إعلان قيام جامعة الدول العربية

بعد الحرب العالمية الثانية، كان الاتحاد السوفياتي ينظر إلى الحركة القومية العربية بقلق وحذر، ليس لتعاطفها مع ألمانيا خلال الحرب فقط، ولكن خشية أن تُستغل هذه الحركة كأداه في يد الإمبريالية البريطانية أو الأمريكية، خاصة مع ميل معظم الحكومات العربية إلى التفاهم مع بريطانيا بعد الحرب وخروجها منتصرة.

في هذا الإطار، كانت هناك مخاوف لدى السوفيات من أن تكون جامعة الدول العربية التي تم تأسيسها في القاهرة عام ١٩٤٥ محاولة لتعزيز النفوذ البريطاني على حساب القوى الاستعمارية الأخرى، وكذلك لمقاومة وإضعاف حركات التحرر الوطني وإحباط محاولاتها من أجل الاستقلال. وقد بدا الموقف السوفياتي من جامعة الدول العربية أشد تنديداً مع احتدام الحرب الباردة منذ عام ١٩٤٧، فأشار الاتحاد السوفياتي إلى جامعة الدول العربية على أنها عملية بريطانية، و«جبهة رجعية»، و«أداة لمحاربة حركة التحرر الوطني في الشرق الأوسط»، وأنها أدت دوراً مشيناً في اضطهاد العناصر التقدمية في الوطن العربي[١٠].

(٩) لاكور، **الاتحاد السوفييتي والشرق الأوسط**، ص ١٥٠ ـ ١٥١.

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٧٨.

ومع تطورات الحركة الوطنية في الوطن العربي، بدأ الاتحاد السوفياتي بتغيير موقفه من جامعة الدول العربية، فنظر إليها كآلية مهمة في النضال ضد الاستعمار منذ منتصف الخمسينيات. ففي كانون الثاني/ يناير ١٩٥٤ أيّد مجلس جامعة الدول العربية في جلسته العشرين مطالب مصر بجلاء القوات البريطانية عن منطقة القناة، الأمر الذي اعتبره الاتحاد السوفياتي بداية التوجّه ضد الإمبريالية في الجامعة. ثم جاء قرار مجلس جامعة الدول العربية عام ١٩٥٤ برفض انضمام الدول العربية إلى حلف بغداد ليؤكد التوجه نحو استقلال جامعة الدول العربية عن القوى الغربية من وجهة النظر السوفياتية.

وقد تغيّرت النظرة السوفياتية إلى جامعة الدول العربية من كونها أداة في يد الاستعمار والإمبريالية إلى تأييد جهود جامعة الدول العربية في التنسيق بين الدول العربية، وذلك بعد أن أصبح للقوى المعادية للإمبريالية الهيمنة واليد الطولى داخل الجامعة. وكان للتطور الحادث في علاقة الاتحاد السوفياتي بالجمهورية العربية المتحدة التي أصبحت أهم عضو في الجامعة آنذاك، دور كبير في تغيير الموقف السوفياتي على هذا النحو.

٤ ـ موقف الاتحاد السوفياتي من الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد العربي

رحّب الاتحاد السوفياتي بتأسيس الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسورية عام ١٩٥٨، وشدّد على أواصر الصداقة القائمة بين الاتحاد السوفياتي وكلّ من مصر وسورية، والتطلع إلى استمرارها في المستقبل مع دولة الوحدة، واعتبر الوحدة بين البلدين حقاً وشأناً داخلياً تقرره الحكومات والأحزاب. وربما تمّت الإشارة إلى الأحزاب للاحتفاظ بحق الحزب الشيوعي السوري في استمرار نشاطه ودوره، نظراً إلى القلق السوفياتي من معاداة الرئيس عبد الناصر وملاحقته للشيوعيين في مصر[١١].

وعقب انفصال سورية عن دولة الوحدة، كان الاتحاد السوفياتي أول قوة كبرى تعترف بالجمهورية العربية السورية، وذلك في ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦١، إلى جانب العديد من التعليقات من جانب الحزب الشيوعي السوفياتي التي رحبت باستقلال سورية، ووصف الحزب الشيوعي في بيان له استقلال سورية بأنه «انتصار تاريخي للشعب السوري بالتعاون مع الجيش»، الأمر الذي

(١١) **البرافدا**، ١٥/ ٢/ ١٩٥٨.

عكس عدم ارتياح سوفياتياً لتداعيات الوحدة والمسار الذي آلت إليه، والذي بدا وكأنه إذابة لسورية في مصر، وليس وحدة طوعية بين البلدين[١٢].

هذا خلافاً للموقف السوفياتي من الاتحاد العربي أو الاتحاد الهاشمي الذي أعلنه الملكان فيصل الثاني والحسين بن طلال رسمياً في ١٤ شباط/ فبراير ١٩٥٨ بين المملكة العراقية والمملكة الأردنية الهاشمية، حيث نظر الاتحاد السوفياتي إليه منذ البداية، وفور إعلانه، على أنه جاء بدفع ومباركة من جانب القوى الاستعمارية، كردّ على قيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسورية، في محاولة من القوى الرجعية لإحداث التوازن مع القوى الثورية في المنطقة. إلا أن هذا الاتحاد لم يستمر طويلاً، حيث انتهى مع الإطاحة بالملكية في العراق، ووصول عبد الكريم قاسم إلى السلطة في تموز/ يوليو ١٩٥٨.

٥ ـ الموقف السوفياتي من اتحاد الجمهوريات العربية (١٩٧١)

في السابع عشر من نيسان/ أبريل ١٩٧١، ومن بنغازي، أعلنت مصر وسورية وليبيا قيام اتحاد الجمهوريات العربية بين الدول الثلاث. وقد رحّب الاتحاد السوفياتي باتحاد الجمهوريات العربية في مراحله الأولى باعتباره قوة تقدمية مناوئة للإمبريالية في الوطن العربي، واعتبره دليلاً ملموساً على رغبة الشعب العربي في الوحدة حتى يتمكّن من مقاومة المخطّطات الإمبريالية التي تهدف إلى تفتيت حركة التحرر الوطني في الشرقين الأوسط والأدنى وإضعافها.

كما رأت موسكو في الفدرالية تقوية للجبهة الثورية المناوئة للغرب والإمبريالية في المنطقة، بعد مخاوف انتابت الاتحاد السوفياتي عقب وفاة جمال عبد الناصر من تفكك هذه الجبهة، وانحصار المدّ الإشتراكي والنفوذ السوفياتي إثر ذلك[١٣].

٦ ـ الدعم السوفياتي خلال حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ كنموذج للوحدة العربية

يعتبر الدعم الدبلوماسي والعسكري السوفياتي لمصر وسورية خلال العدوان

(١٢) **البرافدا**، ٧/ ١٠/ ١٩٦١.

(١٣) سيرغي لوسيف ويوري تيسوفسكي، **الشرق الأدنى: البترول والسياسة** (موسكو: دار التقدم، ١٩٨٤)، ص ٩٨ ـ ٩٩.

الإسرائيلي، عام ١٩٦٧، نقطة تحول جوهرية، وعلامة فارقة في العلاقات السوفياتية ـ العربية. فلم يسبق أن قام الاتحاد السوفياتي بمثل هذا الدعم لأية دولة خارج المعسكر الشرقي، وكان دعمه معضداً للصمود العربي خلال الأزمة، وعاملاً مساعداً لتجاوزها، والحدّ من تداعياتها الاستراتيجية الخطيرة.

ففي أعقاب العدوان الإسرائيلي على مصر وسورية في ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧، أعلن الاتحاد السوفياتي قطع علاقاته الدبلوماسية مع إسرائيل، وتلا ذلك قرار مماثل من جانب الدول الاشتراكية المشاركة في القمة. وقام الاتحاد السوفياتي بوضع قطع أسطوله في البحر المتوسط، وسارع إلى تقديم المساعدات العسكرية إلى مصر وسورية من خلال جسر جوي، وقدرت بعض المصادر قيمة الأسلحة والمعدات التي قام الاتحاد السوفياتي بتسليمها إلى مصر خلال الفترة (١٩٦٧ ـ ١٩٧٣) بنحو ١١ مليار دولار.

ويعتبر حرب السادس من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ نموذجاً للوحدة العربية التي اتخذت منحىً عملياً، وجعلت من التضامن العربي حقيقة وواقعاً معيشاً. فقد تجاوزت الأقطار العربية خلافاتها، واتحدت الإرادة العربية في سابقة لم يسبق لها مثيل في التاريخ الحديث. ولم يتضمن ذلك القوى الثورية في المنطقة فقط، وإنما امتد ليشمل القوى المحافظة الموالية للولايات المتحدة في الخليج من خلال مشاركتها في الحظر النفطي ضد الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين. كما طلبت البحرين من الولايات المتحدة الجلاء عن قاعدتها البحرية في أراضيها، وقاتلت القوات العراقية والمغربية والأردنية والسعودية جنباً إلى جنب مع الجيش السوري. واشترك الفلسطينيون والكويتيون في القتال، كما شاركت الطائرات الجزائرية في الطلعات الجوية، وقام الرئيس الجزائري هواري بومدين بدفع ثمن الأسلحة السوفياتية التي تعاقدت عليها مصر.

رحّب السوفيات بحرارة بهذه الوحدة، ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل وصل إلى دعم البلدان العربية عسكرياً واقتصادياً من أجل استرداد الأرض العربية التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧. ورغم التوتر الذي شهدته العلاقات المصرية ـ السوفياتية عقب طرد الخبراء السوفيات من مصر عام ١٩٧٢، فقد أيّد الاتحاد السوفياتي مصر وسورية سياسياً وعسكرياً خلال حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣. وفي مواجهة الجسر الجوي الأمريكي لإسرائيل، بدأ الاتحاد السوفياتي في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ جسراً جوياً لمد مصر وسورية بالأسلحة.

وطلب الاتحاد السوفياتي من البلدان العربية التي يزوّدها بالسلاح دعم مصر وسورية، فطلب من العراق تزويد سورية بالأسلحة لقرب المسافة بينهما، على أن تقوم موسكو بتعويض بغداد عن هذه الأسلحة في وقت لاحق[١٤].

إلا أن النفوذ السوفياتي ما لبث أن أُصيب بانتكاسة خطيرة في المنطقة نتيجة التقارب المصري ـ الأمريكي، واستئناف العلاقات الدبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة عام ١٩٧٤، رغم الدعم العسكري والسياسي الهائل من جانب واشنطن لحليفتها إسرائيل قبل وأثناء حرب تشرين الأول/أكتوبر، ثم في فترة ما بعد الحرب.

٧ ـ الموقف السوفياتي من التجمّعات الإقليمية العربية خلال الثمانينيات

شهدت الثمانينيات محاولات عدة لتطوير أطر التعاون العربي، وظهرت ثلاثة كيانات جزئية الحركة وبعيدة عن التوجه القومي، وغلب عليها الطابع التقني أكثر منه السياسي، وهي: مجلس التعاون الخليجي الذي ضم أقطار الخليج الستة (الإمارات، البحرين، عُمان، قطر، الكويت، السعودية)، ومجلس التعاون العربي الذي ضمّ مصر والعراق والأردن واليمن، واتحاد المغرب العربي الذي ضم الدول العربية الخمس في شمال أفريقيا.

ولم يُبد الاتحاد السوفياتي اهتماماً يذكر بالتجمّعات الإقليمية العربية لأسباب عدة، من أهمها أن هذه التجمّعات لم تكن تقودها دول صديقة أو حليفة للاتحاد السوفياتي، ولم تكن موجّهة ضد الولايات المتحدة، بل إنها، بصفة عامة، كانت موالية، أو على الأقل مهادنة للغرب. ولم تكن هناك مصلحة سوفياتية ما في التأييد الصريح أو المعارضة المعلنة لها. يضاف إلى هذا تراجع الحرب الباردة خلال النصف الثاني من الثمانينيات مع وصول ميخائيل غورباتشيف إلى السلطة في آذار/مارس ١٩٨٥، وتدشينه مجموعة من السياسات للتقارب مع الغرب، وانكفاء الاتحاد السوفياتي على الشأن الداخلي، في ضوء تصاعد أزماته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي اعتصرته وأدت إلى تفكّكه في مطلع التسعينيات[١٥].

(١٤) المصدر نفسه، ص ٢١٨ و٢٢١.

(١٥) مقابلة شخصية أجرتها الكاتبة مع ألكسندر أكسينيونوك، السفير المفوض وعضو اتحاد الدبلوماسيين الروس بتاريخ ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٢.

٨ ـ علاقة روسيا بجامعة الدول العربية كإطار وحدوي

عقب تفكك الاتحاد السوفياتي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، مثّلت روسيا دولة الاستمرار للاتحاد السوفياتي أو الوريث للدولة السوفياتية، وصارت القيادة الروسية، بيد بوريس يلتسين، خليفة الرئيس السوفياتي غورباتشيف، وكان من نصيب روسيا معظم القدرات الاقتصادية والعسكرية السوفياتية، وكذلك كلّ قدراته النووية العسكرية، والمقعد السوفياتي الدائم في مجلس الأمن.

وتعتبر روسيا الاتحادية أكثر ميلاً واستعداداً للتعاون مع «الوطن العربي» ككيان إقليمي، وهي بذلك تختلف جوهرياً في موقفها عن دول كبرى أخرى ترفض من حيث المبدأ مفهوم الوطن العربي، وتسعى إلى إذابته في كيان أكبر «شرق أوسطي» أو «متوسطي» غير متجانس أو محدّد الهوية.

فروسيا ليس لديها أطماع في الوطن العربي تدفعها إلى العمل على تجزئته، وليس لها تاريخ استعماري في المنطقة العربية. ولم يحدث قط أن تدخلت روسيا عسكرياً لفرض هيمنتها على الوطن العربي أو جزء منه بالقوة، حتى في الحقبة القيصرية التي شهدت تمدداً روسياً في الجوار الجغرافي القريب لروسيا. فقد كان التعاون وحسن الجوار هو السمة المميزة لعلاقات روسيا بالوطن العربي على مر التاريخ والحقب القيصرية، ثم السوفياتية.

وقد رحّبت روسيا الاتحادية في أوائل التسعينيات بفتح جامعة الدول العربية مكتباً لها في موسكو. وخلال القمة العربية المنعقدة في الجزائر في آذار/مارس ٢٠٠٥ وجّه الرئيس بوتين رسالة هنأ فيها البلدان العربية بمرور ٦٠ عاماً على إنشائها، وأكد «أن روسيا تتطلع دوماً إلى توسيع التعاون المتعدد الأوجه مع جامعة الدول العربية، وإلى التعاون الثنائي المتبادل النفع مع كل أعضائها ضماناً للسلام والأمن والتطور المطرد».

أعقب ذلك زيارة بوتين إلى مقرّ جامعة الدول العربية في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ التي كان لها دلالة خاصة حول تأكيد موقف روسيا الداعم لوحدة الصف العربي وللعمل العربي المشترك. وقد تأكد ثبات هذا التوجه في السياسة الروسية مع زيارة الرئيس ديمتري مدفيديف جامعة الدول العربية في ٢٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٩، وإلقائه خطاباً وصف فيه جامعة الدول العربية بأنها «ذات المكانة». . . وأنها «تعتبر اليوم عاملاً مهماً في السياسة والاقتصاد على الصعيدين العالمي والإقليمي».

أعقب ذلك توقيع مذكرة التعاون بين جامعة الدول العربية وروسيا الاتحادية لإقامة منتدى التعاون العربي ـ الروسي، بين الأمين العام لجامعة الدول العربية ووزير الخارجية الروسي في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وذلك بهدف تعميق الحوار السياسي والتشاور وتبادل الرؤى ووجهات النظر حول القضايا الإقليمية والدولية، وفتح آفاق جديدة للتعاون بين الطرفين في مختلف المجالات. وكان من المقرر أن يتم عقد اجتماع سنوي للمنتدى بالتناوب ما بين أحد الاقطار العربية وروسيا، إلا أن ظروف الثورات العربية حالت دون ذلك.

٩ ـ استمرار ثوابت السياسة الروسية تجاه القضايا العربية

تتمتع روسيا بمكانه دولية متميّزة وقدرة على التأثير الدولي، ولا سيما في إطار الأمم المتحدة، حيث إنها تشغل أحد المقاعد الخمسة الدائمة في مجلس الأمن، وهي «الراعي الثاني» لعملية السلام خلفاً للاتحاد السوفياتي، وعضو رباعي الوسطاء الدوليين (الرباعية). ويوضح تتبع السياسة الروسية ومواقفها من القضايا العربية عامة أن الموقف الروسي اتسم دوماً بالاعتدال والتوازن وتأييد الحق العربي، وعليه تعقد آمال البلدان العربية في مزيد من العدالة والإنصاف في مواقف المجتمع الدولي تجاه القضايا العربية المختلفة، ولا سيما القضية الفلسطينية.

فروسيا وسيط نزيه من وجهة النظر العربية، يسعى للتسوية السلمية مراعياً مصالح كافة الأطراف، كما أنها الطرف الدولي الوحيد الذي يحتفظ بقنوات مفتوحة مع كافة أطراف القضية الفلسطينية بما في ذلك حركة حماس التي تعتبرها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي منظمة إرهابية.

تنطلق رؤية روسيا لعملية التسوية السلمية ومستقبلها من أن التسوية السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي أصبحت حتمية، وأنه من الضروري اعتماد مبدأ التسوية الشاملة على كافة المسارات، بما فيها المساران السوري واللبناني، وأن تكون هناك دولتان، فلسطينية وإسرائيلية جنباً إلى جنب. وتعتبر هذه الرؤية أنه في حين أن العلاقات العربية ـ الروسية ذات أهمية استراتيجية لروسيا، حيث تبدي روسيا اهتماماً واضحاً بتطوير علاقاتها بالأقطار العربية في مختلف المجالات على النحو الذي يحقق مصالح الطرفين، فإن إسرائيل دولة شرق أوسطية لا يمكن تجاهلها أو تجاهل أهمية العلاقات معها.

شهد الموقف الروسي تجاه الصراع العربي ـ الإسرائيلي تطوراً واضحاً عبر الفترات التاريخية المختلفة. وأدت أزمة الخليج الثانية وتفكك الاتحاد السوفياتي إلى تحول جذري في الموقف الروسي، على النحو الذي أصبح واضحاً أن المعادلة الصفرية (إما/أو) غير مطروحة في علاقات موسكو مع أطراف الصراع. فهي ترتبط بعلاقات جيدة مع إسرائيل، ولكنها في الوقت ذاته تؤيد الحق العربي وتطور علاقاتها بالأقطار العربية على نحو مطرد في مختلف المجالات، لأنها لا تجد تناقضاً أو تعارضاً بين الأمرين، ولا سيما مع اتجاه عدد من البلدان العربية ذاتها إلى الانفتاح على إسرائيل والتعاون معها.

وقد جاءت زيارة الرئيس بوتين لفلسطين في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ لتؤكد هذا التوجه في السياسة الروسية، ولعل مراسم استقبال الرئيس بوتين في رام الله كانت اعترافاً ضمنياً من جانب روسيا بالدولة الفلسطينية، كما أن مطالبته لإسرائيل بـ «السعي إلى مساندة الرئيس الفلسطيني بدلاً من الضغط عليه» مثلت دعماً معنوياً كبيراً للسلطة الفلسطينية ورئيسها.

وقد جاءت زيارة الرئيس الروسي ديمتري مدفيديف لفلسطين في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ لتكلل الدعم الروسي لفلسطين. فقد كانت أول زيارة لمسؤول روسي رفيع المستوى لفلسطين دون المرور بإسرائيل، الأمر الذي جعل الزيارة سابقة هي الأولى من نوعها، حيث جرت العادة أن كل شخصية دولية مهمة تزور فلسطين، تزور إسرائيل أيضاً لتؤكد عدم تحيّزها إلى أي من طرفي النزاع الفلسطيني أو الإسرائيلي.

لا يقتصر دعم روسيا على الدعم السياسي، وإنما يتضمن دعماً اقتصادياً أيضاً، حيث قدمت روسيا مساعدات بلغت قيمتها ٣٠ مليون دولار إلى فلسطين على ثلاث دفعات، قيمة كل منها ١٠ ملايين دولار، في أيار/مايو ٢٠٠٦، وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. كما قدمت إلى فلسطين ٩٨٣٩ طناً من الدقيق في آذار/مارس ٢٠١٠[١٦].

بدا الدعم الروسي للقضية الفلسطينية واضحاً أيضاً في الموقف من إعلان الدولة الفلسطينية. فقد اعتبرت روسيا أن الطلب الفلسطيني الذي تقدم به الرئيس

(١٦) نورهان الشيخ، «السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط في القرن الحادي والعشرين،» مركز الدراسات الأوروبية (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة) (٢٠١٠).

الفلسطيني محمود عباس في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ إلى مجلس الأمن للحصول على عضوية كاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة «مطلق الشرعية ومبني على أسس»، وصوّتت روسيا الاتحادية لصالح عضوية فلسطين في منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، كما صوّتت لصالح الطلب الفلسطيني بمنح فلسطين وضع دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

على صعيد آخر، كانت روسيا في مقدمة الدول الرافضة للاحتلال الأمريكي للعراق، وقد جاهرت بموقفها هذا علانية داخل مجلس الأمن عندما رفضت مشروع القرار الأنغلو ـ أمريكي لتخويل الولايات المتحدة الحق في استخدام القوة ضد العراق تحت مظلة الأمم المتحدة، الأمر الذي أثّر من دون شك في مسار القضية العراقية، وأخرج السلوك الأمريكي من نطاق الشرعية الدولية، وأكد الصبغة الاستعمارية الواضحة للاحتلال الأمريكي ـ البريطاني للعراق في آذار/مارس ٢٠٠٣، ليصبح احتلالاً مستنكراً على الصعيد الدولي، رسمياً وشعبياً، وإن لم يغيّر موقف موسكو واقعة الاحتلال في شيء. فرغم أن موقفها لم يحُل دون احتلال الولايات المتحدة للعراق، إلا أنه كان موقفاً مهماً من الناحيتين السياسية والقانونية.

جاء موقف روسيا من الاحتلال الأمريكي للعراق متسقاً مع السياسة الروسية تجاه العراق في فترة ما قبل الاجتياح الأمريكي له، حيث كانت روسيا حليفاً استراتيجياً للعراق، وأبدت تعاطفاً واضحاً تجاه العراق طوال فترة التسعينيات، وأيدت بوضوح رفع العقوبات المفروضة عليه، وذلك رغم أن الاتحاد السوفياتي كان قد أعلن رفضه للاجتياح العراقي للكويت في آب/أغسطس ١٩٩٠، وطالب العراق بالانسحاب من الكويت، وأيد التحالف الدولي ضد العراق سياسياً ودبلوماسياً داخل مجلس الأمن، ووافق على القرارات الخاصة بفرض عقوبات على العراق، وتدخّل دبلوماسياً لإقناع العراق بالانسحاب من الكويت، وهو موقف ارتبط جزئياً بظروف تفكك الاتحاد السوفياتي.

وقد شهد الموقف الروسي في فترة ما بعد الغزو العراقي للكويت تحولاً نسبياً، حيث اتجهت روسيا إلى تأييد العراق. وقد اتخذ هذا التأييد بعدين أساسيين هما: السعي إلى تخفيف العقوبات المفروضة على العراق منذ آب/

أغسطس ١٩٩٠ تمهيداً لرفعها، ورفض استخدام القوة ضد العراق، وإدانة الضربات الجوية التي شنّتها الولايات المتحدة وبريطانيا على العراق في كانون الثاني/ يناير، وحزيران/ يونيو ١٩٩٣، وكانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، وشباط/ فبراير ٢٠٠١، والتي اتضح في ما بعد أنها جاءت بهدف تجريد العراق من عناصر القوة حتى يسهل احتلاله.

وعقب الاحتلال الأمريكي للعراق، أكدت روسيا أولوية تحقيق الاستقرار في العراق، واحترام سيادة العراق واستقلاله السياسي، وضرورة الانسحاب الأمريكي من الأراضي العراقية، وضرورة تحديد جدول زمني لانسحاب القوات الأجنبية من العراق. واعتبر الرئيس بوتين أن «التدخل العسكري الأمريكي أساء إلى العراق أكثر مما فعل الرئيس العراقي الراحل صدام حسين». كما أكد دوماً ضرورة حلّ القضية العراقية في إطار الشرعية الدولية، ومن خلال الأمم المتحدة، وحق الشعب العراقي باختيار حكومته وإدارة شؤون بلاده، تأييداً لمبدأ «شعب العراق يحكم العراق». ورفضت روسيا رفضاً تاماً مشاركة أية قوات روسية لحفظ السلام في العراق، رغم أن وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري طلب ذلك صراحة خلال زيارته إلى موسكو في تموز/ يوليو ٢٠٠٤(١٧).

خاتمة

شهدت العلاقات الروسية ـ العربية تفعيلاً ملحوظاً منذ مطلع الألفية الثالثة بعد انحسار وتراجع واضحين خلال التسعينيات من القرن العشرين، واستطاعت موسكو إعادة إطلاق علاقاتها مع حلفائها التقليديين في المنطقة على أسس جديدة، إلا أن اللافت للانتباه هو التطور غير المسبوق في علاقات روسيا بأقطار الخليج العربي، وخاصة العربية السعودية بعد عقود طويلة من توقف العلاقات بينهما منذ ثلاثينيات القرن الماضي. ولقد كان وصول الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى السلطة عام ٢٠٠٠، وزياراته المتكرّرة إلى المنطقة العربية، نقطة تحول في العلاقات الروسية ـ العربية، وإيذاناً ببدء حقبة جديدة في السياسة الروسية تجاه المنطقة، تستعيد فيها روسيا مكانتها كفاعل أساسي في شؤون المنطقة وقضاياها التي تتزايد حدّةً وتعقيداً.

---

(١٧) يفغيني بريماكوف، **الشرق الأوسط: المعلوم والمخفي**، ترجمة وتحقيق علي العرب وعبد السلام شهباز (دمشق: دار إسكندرون، ٢٠٠٦).

ولكن ما إن استطاعت روسيا ترتيب أوضاعها في المنطقة، بجهد كبير وزيارات متتالية ومكثفة، قامت بها القيادة الروسية، حتى هبّت رياح التغيير لتعصف بكل الأوراق، وتطرح ضرورة إعادة ترتيبها من جديد.

فثورات الربيع العربي التي بدأت في تونس في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠، وما زالت تتطور في العديد من البلدان العربية، تفرض تحديات عدة على روسيا، خاصة مع تعقّد الأزمة السورية، وستؤدي إلى بروز متغيّرات إقليمية جديدة تماماً. وفي نهاية مرحلة التحول، سوف يعاد تعريف الحلفاء، وكذلك الخصوم أو المنافسين، الأمر الذي سيؤثر حتماً في السياسة الروسية وتحالفاتها. فالمنطقة بأكملها يعاد رسم خريطة القوى والتحالفات فيها، وذلك بالنظر إلى التغيّر السريع والجذري الذي تمر به، والذي سيغيّر من دون شك من حسابات روسيا ومعطيات اتخاذ قرارها الخارجي. ويعتبر هذا التغيّر في حدّ ذاته تحدّياً مهماً يواجه السياسة الروسية.

لا شك في أن روسيا حريصة على استمرار روابطها بالوطن العربي، وتنمية التعاون المثمر بينهما في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاستراتيجية، وهي أكثر ميلاً إلى ترجمة أهدافها ومصالحها إلى علاقات تعاونية تخدم مصالحها ومصالح الأطراف العربية. وبقدر قراءتها السليمة والمبكرة للتغيّرات في المنطقة، سيكون نجاح السياسة الروسية في تجاوز التحديات التي تفرضها، واستغلال الفرص المتاحة، ورصيدها التعاوني، لإعادة صياغة وترتيب علاقاتها بالبلدان العربية، والحفاظ على وجودها ومصالحها.

إن روسيا عازمة على استمرار دفع علاقاتها قدماً بالوطن العربي الذي تعتبره موسكو جاراً مهماً ترتبط معه بعلاقات صداقة تقليدية واحترام متبادل، وقاعدة راسخة من التواصل الحضاري والتاريخي والتعاون الاستراتيجي على مدى عقود طويلة. وروسيا قادرة على إعادة ترتيب علاقاتها ومواجهة التحديات التي تفرضها التغيّرات المصاحبة للثورات العربية، وإعادة إطلاق علاقاتها بالوطن العربي، لما فيه خير ومصالح الطرفين.

مقدمة

كانت روسيا على مرّ تاريخها القيصري، ثم السوفياتي، فالمعاصر، أكثر القوى الكبرى ميلاً إلى العرب. فقد شجّعت روسيا القيصرية النزعة القومية العربية داخل الإمبراطورية العثمانية. وتدخلت الإمبراطورة الروسية كاترينا الثانية عام ١٧٧١ عسكرياً لمساعدة علي بك الكبير في مصر في تمرّده على الإمبراطورية العثمانية ومحاولته الاستقلال عنها. كما شجعت المدارس الروسية في منطقة المشرق العربي، وتحديداً في فلسطين وسورية ولبنان، المشاعر القومية العربية عند السكان العرب، واعتمدت في تدريسها على اللغة العربية مع قليل من اللغة الروسية، الأمر الذي عزّز مكانة اللغة العربية في مواجهة سياسة التتريك، التي حاولت السلطات العثمانية اعتمادها، ومحاولات الدول الأوروبية، خاصة إنكلترا وفرنسا، نشر لغاتها وثقافاتها. وأسهمت روسيا من الناحية الروحية الدينية في أواخر القرن التاسع عشر في تعريب الكنيسة الأنطاكية الأرثوذكسية، ودعم تنصيب أول بطريرك أنطاكي عربي، وذلك بهدف التحرر من رقابة الكنيسة اليونانية على المسيحيين العرب الأرثوذكس.

وخلال الفترة الممتدة من عام ١٩١٧ وحتى مطلع الأربعينيات، ساند الاتحاد السوفياتي الوحدة العربية والحركة القومية العربية، كحركة تحرر ضد الاستعمار و«الإمبريالية الرأسمالية»، وكان لروسيا موقف إيجابي من المشروع الوحدوي العربي. فقد دعم الاتحاد السوفياتي مشروع الشريف حسين، أمير مكّة المكرّمة، الذي تضمّن الاستقلال عن الإمبراطورية العثمانية، وإنشاء مملكة للعرب يكون هو ملكاً عليها تضمّ الحجاز والعراق وسورية والأردن، وعاصمتها مكة. ورغم إحباط بريطانيا لمشروع الشريف حسين بمساعدة عبد العزيز آل سعود، سلطان نجد، فقد استمر التعاون السوفياتي ـ العربي، وكان الاتحاد

السوفياتي أول دولة اعترفت باستقلال مملكة ابن سعود، وأقامت العلاقات الدبلوماسية معها.

على صعيد آخر، عارض الاتحاد السوفياتي الحركة الصهيونية ومحاولة إقامة وطن مستقل لليهود في فلسطين، وأيد الثورة الفلسطينية عام ١٩٣٦، وعارض فكرة تقسيم فلسطين في العام نفسه، كما عارض فكرة إنشاء الدولة اليهودية فيها معتبراً إياها ضربة للحركة القومية العربية.

إلا أن الحركة الصهيونية استطاعت في مطلع الأربعينيات التقارب من الاتحاد السوفياتي وإقناع القادة السوفيات بتأييدها، حيث كان كثير من قادتها يهوداً من الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية. وكان الاتحاد السوفياتي من الدول التي أيدت قرار تقسيم فلسطين داخل الأمم المتحدة عام ١٩٤٨، وكان أيضاً من أوائل الدول التي اعترفت بدولة إسرائيل في العام نفسه، اعتقاداً منه أنها ستتبنّى الأيديولوجيا الشيوعية، وستكون قاعدة لنشر الفكر الشيوعي في المنطقة، وبأن وجود دولة يهودية في فلسطين سيؤدي إلى إضعاف الاستعمار، وإنهاء الوجود البريطاني في المنطقة. كما ساند الاتحاد السوفياتي إسرائيل خلال حرب ١٩٤٨ بالسلاح والخبراء، وأيد انضمام إسرائيل إلى عضوية الأمم المتحدة. ولا شك في أن هذا الموقف كان فيه الكثير من الجور على الحق العربي ومصالح الشعب الفلسطيني ودول الجوار العربية، وانطلق من المصالح السوفياتية آنذاك التي كانت تتمحور حول الاعتبارات الأيديولوجية المتمثلة بالقضاء على النظم الرأسمالية، والاستعمار الذي يعتبر شريان الحياة لهذه النظم، ومن عدم الإدراك الصحيح في حينه للحركة الصهيونية التي هي في حقيقتها حركة استعمارية مدعومة من الدول الاستعمارية، ومن الاعتقاد خطأً أن الحركة القومية العربية تعاطفت مع هتلر أثناء الحرب، وإنها أكثر ميلاً إلى الغرب عامة، وليس إلى الاتحاد السوفياتي.

إلا أنه ما إن اتضح التوجّه الغربي لإسرائيل وتبعيتها للقوى الغربية، خاصة الولايات المتحدة في مطلع الخمسينيات، حتى بدأ التحول في السياسة السوفياتية. تزامن ذلك مع عقد صفقة الأسلحة التشيكية لمصر عام ١٩٥٥، واتجاه مصر إلى التعاون مع المعسكر الشرقي، وكذلك التصدّي لحلف بغداد الذي بادرت به الولايات المتحدة بهدف تطويق الاتحاد السوفياتي، ومن خلال سياسة الحياد الإيجابي الناصرية. وقد شهدت السنوات التالية دوراً سوفياتياً بارزاً

في تنمية القدرات العسكرية لعدد من الدول العربية الحليفة، ولا سيما مصر وسورية، في مواجهة الدعم الغربي لإسرائيل.

كما شهدت الخمسينيات والستينيات تحولاً إيجابياً في الموقف السوفياتي تجاه المنطقة العربية، تضمّن الموقف من مشروعات الوحدة العربية التي بادرت بها النظم الثورية في المنطقة. فقد جاء الموقف السوفياتي مؤيداً ومرحّباً بالوحدة العربية طالما قادتها حركات التحرر الوطني والقوى الثورية، وليس القوى الرجعية المؤيدة للإمبريالية من وجهة النظر السوفياتية. فقد أيد الاتحاد السوفياتي الوحدة العربية باعتبارها جزءاً من تأكيدهم وحدة القوى المناهضة للاستعمار، وانطلاقاً من وحدة العدو ممثلاً في الإمبريالية الغربية، وأن عالماً عربياً موحداً قد يغلق الطريق في وجه التغلغل السوفياتي في الشرق الأوسط. وفي هذا الإطار، حدث تحول جذري في موقف الاتحاد السوفياتي من جامعة الدول العربية منذ نهاية الخمسينيات. فقد تغيّرت النظرة السوفياتية إلى جامعة الدول العربية من كونها أداة في يد الاستعمار والإمبريالية إلى تأييد جهود جامعة الدول العربية في التنسيق بين الدول العربية، وذلك بعد أن أصبح للقوى المعادية للإمبريالية الهيمنة واليد الطولى داخل الجامعة. كما رحّبت موسكو بالوحدة المصرية - السورية في نهاية الخمسينيات، وكان للتطور الحادث في علاقة الاتحاد السوفياتي بالجمهورية العربية المتحدة دور كبير في تغيير الموقف السوفياتي من قضايا ومشروعات الوحدة العربية.

واستمر هذا التوجّه خلال السبعينيات والثمانينيات، حيث لاقت محاولات الوحدة العربية بين مصر وسورية وليبيا والسودان ترحيباً سوفياتياً واضحاً على الصعيدين السياسي والدبلوماسي، إلى جانب الدعم العسكري والاقتصادي الذي قدمه الاتحاد السوفياتي خلال حرب تشرين الأول/ أكتوبر إلى الدول العربية، خاصة الجبهة السورية، في استمرار واضح للسياسة التي انتهجها منذ النصف الثاني من الخمسينيات وطوال الستينيات.

ورغم أن حقبة التسعينيات كانت فترة تراجع واضح لروسيا عن الشأن العربي عامة، في أعقاب انهيار الاتحاد السوفياتي في مطلع التسعينيات، وبروز روسيا الاتحادية كدولة الاستمرار له، إلا أنها عادت لتؤكد توجّهاتها السابقة في مطلع الألفية، وكونها أكثر القوى الكبرى ميلاً واستعداداً للتعاون مع «الوطن العربي» ككيان إقليمي، وهي بذلك تختلف جوهرياً في موقفها عن دول كبرى

أخرى ترفض من حيث المبدأ مفهوم «الوطن العربي». وكانت لزيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى مقر جامعة الدول العربية في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، ثم زيارة الرئيس ديمتري مدفيديف مقرّ الجامعة، وخطابه فيها في حزيران/يونيو ٢٠٠٩، دلالة خاصة حول أهمية الوطن العربي لروسيا، وتأكيد موقف روسيا الداعم لوحدة الصف العربي وللعمل العربي المشترك، خلافاً لقوى كبرى أخرى تجد مصالحها في ضرب الوحدة العربية.

يتضمّن هذا الكتاب محاولة متواضعة لتتبّع الموقف السوفياتي، ثم الروسي، من مشروعات الوحدة العربية منذ أن بدأت في مطلع القرن العشرين، وعلى مدى ما يقرب من قرن من الزمان. كما يتتبّع الموقف السوفياتي، ثم الروسي، من القضايا العربية المفصلية التي أثرت على نحو مباشر في مسار الوحدة العربية والعمل العربي المشترك، بدءاً بالثورة العربية الكبرى عام ١٩٣٦، وحتى ثورات الربيع العربي التي بدأت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ في تونس، وما زالت تتطور في العديد من البلدان، وتتصاعد تداعياتها ليس فقط في البلدان التي شهدت هذ الثورات، ولكن على الحركة القومية العربية وتيار الوحدة، وذلك في ضوء صعود تيار الإسلام السياسي ووصوله إلى قمة السلطة في عدد من دول الربيع العربي، وفي مقدمتها مصر، الأمر الذي يرى فيه عدد من المحللين تهديداً للتيار العروبي القومي لما قد ينطوي عليه ذلك من «أسلمة» للوطن العربي وإفقاداً لهويته العربية لصالح تلك الإسلامية، في ضوء سعي هذ القوى إلى إحياء دولة الخلافة الإسلامية كغاية عليا.

إن وطننا العربي يمرّ بمرحلة حرجة من تاريخه الطويل تتداخل فيها العوامل الداخلية والإقليمية، وتتضح معها تأثيرات ونفاذية القوى الدولية. علينا إذاً أن نحافظ على هويتنا، وألّا يفقدنا تسارع الأحداث الاتزان والقدرة على التقدم بخطى ثابتة نحو الوحدة العربية المنشودة.

تمهيـــد

الإطار النظري في دراسة مشروعات الوحدة العربية في ضوء نظرية الاندماج الدولي

يحفل تاريخنا العربي بالعديد من محاولات الاندماج بين وحداته في ما اصطلح على تسميته «مشروعات الوحدة العربية»، التي لم تتجاوز مرحلة «المشروع»، ولم تكلل بالنجاح، وتتقدم خطوات جادة إلى الأمام، الأمر الذي أثار التساؤل في أذهان أجيال متعاقبة من الباحثين والدارسين حول: الأسباب التي تؤدي إلى إجهاض مشروعات الوحدة العربية مبكراً جداً، ولماذا نجحت أوروبا في تطوير مشروعها الوحدوي، وصولاً إلى الاتحاد الأوروبي وفشل العرب، رغم أن فكرة الوحدة العربية والدولة العربية الكبرى أقدم كثيراً. هذا فضلاً عن توافر كل المقوّمات الداعمة للوحدة، وفي مقدمتها وحدة الهوية واللغة والتاريخ وغيرها من العوامل الحضارية والثقافية التي تمثل إطاراً معضداً للوحدة.

ولقد كان للبعد الدولي وتدخلات القوى الكبرى والحرب الباردة بين القوتين العظميين دور مهم في تراجع العديد من مشروعات الوحدة العربية، وذلك في ضوء الانقسام الذي شهده الوطن العربي بين النظم الثورية ذات العلاقات الوثيقة بالاتحاد السوفياتي بقيادة مصر، والنظم الملكية المحافظة في الخليج العربي والأردن وغيرها من القوى التابعة للولايات المتحدة.

وكما كانت هناك قوى دولية، كالاتحاد السوفياتي، تشجع الوحدة العربية وتدعمها، انطلاقاً من كونها تمثل ضربة موجعة للقوى الاستعمارية، فإن القوى الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، كانت وما زالت ترى في انقسام

الوطن العربي وتجزئته، وضعف البلدان العربية، أمراً يخدم مصالحها على نحو مباشر. فوحدة وقوة الوطن العربي يضرّان بمصالحها وأهدافها القائمة على الهيمنة على مقدرات المنطقة.

تعتبر نظرية الاندماج والتعاون الدولي إطاراً تحليلياً ملائماً لفهم وتفسير مشروعات الوحدة العربية، والإجابة عن التساؤلات السابقة بمنهجية وموضوعية. كما أنها تساعد جزئياً على فهم الموقف السوفياتي من مشروعات الوحدة العربية، وذلك في ضوء التعاون الوثيق الذي كان قائماً بين الاتحاد السوفياتي وعدد من البلدان العربية التي بادرت إلى مثل هذه المشروعات. فقد جاء الموقف السوفياتي مؤيداً ومرحّباً بالوحدة العربية طالما قادتها القوى الثورية الحليفة له في المنطقة، وليس القوى الرجعية المؤيدة للإمبريالية، من وجهة النظر السوفياتية. ونظرت موسكو إلى الوحدة العربية على أنها فكرة تقدمية، ووسيلة إلى مزيد من نضال الشعوب للتحرر من الاستعمار. فتحديد الموقف من الغرب، وهل قادةُ المشروع الوحدوي ضد الإمبريالية أم مؤيدون لها، ومن ثم من هو المستفيد من الوحدة، هل هم قوى التحرر الوطني أم الإمبرياليون، هذه الأسئلة كانت أحد العوامل الحاسمة في تحديد الموقف السوفياتي من مشروعات الوحدة العربية. يُضاف إلى ذلك عامل آخر لا يقلّ أهمية، وهو موقف المشروع الوحدوي من الأحزاب والقوى الشيوعية، فكلما كان المشروع متصادماً معها كان التردّد السوفياتي في دعمه أكثر احتمالاً.

يهدف هذا التمهيد إلى التأصيل النظري لمفهوم الاندماج الدولي والعوامل التي تؤدي إلى نجاح أو فشل المحاولات الاندماجية، ومنها مواقف القوى الكبرى، حتى يتسنّى فهم وتحليل المشروعات الوحدوية العربية وأسباب تعثرها، ومدى تأثر ذلك بمواقف القوى الكبرى، وخاصة الاتحاد السوفياتي.

١ ـ إرهاصات نظرية الاندماج الدولي وإسهامات مفكّريها

ارتبط التنظير في العلاقات الدولية دوماً بالتطور الحادث في هيكل النظام الدولي والعلاقات الحاكمة للفاعلين الرئيسيين فيه، وهو مرآة تعكس واقع العلاقات الدولية وتطورها، انطلاقاً من كون النظرية ما هي إلا محاولة لتفسير وتحليل ظاهرة ما.

وقد دفعت الحرب العالمية الثانية، وما خلّفته من خسائر بشرية ومادية غير

مسبوقة، الباحثين في مجال العلاقات الدولية إلى طرح العديد من النظريات لفهم التفاعلات بين القوى الكبرى في فترة ما بعد الحرب. وفي حين استمد البعض أطروحاته من الواقع وما ينطوي عليه من سيادة منطق القوة، أو ما عُرف بالمدرسة الواقعية خلال العقدين التاليين للحرب، حاول البعض الآخر طرح رؤى بديلة تساعد على تحقيق الاستقرار الدولي والإقليمي، ومنها نظرية الاندماج الدولي.

مثّلت نظرية الاندماج الدولي تحدّياً للنظرية الواقعية في فهم وتحليل العلاقات الدولية، التي تركّز على سيادة الدولة، وسعيها إلى الحفاظ على استقلالها، ورفض أي تنازل عن سيادتها. فالنظرية الواقعية ترى أن الدول هي الفاعل الأساسي في النظام الدولي، وأن السياسة الدولية هي صراع من أجل القوة، ويحكم العلاقات بين الدول توازنات القوى القائمة بينها، وأن الدولة يجب أن تكون هجومية، وأن توسعها الخارجي يجب ألّا يوقفه سوى التوازنات مع القوى الأخرى في النظام الدولي، وأن التناقض في المصالح بين الدول أمر لا مفر منه، ومن ثم فإن الصراع بينها أيضاً لا مفر منه[1].

وخلافاً للنظرية الواقعية، ونظرية الصراع الدولي، جاءت نظرية الاندماج لتركّز على ظاهرة مهمة في العلاقات الدولية، وهي التعاون والاندماج الوظيفي الذي يصبّ حتماً في قوة الدولة وقدرتها على الحركة دولياً. فقوة الدولة ليست فقط في قدراتها الاقتصادية والعسكرية، ولكن في التعاون مع غيرها من الدول والتكامل في ما بينها.

وقد تبنّى الفرنسيان جان مونّيه (Jean Monnet)، رئيس لجنة التخطيط القومي، وروبرت شومان (Robert Schuman)، وزير الخارجية الفرنسي، هذا التوجه على الصعيد السياسي العملي، وطرحا رؤيتهما التي تقضي بأن حماية أوروبا من الحروب في المستقبل لن تتأتى إلا ببناء علاقات اقتصادية قوية بين الدول الأوروبية تؤدي إلى ربطها معاً سياسياً. وبدأ شومان أولى خطواته لإدخال هذه الرؤية حيّز التنفيذ بدمج قطاع صناعة الصلب والفحم في فرنسا وألمانيا عام

(١) W. David Clinton, ed., *The Realist Tradition and Contemporary International Relations*, Political Traditions in Foreign Policy Series (Baton Rouge: Louisiana State University Press, 2007); Michael C. Williams, *The Realist Tradition and the Limits of International Relations* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2005), and Jack Donnelly, *Realism and International Relations* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2000).

١٩٥٠. وتطورت خطة شومان عام ١٩٥٢ بقيام منظمة الفحم والصلب الأوروبية التي ضمّت إلى جانب فرنسا وألمانيا كلاً من: إيطاليا، وبلجيكا، وهولندا، واللوكسمبورغ، ثم الجماعة الاقتصادية الأوروبية، بمقتضى اتفاقية روما عام ١٩٥٧، التي أصبحت فاعلاً اقتصادياً دولياً مهماً. ومع تطور عملية الاندماج الأوروبي تزايد الاهتمام بنظرية الاندماج.

ورغم تفكك الاتحاد السوفياتي وعدد من دول شرق أوروبا، ومنها تشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا، في مطلع التسعينيات من القرن العشرين، فإن نظرية الاندماج لم تفقد أهميتها، حيث تزامن ذلك مع تزايد الاندماج الأوروبي والانتقال من الجماعة الأوروبية إلى الاتحاد الأوروبي بمقتضى اتفاقية ماستريخت لعام ١٩٩٢، وتوحيد العملة الأوروبية (اليورو)، والإشارة لأول مرة إلى السياسة الخارجية والدفاعية المشتركة لدول الاتحاد، إلى جانب بروز العديد من التجمّعات الاقتصادية الإقليمية المهمة، ومن أبرزها تجمّع دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)، وتجمّع دول أمريكا اللاتينية (الموركوسور)، ومنظمة شنغهاي التي تضم روسيا والصين وأربعاً من جمهوريات آسيا الوسطى.

فتفكك عدد من الكيانات الدولية صاحبه تيار اندماجي قوي همّش من تأثير حالات التفكك، ودفع التوجه الدولي العام نحو الاندماج والتعاون الدولي، وإقامة كيانات وحدوية جديدة على أساس وظيفي اقتصادي لتعزيز قدرة الدول الداخلة فيها على المنافسة الاقتصادية والتجارية على الصعيد الدولي، إلى جانب التنسيق الأمني والاستراتيجي لمواجهة التحديات والمخاطر التي تهدد أمنها القومي والإقليمي.

ساهمت مجموعة من المفكّرين في بلورة نظرية الاندماج والدفع بها كإطار تحليلي للعلاقات الدولية، ويعتبر **دايفيد ميتراني** مؤسسَ النظرية الوظيفية في الاندماج. ففي كتابه بعنوان **نظام فعّال للسلم** (*A Working Peace System*) الصادر عام ١٩٤٣، يرى ميتراني أن عالم القرن العشرين يتسم بتزايد القضايا التقنية التي لا يمكن التعامل معها إلا من خلال التعاون بين الدول، وتجاوز الصراعات والخلافات السياسية، حيث يؤدي التعاون إلى أن تحلّ الثقة محل الشكوك المتبادلة. يساعد على ذلك، من وجهة نظره، تزايد دور الفنيين الذين عادة ما يكونون أكثر ميلاً إلى حلول عملية وغير مرتبطة بالاعتبارات السياسية والعسكرية، وكون هذه القضايا يتم طرحها بعيداً عن الأطر القومية والأيديولوجية.

كما يرى ميتراني أن تطور التعاون الدولي في أحد المجالات يخلق دوافع لمزيد من التعاون في مجالات أخرى، الأمر الذي يسهل عملية الاندماج، وهو ما أطلق عليه الانتشار (Ramification). فالانتشار مفهوم محوري في طرح ميتراني ورؤيته لعملية الاندماج يؤدي إلى توسيع التعاون وتقليص احتمالات الحرب ودعم السلام[٢].

ومن أبرز مفكري نظرية الاندماج أيضاً **كارل دويتش**، الذي رأى أن الشعور بالجماعية هو المحرك الأساسي للاندماج، وأن الاتصال بين الأفراد والجماعات هو الذي يولّد مثل هذا الشعور بالجماعية، وكلما زاد الاتصال الإيجابي بين الشعوب مهد ذلك للاندماج بينهم. ومن ثم، فإن التدرّج في تحقيق الاندماج أمر محوري من وجهة نظر كارل دويتش. وفي هذا الإطار، يرى أن إطلاق حرية تنقّل الأفراد وحرية التجارة أمر ضروري لحدوث الاندماج بمعناه السياسي.

وقد قام دويتش بدراسة وتحليل حالات الاندماج والتفكك في عشر حالات في منطقة شمال الأطلسي شملت ما يلي: قيام الولايات المتحدة، الاتحاد بين اسكتلندا وإنكلترا، تفكك الاتحاد بين إنكلترا وأيرلندا، الوحدة الألمانية في القرن التاسع عشر، الوحدة الإيطالية، إمبراطورية النمسا والمجر، الاتحاد بين النرويج والسويد، الكونفدرالية السويسرية، اتحاد ويلز وإنكلترا، وتكوين إنكلترا ذاتها في العصور الوسطى. وانتهى إلى التمييز بين نموذجين للاندماج، هما:

أ ـ الاندماج الكامل في إطار كيان سياسي واحد وحكومة واحدة (الأمن الموحد (Amalgamated)) بين مجموعة من الدول أو الوحدات السياسية المستقلة. ورأى دويتش أن وجود محور أو مركز قوي اقتصادياً وسياسياً أمر مهم لجذب الوحدات والكيانات الأخرى إلى الاندماج، إلى جانب الاتصال والتوافق الاجتماعي والثقافي، وإدراك العائد والمنفعة المشتركة من وراء الاندماج. وقد أشار إلى الولايات المتحدة كمثال لهذا النموذج.

ب ـ التعاون والتحالف مع الاحتفاظ بالاستقلال السياسي والقانوني (الأمن

---

(٢) David Mitrany: *A Working Peace System* (London: Royal Institute of International Affairs, 1943), and *The Functional Theory of Politics* (London: London School of Economics, 1975).

التعدّدي) (Pluralistic)، حيث يرتبط أمن ومصالح دولتين أو أكثر، الأمر الذي يؤدي إلى التعاون، وربما التحالف في ما بينها، مع احتفاظ كلّ منها باستقلالها السياسي وحكومتها. وأشار إلى العلاقة بين الولايات المتحدة وكندا كمثال على ذلك.

ومن خلال دراسته لحالات التفكك، خلُص دويتش إلى أن انهيار الاندماج يأتي عادة نتيجة واحد أو أكثر من الأسباب التالية:

- زيادة مشاركة ونفوذ الجماعات المعارضة للاندماج في العملية السياسية.

- نمو الاختلافات العرقية واللغوية.

- الانكماش والتدهور الاقتصادي.

- سعي النخب السياسية إلى مزيد من القوة والمشاركة.

- تباطؤ الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

- فشل الجماعات ذات الامتيازات في السابق في التكيّف مع تراجع سلطاتها وهيمنتها.

- زيادة الالتزامات العسكرية التي يتحمّلها أطراف الاندماج[٣].

وإذا كان مفهوم الاتصال هو محور اهتمام دويتش، فقد ركّز **إرنست هاس** على العائد والمصلحة المتوقعة من الاندماج كدافع ومحرك أساسي له، ليس فقط بالنسبة إلى أطرافه، ولكن داخل كل طرف أو ما أسماه «الدوافع الأنانية»، حيث تميل النخب أو المجموعات المستفيدة داخل كل دولة إلى تأييد عملية الاندماج لأسباب موضوعية براغماتية تتمثل في زيادة الأرباح نتيجة اتساع الأسواق. فقرار تأييد الاندماج أو معارضته يتوقف على توقعات النخب في الدول المعنية بالربح أو الخسارة التي قد تنجم عن الاندماج. فالنخب التي تتوقع الربح والاستفادة عادة ما تتعاون وتتقارب عبر الحدود لتسهيل الاندماج والدفع به، نتيجة اقتناعها بأن مصالحها ستتحقق على نحو أفضل من خلال الاندماج[٤]. وعلى النقيض، إذا شعرت النخب أن الاندماج

(٣) Karl Deutsch, *Political Community and the North Atlantic Area* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1968).

(٤) Ernst B. Hass, *The Uniting of Europe* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1958).

سيؤثر سلباً في مصالحها، فإنها عادة ما تقاومه وتضع العراقيل أمامه.

ويعتبر مفهوم الانتشار أو ما أطلق عليه «Spillover» مفهوماً محورياً في فكر هاس، وقد رأى أن الانتشار يتحقق من زاويتين: **أولاهما** اتساع نطاق المؤيدين للاندماج تدريجياً بمجرد ظهور عوائده واتساع نطاق الاستفادة منه. **وثانيتهما** اتساع عملية الاندماج لتشمل مجالات أخرى. وقام هاس بدراسة منظمة الفحم والصلب الأوروبية كنموذج يؤكد المقولات السابقة[٥].

من مفكّري نظرية الاندماج أيضاً ذوي الإسهام البارز **جوزيف ناي** الذي ركّز على مفهومين أساسيين هما:

المفهوم الأول هو **آليات عملية الاندماج** (Process Mechanisms)، التي حدّدها في سبع آليات هي:

- الارتباط الوظيفي الذي يفرض ضغوطاً نحو الاندماج إما للمكسب المتوقع أو لمواجهة تحديات ومشكلات مشتركة، مثل البطالة والتضخم والمشكلات والأزمات المالية الأخرى.

- تزايد التفاعلات عبر القومية، وانتقال السلع والأفراد والأفكار وغيرها.

- تطوير الروابط، وبناء تحالفات بين النخب السياسية والبيروقراطية وجماعات المصالح في الدول المعنية.

- مدى مساندة البيروقراطية الوطنية للاندماج، حيث يزداد احتمال معارضتها للاندماج لخوفها من فقدان سيطرتها ونفوذها في الداخل.

- تكوين جماعات ومنظمات إقليمية رسمية وغير رسمية بين المجموعات المتماثلة في الدول المعنية، الأمر الذي يدعم الاندماج ويوطده.

- خلق هوية مشتركة تمثل قوة دافعة للاندماج، بل قد تدفع الجماعات والأفراد إلى قبول بعض الخسائر أو السلبيات في المراحل الأولى من الاندماج.

- دور الفاعلين خارج عملية الاندماج، سواء دول أو منظمات دولية، ومدى تأييدهم لعملية الاندماج ودعمهم لها.

(٥) Ernst B. Hass: *Beyond the Nation-State* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1964), and *When Knowledge is Power: Three Models of Change in International Organizations* (Berkeley, CA: University of California Press, 1989).

المفهوم الثاني هو إمكانيات أو **شروط التكامل** (Integrative Potential)، وأهمها:

ـ التوافق الاقتصادي من حيث مستوى النمو ومستوى الناتج القومي وغيرها من المؤشرات الاقتصادية.

ـ التكامل في قيم النخبة.

ـ التعددية في الدول أطراف الاندماج.

ـ قدرة أطراف الاندماج على التكيف والاستجابة لحاجات ومتطلبات عملية الاندماج، ويرتبط هذا بمدى الاستقرار الداخلي الذي يتمتع به الأطراف.

ـ الشعور بعدالة توزيع مكاسب الاندماج، وكلما زادت عدالة التوزيع زاد الاندماج قوة وتطوراً.

ـ إدراك تهديدات يمثل الاندماج آلية أساسية لمواجهتها.

ـ محدودية تكلفة الاندماج، خاصة خلال مراحله الأولى[٦].

وفي حين كان الاندماج الوظيفي التدريجي هو محور اهتمام كلّ من ميتراني ودويتش، فإن **أماتي إتزيوني** ركّز على الوحدة السياسية بين الدول، وقام بدراسة عدة حالات للوحدة تمّت خلال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، وهي: اتحاد أموست إنديز (١٩٥٨ ـ ١٩٦٢) بين كل من جامايكا وباربادوس وترينيداد، واتحاد الشمال (١٩٥٣ ـ ١٩٥٤)، والجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسورية (١٩٥٨ ـ ١٩٦١)، والسوق الأوروبية المشتركة.

وقد تتبع هذه الحالات بدءاً من أسباب قيامها، والقوى الدافعة لها، ثم نمط الاندماج وكيفية حدوثه، فالنظام الذي يتم تبنّيه بعد إعلان الوحدة. وقد ركّز إتزيوني في مرحلة ما قبل الوحدة على دور الاعتماد المتبادل في دفع عملية الاندماج، ثم دور النخبة والهوية الاجتماعية في مرحلة لاحقة. يلي ذلك تزايد الاتصال وحركة السلع والأفراد بين الوحدات المندمجة معاً، ورأى إتزيوني أن الاتصال الفعّال عامل مهم في تحقيق الاندماج.

(٦) Joseph S. Nye, *Peace in Parts: Integration and Conflict in Regional Organization* (Boston, MA: Little Brown, 1971), and Joseph. S. Nye and Robert O. Keohane, eds., *Transnational Relations and World Politics* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1981).

كما اهتم إتزيوني بدور العامل الخارجي في نجاح الاندماج من عدمه، ورأى أن تشجيع الولايات المتحدة للسوق الأوروبية المشتركة كان عاملاً أساسياً في نجاح عملية الاندماج، في حين أن عدم دفع بريطانيا لاتحاد أموست أنديز كان عاملاً لعدم تطويره واتجاهه إلى الفدرالية[٧].

٢ ـ مقولات نظرية الاندماج

في ضوء التناول السابق لإسهامات أبرز مفكّري نظرية الاندماج وأطروحاتهم الأساسية، يمكن بلورة مجموعة من المقولات التي تنطلق منها النظرية، وهي:

ـ يمكن تعريف الاندماج بأنه: «عملية تحول الفاعلين الدوليين من وحدات مستقلة ومنفصلة إلى أجزاء في هيكل إقليمي أو دولي واحد». والاندماج بهذا المعنى يعتبر درجة أعلى من مجرد التعاون، وأيضاً من التكامل الذي يقتصر على تبادل المنفعة على النحو الذي يعزّز قدرات الطرفين، أي الاستفادة من ميزة نسبية لدى طرف مقابل أخرى لدى الطرف الآخر. أما الاندماج فهو انصهار لقدرات الطرفين معاً في كيان واحد.

ـ الانتقال التدريجي من سيادة الدولة بمعناها الضيّق إلى أطر وهياكل إقليمية ودولية أوسع عادة ما ينطوي على صراع بين القومية (Nationalism) وأهمية المحافظة على الخصوصية الوطنية من ناحية، وعبر القومية (Supranationalism) وما تنطوي عليه من قواسم ومصالح مشتركة من ناحية أخرى.

ـ إن الاندماج في المجالات التقنية والاقتصادية عادة ما يكون أيسر منه على الصعيد السياسي، حيث يمسّ الأخير سيادة الدولة وكيانها، الأمر الذي يصعب التنازل عنه أو التفريط في أجزاء منه.

ـ إن التطور التكنولوجي والاقتصادي يؤدي إلى تطوير المزيد من الهياكل عبر القومية للوفاء بالحاجات المتزايدة، خاصة في مجال الاتصالات والمواصلات لتبادل السلع والخدمات، وانتقال الأفراد.

(٧) Amitai Etzioni: *Political Unification: A Comparative Study of Leaders and Forces* (New York: Holt, Rinehart and Winston, 1965); *Political Unification Revisited: On Building Supernational Communities* (New York: Lexington Books, 2001), and *From Empire to Community: A New Approach to International Relations* (New York: Palgrave Macmillan, 2004).

ـ يعتبر الانتشار مفهوماً محورياً في نظرية الاندماج، ويتضمن بعدين أساسيين:

أولهما اتساع مجالات الاندماج، بمعنى أن الاندماج في أحد القطاعات يمتد تدريجياً ليشمل مجالات وقطاعات أخرى، وأن الاندماج الاقتصادي يخلق دينامية سياسية تؤدي إلى مزيد من الاندماج في المجالات الأخرى. فالعلاقات الاقتصادية القوية تحتاج إلى تنسيق سياسي لكي تكون فعّالة، الأمر الذي يؤدي إلى اندماج سياسي في مرحلة لاحقة.

وثانيهما اتساع نطاق المستفيدين من الاندماج، الذين تزداد أعدادهم باتساع نطاق الاندماج ومجالاته، حيث يدخل هذا الاندماج أعدادٌ متزايدة من المستفيدين والمؤيدين لعملية الاندماج.

ـ إن الاندماج في أقصى درجاته يتمثل في الوحدة السياسية بين دولتين أو أكثر في إطار دولة واحدة. وهو أحد صور النموذج الفدرالي، حيث تتنازل فيه الدول الأعضاء عن جزء من سيادتها لصالح حكومة مشتركة، في حين تحتفظ ببعض السلطات والاختصاصات في نطاقها الإقليمي.

ـ إلا أنه في العديد من الحالات لا يتجاوز الاندماج بين الدول ذات السيادة كونه عملية جزئية، حيث تقاوم الدول التنازل الكامل عن سيادتها، حتى في أكثر النماذج نجاحاً، وهي الاتحاد الأوروبي. فرغم الوحدة الاقتصادية الكاملة والخطوات التي تم تبنّيها من أجل سياسة خارجية ودفاعية مشتركة للاتحاد الأوروبي، فإنه ما زال بعيداً عن تحقيق الوحدة السياسية الكاملة بين أعضائه. وقد بدا ذلك واضحاً عندما تمّ رفض مشروع الدستور الأوروبي الموحّد الذي انطلق عام ٢٠٠١ بهدف إصلاح مؤسسات الاتحاد، وجعلها أكثر فاعلية، وإعادة قراءة وتبسيط المعاهدات الأوروبية السابقة. ولكن الدستور سقط أمام تصويت فرنسا وهولندا بمعارضته عام ٢٠٠٥، وتركّزت المعارضة على كون الدستور سيسلب من الدول أعضاء الاتحاد سيادتها قانونياً وسياسياً، ويحوّلها إلى مجرد أجزاء داخل الكيان الأوروبي العملاق.

٣ ـ محدّدات الاندماج ووظائفه

للاندماج محدّدات أساسية يتعيّن توافرها حتى تنجح عملية الاندماج وتستمر، وهي:

أ ـ المصلحة المشتركة

من الضروري أن يحقق الاندماج لأطرافه فائدة أكبر أو لا يمكن تحقيقها في حالة بقائهم فرادى غير متعاونين. كما يجب أن تكون الفائدة التي ستعود على كل طرف أكبر من التكلفة التي سيتحمّلها نتيجة تبعات والتزامات الاندماج.

وقد تتمثل المصلحة المشتركة في درء خطر خارجي أو مواجهة تهديدات لا يستطيع طرف بمفرده التصدّي لها والتغلّب عليها، سواء كانت هذه التهديدات اقتصادية أو أمنية. وقد تتمثل في تعظيم التعاون الاقتصادي، ومن ثم القدرات الاقتصادية لأطراف التعاون، وقدرتهم التنافسية في الأسواق الأخرى، وفي السوق العالمية.

وكلما تعاظمت المصلحة المتحققة من الاندماج لأطرافه إزداد الاندماج قوة وكُلل بالنجاح، وعلى العكس فإن عدم تحقيق الاندماج لأهدافه وعدم حصول أطرافه على فائدة مباشرة وملموسة يؤدي إلى تحلله واختفائه.

ولا توجد منطقة تحيط بها التهديدات والمخاطر التي تحتّم الوحدة وتنسيق الجهود قدر المنطقة العربية. فهناك مصلحة أمنية واستراتيجية مباشرة، وأيضاً اقتصادية تتمثل في عوائد الاندماج الإيجابية المحتملة على الاقتصادات والشعوب العربية، وهناك فرص وآفاق رحبة لما يمكن أن تؤدي إليه الوحدة العربية على أسس وظيفية.

ب ـ القواسم والهوية المشتركة

إن تشابه النظم الاجتماعية، وتقارب منظومة القيم والثقافات، وأنماط الحياة، وكذلك النظم الاقتصادية لدى أطراف الاندماج، محدّد أساسي لنجاحه. فلا يمكن تصور اندماج بين دولتين مختلفتين في نظمهما الاجتماعية والثقافية، ويصبح الاندماج بعيد المنال في ما بين دولتين إحداهما تأخذ بنظام رأسمالي يقلّص من دور الدولة في الاقتصاد، وأخرى بنظام اشتراكي يعظّم من دور الدولة في إدارة الاقتصاد وملكيته. وقد كان التباعد بين النظام الاقتصادي في مصر وسورية أحد عوامل إحباط مشروع الوحدة بين البلدين، حيث شعر المشتغلون بالتجارة والعمل الحرّ في سورية بأن سياسة التأميم والنظام الاشتراكي الناصري يهدد مصالحهم على نحو مباشر، ومن ثم عملوا على إنهاء الوحدة بين البلدين.

كما قد يكون محور الهوية المشتركة هو الجوار الجغرافي المباشر، الأمر الذي يجعل التواصل الثقافي والحضاري، والتعاون الاقتصادي، ومن ثم الاندماج، أيسر بين الوحدات المتقاربة جغرافياً عنه في حالة الدول المتباعدة التي تنتمي إلى أقاليم جغرافية مختلفة.

ويقدم وطننا العربي حالة فريدة لتوافر هذه القواسم المشتركة، التي تكاد تغيب في حالة الاتحاد الأوروبي، حيث تجمع أقطارنا العربية وحدة اللغة والدين والتاريخ والجوار الجغرافي المباشر، وحتى النظم السياسية، رغم أن بعضها ملكي، والآخر جمهوري، وإن هذا لم يكن ليشكّل عائقاً لو توافر التفاهم والإرادة السياسية.

ج ـ توافر الإرادة السياسية والرغبة في الاندماج

ينطوي الاندماج على التنازل عن جزء من سيادة الدولة وحرية حركتها، وينجم عنه تغيير في سلوك الدولة وسياستها الداخلية أو الخارجية أو كليهما. لذا، من الضروري توافر إرادة سياسية للاندماج. فالاندماج، وإن بدأ وظيفياً وتدريجياً، وليس بوحدة سياسية ودستورية شاملة، فإنه يظلّ قراراً سياسياً، ويتطلب إرادة سياسية ورغبة مشتركة لدى أطرافه في التعاون والاندماج.

وأهمية هذه الإرادة تبدو أوضح ما يكون في الحالة العربية، فغياب هذه الإرادة وتمسّك القيادات العربية بزعامتها الوطنية الضيّقة أهم عائق للتقدم الحقيقي في مسار الوحدة العربية. وكان هناك تباطؤ في الدفع بجامعة الدول العربية، كإطار لدفع الوحدة العربية، بل إنه لم يكن هناك حرص على عقد قمم عربية منتظمة تساعد على بناء تفاهم سياسي واستراتيجي فعّال بين الأقطار العربية. فعلى مدى العقدين الأولين من تاريخ الجامعة لم تعقد إلا قمتان:

القمّة **الأولى** في ٢٨ أيار/مايو ١٩٤٦، بدعوة من الملك فاروق في قصر أنشاص، وحضرتها الدول السبع المؤسسة للجامعة العربية، وهي: مصر، وشرق الأردن، والسعودية، واليمن، والعراق، ولبنان، وسورية. وتم التشديد خلالها على ضرورة مساعدة الشعوب العربية المستعمَرة على نيل استقلالها، والوقوف في وجه الصهيونية، باعتبارها خطراً لا يداهم فلسطين وحسب، وإنما جميع البلدان العربية والإسلامية.

أما القمّة **الثانية** فقد عقدت في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٦، بدعوة

من الرئيس اللبناني كميل شمعون، في إثر الاعتداء الثلاثي على مصر وغزة. شارك في القمة تسعة رؤساء عرب، وصدر عنها بيان ختامي أجمع فيه القادة على ضرورة مناصرة مصر ضد العدوان الثلاثي.

ورغم تشديد مؤتمرات القمة منذ القمة الثالثة عام ١٩٦٤ في القاهرة على أهمية عقد مؤتمرات قمة دورية، فإن هذا لم يتحقق، وكانت القمم العربية تعقد للتعامل مع الأزمات والأحداث الطارئة فقط. وفي مؤتمر القاهرة عام ٢٠٠٠ اعتبر عيد جامعة الدول العربية السنوي في آذار/مارس من كل عام هو الموعد الدائم والمحدد لعقد القمة سنوياً، إلا أن القمم العربية لم تنجح منذ ذلك الحين في تجاوز العديد من الخلافات والتوترات التي كانت في معظمها شخصية بين الزعماء العرب أكثر منها موضوعية بين الدول والشعوب.

د ـ عدالة توزيع عوائد الاندماج

قد تكون الفائدة أو العائد من الاندماج متساوية لجميع الأطراف (Equity)، وقد يستفيد أحد الأطراف أكثر من الآخرين (Nonequity)، إلا أنه لا بد من أن يعود الاندماج بالفائدة والنفع على جميع أطرافه، ولا يمكن لطرف أو مجموعة أن تستفيد على حساب الآخرين، أو أن تفرض هيمنتها على عوائده دون الآخرين، فتوزيع المنافع يؤدي إلى تعاظم التأييد للاندماج واتساع دائرته.

ولا بد من أن يكون هذا التوزيع العادل، ليس بين الدول أطراف الاندماج فقط، ولكن بين المجموعات المختلفة داخل كل دولة. فمن المهم أن تشعر الفئات والقوى المجتمعية والسياسية المختلفة بعوائد الاندماج وفوائده، وإلا انقلبت عليه، وتحوّلت إلى قوى معارضة وضاغطة تقاوم الاندماج وتعوق تطوره.

هـ ـ مواقف الأطراف الدولية المعنية

تؤثّر مواقف القوى الدولية، وربما القوى الإقليمية الفاعلة، في حركة الاندماج ونجاح العملية الاندماجية. فقد باركت الولايات المتحدة مشروع الوحدة الأوروبية في بدايته، ولم تتدخل لعرقلته، لأنه يحقق المصلحة الأمريكية آنذاك المتمثلة في تحقيق الاستقرار في القارة الأوروبية، وتقوية حائط الصدّ الأوروبي في مواجهة المدّ الشيوعي القادم من الاتحاد السوفياتي.

كما كان للموقف البريطاني دور محوري في إحباط المشروع الوحدوي العربي للشريف حسين في مطلع القرن العشرين. وكان للضوء الأخضر الذي تضمّنه تصريح وزير الخارجية البريطاني إيدن في أيار/مايو ١٩٤١ دور مهم في قيام جامعة الدول العربية، حيث كانت معظم البلدان العربية تحت النفوذ والسيطرة البريطانية المباشرة، ولم يكن من المتصور إعلان قيام الجامعة من دون موافقة بريطانية. وهنا تبرز أهمية دراسة وتحليل الموقف السوفياتي من مشروعات الوحدة العربية، ومدى تأثيره في نجاح هذه المشروعات.

٤ ـ أهداف الاندماج ووظائفه

عادة ما تهدف الدول التي تنخرط في عملية اندماجية إلى تلبية مجموعة من الحاجات المشتركة، تتمثل في تحقيق واحد أو أكثر من الأهداف التالية:

أ ـ الأهداف الاقتصادية

تعتبر الأهداف الاقتصادية هي المحرك الأساسي للاندماج في الأعمّ الأغلب من الحالات، وذلك بغية تحقيق مكاسب وقدرات تنافسية أكبر لأعضائه في مواجهة القوى الاقتصادية الكبرى، أو بهدف التنسيق وتعظيم المكاسب لكل أطراف العملية الاندماجية.

ب ـ الأهداف السياسية والأمنية

قد يكون الهدف من الاندماج هو مواجهة تهديدات خارجية يعجز كل طرف عن التصدّي لها بمفرده، أو الرغبة في زيادة التأثير الدولي لمجموعة من الدول، في مواجهة القوى الكبرى القابضة على مقاليد الأمور في النظام الدولي.

كما قد يكون الاندماج ضمانة أساسية لحفظ الأمن والسلام، وعدم تكرار تفجر الصراعات والحروب بين أطرافه. فرغم أن مجموعة الأهداف الاقتصادية كانت هي الأوضح في نشأة منظمة الفحم والصلب الأوروبية عام ١٩٥٢ التي تطورت إلى الجماعة الأوروبية، ثم الاتحاد الأوروبي، فإن احتواء العداء الفرنسي ـ الألماني التقليدي على مدى قرن من الزمان كان دافعاً أساسياً لقيام وتطور الاندماج الأوروبي، وذلك بهدف ضمان الاستقرار والأمن الأوروبي، والحيلولة دون نشوب أية نزاعات في المستقبل، واحتواء الخلافات ومنع تطورها إلى حدّ الصدام العسكري.

كما أن ضمّ دول أوروبا الشرقية إلى الاتحاد الأوروبي، رغم عدم استيفائها للشروط والمعايير الاقتصادية المطلوبة، جاء لأسباب سياسية واستراتيجية بالدرجة الأولى، بهدف دعم التحول إلى اقتصاد السوق والديمقراطية في هذه البلدان بعد خروجها من العباءة الشيوعية السوفياتية.

٥ ـ أنماط الاندماج

الاندماج بحكم التعريف يعني انصهار دولتين أو أكثر في كيان واحد، ويتضمن ذلك المجالات الاقتصادية والسياسية كافة، إلا أنه يمكن التمييز في إطار نظرية الاندماج بين اقترابين أساسيين وفقاً لنقطة البدء في الاندماج:

أ ـ الاندماج السياسي والدستوري

وأهم ما يميز هذا النمط من الاندماج ما يلي:

ـ أنه يتم بقرار سياسي تتخذه القيادة السياسية في بلدين أو أكثر، فيذوب أحدهما في الآخر، وتنتفي الاستقلالية السياسية بقيام حكومة واحدة للبلدين، أو للوحدات المندمجة، ومن ثم فهو يتسم بالسرعة، وربما المفاجأة.

ـ أن الوحدة السياسية تأتي أولاً، ثم يتم في مرحلة لاحقة الاندماج في بقية القطاعات الاقتصادية والفنية، وتعزيز التواصل في الحياة الاجتماعية والثقافية.

ومثال ذلك الوحدة بين ألمانيا الفدرالية (الغربية) وألمانيا الديمقراطية (الشرقية) وفقاً للخطة التي أعلنها مستشار ألمانيا الغربية هيلموت كول في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، التي أعقبها توقيع معاهدة موسكو في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ مع الحلفاء الأربعة المنتصرين في الحرب العالمية الثانية (الاتحاد السوفياتي، والولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا) في ما عُرف باتفاقية «٢+٤»، ثم إعلان نيويورك في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، الذي تم بمقتضاه إعلان الوحدة الألمانية، وحل ألمانيا الشرقية لتندمج في ألمانيا الغربية.

كما تعتبر الجمهورية العربية المتحدة نموذجاً واضحاً على ذلك، حيث تم إعلانها عام ١٩٥٨ بقرار سياسي فوقي من قبل الرئيسين السوري شكري القوتلي والمصري جمال عبد الناصر، ولينصهر البلدان في كيان واحد هو الجمهورية العربية المتحدة، واختير عبد الناصر رئيساً للجمهورية الوليدة، والقاهرة عاصمة

لها. كما تم توحيد برلمانَي البلدين في مجلس الأمة في القاهرة، وألغيت الوزارات الإقليمية لصالح وزارات موحّدة في القاهرة أيضاً.

وقد وجّهت انتقادات عدة لهذا الاقتراب باعتباره مبادرة فوقية تنبع من صانع القرار الرئيسي في الدول المعنية، ومن ثم يرتبط عادة بالأشخاص أكثر من كونه عملية اندماجية موضوعية ومستمرة. كما أن الخبرة التاريخية لعدد من المحاولات التي اتبعت هذا الاقتراب في الاندماج لم تكلل بالنجاح، ولم يكتب لها الاستمرار، خاصة في وطننا العربي، ومنها الجمهورية العربية المتحدة، واتحاد الجمهوريات العربية عام ١٩٧١ بين مصر وسورية وليبيا.

ب ـ الاندماج الوظيفي التدريجي

وأهم ما يميّز هذا النمط من الاندماج أنه يبدأ بأحد المجالات أو القطاعات الاقتصادية أو الفنية، ثم يتسع تدريجياً ليصير اندماجاً اقتصادياً شاملاً، وربما أيضاً وحدة سياسية ودستورية في مرحلة تالية.

ولعل النموذج الواضح على ذلك يتمثل في الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر نموذجاً للاندماج الاقتصادي الكامل في إطار سوق مشتركة وعملة واحدة، إلى جانب إرهاصات الوحدة السياسية المتمثلة في الخطوات التي تم اتخاذها نحو السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، التي بدأت الإشارة إليها صراحة لأول مرة في معاهدة ماستريخت عام ١٩٩٢ بين دول الاتحاد الأوروبي. ثم جاءت معاهدة أمستردام عام ١٩٩٧ لتؤكد العزم الأوروبي على الاتجاه نحو سياسة خارجية ودفاعية مشتركة، وتحدد آلياتٍ وأطراً للدفع بها وإدخالها حيّز التنفيذ.

٦ ـ انهيار مشروعات الاندماج وتفكّكها

من خلال بحث وتحليل العديد من محاولات الاندماج غير الناجحة، يتبيّن أن المحاولات الاندماجية قد تفشل ولا تكلل بالنجاح في حالات عدة، أبرزها:

ـ عدم قدرة أطراف الاندماج على تحمّل تكلفته وأعبائه الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية، أو لكونها أعلى من المكاسب المتحققة منه، الأمر الذي يعني خسارة ما لها.

ـ تصاعد الخلافات البينية وضعف التوافق بين أطرافه لأسباب ذاتية أو استجابة لضغوط خارجية.

ـ هيمنة أحد الأطراف على عوائد الاندماج، وعدم تحقيق الطرف أو الأطراف الأخرى مكاسب، بل وفقدان مميزات كانت موجودة قبل عملية الاندماج، ولعل فشل الوحدة المصرية ـ السورية نموذج واضح لهذا الأمر.

وتوضح المقولات والأبعاد السابقة لنظرية الاندماج مجموعة من الدلالات في ما يتعلق بمشروعات الوحدة العربية، وأهمها:

أ ـ أن تجارب الاندماج العربية بدأت جميعها فوقية بقرار رئاسي، ولم يصاحب ذلك أو يتبعه ارتباط وظيفي يعزّز التوجه نحو الاندماج أو تزايد التفاعلات وانتقال السلع والأفراد بين الدول التي شملتها هذه التجارب. فجميعها كانت محاولات للاندماج السياسي، ولم تكن وظيفية تدرجية تنطلق من قاعدة صلبة، رغم الهوية المشتركة والتلاحم بين الشعوب العربية عامة، وتلك الدول التي شهدت محاولات اندماجية.

ب ـ أن دور القادة العرب كان دوماً محورياً، فكانت مشروعات الوحدة تبدأ بتقارب شخصي بين الزعماء العرب، وتنتهي بخلاف شخصي بينهم، في بعد واضح عن الموضوعية في إدارة تجارب الوحدة. وكانت رغبة الزعماء العرب في الاستئثار وتأكيد الزعامة، والميل إلى المنافسة أكثر من الشراكة والتعاون، الحجر العثرة الذي حطّم عدداً من المشروعات الوحدوية في الوطن العربي.

ج ـ أن عدم وجود عائد واضح ومتوازن لكل أطراف الاندماج، كان عاملاً أساسياً في فشل كثير من مشروعات الوحدة العربية، وهذا أوضح ما يكون في تجربة الوحدة المصرية ـ السورية عام ١٩٥٨، التي بدا فيها أن مصر استأثرت بمقاليد الأمور وبعوائد الوحدة، ولم يكن هناك عدالة في توزيع عوائد الاندماج، الأمر الذي أثار النخب السورية، خاصة العسكرية، ضد الوحدة، وأدى في النهاية إلى الانفصال. ولم تفلح التهديدات المشتركة، المتمثلة في العدو الصهيوني، وحدها في ضمان تماسك الوحدة واستمرارها بين البلدين.

د ـ أن مشروعات الوحدة الجزئية التي بدأت في الثمانينيات بمجلس التعاون الخليجي، ثم مجلس التعاون العربي، واتحاد المغرب العربي، مثّلت

محاولات لتجاوز سلبيات الخبرات السابقة والاستفادة من دروس التجربة الأوروبية، إلا أن اثنتين من هذه المحاولات تعثرتا لأسباب سياسية، ولم تستطع البلدان العربية القفز على خلافاتها السياسية أو تهميشها وتنحيتها جانباً، واستمرار التعاون الاقتصادي والوظيفي في ما بينها، وانتهت بتجميد كل من مجلس التعاون العربي واتحاد المغرب العربي.

هـ ـ أن تأثير القوى الكبرى جاء متناقضاً عادة تجاه مشروعات الوحدة، وكان هذا أوضح ما يكون في ظل الحرب الباردة والتناقض الأيديولوجي بين القوتين العظميين. ففي ظلّ توازنات القوى القائمة دولياً وإقليمياً لم تستطع القوى المؤيدة للوحدة دعمها بالقدر الكافي، والدفع بها للتغلب على ضغوط القوى المضادة والصعوبات التي سبقت الإشارة إليها والمتعلقة بالحركة الوحدوية وقادتها. على سبيل المثال، كان لروسيا موقف إيجابي من المشروع الوحدوي العربي الذي قاده الشريف حسين، أمير مكّة المكرّمة، في مطلع القرن العشرين لإنشاء الدولة العربية الكبرى، في حين سعت بريطانيا جاهدة إلى إحباط هذا المشروع، ونجحت في الإطاحة بالشريف حسين بعد تحالفها مع ابن سعود، وهو ما سيتم تناوله بالبحث والتحليل في الفصل الأول من هذه الدراسة.

الفصل الأول

الموقف السوفياتي من مشروعات الوحدة العربية في مطلع القرن العشرين

مقدمة

حفل العقد الثاني من القرن العشرين بمجموعة من التطورات المفصلية على الصعيدين العربي والروسي، وتلاقت المصالح العربية ـ الروسية بشكل ملحوظ خلال تلك الفترة، التي تعتبر واحدة من أهم مراحل التاريخ بالنسبة إلى الطرفين كلّ منهما على حدة، وكذلك لعلاقتيهما معاً.

ففي عام ١٩١٦ اندلعت الثورة العربية الكبرى التي قادها الشريف حسين، أمير الحجاز، ضد الدولة العثمانية بعد أربعة قرون من الخضوع العربي لحكم الأتراك. وتعتبر الثورة العربية من المنعطفات المهمة في التاريخ العربي الحديث، وعلامة فارقة في طريق التحرر والاستقلال، والحركة القومية العربية.

تزامن هذا مع اندلاع الثورة الروسية عام ١٩١٧. فقد أدى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للغالبية الساحقة من الشعب الروسي، وانتشار الفساد، والهزائم المتكررة لروسيا في الحرب العالمية الأولى، إلى حالة من السخط العام لدى كافة فئات الشعب من فلاحين وعمال وجنود ونبلاء. ورغم أن الثورة بدأت بإضراب للعمال في آذار/مارس ١٩١٧، وامتد ليشمل الطلاب وغيرهم، ولم يكن البلاشفة، ومنهم لينين، من قادوها في البداية، فإنهم «التقطوا الثورة»، على حدّ تعبير لينين، ليبدأوا بها صفحة جديدة من التاريخ الروسي ـ السوفياتي اختلفت جذرياً في توجهاتها الداخلية والخارجية عن الماضي القيصري.

وكان للتوجهات الروسية الجديدة أكبر الأثر في تغيير السياسة الروسية تجاه الوطن العربي، وما أبرزته روسيا من تأييد ودعم للشريف حسين ومشروعه الوحدوي.

يركّز هذا الفصل على التغيّرات التي اكتنفت توجهات روسيا الخارجية،

والدعم السوفياتي للثورة العربية والشريف حسين، وطبيعة هذا الدعم ومداه، واستمرار التعاون السوفياتي مع المملكة العربية السعودية بعد إعلان عبد العزيز آل سعود نفسه ملكاً على الحجاز، الأمر الذي أكد أهمية المنطقة بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي، وحرصه على توطيد العلاقات مع الوطن العربي، وتحيّزه للوحدة العربية والدولة العربية القوية المستقلة في مواجهة الأطماع الاستعمارية.

أولاً: محدّدات الموقف السوفياتي من مشروعات الوحدة العربية

تضافرت عوامل ثلاثة أساسية أثرت على نحو مباشر في السياسة السوفياتية تجاه الوطن العربي، والموقف من مشروعات الوحدة العربية، وهي:

١ ـ توجهات الحكومة البلشفية الجديدة

مثّلت الثورة الروسية عام ١٩١٧، وما أعقبها من وصول البلاشفة بقيادة لينين إلى السلطة في تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه، نقطة تحول مفصلية في التاريخ الروسي، وذلك بالنظر إلى التغيّرات الجوهرية التي طرأت على السياستين الداخلية والخارجية، التي اتخذت العديد من الأبعاد والتوجهات، أهمها في ما يتعلق بموضوع الدراسة: معاداة الاستعمار، ومعاداة الصهيونية.

أ ـ معاداة الاستعمار

جاء البلاشفة بتوجه أساسي هو «النضال ضد البرجوازية» واستئصال جذورها من المجتمع الروسي، وخلق بيئة و«ظروف لا تستطيع فيهما البرجوازية أن تعيش، ولا أن تتكون من جديد». واقتضى ذلك في أحد أبعاده معاداة الاستعمار و«الإمبريالية» التوسعية، مؤكدين القطع مع الإرث القيصري الذي كان جزءاً من المنظومة الاستعمارية، ومتعاوناً معها. في هذا الاطار، برز مبدآن في فكر الثورة دعما التقارب العربي ـ الروسي خلال تلك الفترة: **أولهما**، ضرورة مساندة حركات التحرر الوطني أينما اندلعت؛ **وثانيهما**، اعتماد ما يطلق عليه الدبلوماسية العلنية، والشفافية في علاقات موسكو الدولية من خلال إلغاء المعاهدات السرية التي وقّعتها روسيا القيصرية ونشر نصوصها[١].

(١) فلاديمير إيليتش لينين، **المختارات**، ٣ ج (موسكو: دار التقدم، ١٩٦٨ ـ ١٩٧١)، «المهام المباشرة أمام السلطة السوفياتية»، ص ١١ ـ ٢٣.

فقد أعلن لينين، قائد الثورة ومفكّرها، أن «الواجب الرئيسي هو مقاومة الإمبريالية في نضال يتحتم علينا النصر فيه»، أي أن مساندة الشعوب في نضالها ضد الاستعمار أصبح حجر الزاوية في السياسة الخارجية السوفياتية[٢]. وفي بيانه الذي ألقاه أمام المؤتمر الثاني لسوفياتات عموم روسيا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٧، والمعروف بمرسوم السلام، حدّد لينين أسس السياسة الخارجية الروسية الجديدة التي تضمنت «عقد صلح ديمقراطي يقوم على موافقة القوميات ورغبتها الحرة، وليس ضماً يُفرض من دولة كبيرة على أخرى صغيرة، أو من قومية كبيرة على قومية صغيرة أو ضعيفة»، وإلغاء المعاهدات السرية التي وقّعتها روسيا القيصرية ونشر نصوصها. كما دعا العمال خارج روسيا إلى الوقوف ضد الحرب والسعي إلى تحقيق السلام، و«تحرير الجماهير الكادحة المستغلة من كل عبودية، ومن كل استغلال»[٣].

وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩١٧ وجهت الحكومة السوفياتية نداءً إلى «جميع المسلمين الكادحين في روسيا والشرق» أكدت فيه موقفها المناوئ للاستعمار والإمبريالية، ورفضها للمعاهدات السرية التي أبرمها القيصر، وطالبت شعوب الشرق بالثورة على الاستعمار والإمبريالية اللذين استعبدا الشرق واغتصبا أراضيه وثرواته (انظر نص البيان في الملحق الرقم (١) في نهاية هذا الكتاب). وفي آذار/مارس ١٩١٩ بعث لينين، قائد الثورة البلشفية، برسالة إلى الزعيم المصري سعد زغلول، قائد ثورة ١٩١٩، عبّر فيها عن دعمه للثورة المصرية، وعرض مساعداته للشعب المصري في مقاومته للسيطرة الاستعمارية. وفي تقريره إلى المؤتمر الثاني لعموم روسيا والمنظمات الشيوعية لشعوب الشرق، في تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه، أكد لينين أن الحركة الثورية لهذه الشعوب لا يمكن أن تتطور بنجاح إلا إذا كانت على صلة وثيقة بالنضال الثوري للجمهوريات السوفياتية ضد الإمبريالية العالمية. . .، وأن الثورة الاشتراكية لن تكتمل إلا بنضال جميع المستعمرات والبلدان ضد الإمبريالية العالمية[٤].

وخلال المؤتمر الثاني للشيوعية الأممية (الكومنترن)، وهي المنظمة التي

(٢) فلاديمير إيليتش لينين، **الأعمال الكاملة** (موسكو: دار التقدم، ١٩٧٧)، مج ٣٧، ص ١٢٤.

(٣) المصدر نفسه، مج ٣٥، ص ١٤ ـ ١٥.

(٤) انظر: فلاديمير إيليتش لينين، «من تقرير في المؤتمر الثاني لعموم روسيا للمنظمات الشيوعية لشعوب الشرق،» (٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٩).

تمثل اتحاد الأحزاب الشيوعية في مختلف دول العالم، أكد لينين، في حزيران/يونيو ١٩٢٠، ضرورة التحالف المؤقت بين الشيوعية الأممية وحركات التحرر البرجوازية الديمقراطية في الدول المستعمرة من دون الاندماج معها، بقوله: «يجب على الشيوعية الأممية أن تدعم وتساند حركات التحرر الديمقراطية البرجوازية في المستعمرات والدول التابعة، مع ضرورة الإبقاء على الظروف والأوضاع التي تمكّن العناصر الثورية البروليتارية مستقبلاً من أن تجتمع في معركة فاصلة ضد البرجوازية الديمقراطية في هذه المستعمرات. إن الشيوعية الأممية حين تدخل في تحالف مؤقت مع البرجوازية الديمقراطية، فإن هذا لا يعني ذوبانها واندماجها في أهداف هذه الحركة، ولكنها ضرورة مرحلية بحتة، وتلتزم فيها الشيوعية الأممية بالإبقاء على الطابع المستقل للحركة البروليتارية»[٥].

ومنذ ذلك الحين، ربط لينين بين نضال الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية وحركات التحرر الوطني في المستعمرات، وأكد ضرورة التحالف الوثيق بين كافة حركات التحرر الوطني وروسيا السوفياتية، حيث اعتبر الأخيرة قلعة الحركة المعادية للاستعمار، وعليها تعبئة «كافة شعوب الشرق المستيقظة لتخوض معها المعركة ضد الإمبرياليين». وأن أحد المسؤوليات الأساسية للثورة البلشفية هي تحرير الشرق من الاستعمارين البريطاني والفرنسي.

وقد تأكد هذا في مؤتمر باكو الذي عقد في أيلول/سبتمبر ١٩٢٠ للشعوب الشرقية في نضالها ضد الاستعمار، الذي اعتبر لينين أن «نتائجه هي مكسب تفوق أهميته سائر الانتصارات العسكرية، حيث تأكد أن تجربة البلاشفة ونشاطهم وبرنامجهم ونداءهم للنضال الثوري ضد الرأسماليين والإمبرياليين قد حظيت بالاعتراف في العالم كله»[٦]. ورغم أن منظّمي المؤتمر الرئيسيين الثلاثة كانوا من اليهود، وهم رادك وزينوفيف وبيلاكون، إلا أنهم أدانوا الرأسمالية البريطانية التي طردت الفلسطينيين من أراضيهم لتقديمها إلى اليهود، وأدانوا الاستعمار البريطاني في مصر والعراق. وأكد زينوفيف استعداد الاتحاد السوفياتي لدعم أي صراع ثوري ضد الحكومة الإنكليزية، وأن إحدى المسؤوليات الأساسية للثورة البلشفية هي تحرير الشرق من الاستعمارين البريطاني

(٥) فلاديمير إيليتش لينين، **حول وحدة الحركة الشيوعية العالمية** (موسكو: دار التقدم، ١٩٧٠).

(٦) لينين، **الأعمال الكاملة**، مج ٤٤، ص ٣٥٧.

والفرنسي، وهذا لن يتم إلا بإشعال حرب مقدسة ضد الاستعماريين. وشدّد رادك على «وحدة المصير بين الثورة الشيوعية العالمية وثورة المستعمرات ضد السيطرة الاستعمارية»[٧].

وخلال مؤتمر لوزان حول قضايا الشرق الأوسط، الذي مثّلت المشاركة السوفياتية فيه كسراً للاستبعاد والحصار الدبلوماسي الذي فرضته دول الوفاق المنتصرة في الحرب العالمية الأولى على الاتحاد السوفياتي، أكد الوفد السوفياتي أن روسيا السوفياتية صديق لجميع الشعوب المضطهدة، وأنها ملتزمة بمبادئ حق الأمم في تقرير مصيرها. ووجّه الوفد السوفياتي نقداً شديداً إلى معاهدة سيفر التي فرضتها دول الوفاق على تركيا في آب/أغسطس ١٩٢٠، وتضمنت تفكيك الإمبراطورية العثمانية، والاعتراف باستعمار إيطاليا لليبيا، واستعمار بريطانيا وفرنسا لبقية الوطن العربي. وقد كان لهذا الموقف السوفياتي تأثير مهم في حذف المواد التي تعترف بالمحميات الاستعمارية في شمال أفريقيا والحكم المصري ـ البريطاني المشترك للسودان من معاهدة لوزان التي تم توقيعها في ٢٤ تموز/يوليو ١٩٢٣[٨].

في هذا الإطار، قامت حكومة الثورة بنشر الاتفاقيات السرّية التي وقّعتها روسيا القيصرية، ومنها اتفاقية سايكس ـ بيكو التي قُسّمت بمقتضاها بلاد الشام والعراق بين فرنسا وبريطانيا. كما ساند الاتحاد السوفياتي الحركة القومية العربية، كحركة تحرر ضد الاستعمار و«الإمبريالية الرأسمالية». فقد سعى البلاشفة إلى كسب مؤيدين لهم في محيطهم الإسلامي في الداخل والخارج، وأكدوا قطيعتهم مع الماضي القيصري، وبدء صفحة جديدة من السلام، والاعتراف بحق تقرير المصير لكل الأمم والشعوب.

وقد استمرّ هذا التوجه في عهد خلفاء لينين، ورغم ما أبداه ستالين من حذر في تأييد حركات التحرر الوطني التي رأى أنها يجب ألّا تكون مطلقة، فإنه استمر على نهج لينين، حيث رأى أن هذا التأييد يجب أن يكون للحركات الوطنية التي تهدف إلى إضعاف الاستعمار، وأن على الشيوعيين

(٧) إسماعيل صبري مقلد، «السياسة السوفياتية والدول الأفرو آسيوية،» **السياسة الدولية** (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٥)، ص ١٥.

(٨) **وثائق السياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي**، ٥ مج (موسكو: دار التقدّم، ١٩٦١)، ص ١٠٨.

التحالف مع الجناح الثوري من البرجوازية ضد الإمبريالية، وأن البروليتاريا يجب أن تتولى زعامة هذه الحركات حتى تسرع بها في الاتجاه التاريخي الذي تنبأ به ماركس ولينين[٩].

ويرى فيتالي نعومكن، مدير معهد الاستشراق التابع لأكاديمية العلوم الروسية، أن ستالين لم يهتم بالوحدة العربية لأن الحركة القومية العربية نشأت في أوائل الأربعينيات في الشرق العربي الذي كانت تسيطر عليه آنذاك الدول الاستعمارية الكبرى، وأن اهتمام روسيا بقضايا الوحدة العربية بدأت مع بداية العلاقات بين موسكو وعبد الناصر في منتصف الخمسينيات، حيث رأت القيادة السوفياتية أن الاتحاد السوفياتي وحلفاءه يمكن أن يستفيدوا من حركات التحرر الوطني في الوطن العربي التي بدأت في مصر، ثم العراق عام ١٩٥٨، وأسموها «الثورة الوطنية الديمقراطية». ورغم عداء البعثيين وعبد الناصر للشيوعيين، إلا أن توتر العلاقة بين حركات التحرر الوطني والغرب دعّم التعاون بين الاتحاد السوفياتي وهذه الحركات، وظلت موسكو تدعم الشيوعيين في الوقت ذاته كتوجه ثابت في السياسة السوفياتية. وكانت الحرب الباردة بين موسكو وواشنطن عاملاً أساسياً لدفع التعاون مع هذه الحركات، بل دفع الشيوعيين للتعاون معها. ومن ثم شهدت بعض الدول قيام الجبهات الوطنية بين حركات التحرر الوطني والحركات الشيوعية. فقد كان الاتحاد السوفياتي يدرك أن الحركات الشيوعية لن تصل إلى السلطة، ومن ثم اتبع أسلوباً براغماتياً لمدّ نفوذه وشبكة تحالفاته إلى الوطن العربي من خلال تأييده لحركات التحرر الوطني[١٠].

خلاصة القول إن الاتحاد السوفياتي أيّد حركات التحرر الوطني في البلدان العربية باعتبارها تقوّض الاستعمار وتغلغله في المنطقة. واستمر هذا الدعم كتوجّه أساسي حاكم للسياسة السوفياتية تجاه المنطقة العربية، وازداد تبلوراً ووضوحاً في فترة ما بعد ستالين مع احتدام الحرب الباردة والتنافس الدولي والإقليمي بين القوتين العظميين. ففي كانون الثاني/يناير ١٩٦١ أشار خروتشيف

(٩) «خطاب ستالين في جامعة شعوب الشرق،» (١٨ أيار/مايو ١٩٢٥).

(١٠) مقابلة شخصية أجرتها الكاتبة مع د. فيتالي نعومكن، مدير معهد الاستشراق التابع لأكاديمية العلوم الروسية، وعضو المجلس العلمي في وزارة الخارجية الروسية، وعضو المجلس العلمي في مجلس الأمن الروسي، في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٢.

إلى أن «حركة التحرر الوطني هي حركة مناهضة للاستعمار، وأن شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية التي يدعمها المعسكر الاشتراكي وجميع القوى التقدمية في العالم، تستطيع أن توجّه ضربات قاصمة إلى الاستعمار، ففي الوقت الحالي تؤلف هذه الدول أهم مراكز الصراع ضد الاستعمار. إن حركة التحرر الوطني، التي تدين إلى حدّ كبير للانتصارات الاشتراكية، تقوي بدورها من المركز الدولي للاشتراكية في صراعها ضد الاستعمار»[١١].

وتم تضمين ذلك في برنامج الحزب الشيوعي السوفياتي الذي أقرّه المؤتمر الثاني والعشرون للحزب، حيث جاء فيه: «إن الحزب الشيوعي السوفياتي يرى في التحالف الأخوي مع الشعوب التي خلعت نير العبودية الاستعمارية وشبه الاستعمارية حجراً من أحجار الزاوية في سياسته الدولية. ويقوم هذا التحالف على وحدة المصالح الحيوية للاشتراكية العالمية ولحركة التحرر الوطني العالمية. ويرى الحزب الشيوعي السوفياتي واجبه الأممي في مساعدة الشعوب التي في طريقها إلى الاستقلال الوطني، ومساعدة جميع الشعوب المناضلة من أجل القضاء التام على النظام الاستعماري»[١٢].

وفي عام ١٩٦٤ أكد بريجنيف أن «هناك وحدة كاملة في الرأي مع بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وأنه يجب مسح آخر الأنظمة الاستعمارية من على وجه الأرض. ففي كل مكان حيث يقوم نضال الشعوب ضد التدخل الإمبريالي الأجنبي، في قبرص والكونغو وجنوب شرق آسيا، وفي شبه الجزيرة العربية، وفي بلدان أمريكا اللاتينية، ترى الشعوب وتشعر في الواقع العملي بمساندتنا لنضالها العادل من أجل التحرر الوطني والاجتماعي»[١٣].

ويشير ألكسندر أكسينيونوك، السفير المفوض وعضو اتحاد الدبلوماسيين الروس، أنه في إطار المواجهة بين القوتين العظميين وحالة الاستقطاب الدولي بينهما، استثمر الاتحاد السوفياتي فكرة الوحدة العربية لخدمة مصالحه في الصراع مع الإمبريالية، وانطلق في تأييده لها من اعتبارات أيديولوجية بحتة. إلا

(١١) مقلد، «السياسة السوفياتية والدول الأفرو آسيوية،» ص ٢٩.

(١٢) «المؤتمر الثاني والعشرون للحزب الشيوعي السوفياتي،» موسكو (كانون الأول/ديسمبر ١٩٦١)، ص ٣٥٧.

(١٣) ليونيد إيليتش بريجنيف، **على النهج اللينيني: خطب ومقالات** (موسكو: دار التقدم، ١٩٧٢)، ص ٢٦ ـ ٢٧.

أنه في واقع الأمر لم يكن هناك تفاؤل في الأوساط الدبلوماسية السوفياتية بواقعية الوحدة العربية، وكان باعث التأييد السوفياتي أيديولوجياً بالدرجة الأولى[١٤].

وأياً ما كان الباعث، وسواء كان براغماتياً مصلحياً أم أيديولوجياً، فإن الاتحاد السوفياتي أيّد حركات التحرر الوطني ومشروعات الوحدة العربية التي قادتها القوى الثورية في المنطقة، انطلاقاً من معاداته للاستعمار، وكان هناك ربط سوفياتي واضح بين الأمرين.

ب ـ معاداة الصهيونية

مثّل اليهود الروس في مطلع القرن العشرين، أكبر تجمّع يهودي في العالم، حيث بلغ عددهم ٥,٦ مليون نسمة، أي نحو ٥١ بالمئة من يهود العالم عام ١٩١٠. لقد كانوا ينتمون أساساً إلى الخزريين، وهم من الأقوام التركية التي أسست إمبراطورية في أوروبا الشرقية دامت أكثر من خمسة قرون، واتخذوا إيتيل (أستراخان الحالية) عاصمة لهم. وقد شن الأمير سفياتوسلاف الأول إيغوروفيتش، القائد الروسي وأمير كييف، في أواخر القرن العاشر الميلادي حملة عسكرية كبيرة ضد دولة الخزر استمرت أربع سنوات، انتصر فيها ودمر عاصمة الخزر، وأسس قاعدة روسية على شاطئ مضيق كرتش المطلّ على البحر الأسود، تحولت في ما بعد إلى إمارة تموتاراتان الروسية.

وقد عانى المجتمع الروسي تبعات مواطنيه اليهود، شأنه شأن في دول أخرى كثيرة، الأمر الذي دفع قياصرة روسيا إلى فرض قيود عليهم وحرمانهم من بعض الحقوق المدنية التي تمتع بهم غيرهم من المواطنين، حماية للصالح العام. فصدر قرار قيصري عام ١٧٨٦ يقضي بتخصيص مناطق معيّنة لإقامة اليهود لا يبرحونها. إلا أن استمرارهم في أعمال الربا، وسيطرتهم على الأسواق التجارية، أدى إلى صدور قرار قيصري عام ١٧٩٤ بفرض ضرائب على اليهود الراغبين في تسجيل أنفسهم ضمن طوائف التجار تصل إلى ضعفي الضرائب المفروضة على نظرائهم من الروس. ورغم التسامح الديني الذي

(١٤) مقابلة شخصية أجرتها الكاتبة مع ألكسندر أكسينيونوك السفير المفوض وعضو اتحاد الدبلوماسيين الروس بتاريخ ١٧ شباط/ فبراير ٢٠١٢.

شهده المجتمع الروسي في عهد الإمبراطورة كاترينا الثانية، فإنها اضطرت إلى فرض قيود جديدة على اليهود. وخلال الفترة (١٨٠٨ ـ ١٨١٠) قام القيصر ألكسندر الأول بتهجير حوالى ستين ألف أسرة يهودية من الريف إلى المدن للحدّ من نفوذهم وفسادهم[١٥].

وفي عام ١٨٨٢ صدرت مجموعة من التشريعات ضد اليهود الروس بعد اغتيال القيصر الكسندر الثاني عام ١٨٨١عُرفت باسم «قوانين مايو» لضرب البرجوازية اليهودية وتهجير اليهود إلى المدن. ثم قام نيكولاس الثاني، آخر قياصرة روسيا، بطرد اليهود من كبرى المدن الروسية في تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٩٨، وتم تشجيع هجرتهم إلى الخارج بهدف التخلص من شرورهم. وأدى ذلك إلى الترويج للأفكار الصهيونية بين اليهود، متأثرين بآراء ليون بينسكر، وهو طبيب يهودي روسي من أوديسا، رأى أن العلاج الوحيد للمشكلة اليهودية يكمن في خلق قومية يهودية لشعب يعيش على أرض خاصة به. وانتشرت جمعيات أحباء صهيون في روسيا التي تنادي بعودة اليهود إلى فلسطين، وكان من بينها جمعية بيلو والشعب الأبدي وغيرهما. وقد انعكس ذلك في تزايد أعداد المهاجرين من يهود روسيا، فبلغ عددهم خلال الفترة من عام ١٨٩٠ حتى عام ١٩١٤ ثلاثة ملايين ونصف المليون، وصل منهم مليون و٦٥٠ ألفاً إلى الولايات المتحدة[١٦].

على صعيد آخر، تم تأسيس منظمة «البند» (مؤسسة الأحزاب العمالية الديمقراطية الاشتراكية اليهودية) التي ضمّت جميع التنظيمات العمالية اليهودية عام ١٨٩٧. وكانت «البند» تعادي الفكرة الصهيونية، وتؤمن أن حلّ المشكلة اليهودية في روسيا لن يتأتى بهجرة اليهود الروس إلى مكان آخر وتكوين دولة يهودية، وإنما يكمن في إلغاء التشريعات التي صدرت ضد اليهود الروس، وأن الصهيونيين يحوّلون الطاقات اليهودية إلى حلم لا أمل في تحقيقه، وأن الحركة الصهيونية حركة برجوازية المحتوى، ولا تفيد الطبقة العاملة اليهودية، وتحول العمال اليهود عن الثورة الاشتراكية. انضمت «البند» إلى الحزب العمالي الديمقراطي الاشتراكي الروسي فور تأسيسه، وقد اختلفت الكتابات حول

(١٥) محمد عبد الرؤوف سليم، **تاريخ الحركة الصهيونية الحديثة، ١٨٩٧ ـ ١٩١٨: القسم الأول** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٤)، ص ٤٩ ـ ٥١.

(١٦) المصدر نفسه، ص ١٨ ـ ١٩، ٢١ و٥٣.

دورهم عندما حدث الانقسام داخله بين البلاشفة والمناشفة عام ١٩٠٣، فالبعض أكد انضمامهم إلى المناشفة، في حين أكد البعض انضمامهم إلى البلاشفة. والمؤكد أن عدداً منهم انضم إلى البلاشفة وقام بدور محوري في الثورة، وفي مقدمتهم ليون تروتسكي، أحد زعماء الثورة وقائد الجيش الأحمر في ما بعد[١٧]. فقد شارك اليهود مشاركة كبيرة وفعالة في الثورة، وكان هناك سبعة أعضاء يهود من إجمالي ٢٤ عضواً في اللجنة المركزية للحزب البلشفي قبيل الثورة، بل تشير بعض المصادر إلى وجود أربعة يهود من بين سبعة عُهد إليهم بالإعداد الفعلي للثور.

وخلال الحرب العالمية الأولى اتهمت الحكومة الروسية اليهود بالتجسس لصالح ألمانيا والنمسا، وقامت بإجلاء آلاف اليهود عن المناطق التي وصل إليها الألمان، وتلك القريبة منها إلى العمق الروسي في آذار/مارس ١٩١٥.

وعقب قيام الثورة الروسية في آذار/مارس ١٩١٧، بدأت أوضاع اليهود في التحسن النسبي، نظراً إلى مشاركتهم الكبيرة في الحركة الثورية. فقد بدأت الثورة في بتروغراد بإضراب للعمال في شباط/فبراير ١٩١٧، وانضم إليها الجنود المكلفون بفضّها، وأعلن مجلس الدوما قيام حكومة مؤقتة. وفي آذار/مارس تنازل القيصر نيكولاس الثاني عن العرش، وتولى الأمير لفوف رئاسة الحكومة، وخلفه كيرنسكي وزير الحربية في ٢٢ تموز/يوليو من العام نفسه. وقد كانت الحكومة المؤقتة ليبرالية التوجه، فأعلنت عن بعض الإصلاحات تضمّنت إلغاء القيود على اليهود، ومنحهم المساواة الكاملة مع المواطنين مدنياً وسياسياً. ورغم أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الروسية أدت إلى ارتياح وترحيب واضحين في أوساط اليهود، فإن الصهاينة منهم رفضوا الاندماج في المجتمع، وعقدوا العديد من الاجتماعات والمؤتمرات في موسكو وبتروغراد لمساندة الجهود الصهيونية الرامية إلى تكوين مركز قومي للشعب اليهودي في فلسطين. ودعت هذه التنظيمات إلى القيام بدور مضاد للثورة البروليتارية وتغلغل الأفكار التقدمية في أوساط اليهود، وتقوية التعصب الديني والقومي بين الجماهير اليهودية من أجل حق تقرير المصير، وهو الأمر الذي أدى إلى حلّ المنظمات الصهيونية واعتقال زعمائها.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٥٦ ـ ٥٧.

ساند غالبية اليهود الروس الانقلاب الذي قام به البلاشفة والإطاحة بالحكومة المؤقتة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧، وتكوّنت حكومة حملت اسم المجلس السوفياتي لوكلاء الشعب، وكان لليهود نصيب فيها، حيث بلغ عدد اليهود ٧ من إجمالي ٢١ عضواً مكونين لها، كان من بينهم تروتسكي الذي شغل منصب وزير الخارجية، وهو الذي قاد التفاوض مع ألمانيا لعقد الصلح الذي انتهى بعقد اتفاقية برست لتوفسك مع دول الوسط (ألمانيا والنمسا وتركيا وبلغاريا) في ٣ آذار/مارس ١٩١٨، التي خرجت روسيا بمقتضاها من الحرب العالمية الأولى. وحلّت منظمة «البند» نفسها عام ١٩٢١، وانضم كثير من أعضائها إلى الحزب الشيوعي. وكان تمثيل اليهود في مؤسسات الحكومة والحزب أكبر كثيراً من نسبتهم العددية من مجموع السكان.

صاحب ذلك تغيّر جذري في النظرة إلى اليهود الروس، فتم التمييز بين اليهود الشيوعيين المخلصين للثورة وروسيا، والصهاينة. وفي حين تم الترحيب باليهود الشيوعيين من جانب الحكومة الثورية، فإن قادة الثورة ناصبوا الصهيونية العداء. فقد هاجم لينين الحركة الصهيونية، واعتبرها حركة رجعية تتعارض ومصالح البروليتاريا اليهودية، وأنها لا تشكل حلاً للمشكلة اليهودية على الإطلاق، وأن الحل الوحيد هو اندماج اليهود وانصهارهم في المجتمعات التي يعيشون فيها، وذلك بإلغاء جميع صور الاضطهاد والتمييز ضدهم، وإعلان المساواة بين جميع المواطنين[١٨].

وأكد لينين، رئيس مجلس مفوضي الشعب، أن اليهود لا يكوّنون قومية بذاتها، ووصف فكرة «الأمة اليهودية» بأنها «فكرة صهيونية زائفة على نحو مطلق، ورجعية بصفة أساسية»، وليس لهم أن يبقوا كعنصر ظاهر في دولة اشتراكية. وكان لينين قد رفض مطلب «البند» عام ١٩٠٣ بأن يكون لهم وضع اتحادي (فدرالي) في الحزب، انطلاقاً من أهمية وحدة نضال الطبقة العاملة، وأن أي مطالب بتنظيم منفصل أو مستقل نسبياً لفصيل من البروليتاريا يعتبر خطأً خطيراً للغاية، وانتهاكاً مباشراً لوحدة نضال الطبقة العاملة، ولقواعد حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي.

ومن ثم، تم العمل على إدماجهم في المجتمع بعد الثورة، فأصدر مجلس

(١٨) لينين، **الأعمال الكاملة**، مج ٢.

مفوضي الشعب قراراً في ٢٧ تموز/يوليو ١٩١٨ جاء فيه أن «معاداة السامية والمذابح الجماعية ضد اليهود خطر على ثورة العمال والفلاحين... وأن اليهود البرجوازيين أعداء لنا ليس بصفتهم يهوداً، ولكن بصفتهم برجوازيين، والعامل اليهودي أخ لنا»، الأمر الذي عكس حرص حكومة الثورة على إدماج اليهود. إلا أنهم حرصوا في الوقت ذاته على إيقاف النشاط الصهيوني والقضاء عليه نهائياً، فأعلن المسؤول عن الشؤون اليهودية في حكومة الثورة أن مهمته تنحصر في محاربة الصهيونية، خاصة بين الجنود اليهود. وتم اعتقال عدد من قادة الجهاز الصهيوني في بتروغراد، ورفضت السلطات الروسية عقد المؤتمر اليهودي الروسي في أوائل عام ١٩١٨ انطلاقاً من أن مثل هذه الحركة تتعارض مع الأسس الاشتراكية.

وفي حين رحبت الجماعات الصهيونية في روسيا بوعد بلفور الصادر في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٨ لتأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وقدمت الشكر إلى السفير البريطاني في بتروغراد والقنصل البريطاني العام في موسكو، وأقامت الاحتفالات في بتروغراد وموسكو وأوديسا وكييف ومنسك، وأشادت الصحافة الصهيونية في روسيا بالسياسة البريطانية، وأكدت أن تصريح بلفور يعبّر عن الديمقراطية البريطانية، فقد رفض اليهود الشيوعيون تصريح بلفور.

كما لم ترحب حكومة الثورة بالتصريح، واتخذت مجموعة من الإجراءات كردّ فعل مضاد بهدف إيقاف المد الصهيوني الذي قد ينجم عنه. فما إن استتبّ الأمر للبلاشفة حتى بدأوا العمل على إيقاف النشاط الصهيوني والقضاء عليه تماماً في روسيا، فأُغلقت المكاتب الصهيونية، وتم حظر الهجرة إلى فلسطين، انطلاقاً من أن بناء الدولة الاشتراكية يحتاج إلى كل الأيدي العاملة في المجتمع. وقد أيد اليهود الشيوعيون هذا التوجه، ورأوا أن العناصر الصهيونية تقوم بدور الثورة المضادة، وأنهم أداة لتنفيذ الأهداف الاستعمارية التي تناقض الثورة البروليتارية، وطالبوا الحكومة بوقف النشاط الصهيوني وحلّ تنظيماته.

وفي ٥ آب/أغسطس ١٩١٩ أصدرت الحكومة قراراً بحل التنظيمات الدينية اليهودية ومصادرة ممتلكاتها، وأُغلقت المدارس التي يتم التدريس فيها بالعبرية، كما حُلَّت النوادي الصهيونية، واعتقل كثير من زعماء الحركة

الصهيونية، خاصة في بتروغراد وكييف وموسكو، وتمّت محاكمتهم بتهمة الانتساب إلى منظمة سرية شبه عسكرية والاتصال بدول أجنبية وخاصة بريطانيا[19]. كما وافق المؤتمر الثاني للكومنترن عام ١٩٢٠ على قرار بشجب النشاط الصهيوني في فلسطين، وطالبت الزعيمة اليهودية أستير فرومكين بشنّ حملة عنيدة على الصهيونية التي وصفتها بأنها أكذوبة لا مثيل لها في التاريخ، وأيدها عدد من اليهود المشاركين في المؤتمر.

ورغم هذا، فقد صدر في ٢٨ آذار/مارس ١٩٢٨ مرسوم يقضي بتخصيص جميع الأراضي الخالية في منطقة بيروبيدجان للاستيطان اليهودي الزراعي، ومُنحت المنطقة وضع «دائرة قومية يهودية»، رغم خلوها من اليهود تماماً وقت إصدار المرسوم، مع الوعد بأنه في حالة نجاح التنمية الاقتصادية في المنطقة، فإنها ستتحوّل إلى وحدة إدارية يهودية ذات حكم ذاتي. وبالفعل، مُنحت بيروبيدجان رسمياً وضع المقاطعة اليهودية ذات الحكم الذاتي في ٧ آذار/مارس ١٩٣٤، وأصبح لها تمثيل في سوفيات القوميات، ليكون اليهود القومية الوحيدة التي لها مثل هذا الوضع في الاتحاد السوفياتي، رغم أن اليهودية دين وليست قومية في الأساس. وقد أشار كالينين، رئيس الاتحاد السوفياتي آنذاك في خطابه بهذه المناسبة، بل أعلن أنه حين «يستوطن فيها مئة ألف يهودي، سوف تنظر الحكومة السوفياتية في تحويلها إلى جمهورية يهودية».

إلا أن ستالين في خطاب له عام ١٩٣٦ حول الدستور السوفياتي الجديد، حدّد ثلاثة شروط لكي تتحول المقاطعة ذات الحكم الذاتي إلى جمهورية، قضت تماماً على فكرة إنشاء جمهورية يهودية، وهي أن تكون واقعة على الحدود، وليست محاطة بإقليم الاتحاد السوفياتي من جميع جهاتها، وأن تكون القومية التي ستتسمّى بها هذه الجمهورية ذات أكثرية داخلها، وأن يكون عدد سكانها أكثر من مليون نسمة. تلا ذلك إبعاد ستالين اليهود عن المراكز القيادية في المؤسسات الحكومية والحزب الشيوعي والسلك الدبلوماسي، ووصل هذا ذروته في فترة التطهير الكبير عام ١٩٣٧، ثم السنوات الخمس الأخيرة في عهد ستالين (١٩٤٨ ـ ١٩٥٣) التي شهدت أعنف حملة تطهير ضد اليهود إلى حدّ تسميتها بـ «السنوات الخمس السود».

---

(١٩) سليم، المصدر نفسه، ص ٩٩ ـ ١٠٢.

نفى ستالين صفة القومية عن اليهود قائلاً: «ما هي مثلاً تلك الأمة اليهودية التي تتألف من يهود جورجيين وداغستان وروس وأمريكان وغيرهم، والذين يتحدثون بلغات مختلفة، ويقطنون في مختلف بقاع الأرض، ولن يرى بعضهم بعضاً في حال من الأحوال سلماً أكان أم حرباً؟ ليست هذه بأمة. والاشتراكية الديمقراطية لا يمكن لها أن تضع برنامجاً لمثل هذه الأمم الكرتونية، فهي لا تحسب حساباً إلا للأمم الواقعية التي تعمل وتتحرك، وهي لهذين السببين ترغم الآخرين على الاعتراف بها، وتجبرهم على أن يحسبوا لها حساباً». ورأى أن ذوبان اليهود في الأمم الأخرى أمر حتمي، وأن إلغاء المناطق المخصّصة لليهود من شأنه أن يسرع في عملية ذوبانهم. وهي الفكرة ذاتها التي أكدها لينين من قبل بقوله: «في مواجهة الاختيار بين حلين لا ثالث لهما للمشكلة اليهودية، وهما الذوبان أو العزلة، ليس هناك إلا اختيار الذوبان. وهذا هو الحل الوحيد للمشكلة اليهودية، ويجب أن نؤيد كل الجهود لإنهاء العزلة اليهودية. وإن حركة تحرر اليهود هنا، في روسيا، أوسع وأعمق جذوراً بكثير بفضل استيقاظ وعي طبقي بطولي بين البروليتاريا اليهودية»[٢٠].

جاءت كل الدساتير السوفياتية مؤكدة مبدأ المساواة لليهود، فقد نصّت المادة الرقم (١٢٣) من دستور ١٩٣٦ على أن المساواة في الحقوق بين مواطني الاتحاد السوفياتي، بغضّ النظر عن القومية والعنصر في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والعامة والثقافية والاجتماعية والسياسية، هي قانون ثابت لا يمكن التنازل عنه، ولا يمكن إلغاؤه، ومعاقبة كل تقييد مباشر أو غير مباشر للحقوق أو إقرار لامتيازات لبعض المواطنين دون الآخرين بسبب العرق أو القومية، بل ومعاقبة كل من يدافع عن الخصوصية العرقية أو القومية أو ينظر بازدراء إلى الآخرين بسبب العرق أو القومية.

خلاصة القول إن معاداة الصهيونية كانت توجهاً ثابتاً في الفكر والسياسة السوفياتية منذ اندلاع الثورة البلشفية. ورغم أن الأربعينيات تُعد استثناء من هذا التوجه، فهي انتهت بحملة تطهير واسعة ضد اليهود الصهاينة، وبعداء معلن من جانب ستالين للصهيونية أعاد السياسة السوفياتية لمسارها التي كانت عليه.

(٢٠) جوزيف ستالين، **الماركسية والقضية القومية**، ترجمة رابطة الكتّاب التقدميين (بيروت: دار النهضة الحديثة، [د. ت.]).

٢ ـ رؤية القيادة السوفياتية للوحدة العربية

لم تحظ حركات الوحدة العربية والمشكلات التي اكتنفتها باهتمام كبير من جانب الاتحاد السوفياتي قبل الحرب العالمية الثانية، حيث يتنازع رؤيةَ القيادة السوفياتية للوحدة العربية اعتباران متناقضان: من ناحية رأت القيادة السوفياتية أن حركة الوحدة العربية هي حركة تحرر وطنية يتعيّن مساندتها لأنها موجّهة ضد الاستعمار والإمبريالية العدو الأساسي للاتحاد السوفياتي، إلا أنه من ناحية أخرى كانت هناك مخاوف لدى موسكو من أن تُستغل هذه الحركة كأداة في يد الإمبريالية البريطانية والأمريكية، وأن تكون حليف لأي منهما أو كليهما في حربهما ضد الشيوعية، وخاصة أن حركة الوحدة العربية كانت تقوم على الهوية القومية، وليس على الوعي الطبقي، كما هو الحال في الفكر الماركسي.

فقد رأى ستالين أنه في «بدايات القرن العشرين طرحت فكرة تكوين أمة عربية واحدة على الأقل بين الشعوب العربية في آسيا، وأن هذه الفكرة لا يمكن تحقيقها بوجود الانقسام الذي يفرضة الاستعمار والإمبريالية. . .، وأن الإمبريالية الأمريكية والبريطانية تحاول ربط البلدان العربية في إطار اتحاد كي يكون هذا الاتحاد قاعدة للعدوان الإمبريالي في الشرق الأدنى». فالمخاوف السوفياتية لم تكن من الوحدة العربية، ولكن من هيمنة الغرب على هذه الوحدة واستغلالها لتحقيق مصالحه وحماية نفوذه في المنطقة[٢١].

يؤكد هذا أن «الهيئة المناوئة للاستعمار» نشرت في عام ١٩٢٩ نداء للكفاح من أجل حرية الشعب العربي، وصف المشكلة القومية العربية بأنها من أهم القضايا الدولية. وأكد النداء حق العرب في القضاء على تجزئتهم، وأن يكونوا دولة قوية متحدة مستقلة تامة الحرية. ولكي يتم ذلك، لا بد من تأسيس مجالس ثورية عربية في سائر الأقطار العربية. تلا ذلك اجتماع عقد في موسكو عام ١٩٣١ لممثلي الحزبين الشيوعيين السوري والفلسطيني، تمخّض عنه وثيقة تضمّنت الدعوة إلى حملة شاملة للوحدة العربية تقترن في الوقت ذاته بالنضال ضد الاستعمار وضد مصالح العائلات المالكة ذات النزعة الانعزالية الانفصالية.

(٢١) **الموسوعة السوفياتية العظمى**، تحرير سيرجي فاليوف [وآخرون]، ٥٠ مج (موسكو: سوفيتسكايا إنسكلوبيديا، ١٩٥٠)، ص ٥٨٥.

وأشارت الوثيقة إلى أسس هذه الوحدة الجديدة، وحدّدتها في اللغة المشتركة والتقاليد التاريخية المشتركة، والتراث التاريخي المشترك، والتجارب الراهنة المشتركة، ومعاناة وجود عدو مشترك. ودعت إلى إنشاء عدد من الدول العربية المستقلة التي تتحد في ما بعد بمطلق إرادتها وحريتها على أسس المبادئ الاتحادية الفدرالية[٢٢].

فالاتحاد السوفياتي كان مؤيداً لحركة الوحدة العربية، شريطة أن تكون مستقلة في مسارها عن القوى الاستعمارية التي كانت تهيمن على شؤون المنطقة آنذاك، وأن تأتي نتيجة كفاح ثوري تقوم به الجماهير العربية ضد المستعمرين وحلفائهم في الداخل.

٣ ـ الأهمية الاستراتيجية للمنطقة العربية

مثّل الوطن العربي منطقة جوار جغرافي شبه مباشر للاتحاد السوفياتي، ومن ثم نبعت الأهمية الاستراتيجية للمنطقة بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي من اعتبارين أساسيين: الاعتبار **الأول** جيوبوليتيكي، فقد كان الاتحاد السوفياتي دولة أوراسية تشغل سدس مساحة الكرة الأرضية، بحدود بلغت ٣٨ ألف ميل، أي ما يعادل محيط الكرة الأرضية مرة ونصف المرة. ورغم امتداد سواحله، إلا أن موانئه كانت غير صالحة للملاحة معظم أشهر السنة، نظراً إلى تجمّدها. ومن ثم، فإن الوصول إلى المياه الدافئة مثّل أهمية عظمى للاتحاد السوفياتي، ومن قبله روسيا القيصرية. ولم يكن أمام الاتحاد السوفياتي سوى ثلاثة منافذ بحرية هي: بحر البلطيق في الشمال، والبحر الأسود في الجنوب، والخليج العربي.

واجهت روسيا تحدّياً أساسياً، وهو أن هذه المنافذ بحار داخلية تتحكّم دول أخرى في مخارجها، كما تتحكّم دول أخرى في سواحلها. وقد سعت روسيا إلى مدّ نفوذها إلى هذه المنافذ. وكان هذا الأمر وراء الصدام بينها وبين كل من الدولة العثمانية وبريطانيا حول البحر الأسود والخليج العربي. فقد كانت مفاتيح البحر الأسود المتمثلة في مضيق البوسفور والدردنيل في يد تركيا، أما الخليج العربي فكانت تهيمن عليه بلاد فارس (إيران)، وفي كلتا

(٢٢) والتر لاكور، **الاتحاد السوفياتي والشرق الأوسط** (بيروت: المكتب التجاري للطباعة والنشر، ١٩٥٩)، ص ١١٨ ـ ١٢٠.

الحالتين كانت بريطانيا التحدّي الأساسي الذي يدعم تركيا وبلاد فارس في مواجهة روسيا[٢٣].

حاولت روسيا مراراً الحصول على مرفأ أو محطة للفحم على سواحل الخليج العربي الذي كانت لندن تعتبره «بحيرة بريطانية». وتسنّى لروسيا دخول الخليج العربي لفترة قصيرة من الزمن خلال الفترة (١٨٩٩ ـ ١٩٠٣)، وكانت سفينة خفر السواحل الروسية «جيلياك» هي أولى السفن الروسية التي تدخل الخليج العربي. وكان في الوجود الروسي وما يستتبعه من إضعاف للنفوذين العثماني والبريطاني مصلحة متبادلة مع الشعوب العربية، الأمر الذي كان يثير التعاطف مع ممثلي روسيا في مشيخات وإمارات الخليج. هذا إلى جانب علاقة الروس الطيبة بالعرب، واتسام تعاملاتهم بالودّ والاحترام، وهو ما جعلهم يختلفون جذرياً عن البريطانيين والفرنسيين وغيرهم من ممثلي الدول الغربية الذين كانوا يعاملون العرب معاملة متعجرفة ومتعالية ولا إنسانية[٢٤].

سعى الروس، منذ عهد بطرس الأكبر وكاترين الثانية، إلى الوصول إلى مياه البحر الأبيض المتوسط الدافئة، وفتح قنوات لأساطيلهم وتجارتهم في أجزاء من آسيا وأفريقيا. ورغم أن الاهتمام الروسي انصرف إلى تركيا وإيران في الأساس، فقد أبدى قياصرة روسيا اهتماماً بالمنطقة العربية، وافتتحت روسيا القيصرية قنصلية لها في الإسكندرية في عام ١٧٤٨، وفي الحجاز عام ١٨٧٩ لهذا الغرض. وقد استمر هذا التوجّه بعد الحقبة القيصرية، حيث أدرك الاتحاد السوفياتي الأهمية الاستراتيجية للمنطقة العربية، وحرص على التواصل مع الوطن العربي.

أما الاعتبار **الثاني** لأهمية المنطقة بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي، فيتعلق بمقتضيات المواجهة مع القوى الاستعمارية انطلاقاً من الموقف المعادي للاستعمار على النحو السابق بيانه، ولم يكن من مصلحة الاتحاد السوفياتي هيمنة القوى الاستعمارية على منطقة تعتبر من تخومه. وقد ازدادت أهمية

(٢٣) **الاستراتيجية السوفياتية والبحر المتوسط** (القاهرة: مطبعة أكاديمية ناصر العسكرية العليا، [د. ت.])، ص ٥٤ ـ ٦٣.

(٢٤) **سفن روسية في الخليج العربي، ١٨٩٩ ـ ١٩٠٣ [مجموعة مقالات]** (موسكو: دار التقدم، ١٩٩٠).

المنطقة بتصاعد حدّة المنافسة والصراع بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة منذ أواخر الأربعينيات في إطار ما عُرف بـ «الحرب الباردة».

في ضوء العوامل الثلاثة السابقة المتمثلة في توجهات الحكومة البلشفية الجديدة المعادية للاستعمار والصهيونية، ورؤية القيادة السوفياتية لحركة الوحدة العربية كحركة تحرر وطني من الاستعمار والإمبريالية تتعيّن مساندتها، والأهمية الاستراتيجية للمنطقة العربية، يمكن فهم الموقف السوفياتي من مشروعات الوحدة العربية، التي بدأت بمشروع الشريف حسين في مطلع القرن العشرين.

ثانياً: الموقف السوفياتي من مشروع الشريف حسين

سعى رواد القومية العربية في بلاد الشام إلى بعث الروح العربية في اللغة والأدب والتاريخ، إلا أن هذه اليقظة العربية لم تتطور إلى حركة سياسية حتى مطلع القرن العشرين، حين بدأت التيارات السياسية العربية في التبلور والانخراط في خمسة اتجاهات أساسية: الاتجاه **الأول** سعى إلى إحياء الخلافة العربية لتحل محل الخلافة العثمانية، ورأى الاتجاه **الثاني** الاشتراك مع العثمانيين ذوي التوجه الإصلاحي للمطالبة بإصلاحات عامة في كل الولايات العثمانية، وطالب الاتجاه **الثالث** بحق البلدان العربية في إصلاحات خاصة، أما الاتجاه **الرابع** فسعى إلى الانفصال عن الدولة العثمانية وإقامة دولة عربية واحدة، في حين طلب الاتجاه **الخامس** الحماية من دولة أوروبية في مواجهة العثمانيين.

وفي المؤتمر العربي الذي عُقد في باريس في حزيران/يونيو ١٩١٣، ساد الاتجاه نحو الاحتفاظ بوحدة الإمبراطورية العثمانية شريطة الاعتراف بحقوق العرب وإشراكهم في حكم بلادهم. ومع اشتداد عنف ومظالم العثمانيين ومذابح جمال باشا في سورية ولبنان للقضاء على القوميين العرب، ازدادت القومية العربية كحركة سياسية قوة. وبادر الشريف حسين بن علي، أمير مكة المكرّمة، إلى قيادة الحركة، وأرسل ابنه الأمير فيصل للاجتماع بقادة جمعيتي الفتاة والعهد السريتين في دمشق في أيار/مايو ١٩١٥، واستمع إلى رؤيتهم بشأن الوحدة العربية، التي اقتصرت آنذاك على الجزيرة العربية وبلاد الشام من دون الأقاليم العربية الأخرى في أفريقيا، ومنها مصر، وتم توقيع بروتوكول دمشق في هذا الشأن.

على صعيد آخر، بدأ الشريف حسين بالتفاوض مع الإنكليز بهدف كسب تأييدهم لمشروعه. وقد بدأت المراسلات العشر بين الشريف حسين والسير آرثر هنري مكماهون، المندوب السامي البريطاني في مصر، في ١٤ تموز/يوليو ١٩١٥، وتضمّنت مقترحات محددة بشأن حدود الدولة العربية التي طالب الشريف حسين باستقلالها، وأن توافق بريطانيا على إعلانه خليفة عربياً للمسلمين، وانتهت بعد مساومات ومفاوضات بشأن الحدود، برسالة بعث بها مكماهون إلى الشريف حسين في ١٠ آذار/مارس ١٩١٦ أعرب فيها عن سعادته للتدابير التي اتخذها الشريف للتحضير للثورة ضد العثمانيين، مؤكداً دعم بريطانيا له بالمؤن والسلاح والعتاد، وأن السفن البريطانية سوف تقصف المواقع التركية على الشاطئ. كما تضمّنت عبارة جاء فيها: «ويسرني أن أخبركم بأن حكومة جلالة الملك صادقت على جميع مطالبكم»، الأمر الذي يعني موافقة بريطانيا على مطالب الشريف بشأن حدود دولة الوحدة العربية، وذلك بعد موافقته على استبعاد محمية عدن ومرسين وجنوب العراق وحمص مؤقتاً من حدودها، على أن يكون من حقه المطالبة بها بعد انتهاء الحرب. وقد تنصّلت بريطانيا من هذا بعد الحرب، وادعت أن العبارة كانت تنصرف إلى تقديم السلاح والمؤن فقط.

أعلن الشريف حسين الثورة في الحجاز في ١٠ حزيران/يونيو ١٩١٦، وزحف بها نحو الشمال، طارداً فلول العثمانيين بمساندة الإنكليز، وتوّجت بدخول فيصل بن الحسين دمشق وحلب وما وراءها. وأعلن الشريف حسين نفسه ملكاً على العرب في تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٦، وتقبّل البيعة منهم.

ورغم أن اتفاق مكماهون بين الشريف حسين وبريطانيا قضى بإنشاء مملكة للعرب تضم الحجاز والعراق وسورية والأردن، وعاصمتها مكة المكرمة، ويكون الشريف حسين ملكاً عليها، ورغم مساندة الإنكليز الثورة العربية ضد العثمانيين، فإن هذا لم يكن سوى تلاقٍ تكتيكي فرضته ظروف الحرب العالمية الأولى، ودخول الإمبراطورية العثمانية الحرب إلى جانب ألمانيا ضد الإنكليز، وسرعان ما اتضحت الخلافات والتناقضات المصلحية بين الطرفين.

فقد خدع البريطانيون الشريف حسين، ووقّعوا سراً اتفاقية سايكس ـ بيكو مع فرنسا وروسيا القيصرية في أيار/مايو ١٩١٦ في بطرسبرغ بروسيا، أي عقب رسالة مكماهون الأخيرة التي تضمّنت الموافقة على مطالب الشريف حسين

بشأن حدود الدولة العربية. وقد تضمّنت اتفاقية سايكس ـ بيكو النصّ على تقسيم أملاك الخلافة العثمانية بين إنكلترا وفرنسا بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، بأن تفرض إنكلترا حمايتها على العراق والأردن، وتفرض فرنسا حمايتها على سورية ولبنان، بينما تصبح لفلسطين إدارة دولية تحت إشراف روسيا التي كان لها مدارس وأديرة في الناصرة ونابلس والخليل، ولها مطالب دينية في فلسطين باعتبارها أكبر دولة أرثوذكسية في العالم، وهي البلاد التي وعدوا بإعطائها للشريف حسين لإقامة المملكة العربية. وقد تم إقرار هذا التقسيم بالفعل في مؤتمر سان ريمو في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٢٠، حيث تم تقسيم بلاد الشام، ومُنحت فرنسا الانتداب على سورية ولبنان، وإنكلترا الانتداب على العراق وفلسطين وشرق الأردن، وانتهى الحكم العربي بخروج الأمير فيصل من سورية في تموز/يوليو ١٩٢٠[٢٥].

وعقب الثورة البلشفية في روسيا، وفي إطار التوجهات الجديدة التي حكمت السياسة الروسية على النحو السابقة الإشارة إليه، سرّب البلاشفة أخبار معاهدة سايكس ـ بيكو إلى الشريف حسين وأعلنوا تنصّلهم منها، وحاول الشريف التأكد من صحة المعلومات من إنكلترا، إلا أنها نفت تماماً خبر المعاهدة، وطمأنت الشريف حسين على وفائها بالاتفاق معه.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٨ بدأت إنكلترا وفرنسا تقسيم أملاك الخلافة العثمانية. وهنا تيقّن الشريف حسين من خيانة إنكلترا، واتجه إلى الاتحاد السوفياتي، الذي دعم مشروع الشريف، وكان له موقف إيجابي من المشروع الوحدوي العربي. فقد عرض الروس عليه المساعدة بواسطة عائلة لطف الله التي كان أحد أفرادها يستعد ليصبح ملكاً على سورية بتكليف من الشريف حسين، وقد قبل الشريف العرض السوفياتي.

وفي أواخر عام ١٩٢٠ زارت شخصية روسية مكة تحت اسم «سافيت باشا»، فأكرمه الشريف حسين وقدّره، وتشير بعض المصادر إلى أنه كان كولونيلاً سابقاً في الجيش الإمبراطوري الروسي، وأنه تلقى معاملة ضيف شرف، وقضى الأيام القليلة الأولى في مكة يتفقد المؤسسات العامة وثكنات

(٢٥) أحمد طربين، **الوحدة العربية بين ١٩١٦ ـ ١٩٤٥** (القاهرة: المطبعة الكمالية، ١٩٥٩)، ص ١٥ ـ ٢١.

الجيش، حيث قامت الحامية باستعراض عسكري على شرفه، وهو يرتدي زياً عسكرياً روسياً. كما تشير بعض المصادر إلى أن حلفاً غير معلن قد تشكّل بين البولشفيك والعرب والقوميين الأتراك (مصطفى كمال)، لتغيير المعادلة السياسية في بلاد الشام على وجه التحديد.

وقد اعترف الاتحاد السوفياتي بالشريف حسين ملكاً على الجزيرة العربية، وليس الحجاز فقط، الأمر الذي أثار حفيظة إنكلترا ورأت فيه مساساً بمصالحها التي تقتضي الهيمنة على المنطقة والحيلولة دون ظهور قوة عربية دافعة لحركة الوحدة، لأن في هذا تقليصاً لنفوذها. وفي عام ١٩٢٣ وافق الشريف حسين على فتح قنصلية روسية في جدة، وافتتحت بالفعل حين وصل كريم حكيموف بوصفه قنصلاً عاماً للاتحاد السوفياتي لدى «جلالة ملك الجزيرة العربية الهاشمي» في ٨ آب/أغسطس ١٩٢٤. وكان قنصلهم في جدة مسلماً، وكان يدخل مكة والمدينة بحرية حُرم منها الممثلون الأجانب غير المسلمين. وقد استقبله الشريف حسين يوم وصوله استقبالاً أثار دهشة البريطانيين، حيث أدرك الشريف حسين أن البريطانيين باتوا على استعداد للتخلي عنه، وأصبحت مشاريعهم المشتركة مع فرنسا في سورية والعراق وفلسطين تتنصّل من كل الوعود التي قطعتها بريطانيا له. وقد أعقب افتتاح القنصلية الروسية وصول طيارين وفنيين روس للعمل في سلاح طيران الجيش الحجازي[٢٦].

وعندما أيقن الإنكليز أن الشريف يريد أن يحول المنطقة ضدهم، أو هكذا تصوروا على الأقل، ضربوه بعبد العزيز آل سعود سلطان نجد، لتبقى الحجاز والشام وباقي بلاد العرب تحت هيمنة إنكلترا وحلفائها. ومن المعروف أن خمس أسر حاكمة كانت تقتسم النفوذ في الجزيرة العربية آنذاك في تبعية غير مباشرة للآستانة، ومنها الشريف حسين الذي كان معترفاً به من قبل الخلافة العثمانية حاكماً على مكة المكرمة، والسلطان عبد العزيز آل سعود في نجد، الذي تلاقت مصالحه والمصالح البريطانية. ففي الوقت الذي لم يرحّب ابن سعود بمبايعة الشريف، ورفض أن يكون تابعاً له، ازدادت مخاوف بريطانيا من

(٢٦) **الاتحاد السوفياتي والدول العربية، ١٩١٧ ـ ١٩٦٠** (موسكو: جوسكوميزدات، ١٩٦١) [باللغة الروسية].

توسع الحسين وتزايد شعبيته في بلاد الشام والعراق، وتقاربه الملحوظ مع السوفيات. وجاء ردّ فعل الإنكليز سريعاً، فبعد أيام من إقامة القنصلية الروسية كان ابن سعود يغزو الطائف بتشجيع ودعم بالمال والسلاح من الإنكليز. وقد استولى على مكة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٤، ورحل الحسين وأقام فترة في الأردن، ثم نفاه الإنكليز إلى قبرص، في حين استمر ابن سعود في التوسع، واستولى على جدة والمدينة المنورة وغيرها، لينتهي وجود الهاشميين في الحجاز، ويستمر فقط في العراق والأردن حيث أصبح فيصل بن الحسين ملكاً على العراق، وعبد الله بن الحسين أميراً على الأردن.

وفي ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٢٦ أعلن عبد العزيز آل سعود نفسه من مكة المكرمة ملكاً على الحجاز، ورغم الدعم السوفياتي للشريف حسين خلال حربه ضد ابن سعود، فقد كان الاتحاد السوفياتي أول دولة اعترفت باستقلال مملكة ابن سعود، وأقامت العلاقات الدبلوماسية معها. وجاء الاعتراف السوفياتي قبل نظيره البريطاني بخمسة عشر يوماً، كما كانت المملكة أول دولة عربية أقامت علاقات دبلوماسية مع موسكو. فقد اعتبرت موسكو ما يحدث في المملكة حركة تحرر وطني مناهضة للاستعمار العثماني، ثم الإنكليزي، بغضّ النظر عن قائدها[٢٧]. من ناحية أخرى، حاول الملك عبد العزيز الإفلات من دسائس لندن التي كانت في أوجها آنذاك، مما جعله حريصاً على إيجاد توازن قوى في المنطقة بمساعدة موسكو. فرغم أن إنكلترا استخدمت ابن سعود للإطاحة بالشريف حسين، إلا أنها لم تكن راغبة في أن يقوى ابن سعود ويوطد حكمه ببناء مملكة عربية تمثل تهديداً للمصالح والنفوذ البريطانيين.

حاول الإنكليز الذين كانوا منتدبين على العراق تحصين الحدود العراقية، وبناء منظومة تحصينات وخط حديدي بين بغداد وحيفا بفلسطين، مروراً بأراض في نجد. وقامت بعض القبائل في منطقة نجد بتدمير أحد التحصينات التي كان الإنكليز يقومون ببنائها على الحدود مع العراق، وردّ الإنكليز على ذلك بقصف جوي لبعض المدن النجدية، وإرسال حشود بحرية إلى منطقة الخليج، مما أدى إلى تردّي علاقة الحكومة السعودية ببريطانيا. ولا شك في أن هذه المواجهة

(٢٧) المصدر نفسه.

دفعت الملك عبد العزيز إلى البحث عن حلفاء آخرين، وبرز الاتحاد السوفياتي كحليف، خاصة وأن العلاقات السوفياتية ـ البريطانية لم تكن جيدة في ذلك الوقت.

ويرى فيتالي نعومكن، مدير معهد الاستشراق التابع لأكاديمية العلوم الروسية، أن الاتحاد السوفياتي لم تكن لديه علاقات مع الوطن العربي عندما ظهرت إمكانية لبناء علاقة مع الشريف حسين، وحاول السوفيات التوسُّط بين الشريف حسين وابن سعود. وتعاطفت موسكو مع ابن سعود لأنها اعتقدت أنه يحاول بناء دولة مركزية في شبة الجزيرة العربية، وهو الأمر الذي يتفق مع التوجه والفكر السوفياتيين آنذاك، ومن ثم ساد الاعتقاد بأنه يمكن أن يكون شريكاً مهماً لروسيا، وخاصة أنه كان يقف على مسافة متساوية من كل القوى الكبرى، بل نظرت موسكو بإيجابية إلى الحركة الوهابية، لأنها كانت ضد بريطانيا والوجود الاستعماري، وتقوم على توحيد المسلمين وبناء دولة مركزية[٢٨].

وقد اختار الروس قنصلاً مسلماً ليمثلهم لدى الملك عبد العزيز، وهو كريم خان حكيموف، الذي قابله الملك عبد العزيز في مكة خلال حصار جدة، حيث عبّر للملك عبد العزيز عن دعم الاتحاد السوفياتي له. وقد كتب هذا القنصل في ١٦ شباط/فبراير ١٩٢٦ خطاباً إلى الملك عبد العزيز تضمّن دعم الاتحاد السوفياتي له جاء فيه: «أتشرف بتكليف من حكومتي، بإحاطة جلالتكم علماً بأن حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، انطلاقاً من مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها واحترامها لإرادة الشعب الحجازي التي تجلّت في اختياركم ملكاً عليه، تعترف بجلالتكم ملكاً على الحجاز وسلطاناً لنجد وملحقاتها. وبناء عليه، تعتبر الحكومة السوفياتية نفسها في حالة علاقات دبلوماسية طبيعية مع حكومة جلالتكم»[٢٩].

وتشير المراسلات التالية بين القيادات السوفياتية والملك عبد العزيز إلى مدى حميمية العلاقة بين البلدين وروح الودّ والتفاهم السائدة بينهما (انظر نص هذه المراسلات في الملحق الرقم (٢)).

(٢٨) مقابلة شخصية أجرتها الكاتبة مع فيتالي نعومكن، مدير معهد الاستشراق التابع لأكاديمية العلوم الروسية، وعضو المجلس العلمي في وزارة الخارجية الروسية، وعضو المجلس العلمي في مجلس الأمن الروسي، في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٢.

(٢٩) أرشيف الخارجية الروسية.

كما شارك وفد من المسلمين السوفيات في تموز/يوليو ١٩٢٦ في المؤتمر الإسلامي الذي عقد في مكة المكرمة. واعترف المؤتمر بحق ابن سعود الشرعي في الإشراف على الأماكن المقدسة. وأعرب العاهل السعودي عن امتنانه للدعم الذي حظي به من جانب المسلمين الروس. وكان حكيموف يصلي مع الملك عبد العزيز في المسجد جنباً إلى جنب، الأمر الذي يدل على العلاقة الوطيدة والمباشرة التي كانت تربط المبعوث السوفياتي بالملك عبد العزيز.

وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٧ تم تعيين نذير تيور ياقولوف مفوضاً لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في جدة، ثم سفيراً، حيث تم رفع التمثيل الدبلوماسي بين البلدين من مفوضية دبلوماسية إلى بعثة دبلوماسية كاملة الصلاحيات عام ١٩٢٩. وكان ياقولوف مسلماً من كازاخستان، وتعلّم العربية، بل وأمعن في تعلم اللهجة المحلية بدرجة مكّنته من الاستغناء تماماً عن المترجمين. وقد تطور الوضع الدبلوماسي للسوفيات في جدة إلى الدرجة التي أصبح فيها ياقولوف عميداً للسلك الدبلوماسي، يتقدم في الاحتفالات على رئيس البعثتين الإنكليزية والفرنسية[٣٠].

على صعيد آخر، سمح الملك عبد العزيز بتدفق البضائع الروسية إلى جدة. وتوّجت العلاقات الاقتصادية عام ١٩٣١ بتوقيع اتفاقية اقتصادية بين البلدين، ألغت النظام التمييزي ضد البضائع السوفياتية الذي كان سائداً بسبب عدم وجود اتفاقية تجارية بين البلدين. وتم الاتفاق على تزويد السعودية بما قيمته ١٥٠ ألف دولار من البنزين والكيروسين، وقد وقّع على هذه الاتفاقية، التي اعتبرتها بريطانيا تحدياً صريحاً لها، الأمير فيصل بن سعود والسفير تيور ياقولوف. وقد نالت هذه الصفقة رضا المسؤولين في موسكو، حيث كان أحد أهم أهدافهم هو تنشيط التبادل التجاري مع المملكة[٣١].

في حين كان أحد أهداف الملك عبد العزيز من فتح باب التجارة مع الاتحاد السوفياتي الضغط على الدول الأوروبية والشركات الغربية التي أخذت تلحّ على الملك عبد العزيز بضرورة تسديد استحقاقاتها بعد تبادل التمثيل

(٣٠) طائر منصوروف، **القصة التاريخية للسفير نذير تيور ياقولوف في الجزيرة العربية** (موسكو: دار التقدّم، ٢٠٠٢).

(٣١) المصدر نفسه.

الدبلوماسي مع الاتحاد السوفياتي، فقد كان الملك عبد العزيز يهدف بالدرجة الأولى إلى استخدام ورقة الروس ضد الإنكليز والولايات المتحدة الأمريكية التي بدأت تولي اهتماماً بشؤون الجزيرة العربية بعد سيطرة الملك عبد العزيز على الحجاز مباشرة. كما أنه أُعجب بطريقة موسكو في التعامل، وكونها تقيم العلاقات معه على قدم المساواة من دون أن تحاول إملاء الشروط أو ممارسة ضغوط، كما هو الحال بالنسبة إلى الدول الأوروبية الأخرى، وفي مقدمتها بريطانيا.

وفي ٢٩ أيار/مايو ١٩٣٢ قام الأمير فيصل بن سعود بزيارة الاتحاد السوفياتي في إطار جولة أوروبية له شملت أيضاً كلاً من: فرنسا، وإنكلترا، وبولندا، وتركيا. وكانت زيارة الأمير فيصل أول زيارة لزعيم عربي إلى روسيا، واستمرت ٩ أيام. وكان من المفترض أن يقوم بها عام ١٩٢٧، إلا أن الزيارة تم تأجيلها، وأرسل الملك عبد العزيز إلى رئيس اللجنة التنفيذية المركزية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (الرئيس السوفياتي، وهو الرجل الثاني بعد ستالين) في ذلك الوقت ميخائيل كالينين بأن الظروف أجبرت ابنه فيصل على تأجيل زيارته إلى الاتحاد السوفياتي، ودعا الله أن تتاح له الفرصة مستقبلاً لتلبية دعوة الاتحاد السوفياتي.

وقد تحقق ذلك في أيار/مايو ١٩٣٢ حيث التقى الأمير فيصل بكل من الرئيس السوفياتي ميخائيل كالينين ونيقولا كريستينسكي وزير الخارجية بالنيابة. كما زار الأمير المقر المركزي للجيش الأحمر، والأكاديمية الجوية الحربية، واطلع على الصناعة الروسية التي كانت تشهد تطوراً متسارعاً جداً آنذاك. وقد رحّب الزعماء السوفيات بالأمير فيصل، وناقشوا معه العديد من القضايا، وأعربوا له عن تقدير الاتحاد السوفياتي للجهود الجبارة التي كان يقوم بها الملك عبد العزيز لتحرير الجزيرة العربية والدفاع عن قضايا الأمة العربية. وعلى إثر هذه الزيارة التي قام بها الأمير فيصل إلى موسكو، زاد التعاون والتبادل التجاري بين البلدين، وارتفع عدد الحجاج المسلمين من الاتحاد السوفياتي إلى مكة المكرّمة[٣٢] (انظر خطاب ميخائيل كالينين خلال حفل الاستقبال التكريمي الذي أقامه للأمير فيصل في الملحق الرقم (٣)).

(٣٢) **الاتحاد السوفياتي والدول العربية، ١٩١٧ ـ ١٩٦٠.**

وكانت موسكو تتفهم طموح الملك عبد العزيز لإنشاء دولة موحّدة قوية في جزيرة العرب، وتعتبر ذلك حركة تحرر وطني معادية للإنكليز ومناهضة للاستعمار. وكانت تسعى إلى استغلال العلاقات مع المملكة، من أجل إضعاف نفوذ إنكلترا في الشرق الأوسط، الذي كان أحد المهام الرئيسية لسياسة موسكو الخارجية في المنطقة خلال تلك الفترة.

ففي يوم وصول الأمير فيصل إلى روسيا نشرت صحيفة **إزفيستيا**، الناطقة باسم اللجنة التنفيذية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، مقالة جاء فيها: «إن التنظيم العشائري والديني للقبائل النجدية الوهابية، والموقع المتميز لأراضيهم، ساعدهم في تحقيق استقلال نسبي ضمن الإمبراطورية العثمانية... وأن إنكلترا استغلت العرب ضد تركيا، ولم تفِ بالوعود التي قطعتها على نفسها للشريف حسين، بشأن إنشاء مملكة عربية مستقلة تضم كل الأراضي العربية، بل تقاسمت مع فرنسا الأراضي الواقعة تحت الانتداب...». وأشاد المقال بما حققته حركة ابن سعود من نجاح في ضم أراضي جزيرة العرب، وأكد أنها حركة تحرر وطنية.

ولكن رغم هذا التطور الملحوظ في العلاقات السوفياتية ـ السعودية، فإن تراجعاً واضحاً حدث فيها عام ١٩٣٨، حيث استدعت الحكومة السوفياتية بعثتها الدبلوماسية في جدة لرغبة السوفيات في تقليص حجم بعثاتهم في الخارج، كما أعلنوا آنذاك. إلا أنه في واقع الأمر كانت هناك مجموعة من القضايا الخلافية بين البلدين التي دفعت في اتجاه هذه الخطوة، أهمها أن مقترح موسكو حول توقيع معاهدة صداقة مع المملكة لم يحظ بقبول ابن سعود، لأن هذا كان يعني تحدياً مباشراً لبريطانيا لا يضمن عواقبه. من ناحية أخرى، رفضت موسكو تقديم القرض التجاري الذي ألحّت المملكة في طلبه، وأصرّت على أنه من دون إكساب العلاقات بين البلدين مجرى طبيعياً والتوقيع على معاهدة الصداقة، لا يعتبر الحديث عن موضوع القروض مناسباً.

كما أن احتمال استخراج النفط في المملكة أتاح امكانيات جديدة لها، وتراجعت بحدة درجة الاهتمام بالصداقة مع موسكو، خاصة بعد توقيع الاتفاقية الأمريكية ـ السعودية حول الحصول على امتياز في استخراج النفط، الأمر الذي أدى إلى تعزيز مواقع الولايات المتحدة في المملكة، وهو ما اعتبره الاتحاد السوفياتي خطوة موجّهة ضد مصالحه.

هذا إلى جانب ما كان يتردّد حول إلحاد السلطات الروسية وبعدها عن الدين، وقضية التضييق على الإسلام في الاتحاد السوفياتي، وعلى الروس الراغبين في الحج، وقد فشل الطرف الروسي في اقناع المملكة بأن تأدية الحج تعدّ أمراً شخصياً بحتاً للمؤمنين، وأنه ليس في مقدور الدولة أن تفعل شيئاً في هذا الشأن.

ثالثاً: التأييد السوفياتي للثورة العربية الكبرى عام ١٩٣٦

ترجع علاقات موسكو بفلسطين إلى عهد القياصرة الذين اهتموا بالأماكن المقدسة وتوطيد العلاقات بين الكنيسة الأرثوذكسية الروسية وبطريركية القدس. وقامت روسيا بتأسيس «الجمعية الإمبراطورية الأرثوذكسية الفلسطينية» عام ١٨٨٢ التي نشطت في فلسطين وسورية ولبنان، وترأسّها أول مرة الحاكم العام لموسكو وشقيق الإمبراطور ألكسندر الثالث الأمير سيرجي ألكسندروفيتش، الأمر الذي يعكس مدى الاهتمام الروسي بفلسطين. وكانت الجمعية تقدم الخدمات إلى الحجاج الروس إلى الأماكن المقدسة في فلسطين، وتقدم المساعدات المادية إلى السكان المحليين، والكنائس، والأديرة، ورجال الدين.

وأقامت الجمعية مستشفيات ومستوصفات ومدارس، فافتتحت أكثر من ٥٠ مدرسة لأكثر من ٥٠٠٠ شخص. وبعد ذلك، تضاعف العدد، وكثرت المدارس ورياض الأطفال في مختلف مناطق فلسطين، ومنها مدارس في القدس وكفرياسيف والناصرة والمجدل والرامة وبيت جالا وغيرها، وأحضرت الجمعية معلّمين ومدرّسين من روسيا إلى فلسطين. كما أنشأت الجمعية العيادات والمراكز الصحية والمستشفيات لعلاج الحجاج الروس وعلاج السكان المحليين في مدن القدس، والناصرة، وبيت لحم، وبيت جالا، ووفَّرت الأدوية المجانية فيها، حيث قدمت العلاج إلى عدد يقارب ٦٠,٠٠٠ شخص في السنة، وقد أنشئ أول مستشفى روسي في القدس عام ١٨٦٣. واستمرت الجمعية في ممارسة نشاطها بعد الثورة البلشفية، وركّزت على الدراسات العلمية التي كانت تنشر في **المجلة الفلسطينية**، والتواصل الثقافي، حيث تراجع دور الدين في السياسة السوفياتية في ظلّ الحكم الشيوعي للبلاشفة. ساهمت الجمعية مساهمة كبيرة في تطوير الاستشراق، وما زالت الجمعية تقوم بدورها، وأنشأت مركزاً علمياً ثقافياً في

بيت لحم، افتتحه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في حزيران/ يونيو ٢٠١٢.

ظهرت أولى علامات المقاومة الفلسطينية في نهاية القرن التاسع عشر مع الهجرات الأولى لليهود وبدء استيطانهم في فلسطين، واغتصابهم الأرض والحق الفلسطيني، وذلك عندما هاجم الفلاحون الفلسطينيون المطرودون من الخضيرة وملبس اليهودَ في قراهم المغتصبة التي أُجبروا على الجلاء عنها بعد أن اشتراها المستوطنون اليهود من ملاك كبار. وقد دفع ذلك السلطات العثمانية إلى فرض قيود مشدّدة على الهجرة والاستيطان اليهودي. وتزايد بعد ذلك الوعي بمخاطر المشروع الصهيوني، فقد احتجّ وجهاء القدس المسلمون ضد رشاد باشا متصرف القدس في أيار/ مايو ١٨٩٠ عندما أبدى محاباة للصهاينة، وقدموا عريضة إلى رئيس وزراء الدولة العثمانية في ٢٤ حزيران/ يونيو ١٨٩١ طالبوا فيها بمنع هجرة اليهود الروس إلى فلسطين، وتحريم امتلاكهم للأراضي فيها.

دخل البريطانيون فلسطين في كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٧ كقوة حليفة للثورة العربية التي قادها الشريف حسين عام ١٩١٦؛ لذلك لم يلقوا مقاومة من أبناء فلسطين، خاصة مع وعودهم للعرب بالحرية والاستقلال. لكن تنكّر بريطانيا لعهودها، وإعطاءها وعد «بلفور» لليهود بإنشاء وطن قومي لهم في فلسطين، فتح الباب على مصراعيه لمقاومة المشروع الصهيوني والاستعمار البريطاني. غير أن قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية بدأت بالمقاومة السياسية السلمية، لأن المشروع الصهيوني لم يأخذ آنذاك أبعاداً خطيرة. فقد كان اليهود يمثلون ٨ بالمئة من السكان سنة ١٩١٨، ويملكون ٢ بالمئة فقط من أرض فلسطين، وكان لا يزال هناك أمل لدى العرب بأن تعدل بريطانيا عن موقفها، فضلاً عن ضعف الفلسطينيين، وقلّة خبرتهم في مواجهة بريطانيا «العظمى»، التي كانت أكبر قوة استعمارية في العالم آنذاك.

ومن أبرز الانتفاضات الفلسطينية انتفاضة موسم النبي موسى في القدس في نيسان/ أبريل ١٩٢٠، وانتفاضة يافا في أيار/ مايو ١٩٢١، وثورة البراق في آب/ أغسطس ١٩٢٩، وثورة الكفّ الأخضر (١٩٢٩ ـ ١٩٣٠)، وانتفاضة تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٣، إلا أن أقواها كانت الثورة العربية الكبرى عام ١٩٣٦. التي تعدّ من أعظم الثورات في تاريخ فلسطين في القرن العشرين، وقد تمكّنت في بعض مراحلها من السيطرة على كل الريف الفلسطيني، بل السيطرة على

عدد من المدن، وقدّمت نموذجاً عالمياً لأطول إضراب يقوم به شعب كامل عبر التاريخ، حيث استمر ١٧٨ يوماً[٣٣].

اندلعت الشرارة الأولى للثورة العربية الكبرى في نيسان/ أبريل ١٩٣٦ بمصادمات بين اليهود والفلسطينيين، وتظاهرة عربية ضد العدوان الصهيوني المتكرر، وتواطؤ الإنكليز معهم. وتطورت حالة الاستياء إلى إضراب عام شامل عكس وحدة الصف العربي، وتعطلت معه كل مرافق الدولة. وتم تشكيل «اللجنة العربية العليا» لتأمين الإضراب وإنجاحه، التي قررت الاستمرار في الإضراب، حتى يتم الاستجابة لمطالب الشعب الفلسطيني التي تمثلت في إيقاف الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ومنع انتقال الأراضي العربية إلى اليهود، وإنشاء حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابي. استمر الإضراب ستة أشهر، وأصيبت فيه مظاهر العمل والنشاط التجاري والصناعي والتعليمي والزراعي والمواصلات في جميع المدن والقرى بالشلل. وقد زاد من حدّة الإضراب تبنّي الفلسطينيين سياسة «العصيان المدني» بالامتناع عن دفع الضرائب.

ما لبث الإضراب والعصيان المدني أن تحولا إلى ثورة مسلحة واسعة النطاق في أوائل شهر حزيران/ يونيو من العام نفسه، بحيث عجزت قوات الجيش البريطاني عن قمعها. فأخذت العمليات الثورية المسلحة، التي بدأت محدودة متفرقة، في الانتشار والتوسع حتى عمّت معظم أرجاء فلسطين، وبلغ معدلها خمسين عملية يومياً، وزاد الثوار حتى بلغوا حوالى خمسة آلاف، وحصلوا على تعزيزات من الثوار العرب من العراق وسورية وشرق الأردن.

واستجابة لوساطة ونداء الملوك والأمراء العرب وزعماء السعودية والعراق وشرق الأردن واليمن، تمّ انهاء الثورة في ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٦، حيث طالبوا الفلسطينيين بوقف الثورة والإضراب حقناً للدماء، متعهدين باستمرار الدعم لهم ومساعدتهم. ورغم الاستجابة الفلسطينية لهذا النداء، فإن عمليات المجاهدين ذات الطابع الفردي، كالنسف والقنص والاغتيالات السياسية، استمرت[٣٤].

(٣٣) محمد عزة دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها** (بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٥٩)، ص ١٢٨ ـ ١٢٩.

(٣٤) أحمد طربين، **محاضرات في تاريخ قضية فلسطين: منذ نشأة الحركة الصهيونية حتى نشوب الثورة الكبرى (١٩٣٦)** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٥٨)، ص ١٧٧ ـ ١٩٠.

ودخلت فلسطين بعد توقف الإضراب في شبه هدنة مؤقتة، بانتظار نتائج توصيات اللجنة الملكية (لجنة بيل)، التي أرسلتها بريطانيا للتحقيق في مطالب أهل فلسطين. وقد أوصت اللجنة الملكية في خلاصة تقريرها ـ الذي رفعته إلى الحكومة البريطانية في ٢٢ حزيران/يونيو ١٩٣٧، ونشرته الحكومة في ٧ تموز/يوليو ـ بتقسيم فلسطين إلى دولتين: واحدة عربية، وأخرى يهودية، على أن تبقى الأماكن المقدسة وممر إلى يافا تحت الانتداب البريطاني. وقد اجتاحت البلاد موجة من السخط أدّت إلى تفجر المرحلة الثانية من الثورة، التي لم تتوقف إلا بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية في أواخر سنة ١٩٣٩.

أجبرت الخسائر الفادحة التي تكبّدتها بريطانيا من الثورة، ورغبتها في التفرّغ لمواجهة الألمان في الحرب العالمية الثانية، إلى إصدار «الكتاب الأبيض» في أيار/مايو ١٩٣٩ الذي وعدت فيه باستقلال فلسطين خلال عشر سنوات، وبإيقاف الهجرة اليهودية بعد خمس سنوات، ووضع قيود مشدّدة على انتقال الأراضي إلى اليهود، وقد كان ذلك أحد العوامل التي أسهمت في تهدئة الثورة[٣٥].

وقد أيّد الاتحاد السوفياتي الثورة الفلسطينية عام ١٩٣٦ تأييداً تاماً، كما أيّد ما سبقها من انتفاضات وثورات، خاصة ثورة ١٩٢٩، ورأى فيها «حركة زراعية عظيمة» تعكس الصراع الطبقي الحادّ في القرية العربية، وأنها وجهت ضد اليهود لكونهم أقلية تتمتع بامتيازات ضخمة، واعتبرها حركة تقدمية تعكس الصراع الطبقي بين العرب الضعفاء واليهود الأغنياء، وأنها قد تكون مقدمة لثورة أوسع نطاقاً تعمّ أقطاراً عربية أخرى، كالعراق، ودعا الكومنترن إلى تأييد «حركة التمرّد الباسل العربية».

نظر السوفيات إلى الصراع بين العرب واليهود في فلسطين خلال تلك الفترة من منظور الصراع الطبقي في مجتمع إقطاعي يتكون من الطبقة الإقطاعية اليهودية في معظمها، وطبقة الفلاحين وصغار المزارعين العرب، وأن المقاومة الفلسطينية تعكس نضالاً ضد الطبقة الإقطاعية اليهودية.

كما عارض الاتحاد السوفياتي آنذاك فكرة تقسيم فلسطين التي تضمّنتها

(٣٥) صبحي ياسين، **حرب العصابات في فلسطين** (القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، دار الكتاب العربي، ١٩٦٧)، ص ٧٥ ـ ٧٧.

توصيات اللجنة الملكية (لجنة بيل)، وعارض فكرة إنشاء الدولة اليهودية، معتبراً إياها ضربة للحركة الثورية العربية باعتبارها حركة تحرر وطني، وأن العرب سيفقدون بالتقسيم أفضل أرضهم، وأن اليهود لن يستفيدوا من مثل هذه المغامرة، باستثناء قليل من البرجوازيين اليهود، لأن إقامة دولة صغيرة كهذه لا يمكن أن تسهم على نحو فعّال في حل المشكلة اليهودية في أوروبا.

وعندما صدر «الكتاب الأبيض» الذي وعد باستقلال فلسطين، علّق الكومنترن على ذلك بأنه لم يعُد للاستعمار البريطاني أية حاجة إلى الصهاينة، وأنه «قذف بأعوانه من الصهاينة جانباً بازدراء»[٣٦].

لكن ما إن بدأت الحرب العالمية الثانية حتى تراجعت القضايا العربية بصفة عامة في السياسة السوفياتية، خاصة بعد هجوم هتلر على الاتحاد السوفياتي، لتبدأ مرحلة جديدة انتقالية في السياسة السوفياتية تلاقت فيها مصالحها مع الدول الغربية (بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة)، ووصلت إلى حدّ التحالف معها ضد ألمانيا وحلفائها، في حين تباعدت مع الوطن العربي نتيجة الاعتقاد بتعاطف العرب مع هتلر وألمانيا النازية، الأمر الذي أثر على نحو بالغ في الموقف السوفياتي من العرب، على النحو الذي سيلي بيانه تفصيلاً في الفصل الثاني.

(٣٦) لاكور، **الاتحاد السوفياتي والشرق الأوسط**، ص ١٥٠ ـ ١٥١.

الفصل الثاني

تراجع التأييد السوفياتي للقضايا العربية
خلال الأربعينيات

مقدمــة

يتناول هذا الفصل مرحلة مهمة في تاريخ العلاقات العربية ـ السوفياتية، وهي تلك التي شهدت تراجعاً في المواقف السوفياتية من القضايا العربية، وتأييداً غير مسبوق لإقامة دولة إسرائيل. فرغم أن مطلع القرن العشرين شهد دفعة قوية للتعاون العربي ـ السوفياتي، ودعماً واضحاً من جانب موسكو لمشروع الشريف حسين لإقامة الدولة العربية الكبرى، انطلاقاً من كونه حركة تحرر وطني في مواجهة القوى الاستعمارية، كما أيّد الاتحاد السوفياتي الثورة العربية الكبرى في الثلاثينيات، واتخذ موقفاً ثابتاً معادياً للصهيونية على الصعيد الفكري والسياسي، إلا أن الأربعينيات شهدت تراجعاً ملحوظاً في المواقف السوفياتية تجاه الوطن العربي.

لم ترحّب موسكو بإعلان جامعة الدول العربية، ورأت أنها محاولة لتعزيز هيمنة القوى الإمبريالية على المنطقة، وتحقيق مصالحها وحماية نفوذها، وإضعاف حركات التحرر الوطني والقوى الثورية التقدمية الصاعدة. كما وافق الاتحاد السوفياتي على قرار تقسيم فلسطين، وكان أول من اعترف بدولة إسرائيل، إلا أن التأييد السوفياتي لإسرائيل سرعان ما تراجع في نهاية الأربعينيات، وتوترت العلاقات بين موسكو وتل أبيب عندما اتضحت حقيقة التوجهات العنصرية والغربية لإسرئيل، وبرز التناقض المصلحي والأيديولوجي بين الطرفين.

يتناول هذا الفصل بالدراسة والتحليل التغيّر الذي طرأ على السياسة السوفياتية خلال الأربعينيات، وأسباب هذا التغيّر، وتداعياته على القضايا العربية التي تتضمّن إعلان جامعة الدول العربية باعتبارها المشروع الوحدوي العربي الأساسي خلال الأربعينيات، وكذلك قرار تقسيم فلسطين، ثم حرب ١٩٤٨.

أولاً: الموقف السوفياتي من إعلان قيام جامعة الدول العربية

في ٢٩ أيار/مايو ١٩٤١ صرح إيدن، وزير الخارجية البريطانية، أن «كثيراً من مفكّري العرب يرجون درجة من الوحدة أكبر مما تتمتع به الآن. . . ويبدو لي أنه من الطبيعي ومن الحق وجوب تقوية الروابط الثقافية والاقتصادية بين البلدان العربية، وكذلك الروابط السياسية أيضاً، وحكومة جلالته (بريطانيا) سوف تبذل تأييدها التام لأية خطة تلقى موافقة عامة»[١].

في إطار هذا الضوء الأخضر من جانب بريطانيا، تقدم مجلس الوزراء الأردني في الأول من تموز/يوليو ١٩٤١ باقتراح لتحقيق الوحدة السورية، في ما عرف بمشروع سورية الكبرى، إلى الأمير عبد الله بن الحسين، حاكم شرق الأردن (المملكة الأردنية الهاشمية)، الذي تبنّاه وحاول تحقيقه وإدخاله حيّز التنفيذ. وكان المشروع يستهدف توحيد بلاد الشام التي كانت بريطانيا وفرنسا قد مزقتاها إلى أربع وحدات سياسية (سورية ـ الأردن ـ لبنان ـ فلسطين) تحقيقاً لأطماعهما الاستعمارية في المشرق العربي.

لم يرحّب الاتحاد السوفياتي كثيراً بمشروع سورية الكبرى، ونظر إلى المشروع على أنه محاولة للهيمنة الإمبريالية، حيث كان الملك عبد الله مدعوماً من بريطانيا التي كانت تسعى إلى تكتيل الوطن العربي تحت هيمنتها لمواجهة المخطّطات الروسية ولإحكام قبضتها على الشرق الأوسط. جاء ردّ الفعل البريطاني داعماً للمشروع، حيث تضمّن ردّ الحكومة البريطانية ما يلي: «إن المثل الأعلى للوحدة العربية والاستقلال يحظى بعطف جلالته التام (ملك بريطانيا) على أن القضية يرجع أمرها إلى تبصّر العرب أنفسهم. . .».

إلا أن عدم الترحيب الروسي لم يكن هو العامل الأساسي في إجهاض هذا المشروع الوحدوي، فقد لقي معارضة قوية من جانب سورية ولبنان لحرصهما على استقلالهما، وأيضاً من الملك عبد العزيز آل سعود الذي كان يخشى خطر المشروعات الهاشمية على مملكته. يضاف إلى هذا أن مصر كانت تخشى أن يؤدي تحقيق المشروع إلى المساس بزعامتها وعزلها عن المشرق العربي، لهذا شكّلت مصر مع الملك السعودي ومع الرئيس السوري شكري

(١) أحمد طربين، **محاضرات في تاريخ قضية فلسطين: منذ نشأة الحركة الصهيونية حتى نشوب الثورة الكبرى (١٩٣٦)** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٥٨)، ص ٢٣٤.

القوتلي محوراً سياسياً استطاع تجميد مشروع سورية الكبرى الذي أدى إلى تشكيك الدوائر العربية في نوايا الملك عبد الله الذي سعى جاهداً إلى إثبات انطلاق المشروع من طموحات الوحدة العربية الشاملة[٢].

كما بدأت مصر مشاورات إعلان جامعة الدول العربية خلال الفترة من ٣١ تموز/يوليو ١٩٤٣ وحتى ١٠ شباط/فبراير ١٩٤٤، وأجراها مصطفى النحاس باشا، رئيس وزراء مصر، بالتتابع مع كلٍّ من نوري السعيد وزير الخارجية العراقي، وتوفيق أبو الهدى رئيس وزراء الأردن، والشيخ يوسف ياسين سكرتير الملك ابن سعود، ثم الوفد السوري، فالوفد اللبناني، وأخيراً الوفد اليمني. تلا ذلك مباحثات اللجنة التحضيرية خلال الفترة من ٢٥ أيلول/سبتمبر حتى ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٤، وانتهت بتوقيع بروتوكول الإسكندرية. وفي ٢٢ آذار/مارس ١٩٤٥ عُقد المؤتمر العربي العام في قصر الزعفران، وتم إعلان قيام جامعة الدول العربية، وتعيين عبد الرحمن عزام أميناً عاماً لها[٣].

على صعيد آخر، وفي إطار التحالف السوفياتي ـ البريطاني ضد هتلر خلال الحرب العالمية الثانية، وتوقيع البلدين معاهدة ٢٦ أيار/مايو ١٩٤٢، الأمر الذي حدّ من مخاوف بريطانيا من المدّ الشيوعي، أعطت لندن الضوء الأخضر لمستعمراتها ومناطق نفوذها في المنطقة العربية بإقامة علاقات رسمية محدودة مع موسكو.

ولكن رغم هذا التقارب السوفياتي ـ الغربي، ودخول موسكو الحرب العالمية الثانية في خندق واحد مع بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا ضد ألمانيا النازية، وإقامة الاتحاد السوفياتي علاقات دبلوماسية مع معظم الدول العربية، فقد ظلّ الاتحاد السوفياتي ينظر إلى حركة القومية العربية بقلق وحذر، ليس فقط لتعاطفها مع ألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية، ولكن خشية أن تُستغل كأداة في يد الإمبريالية البريطانية أو الأمريكية، خاصة مع ميل معظم الحكومات العربية إلى التفاهم مع بريطانيا بعد الحرب وخروجها منتصرة.

كذلك، رأى القادة السوفيات أن حركة الوحدة العربية كانت تقوم على

(٢) نجلاء سعيد مكاوي، **مشروع سورية الكبرى: دراسة في أحد مشروعات الوحدة العربية في النصف الأول من القرن العشرين** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠).

(٣) طربين، المصدر نفسه، ص ٣٨١

الهوية القومية، وليس على الوعي الطبقي، كما هو الحال في الفكر الماركسي، ومن ثم تتناقض مع المنطلقات السوفياتية. ورأى ستالين، كما سبقت الإشارة، أنه في «بدايات القرن العشرين طرحت فكرة تكوين أمة عربية واحدة على الأقل بين الشعوب العربية في آسيا، وأن هذه الفكرة لا يمكن تحقيقها بوجود الانقسام الذي يفرضه الاستعمار والإمبريالية... وأن الإمبريالية الأمريكية والبريطانية تحاول ربط الدول العربية في إطار اتحاد كي يكون قاعدة للعدوان الإمبريالي في الشرق الأدنى». فالمخاوف لم تكن من الوحدة العربية، ولكن من هيمنة الغرب على هذه الوحدة واستغلالها لتحقيق مصالحه وحماية نفوذه في المنطقة[٤].

كانت هناك مخاوف من أن تكون جامعة الدول العربية التي تم تأسيسها في القاهرة عام ١٩٤٥ محاولة لتعزيز النفوذ البريطاني على حساب القوى الاستعمارية الأخرى، وكذلك لمقاومة وإضعاف حركات التحرر الوطني وإحباط محاولتها من أجل الاستقلال. حتى في الأدبيات الروسية التي تناولت إنشاء جامعة الدول العربية، كان هناك هجوم عليها واتهامات بأنه تم تأسيسها من جانب الاستخبارات البريطانية لتقوم بدور رجعي وإمبريالي لخدمة بريطانيا.

وقد بدا الموقف السوفياتي من جامعة الدول العربية أشد تنديداً مع احتدام الحرب الباردة منذ عام ١٩٤٧، فأشار الاتحاد السوفياتي إلى جامعة الدول العربية بأنها عميلة بريطانية، و«جبهة رجعية»، و«أداة لمحاربة حركة التحرر الوطني في الشرق الأوسط»، وأنها أدت دوراً مشيناً في اضطهاد العناصر التقدمية في الوطن العربي. ثم منذ عام ١٩٥٠، وبدء التغلغل الأمريكي في المنطقة، وصف السوفيات جامعة الدول العربية بأنها ألعوبة في أيدي المستعمرين الأمريكيين[٥].

وقد انصرف الاهتمام السوفياتي خلال تلك الفترة إلى حركات التحرر الوطني، وواصلت أجهزة الإعلام السوفياتية حملتها عام ١٩٤٦ على الأوضاع البريطانية الاستعمارية في البلدان العربية، مصر والعراق والأردن، مؤيدة وقوف

(٤) **الموسوعة السوفياتية العظمى**، تحرير سيرجي فاليوف [وآخرون]، ٥٠ مج (موسكو: سوفيتسكايا إنسكلوبيديا، ١٩٥٠)، مج ٢، ص ٥٨٥.

(٥) والتر لاكور، **الاتحاد السوفياتي والشرق الأوسط** (بيروت: المكتب التجاري للطباعة والنشر، ١٩٥٩)، ص ١٧٨.

بلادها إلى جانب هذه البلاد في حق تقرير المصير والحصول على الاستقلال الكامل، واتهمت الأمريكيين بأنهم مثل البريطانيين يسعون بأساليبهم الخاصة إلى التحكّم في مصائر الأقطار العربية، وأن دعوة الرئيس ترومان إلى السماح لمئة ألف يهودي بدخول فلسطين يأتي ضمن شرك واسع محبوك الأطراف ينصب للبلدان العربية، مشيرة إلى دعوة تركيا إلى إنشاء اتحاد من البلدان العربية تتزعمه هي، رغم أنها ليست عربية. وحذّر راديو موسكو العرب من أهداف الأتراك المرتبطة بالاستعمار.

ورغم الهجوم على جامعة الدول العربية، فقد اتخذ الاتحاد السوفياتي مواقف مؤيدة للقضايا العربية، ومثال على ذلك مطالبة فرنسا بوقف عملياتها العسكرية في سورية ولبنان، وشجب قصف القوات الفرنسية لدمشق بالمدفعية والهاونات عام ١٩٤٥، وتأكيدها أن الأحداث الجارية في سورية ولبنان لا تتفق وأهداف المؤتمر التأسيسي للأمم المتحدة في سان فرانسيسكو[٦]، وتأييد مطالب سورية ولبنان داخل مجلس الأمن عام ١٩٤٦ بشأن إجلاء القوات البريطانية والفرنسية من أراضيهما[٧]. كذلك إثارة غروميكو في خطابه في مجلس الأمن في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٤٦ قضية انسحاب القوات البريطانية من مصر قبل أن تقرر الحكومة المصرية عرضها رسمياً على المجلس بعام تقريباً، مستشهداً بما نشرته الصحف حول التظاهرات الشعبية في مصر ضد الاحتلال البريطاني، ثم تأييده مطلب مصر بشأن جلاء القوات البريطانية من مصر والسودان عند عرضها في مجلس الأمن في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٤٧[٨]. وكذلك الحال بالنسبة إلى العراق، مستشهداً بإذاعة بغداد وجريدة **صوت الأهالي**. وطالب غروميكو مجلس الأمن ببحث هذه القضايا، مستنكراً بقوله: «هل يمكن أن نبقى غير مبالين بصوت الشعوب في هذه البلدان؟».

وعند مناقشة المذكّرة التي تقدمت بها الحكومة المصرية إلى مجلس الأمن

(٦) مذكرة الحكومة السوفياتية إلى حكومة فرنسا، ١ حزيران/يونيو ١٩٤٥، من: «أرشيف الخارجية الروسية».

(٧) خطاب نائب مفوض الشعب للشؤون الخارجية للاتحاد السوفياتي في مجلس الأمن بشأن مسألة إجلاء القوات البريطانية والفرنسية من سورية ولبنان، ١٥ شباط/فبراير ١٩٤٦، من: «أرشيف الخارجية الروسية».

(٨) خطاب مندوب الاتحاد السوفياتي غروميكو في مجلس الأمن بشأن مسألة إجلاء القوات البريطانية من مصر والسودان، ٢٠ آب/أغسطس ١٩٤٧، من: «أرشيف الخارجية الروسية».

مطالبة بجلاء القوات البريطانية عن وادي النيل (مصر والسودان) في آب/أغسطس ١٩٤٧، عارض المندوب السوفياتي محاولة مندوب بريطانيا شطب القضية من جدول أعمال المجلس. وكان الاتحاد السوفياتي، إلى جانب سورية وبولندا، الدول الثلاث التي أيدت موقف مصر. وأكد غروميكو، رئيس الوفد السوفياتي في الأمم المتحدة، في كلمته أن «الاتحاد السوفياتي يكنّ تفهماً وتعاطفاً مع الأماني الوطنية لمصر وشعبها في الوجود المستقلّ على أساس المساواة في السيادة مع الأمم والشعوب الأخرى»، وأعلن تأييد بلاده لمطلب مصر الخاص بجلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان[٩].

ومع تطورات الحركة الوطنية في الوطن العربي في مطلع الخمسينيات، بدأ الاتحاد السوفياتي بتغيير موقفه من جامعة الدول العربية، فنظر إليها كآلية مهمة في النضال ضد الاستعمار. ففي كانون الثاني/يناير ١٩٥٤ أيد مجلس جامعة الدول العربية في جلسته العشرين مطالب مصر بجلاء القوات البريطانية عن منطقة القناة، الأمر الذي اعتبره الاتحاد السوفياتي بداية التوجه ضد الإمبريالية في الجامعة. ثم جاء قرار مجلس جامعة الدول العربية عام ١٩٥٤ برفض انضمام الدول العربية إلى حلف بغداد ليؤكد التوجّه نحو استقلال جامعة الدول العربية عن القوى الغربية من وجهة النظر السوفياتية.

وبعد أن كانت حركات الوحدة العربية والمشكلات التي اكتنفتها لا تحظى باهتمام سوفياتي يذكر خلال الأربعينيات، أدرك الاتحاد السوفياتي حركة الوحدة العربية على أنها حركة تحرر وطني، وحليف في الصراع ضد الإمبريالية. فالاتحاد السوفياتي كان ينظر إلى قضية الوحدة العربية بتعاطف، ويأمل في أن تعود هذه الوحدة بالفوائد المرجوّة منها على الدول العربية نفسها لا على الدول الكبرى التي تساعد على تحقيقها، وأن زمن الاستعمار قد انتهى، وأن الاتحاد السوفياتي يودّ أن يرى الدول العربية من بين الدول الحرة التي تساهم في حفظ السلام في العالم.

وفي إطار الحملة التي شنّتها راديو موسكو ضد السياسة البريطانية في الشرق العربي، ناشد جامعة الدول العربية بألا تقصر مطالبها على سحب القوات البريطانية من سورية ومصر وحدهما، وأنه من الضروري المطالبة بأن

(٩) لاكور، المصدر نفسه.

يشمل هذا الانسحاب فلسطين أيضاً. وهاجم المعاهدة العراقية ـ البريطانية المبرمة عام ١٩٣٠ التي وجد بمقتضاها ٣٠ ألف جندي بريطاني في العراق، وهاجم الاستراتيجيا البريطانية الرامية إلى تعزيز سيطرتها على البلدان العربية التي تضرّ ضرراً واضحاً بأماني شعوب المنطقة في الاستقلال والسيادة. وفي هذا الإطار، شهد مطلع الخمسينيات تغيّراً واضحاً في المواقف السوفياتية، على النحو الذي سيلي بيانه في الفصل الثالث.

ثانياً: الموقف السوفياتي من قرار تقسيم فلسطين

رغم الموقف السوفياتي المعادي للصهيونية، على النحو السابق بيانه في الفصل الأول، فإن الحركة الصهيونية استطاعت في مطلع الأربعينيات التقارب من الاتحاد السوفياتي وإقناع القادة السوفيات بتأييدهم، حيث كان كثير من قادتها يهوداً من الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية.

وتشير بعض الدراسات إلى أن بوادر الموقف السوفياتي من تأييد إعلان دولة يهودية في فلسطين قد بدت خلال عام ١٩٤٤، حيث عبّر ستالين إلى أحد أعضاء الحكومة البولندية في تموز/يوليو من ذلك العام عن نوايا الاتحاد السوفياتي تأييد حلّ دولي للمشكلة اليهودية في نهاية الحرب. وخلال مؤتمر يالطا الذي عُقد في شباط/فبراير ١٩٤٥ لمناقشة مستقبل أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وشارك فيه ستالين إلى جانب الرئيس الأمريكي روزفلت ورئيس الوزراء البريطاني تشرشل، وافق ستالين على دعم إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وأعلن عن عزمه فتح باب هجرة اليهود السوفيات إليها في المستقبل القريب. وقد سمح السوفيات بالهجرة اليهودية بالفعل من أوروبا الشرقية، خاصة بولندا[١٠].

وفي عام ١٩٤٧ بدا التحول الجذري في الموقف السوفياتي من إقامة دولة إسرائيل داخل الأمم المتحدة واضحاً؛ ففي ٩ أيار/مايو تم طرح اقتراح سوفياتي ـ هندي في لجنة الأمم المتحدة الخاصة ببحث المسألة الفلسطينية يتضمّن إنشاء «دولة مستقلة» في فلسطين من دون الإشارة إلى فكرة الدولتين، وتمّت إعادة تأكيد هذا الاقتراح في ١٢ أيار/مايو خلال اجتماع اللجنة.

(١٠) أحمد يوسف أحمد، «السياسة السوفياتية تجاه إسرائيل، ١٩٤٨ ـ ١٩٥٦،» (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٤)، ص ١٧٤ ـ ١٧٥.

وفي جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة التي عُقدت لمناقشة القضية الفلسطينية في ١٤ أيار/مايو ١٩٤٧، تم التشديد على الموقف السوفياتي المؤيد لدولة واحدة، وإن ظل التأييد السوفياتي للتقسيم قائماً، ولكن كبديل ثانٍ في حال استحالة الدولة الواحدة عملياً. فقد ألقى غروميكو، المندوب السوفياتي في الأمم المتحدة، خطاباً بدأه بهجوم على الانتداب البريطاني. وقال «إن مئات الآلاف من اليهود يجوبون الآفاق في بلدان أوروبا بحثاً عن مأوى. . . لقد آن الأوان لتقديم العون لهؤلاء الناس. إن العرب يدّعون بأن تقسيم فلسطين هو ظلم تاريخي، ولكن لا يمكن موافقتهم على هذه الرؤية، إذ يكفي أن الشعب اليهودي كان مرتبطاً بإيرتيز إسرائيل (إسرائيل الكبرى) على امتداد فترة تاريخية طويلة».

وأعلن غروميكو أن إنشاء دولة عربية يهودية موحّدة، يتمتع فيها العرب واليهود بحقوق متساوية، يمكن اعتباره أحد الحلول الممكنة للمشكلة الفلسطينية لمصلحة الشعبين، ولجميع سكان فلسطين، ولأمن وسلام الشرق الأوسط. وإذا ظهر أن هذا الحلّ غير عملي بسبب سوء العلاقات بين العرب واليهود، فلا بد من تقسيم فلسطين إلى دولتين مستقلتين، عربية ويهودية، وأكد أن هذا الحلّ يجب عدم الأخذ به إلا بعد أن يثبت أن العلاقات بين العرب واليهود تبلغ من السوء الحدّ الذي يمنع التعاون السلمي بينهما، والذي لا يرجى معه أي اصلاح. وأكد غروميكو مرة أخرى تفضيله حلّ الدولة الواحدة بقوله: «إنني أكرر أن هذا الحلّ لمسألة مستقبل فلسطين سوف يكون مبرّراً فقط إذا كانت العلاقات بين السكان اليهود والسكان العرب الفلسطينيين سيئة في الواقع إلى درجة يصبح معها من المستحيل التوفيق بينهما وضمان التعايش السلمي بين الشعبين»[١١].

وفي حين ورد التقسيم كبديل ثان في خطاب ١٤ أيار/مايو، فهو أصبح في خطاب ١٣ تشرين الأول/أكتوبر الحلّ المطروح من وجهة النظر السوفياتية، وبدا واضحاً التوجه السوفياتي لتقسيم فلسطين. فقد أعلن غروميكو في خطابه أمام اللجنة الخاصة بفلسطين موافقته على إنهاء الانتداب البريطاني وإعلان استقلال فلسطين. ورأى أن ميثاق الأمم المتحدة يكفل حق كل شعب في

(١١) المصدر نفسه، ص ١٧٦ ـ ١٧٨.

الاستقلال، ومن ثم يجب مساعدة هؤلاء اليهود. كما أشار إلى أن حل الدولة الواحدة، وإن كانت له مزاياه وفوائده، لم يعُد حلاً أفضل من الناحية العملية، نظراً إلى بلوغ العلاقات بين العرب واليهود حالة من التوتر أصبح من المستحيل معها التوفيق بين الطرفين بشأن حلّ المشكلة. ومن ثم، فقد أصبحت خطة تقسيم فلسطين إلى دولتين مستقلتين، واحدة عربية، وأخرى يهودية، في ظل هذه الظروف، هي الأفضل من الناحية العملية. ووصف المندوب السوفياتي هذا القرار بأنه خطوة عظيمة إلى الأمام في حلّ مشكلة فلسطين برمّتها. كما أيّد الاتحاد الاقتصادي الوارد في القرار، ورأى أنه يعود بالخير على فلسطين جميعها، ومن شأنه أن يفتح الباب لتقارب الشعبين، كما يحقق قيام علاقات سياسية وثيقة بينهما في المستقبل.

ثم عاد وأكد في جلسات تالية تأييد الاتحاد السوفياتي لتقسيم فلسطين الذي اعتبره العرب ظلماً تاريخياً. كما نفى أن يكون الموقف السوفياتي موجهاً ضد الفلسطينيين أو العرب، مؤكداً أن هذا الحلّ يتفق مع المصالح القومية الأساسية لكل من اليهود والعرب، وأكد تعاطف شعوب الاتحاد السوفياتي الدائم مع المصالح القومية لشعوب الشرق العربي، ومع محاولتها للتحرر من التبعية الاستعمارية. وأضاف أن الوفد السوفياتي على ثقة من أنه سيأتي وقت يتجه فيه العرب والبلدان العربية نحو موسكو متوقعين مساعدة الاتحاد السوفياتي في نضالهم من أجل مصالحهم المشروعة، والعمل من أجل التخلص من التبعية الاستعمارية، وهاجم الانتداب البريطاني لفلسطين، وبريطانيا، واتهمها بالتراجع عن تأييدها للحلّ المحتمل للمسألة الفلسطينية، وإصرارها أن يجيء هذا الحل مقبولاً من العرب واليهود الذين لم يستطيعوا الوصول إلى اتفاق، ومن ثم فإن وضع هذا الأمر كشرط لالتزام بريطانيا بقرار الجمعية العامة يعني «دفن القرار حتى قبل أن تتبنّاه الجمعية العامة»، خاصة في ضوء تأييد الأغلبية للتقسيم. أعقب ذلك الموافقة على قرار تقسيم فلسطين الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧.

تزداد أهمية الموقف السوفياتي بالنظر إلى أن أصوات المجموعة السوفياتية (الاتحاد السوفياتي، روسيا البيضاء، أوكرانيا، تشيكوسلوفاكيا، بولندا) كانت تستطيع أن تغير الموقف وتمنع صدور القرار، لو أنها صوّتت ضده. فقد تمّت الموافقة على قرار التقسيم بأغلبية ٣٣ صوتاً، ورفض ١٣ صوتاً، مع امتناع ١٠

دول عن التصويت. ومن ثم، فإن أغلبية الثلثين كانت ستنتفي في حال تصويت المجموعة السوفياتية ضد القرار[١٢].

وقد استمر الاتحاد السوفياتي في تأييد قرار التقسيم، بل وهاجم أية محاولات لمراجعة أو تأجيل تنفيذ القرار. فاعترض المندوب السوفياتي على المقترح الأمريكي في آذار/مارس ١٩٤٨ بوضع فلسطين تحت نظام وصاية مؤقت، نظراً إلى عدم إمكانية تنفيذ التقسيم من الناحية العملية بالطرق السلمية. كما اعترض أيضاً على مشروع قرار أمريكي في مجلس الأمن يطالب بالدعوة إلى دورة طارئة للجمعية العامة لبحث مسألة الحكومة المستقبلية لفلسطين ومراجعة قرار التقسيم، وهاجم المندوب السوفياتي الولايات المتحدة، وألقى عليها المسؤولية كاملة عن «تحطيم» قرار التقسيم الذي وافقت عليه من قبل، وأنها تعلي مصالحها النفطية في الشرق الأوسط على التسوية العادلة لمسألة فلسطين، وذلك رغم أنها لم تكن عادلة، بل ومجحفة للحق العربي.

وفي ٤ أيار/مايو أعلن غروميكو أنه توجد دولة يهودية، رغم محاولات دول أخرى إعاقة تنفيذ قرار التقسيم. وبعد عشرة أيام، وفي منتصف ليلة ١٤ أيار/مايو ١٩٤٨، تم إعلان الدولة اليهودية. وفي ١٧ أيار/مايو قدم الاتحاد السوفياتي اعترافه القانوني بها، ليصبح أول دولة تعترف بإسرائيل اعترافاً كاملاً وقانونياً، ولم يسبقه سوى اعتراف الولايات المتحدة الذي اتخذ طابعاً دبلوماسياً، ولم يتخذ الشكل القانوني إلا عقب الاعتراف السوفياتي. وفي آب/أغسطس ١٩٤٨ افتتحت بعثة سوفياتية بدرجة مفوضية في تل أبيب، وفي ٦ أيلول/سبتمبر وصلت غولدا مائير، أول ممثل دبلوماسي إسرائيلي، وبقية أعضاء البعثة الدبلوماسية، إلى الاتحاد السوفياتي، وبدأت على الفور المحادثات بشأن الإمدادات السوفياتية لإسرائيل من القمح والشعير.

تضافرت مجموعة من العوامل دفعت الاتحاد السوفياتي إلى اتخاذ هذا الموقف:

١ ـ الموقف العربي الشعبي خلال الحرب العالمية الثانية الذي أبدى تعاطفاً واضحاً مع ألمانيا النازية في مواجهة بريطانيا وباقي الحلفاء، ومن بينهم

(١٢) المصدر نفسه، ١٨١ ـ ١٨٢.

الاتحاد السوفياتي. فقد أيّد مفتي فلسطين أمين الحسيني هتلر والتقى به، وكانت الحكومات العربية أكثر ميلاً إلى الغرب عامة، وليس الاتحاد السوفياتي. وقد أثر ذلك في الموقف السوفياتي الذي اعتبر «أن العناصر الرجعية بين العرب تخون باستمرار مصالح بلادها، وأن رئيس العصيان أمين الحسيني هو جاسوس مأجور للفاشية الألمانية. .». هذا في حين كان اليهود من أعداء هتلر نتيجة سياسته ضدهم، كما شنّ اليهود بعد الحرب حملة شعواء ضد الانتداب البريطاني في فلسطين.

٢ ـ النفوذ الكبير لليهود في الاتحاد السوفياتي خلال تلك الفترة، الذي أدى إلى الاعتراف لليهود السوفيات بالحكم الذاتي ومنحهم إحدى المقاطعات، كما سبقت الإشارة. إلى جانب النشاط الدبلوماسي المكثف للصهاينة، ونجاحهم في إقناع القادة السوفيات بوجهة النظر الصهيونية، في الوقت الذي عجزت فيه الدبلوماسية العربية عن توحيد حركتها وضغوطها لتحقيق هذا الهدف، وخاصة أن كثيراً من قادة إسرائيل ومؤسسيها كانوا من اليهود السوفيات الذين هاجروا من الاتحاد السوفياتي، وفي مقدمتهم بن غوريون وغولدا مائير.

٣ ـ الاتساق مع التوجّه العام الحاكم للسياسة الخارجية السوفياتية المناهض للاستعمار والإمبريالية، والاعتقاد بأن التقسيم سيؤدي إلى إنهاء الانتداب البريطاني وخروج الإنكليز من فلسطين، وأن اليهود في نضال ضد الإمبريالية والاستعمار، ويتعيّن دعمهم وتأييدهم. فقد كان طرد النفوذ الغربي من المنطقة عاملاً أساسياً في التأييد السوفياتي لتقسيم فلسطين، خاصة بعد أن قررت بريطانيا مشاركة الولايات المتحدة لها في النفوذ في الشرق الأوسط. وما يؤكد ذلك هو ربط المندوبين السوفيات في الأمم المتحدة الحديث عن المسألة الفلسطينية بالهجوم على بريطانيا أو الولايات المتحدة أو عليهما معاً، واتهامهما بمحاولة الحفاظ على السيطرة الغربية على فلسطين[١٣].

٤ ـ قد يثير هذا الموقف السوفياتي متاعب في داخل الدول الغربية من جانب اليهود فيها إذا ما اتخذت موقفاً أقل تأييداً من الاتحاد السوفياتي لمسألة التقسيم. كذلك أراد الاتحاد السوفياتي دعم الأحزاب الشيوعية في الدول الغربية من خلال جذب تأييد اليهود لها.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٢٠٣ ـ ٢٠٤.

٥ ـ ضرورة «غرس شوكة للإنكليز»، على حدّ تعبير ستالين، والاعتقاد بأن إسرائيل ستتبنّى الأيديولوجيا الشيوعية، وستكون قاعدة لنشر الفكر الشيوعي في البلدان العربية، وحليفاً أساسياً للاتحاد السوفياتي، خاصة مع حرية النشاط الشيوعي فيها، وكثرة الدعاية الصهيونية حول المجتمع الاشتراكي الذي سيقيمونه من خلال المزارع الجماعية واتحادات العمال، في الوقت الذي كان الحزب الشيوعي الفلسطيني ضعيفاً، ولا يمكن الاعتماد عليه، من وجهة النظر السوفياتية، ونُظر إلى البلدان العربية على أنها دمى في يد القوى الاستعمارية.

٦ ـ كانت القضية الفلسطينية آنذاك قضية ثانوية بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي، ولم تكن تحظى باهتمام كبير من قبل القيادة السوفياتية العليا[١٤].

ولا شك في أن هذا الموقف كان فيه الكثير من الجور على الحق العربي ومصالح الشعب الفلسطيني ودول الجوار العربية، وانطلق من المصالح السوفياتية آنذاك التي كانت تتمحور حول الاعتبارات الأيديولوجية المتمثلة في القضاء على النظم الرأسمالية، والاستعمار الذي يعتبر شريان الحياة لهذه النظم، وعدم الإدراك الصحيح في حينه للحركة الصهيونية التي هي في حقيقتها حركة استعمارية مدعومة من الدول الاستعمارية.

وقد استمر الدعم السوفياتي لإسرائيل، فأيّد الاتحاد السوفياتي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ طلب إسرائيل بقبول عضويتها في الأمم المتحدة، وأكد أن الاتحاد السوفياتي سوف يعطي الاهتمام نفسه لأي طلب عضوية تقدمه دولة عربية قد تنشأ تنفيذاً لقرار التقسيم، وأعرب عن أسفه للظروف التي أعاقت إنشاء هذه الدولة حتى تاريخه. وقد برر المندوب السوفياتي تأييده للطلب الإسرائيلي بالسند القانوني المتمثل في قرار التقسيم، وأيضاً «لكون هذه الدولة أظهرت أنها تفي بالشروط التي تتضمنها المادة الرقم (٤) من الميثاق، حيث أعلنت رغبتها في العيش بسلام، وتأمل في علاقات سلمية مع جاراتها وكل دول العالم، ولن تلام أن نداءها هذا لم يقابل بالاستجابة من جاراتها». كما امتنع عن التصويت على مشروعي قرار، أحدهما بريطاني، والآخر فرنسي، بتأجيل بحث طلب إسرائيل، ولم تحصل هذه المشروعات على الأغلبية المطلوبة لإقرارها. ووافق الاتحاد السوفياتي في آذار/مارس ١٩٤٩ على مشروع

(١٤) لاكور، المصدر نفسه، ص ١٧٤.

قرار أمريكي يوصي الجمعية العامة بقبول إسرائيل في عضوية الأمم المتحدة، كما وافق عند التصويت على القرار في ١١ أيار/مايو ١٩٤٩[١٥].

ثالثاً: الموقف السوفياتي من حرب عام ١٩٤٨

اندلعت الحرب في ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨ فور إعلان قيام دولة إسرائيل ورفض الدول العربية له، وإعلان عزمها وضع حدّ للإرهاب الصهيوني، خاصة بعد إنهاء الانتداب البريطاني وانسحاب بريطانيا من فلسطين في ١٤ أيار/مايو، حيث خضعت فلسطين للانتداب البريطاني منذ تقسيم أراضي الدولة العثمانية التي كانت فلسطين جزءاً منها بعد الحرب العالمية الأولى بمقتضى معاهدة سيفر عام ١٩٢٠ ومعاهدة لوزان عام ١٩٢٣.

وقامت جيوش مصر والأردن والعراق وسورية ولبنان والسعودية بشنّ هجوم عسكري لطرد الميليشيات الصهيونية المسلحة من فلسطين في أيار/مايو ١٩٤٨، وقد استمرت الحرب حتى آذار/مارس ١٩٤٩. وكانت جامعة الدول العربية قد قامت بأول خطوة لتوفير الحاجات الدفاعية للفلسطينيين في أيلول/سبتمبر ١٩٤٧، حيث أمرت بتشكيل اللجنة العسكرية الفنية، وتخصيص مبلغ مليون جنيه استرليني لها، وذلك لتقييم المتطلبات الدفاعية الفلسطينية. وأكد تقرير اللجنة قوة الصهاينة، وأنه ليس للفلسطينيين من قوى بشرية أو تنظيم أو سلاح أو ذخيرة يوازي أو يقارب ما لدى الصهاينة، وحثّ التقرير الدول العربية على «تعبئة كامل قوتها».

أيد الاتحاد السوفياتي وجهة النظر الأمريكية خلال طرح القضية على مجلس الأمن، التي اعتبرت تدخل الجيوش العربية عملاً عدوانياً، وأن إسرائيل ليست مسؤولة عن الحرب لأنها أعلنت قيامها ضمن الحدود التي أقرّها قرار التقسيم. هذا رغم أن القرار كان جائراً وفيه افتئات على حقوق العرب الفلسطينيين، حيث أعطى الصهاينة ٥٥ بالمئة من أرض فلسطين، في حين أنهم كانوا يسيطرون على ١١ بالمئة فقط من الأراضي.

وانطوى التعليق الرسمي السوفياتي على الاستياء مما وصفه بأنه «عمل عدواني» ضد إسرائيل، ودعا الدول العربية إلى الكفّ عن هذا العدوان. كما

(١٥) أحمد، المصدر نفسه، ص ١٩٠ ـ ١٩٣.

انتقد الاتحاد السوفياتي كلاً من بريطانيا والولايات المتحدة لدورهما في «تنظيم عدوان الجيوش العربية على دولة إسرائيل». ولا شك في أن الموقف السوفياتي على هذا النحو جاء متحيّزاً جداً إلى إسرائيل التي اغتصبت الأرض العربية، وكان دخول الجيوش العربية لصدّ العدوان الإسرائيلي وحماية الفلسطينيين من المذابح التي قام بها اليهود في فلسطين وتهجيرهم بوحشية من أراضيهم.

كذلك حصلت إسرائيل على أسلحة من تشيكوسلوفاكيا بموافقة سوفياتية بالطبع، كان من بينها ٤٠ طائرة مقاتلة. وقدرت قيمة المساعدات المقدمة من المعسكر الشيوعي إلى إسرائيل بحوالى مليار دولار، تم إرسالها عبر موانئ يوغسلافيا إلى إسرائيل، ولكن ظل العتاد العسكري الإسرائيلي في معظمه من بريطانيا وألمانيا. كما ساعد الاتحاد السوفياتي على نقل اليهود المدرّبين في معسكرات أوروبا الشرقية إلى فلسطين للاشتراك في القتال.

على صعيد آخر، مارس الاتحاد السوفياتي ضغوطاً بعد رفض الدول العربية قبول الهدنة في ٢٦ أيار/مايو ١٩٤٨ لوقف إطلاق النار وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة. كما رفض الاتحاد السوفياتي توصيات بعثة الكونت برنادوت وسيط الأمم المتحدة في فلسطين إلى مجلس الأمن التي تضمّنت الإبقاء على الوحدة الجغرافية لفلسطين، وضم شرقي الأردن إليها، وإبقاء القدس تحت الحكم العربي، كما رفض هذه التوصيات العرب وإسرائيل على السواء، وتم اغتيال الكونت برنادوت بعد ذلك، واتهم الاتحاد السوفياتي الاستخبارات الأمريكية بقتله.

استمر التأييد السوفياتي لإسرائيل حتى توقف القتال في كانون الثاني/يناير ١٩٤٩ وأُبرمت اتفاقيات الهدنة بين الجانبين في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٤٩. ووصفت الصحف السوفياتية الاتحاد السوفياتي بأنه الصديق الصدوق الوحيد للاستقلال الوطني اليهودي، أما الولايات المتحدة فإنها «ادعت مجرد ادعاء» بأنها تؤيد دولة إسرائيل.

إلا أن هذا الموقف السوفياتي الودّي تجاه إسرائيل لم يستمر طويلاً، حيث اتجهت العلاقات بين البلدين إلى التدهور الحادّ بفعل عدة عوامل:

١ ـ لم يقدّر القادة السوفيات تقديراً سليماً تجاوب اليهود الروس وموقفهم من تأسيس دولة إسرائيل، واعتقدوا أنهم فقدوا منذ زمن طويل اهتمامهم بالحركة القومية اليهودية لصالح الولاء للشيوعية. إلا أن إسرائيل

مثّلت قوة مركزية دافعة وانشقاقية تصديعية للاتحاد السوفياتي، ولم تؤد إلى حلّ المسألة اليهودية داخله، كما توهّم القادة السوفيات. واتضح ذلك في ردود فعل اليهود السوفيات على وصول البعثة الدبلوماسية الإسرائيلية إلى موسكو في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٤٨.

فقد ذهب أفراد البعثة في السبت التالي لوصولهم إلى معبد موسكو لإقامة الصلاة من أجل رفاهية دولة إسرائيل وممثليها، في إثارة للمشاعر الدينية لدى اليهود غير مقبولة من جانب القادة السوفيات، الذين حظروا ممارسة الشعائر الدينية لكل الأديان السماوية بما فيها اليهودية. وتبع كثير من الحضور غولدا مائير، رئيسة البعثة الدبلوماسية الإسرائيلية، في طريق العودة إلى وسط المدينة سيراً على الأقدام. وقد تكرّرت التظاهرة اليهودية حول أعضاء البعثة الإسرائيلية أثناء أعياد اليهود الدينية في تشرين الأول/أكتوبر، ولكن على نطاق أوسع كثيراً، وكان المعبد مملوءاً بأقصى طاقة، وكانت الشوارع المجاورة تمتلئ بعشرات الآلاف من اليهود وفقاً لما تصوّره بعض المصادر. ولا شك في أن هذا أزعج كثيراً القيادات السوفياتية، خاصة مع إلحاح القادة الصهاينة على وجوب السماح بالهجرة اليهودية من روسيا، والاستياء الذي أبدته إسرائيل تجاه الحملة السوفياتية تجاه اليهود في الداخل، الأمر الذي أثار امتعاض القادة السوفيات الذين اعتبروا ذلك تدخلاً عدائياً في الشؤون الداخلية السوفياتية[١٦].

فعقب وصول غولدا مائير إلى موسكو بعشرة أيام فقط، بدأت بطرح مسألة هجرة اليهود السوفيات إلى إسرائيل مع الخارجية السوفياتية. ولا شك في أن هذه الإثارة الفورية لمسألة هجرة اليهود السوفيات كانت أمراً غير متوقع ومثيراً للضيق لدى القادة السوفيات. ورغم أن الاتحاد السوفياتي دافع عن حق اليهود في الهجرة إلى إسرائيل داخل الأمم المتحدة، ولم يهتم بحثّ دول أوروبا الشرقية على فرض قيود على هجرة يهودها إلى إسرائيل، وهاجرت أعداد ضخمة منهم بالفعل، بل سمح عموماً بهجرة بعض اليهود السوفيات إلى بولندا، وربما انتهى بهم الحال في إسرائيل، إلا أن الاتحاد السوفياتي فرض قيوداً على هجرة يهوده إلى إسرائيل، واعتبر دعوة غولدا مائير تدخلاً في شؤونه وسياسته الداخلية.

وقد ازدادت شكوك ستالين وارتاب عندما علم أن غولدا مائير تقيم

(١٦) لاكور، المصدر نفسه، ص ١٧٦.

اتصالات مباشرة مع اليهود والمثقفين وزوجات قادة الحزب الشيوعي السوفياتي، واعتقد أنها تقوم بتكوين شبكة عملاء لإسرائيل تقف وراءها جهات غربية أخرى. واعتبر ذلك خططاً إجرامية من إسرائيل، وقام بحملة اعتقالات شملت زوجة مولوتوف وزير الخارجية، ثم رئيس الوزراء وكانت يهودية، وأيضاً زوجة بوسكربوتشوف رئيس مكتب ستالين لاتهامهما بتسريب معلومات إلى غولدا مائير، ولم يُفرج عنهم إلا بعد وفاة ستالين.

وفي ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٥٣ أعلنت الصحافة السوفياتية اكتشاف مؤامرة دبّرتها مجموعة من الأطباء تهدف إلى تصفية قادة النظام السوفياتي السياسيين والعسكريين، ومن بينهم الزعيم السوفياتي جوزيف ستالين، بوسائل طبية، وأن هؤلاء الأطباء أعطوا أدوية وعلاجات لبعض قيادات الدولة، تحدّ من طول العمر، وتؤدي لاحقاً إلى الوفاة. وفي اليوم نفسه اعتقل تسعة من أبرز الأطباء، كان سبعة منهم على الأقل يهوداً، وقد أحيلوا إلى المحاكمة في ما عُرف بمؤامرة الأطباء، وأعدم بعضهم، في حين أُفرج عن الباقين بعد وفاة ستالين. وفي ٥ نيسان/أبريل، أي بعد وفاة ستالين بشهر واحد، أصدرت وزارة الداخلية الروسية بياناً أكدت فيه أن القبض على الأطباء جاء من دون سند قانوني، وأن اعترافاتهم كانت نتيجة استخدام السلطات وسائل يحظرها القانون السوفياتي. لذا فقد أسقطت عنهم التهم الموجّهة إليهم وأطلق سراحهم. وقد تم القبض على المسؤولين السابقين في وزارة الداخلية الذين تورّطوا في توجيه الاتهامات لمحاكمتهم على ذلك[17].

ورغم أن فيتالي نعومكن، مدير معهد الاستشراق التابع لأكاديمية العلوم الروسية، يرى أن هذه المؤامرة كانت وهمية ومن خيال ستالين، وأن رجال الأمن شجعوه على ذلك لكسب ودّه والتصعيد في مناصبهم، إلا أنها تظل عاملاً أساسياً لتوتر العلاقات السوفياتية ـ الإسرائيلية في حينه، حيث كان من بين الاتهامات التي وجهت إليهم الاتصال بمنظمات صهيونية وأمريكية، فقد تم الربط بينهم وبين إسرائيل وتآمرها ضد القادة السوفيات، وفي مقدمتهم ستالين[18].

(١٧) أحمد، المصدر نفسه، ص ٥٤.

(١٨) مقابلة شخصية أجرتها الكاتبة مع فيتالي نعومكن، مدير معهد الاستشراق التابع لأكاديمية العلوم الروسية، وعضو المجلس العلمي في وزارة الخارجية الروسية، وعضو المجلس العلمي في مجلس الأمن الروسي، في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٢.

٢ ـ اتضاح التوجه الغربي لإسرائيل، وتبعيتها للقوى الغربية، خاصة مع تحسن علاقة إسرائيل ببريطانيا، وتوقف النشاط الصهيوني المعادي لبريطانيا، وهزيمة الأحزاب اليسارية الإسرائيلية الموالية لموسكو في أول انتخابات برلمانية إسرائيلية في كانون الثاني/يناير ١٩٤٩، التي كشفت أن اللوبي اليهودي الأمريكي الموالي للولايات المتحدة هو الأقوى والأكثر تأثيراً داخل إسرائيل. فبدأت الاتهامات السوفياتية لإسرائيل بأنها لم تعُد الدولة المستقلة الديمقراطية التي أيّد الاتحاد السوفياتي خلقها، وإنما تحولت إلى آلة في يد «وول ستريت»، وإلى بلد رأسمالي رجعي تُضطهد فيه الأقلية القومية العربية والجماهير الشعبية ويتم استغلالها. وقد زادت هذه الاتهامات حدّة منذ عام ١٩٥٢، وأصبح واضحاً أن اليهود عامة، وليس فقط الصهاينة، هم أشد أعداء الاتحاد السوفياتي[19].

٣ ـ الموقف الإسرائيلي المنحاز إلى الغرب في مشكلة كوريا في مطلع الخمسينيات، حين تدخلت الولايات المتحدة لدعم كوريا الجنوبية في حربها مع كوريا الشمالية المدعومة من جانب الاتحاد السوفياتي. وأيدت إسرائيل البيان الثلاثي الصادر عن الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في أيار/مايو ١٩٥٠ الذي اعتبره الاتحاد السوفياتي موجهاً إليه، حيث تضمّن فرض رقابة على الأسلحة الواردة إلى المنطقة، وكان ذلك لصالح إسرائيل والمخطّطات الإمبريالية. وقد فسرت موسكو قبول إسرائيل له بأنه يعني قبولها الانضمام إلى المعسكر الغربي، وبدأت في النظر إليها على أنها أداة للإمبريالية الأمريكية في المنطقة. وتأكد ذلك مع إعلان إسرائيل في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥١ موافقتها على الانضمام إلى مشروع قيادة الشرق الأوسط، في الوقت الذي رفضت فيه الدول العربية، وفي مقدمتها مصر، الانضمام إليه، مما أدى إلى فشله، وهو المشروع الذي طرحته الولايات المتحدة، واعتبره الاتحاد السوفياتي موجهاً ضده، ورأى فيه تهديداً لمصالحه وأمنه وللسلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط. وقد هدّدت الحكومة السوفياتية بأنها «لن تترك هذه الخطط العدوانية في منطقة لا تقع بعيداً عن حدود الاتحاد السوفياتي»، وحمّلت الولايات المتحدة وحلفاءها ما قد ينجم عن إنشاء هذه القيادة من نتائج. ورغم أن المشروع تم تجميده، إلا أنه تم توقيع اتفاقية الدفاع المشترك بين الولايات

(١٩) أحمد، المصدر نفسه، ص ١٧٥.

المتحدة وإسرائيل في العام التالي (١٩٥٢)، التي تعهدت إسرائيل بموجبها بتنسيق سياستها الدفاعية مع واشنطن والاشتراك معها في الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط، معلنة تحيّزها الواضح والصريح إلى الغرب في مواجهة الاتحاد السوفياتي الذي اعتبرها وتركيا «جسراً للإمبريالية الأمريكية ودعامة للمنشأة العسكرية الغربية في المنطقة»[٢٠].

ومن ثم بدأ التغيّر في الموقف السوفياتي تجاه إسرائيل منذ نهاية الأربعينيات، حيث تصاعدت الحملات الدعائية السوفياتية ضد إسرائيل والصهيونية في الاتحاد السوفياتي، وبدا ذلك بوضوح في الأمم المتحدة. فأخذت موسكو في التحفّظ بالامتناع عن التصويت على القرارات المؤيدة لإسرائيل، ومنها مشروع القرار الذي تقدمت به بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة في ٥ آب/أغسطس ١٩٥١، ويطالب برفع القيود التي فرضتها مصر على الملاحة في القناة. كما استخدم الاتحاد السوفياتي حق النقض (الفيتو) ضد مشروع القرار الغربي الذي قُدّم إلى مجلس الأمن ضد مصر في ٢٩ آذار/مارس ١٩٥٤، بناء على شكوى تقدمت بها إسرائيل ضد القيود التي فرضتها مصر على الملاحة في قناة السويس. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يستخدم فيها الاتحاد السوفياتي الفيتو مؤيداً لدولة عربية في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة وحلفائها[٢١].

وقد بلغ التوتر بين البلدين ذروته مع المحاكمات الجاسوسية التي تمّت في تشيكوسلوفاكيا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٢، التي اتهم فيها ١١ يهودياً من بين ١٤ متهماً، وحُكم على ثمانية من اليهود بالإعدام ونُفّذت فيهم العقوبة. وشملت المحاكمات اثنين من المواطنين الإسرائيليين بتهمة التورط في أعمال جاسوسية ونشاطات تهدد أمن تشيكوسلوفاكيا، وحكم على أحدهما بالسجن مدى الحياة، وعلى الثاني بالسجن خمسة عشر عاماً، بالإضافة إلى النسبة العالية لليهود في محاكمات المجرمين الاقتصاديين في كييف في كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٢.

---

(٢٠) محمد كمال يحيى، **السوفييت والقضية الفلسطينية (١٩٤٨ ـ ١٩٦٧)** (القاهرة: دار الطباعة العربي للطبع والنشر والتوزيع، ١٩٨٦)، ص ٧٣ ـ ٧٤.

(٢١) فؤاد مرسي، **العلاقات المصرية السوفياتية (١٩٤٣ ـ ١٩٥٦)** (القاهرة: دار الطباعة الحديثة، ١٩٧٧)، ص ١٤٤ ـ ١٥٠.

تلا ذلك حادثة انفجار قنبلة داخل مقر البعثة الدبلوماسية السوفياتية في تل أبيب في ٩ شباط/فبراير ١٩٥٣، أدت إلى إصابة ثلاثة من أعضاء البعثة، ولم يتم القبض على أي من الجناة. وقد أرسل الاتحاد السوفياتي مذكّرة إلى تل أبيب اتهم فيها تسعة من المجرمين بتدبير الحادث بالتواطؤ مع الشرطة الإسرائيلية، وأكد زيف الاعتذارات الإسرائيلية التي تقدم بها رئيس إسرائيل ووزير خارجيته، و«غياب الشروط الأساسية المتطلبة من أجل قيام نشاط دبلوماسي طبيعي لممثلي الاتحاد السوفياتي»، وأن «بقاء بعثة دبلوماسية إسرائيلية في موسكو يُعد أمراً مستحيلاً بعد الآن». وطالبت موسكو أعضاء البعثة الإسرائيلية بمغادرة الاتحاد السوفياتي من دون إبطاء، وتم قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في ١٢ شباط/فبراير ١٩٥٣.

شنّت الصحافة السوفياتية حملة ضد إسرائيل، ووصفت **البرافدا** القادة الإسرائيليين بأنهم «حفنة من الكلاب المسعورة كريهة وحقيرة في تعطشها إلى الدماء». وهاجمتهم جريدة **إزفستيا** ووصفتهم بأنهم «حثالة المجتمع» وأنهم «تروتسكيون وقوميون برجوازيون. . ورجال يبيعون من أجل الدولار شرفهم وشعبهم وبلدهم».

اتسع هذا التغيير في الموقف السوفياتي ليشمل أبعاداً غير سياسية. ففي الطبعة الثانية من **موسوعة المعارف السوفياتية الكبرى** عام ١٩٥٢، تم تقليص الجزء الخاص بتاريخ اليهود وثقافتهم وديانتهم من خمسين عموداً في الطبعة الأولى عام ١٩٣٢ إلى صفحتين فقط. كما أسقطت الطبعة الثانية الإشارة إلى كون كارل ماركس كان يهودياً. واختصرت الإشارات إلى تاريخ الشعب اليهودي القديم في كتب التاريخ المعتمدة للتدريس أو أهملت تماماً. واستمرت الحملات على الصهيونية وإسرائيل في إذاعة وارسو العبرية، التي كانت تمثل الدعاية الرئيسية الموجهة إلى اليهود خارج الكتلة السوفياتية.

ورغم استئناف العلاقات السوفياتية ـ الإسرائيلية مرة أخرى في تموز/يوليو ١٩٥٣، أي بعد أشهر من قطعها، ورفع التمثيل الدبلوماسي بين البلدين إلى درجة سفارة في حزيران/يونيو ١٩٥٤، فإن التوتر شاب العلاقات بين الطرفين، وغابت عنها الثقة، ولم يعُد من الممكن أن تعود إلى ما كانت عليه. تزامن ذلك مع بدء التقارب السوفياتي ـ العربي منذ مطلع الخمسينيات، حيث شهدت المواقف السوفياتية تجاه القضايا العربية تغيّراً ملحوظاً نحو دعم وتأييد المواقف

العربية، نتيجة جملة من العوامل أبرزها وفاة ستالين عام ١٩٥٣، والتغيّر النسبي في السياسة السوفياتية. فلم يعُد التأييد السوفياتي حكراً على النظم والأحزاب الشيوعية، وإنما انفتحت القيادة السوفياتية ممثلة في خروتشيف الذي تولى السلطة عام ١٩٥٥، لدعم وتأييد حركات التحرر الوطني، باعتبارها موجهة ضد الاستعمار، ومن ثم يمكن اعتبارها شريكاً أساسياً وحليفاً في النضال ضد الإمبريالية الغربية. يضاف إلى هذا توقيع ميثاق حلف بغداد في ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٥٥، الذي بادرت به الولايات المتحدة بهدف تطويق الاتحاد السوفياتي، والذي كان عاملاً أساسياً في تزايد أهمية المنطقة بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي، نظراً إلى الرغبة السوفياتية في التصدّي له.

أعقب ذلك عقد صفقة الأسلحة التشيكية لمصر عام ١٩٥٥، واتجاه مصر إلى التعاون مع المعسكر الشرقي، حيث اعتبرت الصفقة بداية علاقات قوية بين الاتحاد السوفياتي والوطن العربي. فقد أعلن الأمير فيصل آل سعود، ولي عهد المملكة العربية السعودية ورئيس وزرائها، أن الوطن العربي بأجمعه يؤيد من كل قلبه مصر في صفقة الأسلحة التي عقدتها مع تشيكوسلوفاكيا، وأن الحكومة السعودية لا تزال تبحث في العرض السوفياتي الخاص بتزويدها بأسلحة على أساس تجاري، رغم عدم وجود علاقات دبلوماسية بين البلدين في ذلك الوقت.

كذلك، كان لمؤتمر باندونغ للدول الأفروآسيوية في نيسان/ أبريل ١٩٥٥ تأثيره في السياسة السوفياتية تجاه الوطن العربي، وقد برز هذا بوضوح في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي الذي عقد في شباط/ فبراير ١٩٥٦، وتم التشديد خلاله على أهمية دعم الحركات الوطنية في الدول النامية، وتوطيد العلاقات معها، وفي مقدمتها نهرو في الهند، وعبد الناصر في مصر. وتم تقسيم العالم إلى «اشتراكي» و«رأسمالي»، واستخدم لأول مرة مصطلح «منطقة السلام» للتعبير عن الدول الاشتراكية أو تلك التي لا تنتمي إلى أي من المعسكرين. كما تضمّنت توصيات المؤتمر حثّ الشعوب العربية على دعم استقلالها الوطني، وكذلك تقوية وتشجيع الصداقة والتعاون مع مصر وسورية وغيرها من الدول التي تقف إلى جانب السلام[٢٢].

(٢٢) البرافدا، ٢٥/ ٢/ ١٩٥٦.

فعلى رغم أن عبد الناصر كان ضد الشيوعية، إلا أن أهدافه وسياساته كانت تتقارب مع الأهداف السوفياتية، ومن ثم كان يستحق الدعم من وجهة النظر السوفياتية. فقد مارست الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ضغوطاً هائلة على مصر، نتيجة اتباعها سياسة وطنية تهدف إلى التصدّي لحلف بغداد، إلى جانب سياسة الحياد الإيجابي التي تم تبنّيها في أعقاب مؤتمر باندونغ، وكان من أبرز هذه الضغوط رفض الولايات المتحدة وبريطانيا تمويل بناء السدّ العالي، مما دفع عبد الناصر إلى تأميم شركة قناة السويس عام ١٩٥٦، التي كانت تهيمن عليها بريطانيا وفرنسا، لتوفير التمويل الذي تحتاج إليه مصر، وكان ذلك سبباً مباشراً في عدوان الدولتين على مصر، في حين لم يكن العدوان الإسرائيلي مبرّراً، ولم تتوقعه القيادة المصرية، إذ كان عدواناً لمجرد العدوان واحتلال الأراضي المصرية، مستغلة إسرائيل فرصة العدوان الفرنسي البريطاني.

وقد أيد الاتحاد السوفياتي القرار المصري، مؤكداً أن التأميم حق شرعي لمصر، وأن التأميم لن يؤدي إلى مشاكل، لأن الرئيس عبد الناصر تعهّد بحرية الملاحة في القناة. وقدم الاتحاد السوفياتي مساعدات تقنية تضمّنت سفناً للإرشاد وفنيين لمساعدة مصر على تشغيل القناة، هذا إلى جانب مساعدته المالية والتقنية لمصر في بناء السدّ العالي. وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٦ أعلن الزعيم السوفياتي خروتشيف أنه «إذا نشبت حرب بسبب تأميم قناة السويس، فلن يقف العرب وحدهم، وسيكون هناك متطوعون سوفيات إلى جانبهم»، وقام بالفعل بتشكيل لجنة لتسجيل المتطوعين الراغبين في المشاركة للدفاع عن مصر وقناة السويس.

وعندما وقع العدوان الثلاثي على مصر في ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦، هاجم الاتحاد السوفياتي العدوان، ووصف إسرائيل بأنها أداة في يد الاستعمار، وقام بسحب السفير السوفياتي في تل أبيب. وهدد خروتشيف بأنه «إذا لم يبادر المعتدون إلى سحب قواتهم، فإن الاتحاد السوفياتي لن يمنع المتطوعين السوفيات الراغبين في الاشتراك مع شعب مصر في نضاله من أجل الاستقلال». وتمّت تعبئة شعبية على أوسع نطاق في الاتحاد السوفياتي لمساندة مصر، وبدأ التطوع بالآلاف للوقوف إلى جانبها، وعقدت الاجتماعات في المصانع في أنحاء الاتحاد السوفياتي لتسجيل المتطوعين، هذا إلى جانب

مظاهرات الاحتجاج على العدوان على مصر في موسكو وغيرها من المدن السوفياتية. وأعلن المارشال زوكوف، وزير الدفاع السوفياتي، أن الاتحاد السوفياتي مستعد للاشتراك بقواته لوقف العدوان على مصر. وهدد الرئيس السوفياتي خروتشيف بقصف عواصم الدول المعتدية إن لم يتوقف العدوان[٢٣] وهو الموقف الذي أسهم في إنهاء العدوان الثلاثي على مصر، وخاصة أنه توافق مع الموقف الأمريكي الذي سعى هو الآخر إلى وقف العدوان، ولكن لأسباب تتعلق بالهيمنة الأمريكية على المعسكر الغربي، والرغبة في تأديب فرنسا وبريطانيا لاتخاذهما قرار الحرب من دون مشاورات مسبقة مع واشنطن، وتخطّيهم الأخيرة في قرارهما للعدوان على مصر.

(٢٣) مرسي، المصدر نفسه، ص ٢٣٩ ـ ٢٤٠.

الفصل الثالث

الموقف السوفياتي من الجهود الوحدوية خلال الخمسينيات والستينيات

مقدمة

شهدت الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين تحولاً إيجابياً في الموقف السوفياتي تجاه المنطقة العربية، وقضايا الوحدة العربية، وذلك في ضوء مجموعة من المتغيّرات والعوامل، منها:

١ ـ احتدام المنافسة السوفياتية ـ الأمريكية على النفوذ في المنطقة. فقد هاجمت واشنطن النوايا السوفياتية في الشرق الأوسط، وأعربت عن استعدادها لتقديم مساعدات اقتصادية وإرسال قوات أمريكية إلى أية دولة في المنطقة للتصدّي لما أطلقت عليه «الشيوعية الدولية» في سياق ما عُرف بمبدأ أيزنهاور. وفي المقابل، ازداد عزم الاتحاد السوفياتي على توطيد نفوذه في المنطقة ومواجهة الأحلاف والقواعد الأمريكية فيها.

وقد بدا هذا واضحاً في البيان الذي أصدرته الخارجية السوفياتية يوم ١٦ نيسان/أبريل ١٩٥٥ حول «الأمن في الشرق الأدنى والأوسط»، واتهم القوى الإمبريالية بالتغافل عن المصالح الوطنية الحقيقية لدول المنطقة والسعي إلى استعبادها سياسياً واقتصادياً، على عكس الاتحاد السوفياتي الذي أدان منذ اللحظة الأولى هذه السياسة العدوانية، وكانت سياسته متماشية مع المصالح الوطنية لدول الشرق الأوسط، وحظيت بتأييد شعوبها، وعبّر عن القلق السوفياتي إزاء حلف بغداد، حيث جاء فيه أن الحالة العامة في الشرق الأوسط قد ازدادت خطورة في الأشهر الأخيرة نتيجة محاولة الدول الغربية جرّ الأقطار العربية إلى أحلاف عسكرية. وأشار البيان إلى الضغط الذي تعرّضت له سورية ومصر من أجل الانضمام إلى تلك الأحلاف. وأكد البيان أن الاتحاد السوفياتي لن يقف «مكتوف الأيدي» في وجه المؤامرات الغربية، لأن الاتحاد السوفياتي، خلافاً للولايات المتحدة، هو دولة مجاورة لأقطار الشرق الأوسط، وأنه عازم على تطوير التعاون السلمي مع كافة الدول في المنطقة (انظر نص البيان في الملحق الرقم (٤)).

٢ ـ صعود القوى الثورية في الوطن العربي وتنامي التوجهات في مصر وسورية نحو تأكيد الاستقلال، ورفض الهيمنة الأمريكية في مطلع الخمسينيات. وأدى هذا إلى تغيير ملحوظ في السياسة السوفياتية تجاه المنطقة العربية، وتزايد ملحوظ في دعم الدول الثورية فيها عسكرياً ودبلوماسياً، وذلك رغم أن السوفيات لم يفهموا عام ١٩٥٢ الثورة المصرية جيداً، على حدّ قول أندريه باكلانوف، رئيس إدارة العلاقات الدولية في مجلس الاتحاد (المجلس الأعلى في البرلمان الروسي)، ورأوا أنها مثل الانقلابات العسكرية في أمريكا اللاتينية ذات التوجه الأمريكي الواضح.

كانت موسكو تشكّ في الثورة المصرية، وترى أن «الإمبرياليين الأمريكيين والبريطانيين دبّروا انقلاباً عسكرياً، واستولت مجموعة من الضباط الرجعيين الذين تربطهم صلة مباشرة وقوية بالولايات المتحدة بقيادة محمد نجيب على السلطة في القاهرة». وقد ساعد على تدعيم هذه الصورة لدى السوفيات موقف القادة الجدد من الشيوعيين، حيث وضعهم عبد الناصر من بين أعدائه، واتهمهم بالعمل على بثّ الفوضى والتنسيق مع الصهيونية وإسرائيل، وقام باعتقال قادتهم في مصر، مما أثار استياء موسكو من «المعاملة المخجلة التي يلقاها الشيوعيون وأنصار السلام...»[1].

ونظرت موسكو باستياء شديد إلى اتفاقية الجلاء المصرية ـ البريطانية عام ١٩٥٤، واعتبرتها انتصاراً للدبلوماسية الأمريكية التي شاركت في التوصل إليها، وصلحاً بين مصر والعالم الغربي. وأشار راديو موسكو إلى أن الاتفاقية تعتبر الخطوى الأولى لضمّ مصر إلى الكتلة الغربية، وذلك نتيجة النصّ الذي تضمنته الاتفاقية، الذي يقضي بعودة الإنكليز إلى قاعدة قناة السويس إذا حدث اعتداء خارجي على إحدى الدول العربية أو تركيا. وكان مفهوماً أن الاعتداء على تركيا لن يكون إلا من قبل الاتحاد السوفياتي، وهو ما أشار إليه الرئيس عبد الناصر نفسه، ولكنه ذكر أن هذا لن يحدث إلا في حرب عالمية.

وكان الاتجاه في سورية مؤاتياً أكثر من وجهة النظر السوفياتية، حيث عارضت الحكومة السورية سياسة الأحلاف، وشارك الحزب الشيوعي في

(١) مقابلة شخصية أجرتها الباحثة مع أندري باكلانوف، رئيس إدارة العلاقات الدولية في مجلس الاتحاد (المجلس الأعلى في البرلمان الروسي)، وسفير روسيا السابق في مصر، ونائب مدير دائرة الشرق الأوسط في الخارجية الروسية (١٩٨٦ ـ ٢٠٠٠)، في ١٧ شباط/ فبراير ٢٠١٢.

انتخابات أيلول/ سبتمبر ١٩٥٤، وفاز أمينه العام بمقعد عن دمشق، كما كان هناك عدد من العسكريين اليساريين المؤيدين للشيوعية في الجيش السوري.

وقد بدأ التحول الإيجابي في السياسة السوفياتية مع رفض عبد الناصر سياسة الأحلاف وانتقاده الشديد للعراق وتركيا، بسبب تحالفهم مع الغرب في إطار حلف بغداد، وتأكيده عدم الانحياز في مؤتمر باندونغ عام ١٩٥٥، ثم إبرامه صفقة الأسلحة مع تشيكوسلوفاكيا في أيلول/ سبتمبر ١٩٥٥، نظراً إلى أن الكتلة الشيوعية «مجموعة دولية نزيهة لا تفرض شروطاً وقيوداً»، على حدّ وصف عبد الناصر، الأمر الذي كان له أكبر الأثر في تغيّر صورة العرب ومصر، خاصة لدى الاتحاد السوفياتي.

وفي أعقاب زيارة وزير الخارجية السوفياتي ديمتري شبيلوف إلى مصر في أيار/ مايو ١٩٥٦، نجح في إقناع خروتشيف بضرورة دعم الحركات الثورية العربية باعتبارها حركات تناضل ضد الاستعمار، حتى ولو لم تكن شيوعية، إعمالاً بمبدأ «من ليس معهم فهو معنا». فقد نظر ستالين إلى العالم على أنه ثنائي الانقسام بين الرأسمالية والاشتراكية، وأنه لا وجود لمجموعة ثالثة، ولم يعترف من ثم بما يسمّى منطقة السلام أو الكتلة المحايدة. أما خروتشيف، فقد أعاد النظر في الموقف السوفياتي من الدول الثورية، وإن لم تكن شيوعية، طالما أنها ذات توجهات معادية للغرب والإمبريالية.

لم يكن خروتشيف أسير نظرة ستالين إلى العالم، باعتباره معسكرين: شرق وغرب، ورأى أن العالم ينقسم إلى ثلاث كتل رئيسية، هي: الاشتراكية، والرأسمالية، والعالم الثالث الذي سعى إلى كسب تأييده للشيوعية من خلال التأييد السياسي لحركات التحرر الوطني والمساعدات الاقتصادية والعسكرية، انطلاقاً من وحدة العدو ممثلاً في الإمبريالية الغربية. وأعلن خروتشيف عزمه على تحدّي الغرب في العالم الثالث، انطلاقاً من أن القوى الإمبريالية حققت الثروة والقوة من جراء استغلالها للمستعمرات، ومن ثم فإنه يمكن التعجيل بالانهيار المحتم للغرب، استناداً إلى نبوءة لينين، عن طريق حرمانه من مستعمراته، وأنه عن طريق مساعدة هذه الدول لتعزيز استقلالها، يمكن للاتحاد السوفياتي الإسراع بانهيار الغرب.

وفي هذا الإطار، قام الاتحاد السوفياتي بدعم مصر في مواجهة العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦، مؤكداً «أن قرار حكومة مصر الخاص بتأميم قناة السويس

يعتبر إجراءً مشروعاً تماماً ناتجاً من حقوق مصر كدولة ذات سيادة»[٢]. وأدانت موسكو بشدة العدوان على مصر واعتبرته عملاً إجرامياً، بل هددت باستخدام القوة «لسحق المعتدين وإعادة السلام في الشرق، وإمكانية نشوب «حرب عالمية ثالثة» إذا لم يتم وقف العدوان فوراً على النحو السابق بيانه»[٣]. وعبّر عبد الناصر عن امتنانه إزاء هذا الموقف السوفياتي، وعن «عرفان الشعب المصري بالجميل للشعب السوفياتي لتأييده مصر أثناء العدوان البريطاني ـ الفرنسي ـ الإسرائيلي»[٤].

كما ساند الاتحاد السوفياتي سورية عندما تمادت تركيا في تهديدها العسكري لدمشق عام ١٩٥٧، مدفوعة من الولايات المتحدة، وأكد في بيان له أن «الاتحاد السوفياتي، مسترشداً بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومصالح أمنه، سيتخذ كل الإجراءات اللازمة حتى يساعد ضحية العدوان»[٥]، ودعا الأمم المتحدة إلى اتخاذ إجراءات حاسمة لدرء العدوان على سورية.

وساعد الاتحاد السوفياتي أيضاً الشعب الجزائري في نضاله ضد الاستعمار الفرنسي منذ بداية حرب التحرير الوطني مساعدة شاملة تضمّنت إمداد الجزائريين بالأسلحة، ورفض اعتبارها مسألة داخلية لفرنسا، كما كانت تدّعي باريس، واعتبر الوضع في الجزائر قضية دولية تشكّل خطراً على السلام في المنطقة. وكان الاتحاد السوفياتي من أوائل الدول التي اعترفت رسمياً بالحكومة الجزائرية المؤقته في ١٩ آذار/مارس ١٩٦٢. كما أعلنت موسكو اعترافها الرسمي بحكومة الجمهورية العراقية في اليوم التالي للثورة العراقية عام ١٩٥٨. واعترف الاتحاد السوفياتي، وقام بدعم الحكومة اليمنية الجديدة التي أطاحت بالنظام الملكي وأعلنت الجمهورية عام ١٩٦٢.

تلك كانت أبرز التوجّهات الجديدة في السياسة السوفياتية تجاه الوطن العربي والعوامل التي ساعدت عليها. وقد ألقى هذا التغيير في العلاقات السوفياتية ـ العربية بظلاله على الموقف السوفياتي من مشروعات الوحدة العربية التي بادرت بها النظم الثورية في المنطقة، وأحدث تحولاً إيجابياً فيه.

---

(٢) **البرافدا**، ١٠/٨/١٩٥٦.

(٣) **أزفستيا**، ٦/١١/١٩٥٦.

(٤) **البرافدا**، ٢٨/١٢/١٩٥٦.

(٥) **أزفستيا**، ١٩/١٠/١٩٥٧.

وقد حكم الموقف السوفياتي من مشروعات الوحدة آنذاك توجهان أساسيان:

١ ـ تأكيد القادة السوفيات أن الوحدة ليست هدفاً في حدّ ذاتها، وإنما هي وسيلة لمزيد من نضال الشعوب للتحرر من القهر الاجتماعي والقومي. ونظر الحزب الشيوعي السوفياتي إلى الوحدة العربية على أنها فكرة تقدمية، وانطلق التأييد السوفياتي من رغبته في تشجيع التقدم الاقتصادي وتقوية الشعوب. ولكن ظلّ العامل الحاكم للموقف السوفياتي من الوحدة العربية هو توجه من يقود الوحدة. فقد جاء الموقف السوفياتي مؤيداً ومرحباً بالوحدة العربية طالما قادتها حركات التحرر الوطني والقوى الثورية في المنطقة، وليس القوى الرجعية المؤيدة للإمبريالية من وجهة النظر السوفياتية. فالموقف من الغرب، وهل الوحدة ضد الإمبريالية أم مؤيدة لها؟، ومن ثم مَن المستفيد من الوحدة؟ هل قوى التحرر الوطني أم الإمبرياليين؟، كان عاملاً حاسماً في تحديد الموقف السوفياتي.

كان هناك اعتقاد لدى السوفيات أن الولايات المتحدة بدلاً من قاعدة «فرق تسد» تتبع قاعدة «وحّد تسد» (Unite and Rule)، أي أنها تدفع بالقوى الموالية إلى التوحد لدعم نفوذها في المنطقة، الأمر الذي نظرت إليه موسكو على أنه خطر، واستعمار جديد للشعوب العربية، وأن بريطانيا في أواخر عهدها الاستعماري لجأت إلى ذلك أيضاً، حيث أيدت قيام جامعة الدول العربية، وذلك لخدمة مصالحها ونفوذها في المنطقة، وأن القوى الإمبريالية كانت دوماً ضد الوحدة العربية على أساس النضال من أجل التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي، وحاولوا استغلال شعار الوحدة لإقامة تحالف يخدم مصالحهم.

٢ ـ ألّا يكون التأييد السوفياتي للوحدة على حساب التحرر الاجتماعي والوحدة الطبقية. بعبارة أخرى، إن الوحدة التي تؤدي إلى إضعاف الأحزاب والقوى الشيوعية كانت أمراً غير مرحّب به. فقد ظل دعم الأحزاب الشيوعية وتقويتها توجهاً حاكماً للسياسة السوفياتية تجاه المنطقة.

في ضوء هذين العاملين، حدث تحول جذري في موقف الاتحاد السوفياتي من جامعة الدول العربية منذ نهاية الخمسينيات. فقد تغيّرت النظرة السوفياتية إلى جامعة الدول العربية من كونها أداة في يد الاستعمار والإمبريالية إلى تأييد جهود الجامعة العربية في التنسيق بين الدول العربية، وذلك بعد أن أصبح للقوى المعادية للإمبريالية الهيمنة واليد الطولى داخل الجامعة. وكان

للتطور الحادث في علاقة الاتحاد السوفياتي بالجمهورية العربية المتحدة، التي أصبحت أهم عضو في الجامعة آنذاك، دور كبير في تغيير الموقف السوفياتي. وفي نيسان/أبريل ١٩٥٨ تأسست في موسكو الجمعية السوفياتية للصداقة والعلاقات الثقافية مع الدول العربية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٥ تأسست في القاهرة جمعية الصداقة العربية ـ السوفياتية، لدعم وتعزيز التفاهم والتعاون العربي ـ السوفياتي في مختلف المجالات.

أيد الاتحاد السوفياتي الوحدة العربية، باعتبارها جزءاً من تأكيده وحدة القوى المناهضة للاستعمار، انطلاقاً من أن وطناً عربياً موحّداً قد يغلق الطريق في وجه التغلغل الإمبريالي في الشرق الأوسط.

وتتضح التوجّهات السابقة للسياسة السوفياتية في تحليل الموقف السوفياتي من الوحدة المصرية ـ السورية والجمهورية العربية المتحدة، ثم تفكك دولة الوحدة على النحو التالي.

أولاً: موقف الاتحاد السوفياتي من الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد العربي

رحّب الاتحاد السوفياتي بمعاهدة الدفاع المشترك بين مصر وسورية والسعودية التي تم توقيعها في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٥، واعتبرها عاملاً مهماً في تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط ومواجهة العراق وحلف بغداد الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة(٦). فقد أدى توقيع العراق لميثاق حلف بغداد إلى توتر شديد في العلاقات السوفياتية ـ العراقية وصل إلى حدّ قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٥٥، إلا أن تكوين الحلف أدى من ناحية أخرى إلى زيادة الاهتمام السوفياتي بشؤون المنطقة، وأوجد قواسم وأهدافاً مشتركة بين موسكو والقاهرة، تلخصت في منع البلدان العربية الأخرى من الانضمام إلى حلف بغداد، وتقويض المواقع العسكرية الأمريكية والغربية في الوطن العربي، وفي العراق خاصة.

تغيّرت النظرة السوفياتية إلى الوحدة العربية منذ منتصف الخمسينيات بعد أن صارت القوى الثورية القومية في الوطن العربي هي التي تقود الوحدة. ورأى

(٦) ل. ن. فاتولينا، **العرب في كفاحهم من أجل الاستقلال** (موسكو: دار التقدم، ١٩٥٧)، ص ١٢.

السوفيات أن العرب لو اتحدوا سيشكلون حاجزاً مهماً في مواجهة المدّ الإمبريالي. وكان التقارب بين مصر وسورية والجزائر إلى جانب العراق واليمن خلال الستينيات، يلقى ترحيباً سوفياتياً واضحاً. ورأى الاتحاد السوفياتي أن «التقارب بين البلدان العربية التقدمية قد بدأ، وأن هذه العملية سوف تهدد بانهيار الخطط الإمبريالية في المنطقة».

وفي الوقت الذي رحّب فيه الاتحاد السوفياتي بقرار البرلمان السوري في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٧ بشأن إقامة فدرالية بين مصر وسورية باعتبارها موجهة ضد القوى الإمبريالية، فإنه شجب التقارب الأردني ـ العراقي باعتباره ضد التكتل المصري ـ السوري في مواجهة الإمبريالية، ولكونه مدفوعاً من الولايات المتحدة(٧).

تناول العديد من الأدبيات الروسية تبلور فكرة الوحدة العربية في ذهن القيادات السياسية العربية منذ منتصف الخمسينيات، وانعكاس ذلك في دساتير هذه الدول، حيث نصّ الدستور المصري لعام ١٩٥٦ على أن الشعب المصري جزء من الأمة العربية، وكذلك نصّت دساتير سورية والأردن. وركّزت الأدبيات الروسية على عامل اللغة ووحدة التاريخ والثقافة في الوحدة العربية، إلى جانب الصراع ضد الإمبريالية والاستعمار. كما تمّت الإشارة إلى غياب التكامل والوحدة الاقتصادية كنقطة ضعف في هذه الوحدة. وبصفة عامة، جاء الموقف السوفياتي تجاه الوحدة العربية إيجابياً جداً منذ منتصف الخمسينيات(٨).

وتعتبر الجمهورية العربية المتحدة من العلامات الفارقة في تاريخ الوحدة العربية. ففي الأول من شباط/فبراير ١٩٥٨، وعقب جلسة تاريخية عُقدت في قصر القبة في القاهرة، تم إعلان الجمهورية العربية المتحدة من قبل الرئيسين السوري شكري القوتلي، والمصري جمال عبد الناصر. واختير عبد الناصر رئيساً للجمهورية الوليدة، والقاهرة عاصمة لها. كما تم توحيد برلماني البلدين في مجلس الأمة في القاهرة، وألغيت الوزارات الإقليمية لصالح وزارات موحّدة في القاهرة أيضاً.

(٧) أ. عبد الرحنوفا، في: **سوفريميني فوستوك**، العدد ٥ (١٩٥٧)، ص ٤٧ ـ ٤٨.

(٨) ف. ب. لوتسكي، في: **سوفيتسكيا أتنوجرافيا**، العدد ١ (١٩٥٧)، ص ١٠٦ ـ ١١٧.

وعندما تم إعلان دولة الوحدة بين مصر وسورية، تنازع الموقف السوفياتي منها اعتباران متناقضان: فمن ناحية كان أحد أهداف الوحدة هو الحيلولة دون سيطرة الحزب الشيوعي في سورية على السلطة، وكان قوياً في ذلك الوقت، ومن ثم فإن القوى المعادية للشيوعية في سورية أيدت الوحدة لضرب التوجهات الشيوعية فيها نتيجة عداء عبد الناصر الصريح والمعلن للشيوعية. وفي هذا تناقض أساسي مع المصلحة السوفياتية والتوجه الأساسي الحاكم لسياسة الاتحاد السوفياتي الخارجية، المتمثلة في دعم الأحزاب الشيوعية في العالم، وفي المنطقة العربية، الذي يقتضي من ثم تأييد الشيوعيين في سورية المستهدفين من الوحدة، الأمر الذي يعني أن يكون الاتحاد السوفياتي ضد الوحدة. من ناحية أخرى، كان على الاتحاد السوفياتي تأييد الوحدة المصرية ـ السورية والحفاظ على العلاقات الجيدة الآخذة في النمو مع الرئيس المصري جمال عبد الناصر.

وقد ظهر أول تعليق على الوحدة المصرية ـ السورية في صحيفة **الإزفستيا** يوم ٧ شباط/فبراير ١٩٥٨، أي بعد أسبوع من إعلان الوحدة، والإشارة إلى أن الوحدة تمّت بطريقة سلمية وبتأييد شعبَي البلدين، وأنها انطلقت من حركة التحرر والصراع من أجل السلام ضد الإمبريالية وحلفائها المعتدين[(٩)].

إلا أن التأييد الحقيقي جاء في جريدة **البرافدا** في ١٥ شباط/فبراير في بيان شبه رسمي تضمّن الإشارة إلى أن «الاتحاد السوفياتي يرحّب بتكوين الجمهورية العربية المتحدة. فالشعب السوفياتي يرى أن من حق كل شعب التعامل مع قضاياه القومية باستقلال على أساس السلام والأمن الدوليين. وبطبيعة الحال، فإن تكوين الجمهورية العربية المتحدة هو شأن داخلي يخصّ الشعبين في البلدين الصديقين، مصر وسورية، وحكومتيهما والأحزاب التي ستحدّد الشكل الأنسب للوحدة. وإن الاتحاد السوفياتي لديه علاقات صداقة جيدة مع الدولتين، ورغبة صادقة في تطوير علاقات صداقة مع الجمهورية العربية المتحدة الجديدة. وإن الشعب السوفياتي يرحّب بتعزيز الوحدة بين الشعوب العربية على أساس من الصراع ضد الاستعمار»[(١٠)].

يتضح من البيان السابق أن موقف الاتحاد السوفياتي جاء إيجابياً جداً،

---

(٩) **أزفستيا**، ٧/٢/١٩٥٨.

(١٠) **البرافدا**، ١٥/٢/١٩٥٨.

مؤكداً أواصر الصداقة القائمة بين الاتحاد السوفياتي وكل من مصر وسورية، والتطلع إلى استمرارها في المستقبل مع دولة الوحدة، واعتبر الوحدة بين البلدين حقاً وشأناً داخلياً تقرره الحكومات والأحزاب. وربما تمت الإشارة إلى الأحزاب للاحتفاظ بحق الحزب الشيوعي السوري في استمرار نشاطه ودوره. فقد كان اهتمام الاتحاد السوفياتي بالوحدة العربية محدوداً قبل إعلان قيام دولة الوحدة عام ١٩٥٨، وكان ينظر إلى المحاولات السابقة على أنها مفتعلة وصنيعة القوى الإمبريالية والاستعمارية للهيمنة على المنطقة. ومن ثم، مثلت دولة الوحدة نقطة تحول محورية في الموقف السوفياتي من الوحدة العربية. ولا شك في أن معاداة البلدين للغرب، وكون دولة الوحدة الوليدة ستكون معادية للغرب أيضاً، كان العامل الأهم في دفع الاتحاد السوفياتي إلى تأييدها.

كما يلاحظ أن ردّ الفعل السوفياتي المبدئي هذا جاء متأنياً، وربما بطيئاً إلى حدّ ما، حيث تم الإفصاح عنه بعد أسبوعين من إعلان دولة الوحدة. ويمكن تفسير ذلك في ضوء محاولة القادة السوفيات فهم أبعاد هذه الخطوة ومدى جدّيتها، وتداعياتها المحتملة، خاصة على الحزب الشيوعي السوري.

وبعد إقرار برلمان الجمهورية العربية المتحدة للوحدة في ٢١ شباط/فبراير ١٩٥٨، أرسل رئيس مجلس السوفيات الأعلى خطاباً إلى الرئيس عبد الناصر هنّأه بقيام الجمهورية العربية المتحدة وانتخابه رئيساً لها، ومما جاء فيه: «إن شعوب الاتحاد السوفياتي تنظر بعميق التعاطف والتفهم إلى فكرة الوحدة العربية... وإن الشعوب العربية على صواب في نظرتها إلى الوحدة كأحد العوامل المهمة في كفاحها الناجح ضد الاستعمار. وإن الحكومة السوفياتية انطلاقاً من مبادئ حق تقرير المصير للشعوب، واحتراماً للتطلعات التاريخية الممتدة من جانب الشعوب العربية إلى الوحدة، قررت الاعتراف بالجمهورية العربية المتحدة كدولة مستقلة ذات سيادة، والاستمرار في علاقات الصداقة معها»[(١١)].

من وجهة النظر السوفياتية، كان الكفاح ضد الإمبريالية الأساس لقيام الوحدة بين مصر وسورية، وكان هذا سبباً رئيسياً في ترحيب الاتحاد السوفياتي وتأييده لها، حيث اعتبرت موسكو الجمهورية العربية المتحدة أول اتحاد عربي

---

(١١) **أزفستيا**، ٢٣/٢/١٩٥٨.

يتم إعلانه وقيامه بمبادرة من الدول العربية ذاتها، وليس بدفع من قوى خارجية، ووفق أجندة وأولويات الإمبريالية الغربية.

وخلال زيارة الرئيس عبد الناصر إلى موسكو في أيار/مايو ١٩٥٨، ألقى الزعيم السوفياتي خروتشيف خطاباً في ١٥ أيار/مايو لم يشر فيه إلى قضية الوحدة العربية على نحو مباشر، ولكنه أشار إلى عبد الناصر باعتباره «بطلاً قومياً للشعب العربي»، وكان في هذا تأييد ضمني للجمهورية العربية المتحدة وللوحدة العربية التي ترمز إليها[١٢].

هذا، خلافاً للموقف السوفياتي من الاتحاد العربي أو الاتحاد الهاشمي الذي أعلنه الملكان فيصل الثاني والحسين بن طلال رسمياً في ١٤ شباط/فبراير ١٩٥٨ بين المملكة العراقية والمملكة الأردنية الهاشمية، ونصّ دستوره على أن عضويته مفتوحة لكل دولة عربية ترغب في الانضمام إليه بالاتفاق مع حكومة الاتحاد، وعلى احتفاظ «كل دولة من أعضاء الاتحاد بشخصيتها الدولية المستقلة وبنظام الحكم القائم فيها»، وعلى أن يكون ملك العراق هو رئيس الاتحاد، وأن مقر حكومة الاتحاد يكون بصفة دورية كل ستة أشهر بين بغداد وعمّان، وتم تشكيل أول حكومة للاتحاد في ١٩ أيار/مايو ١٩٥٨.

نظر الاتحاد السوفياتي إلى الاتحاد العراقي ـ الأردني على أنه جاء بدفع ومباركة من جانب القوى الاستعمارية، كردّ على قيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسورية، في محاولة من القوى الرجعية لإحداث التوازن مع القوى الثورية في المنطقة. إلا أن هذا الاتحاد لم يستمر طويلاً، حيث انتهى مع الإطاحة بالملكية في العراق، وإعلان عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء الجديد في ١٦ تموز/يوليو ١٩٥٨ حلّ الاتحاد واصفاً إياه بأنه «لم يكن اتحاداً حقيقياً يستهدف مصلحة الشعب في القطرين، وإنما كان لتدعيم النظام الملكي الفاسد، ولتمزيق وحدة صف العربي المتحرر، ولتحقيق مصالح زمرة من الحاكمين لم يأتوا إلى الحكم عن طريق الشعب». وقد كان الملك حسين قد تولى رئاسة الاتحاد وقيادة القوات المسلحة في ١٤ تموز/يوليو بعد مقتل الملك فيصل، إلا أن ذلك لم يكن له أي فاعلية عملياً.

(١٢) **الاتحاد السوفياتي والدول العربية، ١٩١٧ ـ ١٩٦٠** (موسكو: جوسكوميزدات، ١٩٦١)، [باللغة الروسية]، ص ٤٧٩ ـ ٤٨٣.

ثانياً: الموقف السوفياتي من انضمام العراق إلى الجمهورية العربية المتحدة

عقب الثورة في العراق في ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨، والتغيير الجذري الذي صاحبها في سياسة العراق الخارجية عامة، وتجاه الوطن العربي خاصة، تمّت دعوة العراق إلى الانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة، إلا أن عبد الكريم قاسم قائد الثورة العراقية تردّد لعدم الرغبة في فقدان استقلالية العراق لصالح فدرالية تسيطر عليها مصر، وأيد هذا التوجّه الحزب الشيوعي العراقي الذي أصبح بعد الثورة أكثر القوى السياسية المنظّمة في البلاد.

ففي عام ١٩٥٨ كان قد مضى عشر سنوات على تأسيس الحزب الشيوعي في العراق. ورغم أن الحزب كان قد تمّ حلّه آنذاك، وأصبح غير شرعي بموجب قانون ملكي، وأصابه الضعف النسبي نتيجة موجات الاعتقال المتعاقبة التي شملت أعضاء مكتبه السياسي، إلى جانب الانقسامات الداخلية التي زادت الحزب ضعفاً، فقد استمر نشاط الحزب على أرض الواقع، واستطاع السيطرة على غالبية واضحة من طلاب المدارس الثانوية والجامعات المنتمين إلى اتحاد الطلاب العراقيين العام الذي هيمن عليه الشيوعيون، كما نشط الحزب الشيوعي في أوساط الفلاحين على نحو واضح أيضاً. وقد حظيت الحركة الشيوعية العراقية بدفع قوي في أعقاب ثورة ١٩٥٨، وبدأت بممارسة نشاطها علناً، وعاد كثير من قادتها من المنفى، وتم تعيين بعض من أصحاب الميول اليسارية والشيوعية في مناصب مهمة في الدولة.

ومع قوة الحزب الشيوعي في العراق ونفوذه المتزايد في الحكومة، لم يرحّب الاتحاد السوفياتي باندماج العراق في الجمهورية العربية المتحدة التي كان نظامها يضيّق الخناق على الشيوعيين، رغم التفاهم والتقارب مع الاتحاد السوفياتي، لأن اندماج العراق بها سيؤدي حتماً إلى تراجع نفوذ الحزب الشيوعي العراقي، بل وتحوله إلى العمل السرّي، كما حدث في سورية.

فعقب إعلان الجمهورية العربية المتحدة كان على الحزب الشيوعي السوري أن يعود مجدداً إلى العمل بسرية، وكان على قياداته مغادرة البلاد، وذلك بسبب موقف مصر وعبد الناصر تجاه الشيوعيين. وقد أعلن الشيوعيون في سورية مراراً أنهم لا يرفضون من حيث المبدأ فكرة الوحدة العربية، ولكنهم ضد فرض مصر نظام الحزب الواحد على سورية، وحظر الأحزاب السياسية

والتعددية، مما يفرض ضغوطاً عليهم لتجميد أو حلّ الحزب الشيوعي السوري. وتمسكوا بأن الوحدة العربية يجب أن تبنى على مبادئ الديمقراطية والتحرر من الإمبريالية في الوقت ذاته.

وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٨ هاجم عبد الناصر للمرة الأولى الشيوعيين السوريين، وذلك في خطابه الذي ألقاه في بورسعيد، حيث وصفهم بأنهم أعداء للوحدة، وللقومية العربية، وأنهم يعملون ضد الوحدة وضد القومية العربية. ووصف الحزب الشيوعي السوري بالرجعية، والاستغلالية، والانتهازية. وفي إثر هذا الخطاب، اعتقلت السلطات الشيوعيين النشطين في مصر وسورية، واضطر الزعيم الشيوعي السوري خالد بكداش إلى الاختفاء عن المسرح السياسي، كما أغلقت صحيفة **النور** الشيوعية في دمشق.

كذلك انتقدت الصحف المصرية الشيوعيين العراقيين، واتهمتهم بأنهم لم يكونوا يعرفون شيئاً عن الثورة وبغداد إلى أن قام الجيش بالثورة، ومع ذلك يطالبون بجرأة بالحكم ويحاولون أن ينسبوا الأمجاد إلى أنفسهم، ويحطموا جميع العناصر المعارضة للشيوعية.

وقد أثارت حملة الجمهورية العربية المتحدة على الشيوعيين عاصفة انتقادات في موسكو، وفي خطابه في افتتاح المؤتمر الحادي والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي، أشار خروتشيف إلى أن «الاتحاد السوفياتي لا يستطيع أن يلتزم الصمت، ولا يعلق على الحملة التي نُظمت في بعض البلاد ضد الشيوعيين. وإنه لما كانت قد صدرت مؤخراً بيانات ضد الآراء الشيوعية في الجمهورية العربية المتحدة، وتم توجيه اتهامات إلى الشيوعيين، فإنني بوصفي شيوعياً، أرى من الضروري أن أعلن في هذا المؤتمر أنه من الخطأ اتهام الشيوعيين بالقيام بأعمال تساعد على الإضرار بالجهد القومي، وبثّ الفرقة في الكفاح ضد الاستعمار»[١٣].

وفي خطاب له في شباط/فبراير ١٩٥٩، أكد خروتشيف تأييد «الاتحاد السوفياتي لاستقلال جمهورية العراق»، وهو ما يتضمن استقلالها عن الجمهورية العربية المتحدة أيضاً. وأشار إلى أن «ثورة العراق لاقت تعاطفاً واسعاً وتشجيعاً من جانب الجمهورية العربية المتحدة، وأنه (خروتشيف)

(١٣) **البرافدا**، ٢٨/١/١٩٥٩.

وجمال عبد الناصر قاما بمباحثات طويلة ومعمّقة في موسكو، وأن كليهما أبدى رضاء واضحاً بنجاح ثورة العراق التي حطّمت خطط المستعمرين الإمبرياليين. وأشار أيضاً إلى التغيير الذي لحق بموقف عبد الناصر في ما بعد تجاه العراق نتيجة إصراره على انضمام العراق إلى جمهورية الوحدة. وتساءل خروتشيف حول أسباب هذا التغيير، ورأى أن الوحدة «يجب أن تقرّرها شعوب الدول المعنية. . . وإذا كانوا يريدون فدرالية أو كونفدرالية، وأن الاتحاد السوفياتي لا يتدخل في مثل هذه الأمور»[١٤].

وأضاف: «إن توحيد جهود الشعوب في الكفاح ضد الاستعمار أمر ضروري، إلا أن هذا لا يعني أن تدخل هذه الدول بالضرورة في وحدة وتخضع لحكومة واحدة وقيادة زعيم واحد. إن الاتحاد بين مجموعة دول في دولة واحدة مسألة معقّدة، وإن الخبرة التاريخية توضح أن الشعوب، خاصة تلك التي حصلت حديثاً على حريتها من التبعية الأجنبية، عادة ما تكون غيورة على حقوقها السيادية، وتكون شديدة الحساسية تجاه أي مساس بهذه الحقوق. وإن وحدة الدول تكون ميزة للشعوب في حالة توافر الشروط السياسية والاقتصادية اللازمة لها، وأية وحدة تُفرض على الشعب وضد إرادته لا يمكن أن تكون متينة، وأن الحكمة والصبر لا بد من أن يكونا أساس حلّ مثل هذه الأمور. كما أن السرعة في تقرير مثل هذه الأمور لا بد من أن تؤتي بنتائج غير مرغوب فيها، فالوحدة غير الناضجة تفرّق الشعوب ولا توحدهم»[١٥]، في إشارة ضمنية من جانب خروتشيف إلى الوحدة بين مصر وسورية.

ومن الواضح أن خطاب خروتشيف السابق تضمّن إشارة واضحة إلى عدم ترحيب الاتحاد السوفياتي بانضمام العراق إلى جمهورية الوحدة، انطلاقاً من المصالح السوفياتية، واستناداً إلى عدم رغبة العراق نفسه في الوحدة. كما تضمّن التمييز بين الكفاح المشترك ضد الإمبريالية، الذي يعتبر أحد أولويات الاتحاد السوفياتي، ومن ثم يدعمه ويباركه، وبين الوحدة التي تؤدي إلى إضعاف الأحزاب الشيوعية والإضرار بالمصلحة السوفياتية المتمثلة في نشر الشيوعية ودعم الأحزاب الشيوعية في المنطقة، ومن ثم لا تلقى في هذه الحالة ترحيباً من موسكو.

(١٤) **البرافدا**، ٢٥/٢/١٩٥٩.

(١٥) المصدر نفسه.

كما شهدت الصحف الروسية مجموعة مقالات أعادت طرح الرؤى التي عبّر عنها خروتشيف في خطابه، وتأكيد حق العراق في الاستقلال، وأن الوحدة يجب أن تكون اختيارية طوعية، كما أنها يجب ألا تؤدي بالضرورة إلى الانصهار في إطار دولة واحدة، وأن الوحدة بين الدول العربية المستقلة ذات السيادة يجب أن تقوم على الصداقة والمساواة والتضامن والتعاون في الكفاح ضد القوى الغربية الإمبريالية، وهو ما يمثل الاهتمام الأساسي للاتحاد السوفياتي آنذاك[١٦].

ثالثاً: الموقف السوفياتي من تفكّك دولة الوحدة

رغم أن دعم الأحزاب الشيوعية كان من أولويات السياسة السوفياتية، ومحدداً أساسياً لها على الصعيدين الإقليمي والدولي، فإن الاتحاد السوفياتي لم يصدر أية انتقادات مباشرة للسياسات الداخلية التي بدأ الرئيس عبد الناصر تطبيقها في سورية في أعقاب الوحدة مع مصر، والتضييق على الشيوعيين في إطار دولة الوحدة، إعمالاً لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الصديقة.

وفي تقرير قدمه خروتشيف إلى المؤتمر الحادي والعشرين للحزب الشيوعي في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٥٩، أشار إلى التعاون العربي، واتهم القوى الغربية بمحاولة إثارة الفتنة بين الدول العربية، ودفع بعض الدول العربية إلى الصراع مع أخرى في محاولة «لإضعاف الشعوب الحرة، خاصة في الشرق العربي وإشاعة الفرقة بينهم»[١٧].

إلا أنه في انتقاد ضمني للوحدة بين مصر وسورية، أشار موخيتدينوف، أول عضو من أصل مسلم في المكتب السياسي للحزب الشيوعي وسكرتارية اللجنة المركزية، خلال زيارته إلى القاهرة ولقائه بالرئيس عبد الناصر في أيلول/سبتمبر ١٩٥٨، إلى أن «تطلعات العرب أو الأفارقة أو غيرهم من شعوب الشرق إلى الوحدة شرعية ومبرّرة تاريخياً، وأن الوحدة ستدعم وتعزّز الكفاح ضد الغرب، فمضمونها المعادي للإمبريالية هو السمة الرئيسية، وأن الوحدة يمكن أن تكون مثمرة إذا كانت نتيجة مبادرات طوعية تحترم المساواة

(١٦) **البرافدا**، ٣٠/٢/١٩٥٩.

(١٧) **البرافدا**، ٢٨/١/١٩٥٩.

الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وتحترم الاستقلال والسيادة». ويتضمن ذلك انتقاداً ضمنياً للنهج الناصري في الوحدة المصرية ـ السورية.

أدى الشعور المتنامي داخل سورية بعدم تحقيق مكاسب من الاندماج مع مصر، واستفادة الجانب المصري وتحقيقه عوائد اقتصادية ملحوظة، إلى جانب الهيمنة السياسية وعدم الرضا الواضح لدى قيادات الجيش السوري الذي تمّ عزل قياداته أو استبدالهم بعسكريين مصريين، إلى إعادة نظر سورية في جدوى دولة الوحدة بالنسبة إلى السوريين. وكانت قرارات التأميم التي اتخذها عبد الناصر عام ١٩٦١ هي العامل الحاسم في مسار دولة الوحدة. فتطبيق مثل هذه القرارات في سورية كان يعني خلخلة الاقتصاد والإضرار بمصالح النخب المؤثرة فيها.

وقد حللت الأدبيات الروسية ذلك، ورأت أن الوحدة بين مصر وسورية تمّت على نحو متسرّع ومن دون أخذ خصوصية سورية وطبيعة نظامها الاقتصادي في الاعتبار بالقدر الكافي، وأن البرجوازية السورية لم تكن راضية، وعانت خسائر جمّة بسبب محاولة فرض النظام المركزي المصري في الاقتصاد على سورية، إلى جانب شيوع حالة من عدم الرضا في الجيش السوري[١٨].

وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١ حدث الانقلاب العسكري في سورية، وعقب أسبوع من الانقلاب، وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر، أعلن اللواء عبد الكريم زهر الدين، قائد الجيش السوري، انفصال سورية عن الجمهورية العربية المتحدة، مبرراً ذلك في بيانه بخروج الوحدة «شيئاً فشيئاً عن الطريق السوية التي كان يجب أن تسير عليها... وبدت طلائع الانحراف، وظهرت المطامع، وتبين نقص الوعي، إن لم نقل عدم الوعي القومي، عند كثيرين من الذين ساروا معنا في طريق الوحدة من حكام مصر»، مشيراً إلى أسباب شيوع حالة من الاستياء في الجيش السوري نتيجة تدخل الضباط المصريين في الجيش السوري، وتعاظم عدد المبعدين من الجيش من السوريين، وإحلال المصريين محلهم، وغيرها من السلبيات التي أثارت حفيظة الجيش السوري. ورغم انفصال سورية لتسمّى «الجمهورية العربية السورية»، فقد احتفظت مصر باسم «الجمهورية العربية المتحدة» حتى عام ١٩٧٠.

(١٨) **التاريخ الحديث للشرق غير السوفياتي** (موسكو: [د. ن.]، ١٩٦٣)، ص ٥٦٥ ـ ٥٦٦.

وعقب انفصال سورية عن دولة الوحدة، كان الاتحاد السوفياتي أول قوة كبرى تعترف بالجمهورية العربية السورية، وذلك في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦١، إلى جانب العديد من التعليقات من جانب الحزب الشيوعي السوفياتي التي رحبت باستقلال سورية، ووصف الحزب الشيوعي في بيان له استقلال سورية بأنه «انتصار تاريخي للشعب السوري بالتعاون مع الجيش»[١٩].

رابعاً: الاتحاد السوفياتي ومحاولات البعث تكوين الجمهورية العربية المتحدة

كان الاتحاد السوفياتي من حيث المبدأ يعارض أية وحدة بين أقطار الوطن العربي يقودها ما يطلق عليه القوى الرجعية ومعاونوهم. وكان ينظر إلى أفراد حزب البعث في سورية والعراق الذين وصلوا إلى السلطة في شباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٦٣ على أنهم من القوى الرجعية، لذا لم يرحب الاتحاد السوفياتي كثيراً بالمبادرات التي طرحها البعثيون لإقامة اتحاد فدرالي بين البلدان العربية.

وقد أسفرت المحادثات بين البعثيين في سورية والعراق من جهة، ومصر من جهة أخرى، حول الوحدة، إلى إعلان تكوين الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسورية والعراق في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٦٣، وتوقيع الاتفاقية الخاصة بذلك بين الدول الثلاث. إلا أن الاستفتاء الذي كان مقرراً حول الوحدة في أيلول/سبتمبر ١٩٦٣ لم يُجرَ، ومن ثم لم يدخل مشروع الوحدة حيّز التنفيذ.

شنّ الحزب الشيوعي السوفياتي هجوماً شديداً على البعثيين، خاصة في مواقفهم تجاه الشيوعيين، واتهمهم بإحياء الحرب الإجرامية ضد الشعب الكردي، وبأن قادتهم ليست لديهم مبادئ.

وأثناء زيارته لمصر خلال الفترة ٩ ـ ٢٥ أيار/مايو ١٩٦٤ بمناسبة إطلاق مشروع السدّ العالي، أشار خروتشيف إلى الموقف السوفياتي من الوحدة العربية. فعقب خطاب ألقاه الرئيس العراقي عبد السلام عارف تضمّن تشديده على سعيه من أجل تحقيق الوحدة العربية، وأن يوم تدشين السدّ العالي هو

(١٩) البرافدا، ٧/١٠/١٩٦١.

«يوم العروبة». ألقى خروتشيف خطابه الذي جاء فيه: «بالاستماع إلى بعض المتحدثين هنا، سمعت: نحن عرب... نحن عرب... الوحدة العربية وغيرها. إن التحدّث على هذا النحو يعني أننا الروس يمكن أن نقول إنه ليس لنا مكان بينكم أنتم العرب، ويجب أن نرحل عائدين إلى وطننا لأننا لسنا عرباً. معلّمنا وقائدنا لينين كان يطالب أيضاً بالوحدة، ولكن ليس على أساس قومي، وإنما على أساس الطبقة العاملة».

وأضاف: «العمال والفلاحون العرب... نحن لسنا أخوة مالكي الأرض والرأسماليين... إن الاتحاد السوفياتي يساعد العرب ليس لأنهم عرب، ولكن لنضالهم ضد الإمبريالية والاستعمار. هذه كانت سياسة لينين التي يتم تطبيقها في الاتحاد السوفياتي، ويجب تطبيقها في دول أخرى. وفي مرحلة معيّنة من الصراع تضامن مالكو الأراضي والرأسماليون مع الأمة كلها، واهتموا بطرد المستعمرين ومالكي الأراضي ورجال الصناعة من غير العرب لكي يسيطروا على المصانع والأراضي لأنفسهم. وفي مرحلة تالية من النضال لا بد من أن يحدث الصدام بين مصالح العمال وأصحاب الأراضي وكبار رجال الصناعة ورجال المال، والاتحاد السوفياتي يقدم المساعدة من دون قيود سياسية، ولكنه يفضل مساعدة الذين يسيرون في طريق بناء الاشتراكية. وباختصار، شعار الوحدة العربية حتماً يحتاج إلى مراجعة ما. العمال والفلاحون العرب والمثقفون وكلّ العاملين لا بد من أن يتحدوا في نضالهم من أجل الحرية والاستقلال، ومن أجل حياة أفضل، ومن أجل حقوقهم ضد المستغلّين. في إطار مثل هذه الوحدة، ستكون هناك مساحة للروس أيضاً، ولممثلين لدول أخرى، مساحة لكل الذين يعيشون بعملهم»[٢٠].

أهم ما يعكسه خطاب خروتشيف أنه يقبل بالوحدة العربية، ولكن ليس انطلاقاً من القومية العربية، وإنما على أساس طبقي، ومن منطلقات فكر لينين القائمة على نضال الطبقة العاملة وضرورة توحّدها في العالم كله ضد الاستعمار والإمبريالية. وقد كان خطابه ليس ضد القوميين العرب المعادين للشيوعية فقط، لكن ضد القادة الصينيين أيضاً الذين يريدون حركة الوحدة الأفريقية ـ الآسيوية على أساس راديكالي، ويستبعدون الاتحاد السوفياتي من المشاركة في مؤتمراتهم.

(٢٠) البرافدا، ٢٥/٥/١٩٦٤.

تضمّن خطاب خروتشيف أمام اتحادات العمال في مصر، المفهوم السابق ذاته للوحدة، وللموقف السوفياتي من الوحدة العربية، حيث قال: «نحن الشعب السوفياتي نفهم الوحدة على نحو أوسع، ليس فقط الوحدة في الإطار القومي. نريد أن نحقق الوحدة مع كل شعوب العالم على أساس توحيد جهودهم في النضال المشترك من أجل السلام وبناء المجتمع الشيوعي والاشتراكي. ولقد ذكرت أكثر من مرة أن النضال من أجل الوحدة العربية على أساس وحدة الطبقة العاملة ضد المستغلّين لا تتناقض مع النضال المشترك لشعوب كل الدول والأمم لمستقبل أفضل ولبناء الاشتراكية في كل دولة وفي العالم، وبناء مجتمع شيوعي... إذا لم تكونوا تخافون هذه الكلمة. سيكون نصر عظيم للأمة العربية إذا توحّد العرب في دولة واحدة. إن وحدة الشعوب العربية تتوافق مع مصالحهم، فسوف يكونون أقوى في كل المجالات، وهذا تحديداً ما يخشاه الإمبرياليون والمستعمرون. على أية حال، فإن الوحدة لا يمكن تحقيقها مع الشعوب التي هي عربية بحكم القومية، لكونها تخدم مصالح الإمبرياليين مثل حكّام الكويت. إن الشعب السوفياتي يفضل الوحدة العربية، حيث تكونون قوة، وحيث تكونون المالكين لثرواتكم، وهذا لا يتناقض مع سياستنا، بل إنه يتفق بالكامل مع مصالحنا»[٢١].

وخلال المحادثات بين الجمهورية العربية المتحدة والسوفيات أُثيرت قضية الوحدة في النضال ضد الإمبريالية والاستعمار، وعبّر الجانب السوفياتي عن تأييده لجهود دعم وتقوية الوحدة الأفريقية، إلا أنه لم تتم الإشارة إلى الوحدة العربية[٢٢].

وفي لقاء تلفزيوني عقب عودته إلى موسكو، أشار خروتشيف إلى مباحثاته مع رؤساء الجمهورية العربية المتحدة والجزائر والعراق واليمن حول الوحدة العربية والقومية العربية، وعبّر عن مضمون المباحثات والموقف السوفياتي قائلاً: «لقد أوضحنا وجهة نظرنا الماركسية ـ اللينينية حول الوحدة ودورها في حركة التحرر الوطني. لقد أكدت أننا الشيوعيين نؤيد الوحدة بين الطبقة العاملة بغضّ النظر عن العرق أو القومية أو الدين أو الموقع الجغرافي. ومثل هذه الوحدة لا تتعارض مع رغبة الشعب العربي في الوحدة والنضال ضد

(٢١) **البرافدا**، ٢٠/٥/١٩٦٤.

(٢٢) **البرافدا**، ٢٥/٥/١٩٦٤.

الإمبرياليين والمستعمرين والمستغلّين. ولقد أوضحنا ذلك في تصريحاتنا ومحادثاتنا، وأوضحنا مفهومنا للوحدة العربية. وعبّر الرئيس عبد الناصر عن وجهة نظره حول هذا الموضوع. ومن خلال تصريحات الرئيس يمكن أن نخلص إلى أنه لا توجد اختلافات جوهرية بيننا حول فهمنا لهذه القضية»[٢٣].

من ناحية أخرى، اتسم التعليق السوفياتي على مؤتمرات القمة العربية بالودّ والترحيب بصفه عامة. فقد وُصف مؤتمر القمة العربية الذي عُقد في القاهرة خلال الفترة ١٣ ـ ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٦٤ بدعوة من الرئيس عبد الناصر، بأنه يساعد على تعزيز العلاقات بين البلدان العربية، وتسوية الخلافات العربية بالحوار والطرق السلمية، ويعطي دفعة قوية للجامعة العربية. وأن المؤتمر يعتبر نقطه تحول في تاريخ التحرر الوطني في الشرق العربي[٢٤].

وأرسل خروتشيف رسالة إلى مؤتمر القمة الثاني الذي عُقد في الإسكندرية في أيلول/سبتمبر ١٩٦٤، وهو المؤتمر الذي تمت فيه الموافقة على إقامة منظمة التحرير الفلسطينية وتكوين الذراع العسكري لها (جيش التحرير الفلسطيني)، كما تمّ خلاله فتح آفاق رحبة للتعاون الاقتصادي بين الدول العربية من خلال السوق العربية المشتركة وبنك التنمية العربي وشركة النفط العربية. وقد تضمّنت الرسالة إشادة واضحة من جانب القيادة السوفياتية بدور الشعوب العربية في إذكاء حركة التحرر الوطني في العالم الثالث، ودعم الاتحاد السوفياتي لها، حيث جاء فيها: «إن الشعوب العربية التي كانت أول من رفع شعلة الاستقلال في أفريقيا والشرق الأدنى تستطيع أن تعوّل على تأييد الاتحاد السوفياتي في المستقبل، كما في الماضي»[٢٥].

خامساً: بريجنيف والموقف السوفياتي من مشروعات الوحدة العربية

تولّى بريجنيف السلطة خلفاً لخروتشيف في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٤، وحافظ خلال تلك الفترة على استمرار نهج السياسة السوفياتية التي تربط بين الوحدة العربية وحركة التحرر الوطني في آسيا وأفريقيا، وبدا واضحاً التأييد

(٢٣) **البرافدا**، ٢٨/٥/١٩٦٤.

(٢٤) **أزفستيا**، ٢٦/١/١٩٦٤.

(٢٥) **البرافدا**، ٦/٩/١٩٦٤.

السوفياتي الرسمي للوحدة العربية كجزء من حركات التحرّر المعادية للغرب في العالم الثالث.

ففي ٣١ آب/أغسطس ١٩٦٥، أشار رئيس مجلس السوفيات الأعلى في موسكو، خلال حفل استقباله للرئيس عبد الناصر، إلى دور الجمهورية العربية المتحدة كإحدى ركائز التضامن بين الدول والشعوب العربية والأفريقية والآسيوية، وإلى أن الدول العربية أيقنت «أن سيطرة الإمبرياليين على أراضيهم ومواردهم الطبيعية يمكن مقاومتها فقط من خلال التضامن بين العرب أنفسهم. فوحدتهم كانت سلاحاً مهماً في نضالهم من أجل الاستقلال الوطني والتحرر من اليهمنة الإمبريالية». وتمنّى التوفيق لأعمال القمة العربية التي كان من المقرّر عقدها بعد بضعة أيام في الدار البيضاء (المغرب)، وأن تنجح في تقوية وتعزيز الوحدة العربية[٢٦].

ورأى الاتحاد السوفياتي أن لقاء القمة العربية الثالث الذي عُقد في منتصف أيلول/سبتمبر ١٩٦٥ في كازابلانكا تأكيد واضح لتبلور التنسيق العربي في مواجهة الإمبريالية والاستعمار، وأنه يمثل انتصاراً للقوى المناهضة للإمبريالية، حيث تم إقرار «ميثاق التضامن العربي»، وتحجيم الخلافات، واحترام السيادة، والتخفيف من حدّة الهجوم في أجهزة الإعلام والصحافة، وأكد أن أي اعتداء على سيادة دولة عربية يعتبر اعتداء على حرية واستقلال الوطن العربي بأكمله. كما اعتبر الميثاق من وجهة النظر السوفياتية خطوة مهمة نحو الوحدة العربية، والتغلّب على الميراث الاستعماري الذي حاول زرع الفرقة والشك بين الأقطار العربية[٢٧].

وفي تقريره إلى المؤتمر الثالث والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي في ٢٩ آذار/مارس ١٩٦٦، أشار بريجنيف إلى أن «عاملاً مهماً في أيامنا هذه هو ضرورة دعم الوحدة بين الشعوب الآسيوية والأفريقية، وتلك في أمريكا اللاتينية، في نضالها ضد الإمبريالية، وأن الوحدة بين الشعوب العربية، وبين شعوب القارات الثلاث، تدعم مصالح الشعوب الحيوية، ونحن نؤيدهم بفاعلية»[٢٨].

(٢٦) **البرافدا**، ١/٩/١٩٦٥.

(٢٧) **أزفستيا**، ٢٩/٩/١٩٦٥.

(٢٨) **المؤتمر الثالث والعشرون للحزب الشيوعي السوفياتي** (موسكو: دار التقدّم، ١٩٦٦)، ص ٤٠ - ٤١.

وأعاد رئيس الوزراء السوفياتي كوسيغين تأكيد ذلك في ٨ حزيران/يونيو ١٩٦٦، حين أشار إلى أن «الاتحاد السوفياتي يؤيد الوحدة بين الدول العربية التقدمية وكل القوى التقدمية في الشرق الأدنى»[٢٩]. ويقصد بالدول العربية التقدمية آنذاك، كلاًّ من الجمهورية العربية المتحدة، وسورية، واليمن، والجزائر، والعراق، على أن تكون هذه الوحدة في إطار اشتراكي.

كما رحّب الاتحاد السوفياتي بالمحادثات بين مصر وسورية في حزيران/يونيو ١٩٦٦، بعد فترة من الخلاف والتوتر في العلاقات بينهما، وقد رأى أن الإمبريالية الغربية قد استغلتها لمصلحتها ولدعم الفرقة والشقاق العربي. وأكد أن التقارب المصري ـ السوري عامل مهم وأساسي في تضامن كل الدول العربية التقدمية، وكل القوى الثورية في المنطقة، وأن معاهدة الدفاع المشترك بين مصر وسورية التي تم توقيعها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٦ حاسمة في مواجهة الإمبريالية والقوى الرجعية العربية، معتبراً أن مصر هي مركز ومحور القوى الثورية في المنطقة[٣٠]. كان التركيز السوفياتي ليس على الوحدة، ولكن على التضامن العربي في مواجهة الإمبريالية والاستعمار، وتم دعم التعاون العربي طالما يحقق هذا الهدف.

هذا في حين اعتبر الاتحاد السوفياتي عدداً من مبادرات ومشروعات الوحدة الأخرى مجرد محاولات من جانب الإمبريالية الغربية للهيمنة على المنطقة من خلال الوحدة بين البلدان العربية، ومنها مشروع سورية الكبرى والهلال الخصيب الذي يضم العراق وسورية ولبنان والأردن، ومشروع «السعودية المتحدة» الذي يضم دول الجزيرة العربية بزعامة الرياض.

وكان من أبرز هذه المبادرات التي شجبها الاتحاد السوفياتي وأثارت اهتمامه خلال الستينيات الحلف الإسلامي الذي اقترحه الملك فيصل ملك السعودية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥ أثناء زيارته إلى إيران. ويضم الحلف كلاً من السعودية وإيران وليبيا والأردن والمغرب والكويت وغيرها من الدول ذات النظم المحافظة أو «الرجعية» بحسب التعبير السوفياتي آنذاك. ونظراً إلى أنه يضم كبار منتجي النفط، فقد تم تفسير مهمة الحلف الرئيسية من وجهة النظر السوفياتية

(٢٩) **البرافدا**، ٩/٦/١٩٦٦.

(٣٠) **البرافدا**، ٢٢/١١/١٩٦٦.

بحماية مصالح شركات النفط الأمريكية والبريطانية، ومواجهة الجمهورية العربية المتحدة، خاصة مع التواجد العسكري المصري في اليمن لدعم الحكومة اليمنية، ومواجهة المدّ القومي في الداخل بتأكيد الهوية الإسلامية.

يتسق هذا مع التوجه العام في الفكر والسياسة السوفياتية. فقد أكد لينين ضرورة مكافحة فكرة الجامعة الإسلامية وغيرها من الأفكار المماثلة التي تعمل جاهدة على الخلط بين حركة التحرر الوطني ضد المستعمرين الأوروبيين والأمريكيين، وبين تدعيم مراكز الأمراء وأصحاب الأملاك وعلماء الدين.

وفي **دائرة المعارف السوفياتية** تم وصف حركة الوحدة الإسلامية (الجامعة الإسلامية) بأنها «حركة دينية رجعية قام بها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر أصحاب الأملاك والبرجوازيون وعلماء الدين الأتراك، ثم انتشرت في الطبقات الثرية في البلاد الإسلامية الأخرى. وتعمل الجامعة الإسلامية على ضمّ جميع الشعوب التي تدين بالإسلام تحت لواء دولة واحدة بدعوى أنها تكافح دخول رؤوس الأموال الأجنبية في بلاد الشرق الإسلامي، وأن الطبقات الحاكمة في البلاد الإسلامية تستخدم فكرة الوحدة الإسلامية لإذكاء نعرة التعصب الديني وبغض الأجانب كي يدعموا مراكزهم ويقضوا على الحركات الثورية التي تقوم بها الطبقات العاملة في الشرق».

وقد أدت «فكرة الجامعة الإسلامية ومثيلاتها من الفكر الذي يدعمه رجال الدين المسلمون الرجعيون وغيرهم من العناصر الإقطاعية الرجعية، دوراً رجعياً في حياة أمم الشرق، واستعملتها بعض الأمم المستعمرة كأداة للحفاظ على الشعوب في قبضتها الاستعمارية. ولا تزال البرجوازية الاستعمارية تعمل على استعباد شعوب البلاد المستعمرة، مستعينة بالبرجوازية الوطنية، مثل الجامعة التركية والجامعة الإسلامية»[٣١].

خلاصة القول إن حقبة الخمسينيات شهدت بداية الدعم السوفياتي لمشروعات الوحدة العربية كتوجه عام، انطلاقاً من معاداتها للاستعمار والإمبريالية. وقد تأكد هذا التوجه خلال الستينيات، وأصبح أكثر وضوحاً مع اعتقاد القيادة السوفياتية أن تعزيز التضامن العربي سوف يسهم على نحو مباشر في تقليص النفوذ الغربي والقوى الرجعية الموالية له في المنطقة.

(٣١) ن. أ. سميرنوف، **تاريخ الأديان والإلحاد** (موسكو: أكاديمية العلوم السوفياتية، ١٩٥٤).

سادساً: الدعم السوفياتي للتضامن العربي خلال محنة حزيران/يونيو ١٩٦٧

يعتبر الدعم الدبلوماسي والعسكري السوفياتي لمصر وسورية خلال العدوان الإسرائيلي عام ١٩٦٧ نقطة تحول جوهرية، وعلامة فارقة في العلاقات السوفياتية ـ العربية. فلم يسبق أن قام الاتحاد السوفياتي بمثل هذا الدعم لأية دولة خارج المعسكر الشرقي، وكان دعمه معضداً للصمود العربي خلال الأزمة، وعاملاً مساعداً لتجاوزها والحدّ من تداعياتها الاستراتيجية الخطيرة.

تفهّم الاتحاد السوفياتي قرار مصر بسحب القوات الدولية من سيناء وغزة في ٦ أيار/مايو ١٩٦٧ وإغلاق خليج العقبة. وإزاء التهديدات الأمريكية بالتدخل المباشر، حذّر الاتحاد السوفياتي إسرائيل والولايات المتحدة في بيان جاء فيه: «إن من يجرؤ على القيام باعتداء في الشرق الأوسط سيصطدم ليس فقط بقوة البلاد العربية الموحّدة، وإنما بعزم الاتحاد السوفياتي وكل الدول المحبة للسلام». وندّدت موسكو بالحشود الإسرائيلية على الحدود في مذكّرة رسمية بعثت بها للخارجية الإسرائيلية في ٢٧ أيار/مايو، وطلبت من مصر عدم البدء بالقتال انطلاقاً من الاتفاق بين موسكو وواشنطن على حفظ السلام في المنطقة، وحتى لا تثير حفيظة العالم الغربي على مصر الذي كان معبأ أصلاً ضد الرئيس عبد الناصر وسياساته، وإن كان هذا لم يكن يعني عدم الاستعداد لأي هجوم محتمل، ووضع خطط للدفاع، وصدّ أية ضربات محتملة تتعرّض لها مصر وسورية.

وفي أعقاب العدوان الإسرائيلي على مصر وسورية في ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧، وفي تصريح رسمي للحكومة السوفياتية، أعلن عن اندلاع صراع مسلح في الشرق الأوسط بسبب «مغامرة حكام دولة واحدة»، في إشارة إلى إسرائيل التي تم تشجيعها من دوائر إمبريالية معينة، وأن الاتحاد السوفياتي طلب من إسرائيل أن تتخذ موقفاً آخر، ولكنها اختارت المضي قدماً في الحرب. وأعلن الاتحاد السوفياتي تأييده الكامل للبلدان العربية، وطالب إسرائيل بالوقف الفوري وغير المشروط لعملياتها العسكرية، واحتفظت الحكومة السوفياتية بـ «حقها في اتخاذ كلّ الخطوات التي يقتضيها الموقف»[٣٢]. (انظر نصّ بيان

(٣٢) **البرافدا**، ٦/٦/١٩٦٧.

الحكومة السوفياتية حول الموقف في الشرق الأوسط، وبيانها الموجّه إلى حكومة إسرائيل، في الملحق الرقم (٥)).

وفي اليوم التالي، كرّر الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية مطالبتها إسرائيل بالوقف الفوري وغير المشروط للعمليات العسكرية، وسحب قواتها إلى ما وراء خطوط وقف إطلاق النار عام ١٩٤٩[٣٣]. وعُقد اجتماع بين قادة الأحزاب الشيوعية ورؤساء الحكومات في كلّ من الاتحاد السوفياتي وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية والمجر وبولندا ورومانيا ويوغسلافيا لبحث الموقف في الشرق الأدنى، وذلك في موسكو في ٩ حزيران/يونيو ١٩٦٧. وصدر عن القمة بيان (وافقت عليه كل الأطراف، عدا رومانيا) هاجم إسرائيل والإمبريالية، وتضمّن التأييد للجمهورية العربية المتحدة والبلدان العربية الأخرى، وطالب إسرائيل بسحب قواتها إلى ما وراء خطوط الهدنة قبل ٥ حزيران/يونيو (انظر نصّ البيان في الملحق الرقم (٦)). وأعلن الاتحاد السوفياتي في ١٠ حزيران/يونيو قطع علاقاته الدبلوماسية مع إسرائيل، وتلا ذلك قرار مماثل من جانب الدول الاشتراكية المشاركة في القمة[٣٤]. (انظر نصّ مذكرة الحكومة السوفياتية إلى إسرائيل بهذا الخصوص في الملحق الرقم (٧)).

وفي خطابه أمام دورة الانعقاد الاستثنائية الخاصة للأمم المتحدة في ١٩ حزيران/يونيو ١٩٦٧، التي تمّت الدعوة إليها بمبادرة من الحكومة السوفياتية، أكد ألكسي كوسيغين، رئيس الوزراء السوفياتي، أن إسرائيل بدأت الحرب ضد الجمهورية العربية المتحدة وسورية والأردن «وانتهكت حكومة إسرائيل ميثاق هيئة الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي، وأظهرت أن كل تصريحاتها عن نواياها المحبة للسلام كانت كذباً وبهتاناً. . . وأكتفي بأن أذكّركم هنا في مبنى الأمم المتحدة بمدى الصفاقة التي تجاهل بها المعتدي المستهتر طلب مجلس الأمن بالوقف الفوري لإطلاق النار. . . وتتوالى الأنباء عن الأعمال الوحشية والقهر الذي يقوم به الغزاة الإسرائيليون في الأراضي التي احتلوها. . والتي تجبرنا على تذكّر الجرائم الوحشية التي قام بها الفاشيست أثناء الحرب العالمية الثانية».

(٣٣) أزفستيا، ٧/٦/١٩٦٧.

(٣٤) البرافدا، ١١/٦/١٩٦٧.

كذلك وضع الاتحاد السوفياتي قطع أسطوله في البحر المتوسط، وسارع في تقديم المساعدات العسكرية إلى مصر وسورية من خلال جسر جوي تكوّن من ٥٥٠ رحلة جوية، و١٥ باخرة نقل معدات حربية نقلت نحو ٥٠ ألف طن من المعدات العسكرية كدفعة أولى. هذا إلى جانب نحو ١٢٠ طائرة «ميغ ١٧»، و«ميغ ٢١». ورغم ضخامة الإمدادات، فإنها لم تلبّ الحاجات العربية كاملة، نظراً إلى فداحة خسائرها، كما أن كل هذه الأسلحة كانت دفاعية بحتة. فلم يزوّد الاتحاد السوفياتي مصر بأسلحة هجومية إلا عقب زيارة الرئيس السادات إلى موسكو في شباط/فبراير ١٩٧٢، وكان ذلك على نطاق محدود، وتمثلت في طائرات «تي. يو. ٢٢» ودبابات «ت ٦٢».

لم تكن هزيمة ١٩٦٧ لمصر وحدها، وإنما للاتحاد السوفياتي أيضاً، حليف مصر الذي أمدّها بالسلاح، وقام بتدريب العسكريين المصريين، والذي طلب من مصر ضبط النفس وعدم البدء بالقتال. وكان هناك تشديد من جانب القيادة السوفياتية على ضرورة التضامن بين «كل العرب» ضد الإمبريالية والمعتدين، ورحّب الاتحاد السوفياتي بالمباحثات بين قاده البلدان العربية التقدمية في تموز/يوليو ١٩٦٧. كما تم الترحيب بإعلان القاهرة الذي تضمّن استعدادها للالتزام باتفاقية جدّة التي تم توقيعها في آب/أغسطس ١٩٦٥ مع العربية السعودية، الأمر الذي يتيح سحب القوات المصرية من اليمن، وإعادة توجيهها إلى الدفاع عن مصر.

وأكد الاتحاد السوفياتي أيضاً أهمية مؤتمر بغداد الذي عُقد في آب/أغسطس ١٩٦٧ لوزراء الاقتصاد والمالية والنفط العرب، وأهمية المقترح العراقي بوقف إمدادات النفط إلى الدول الغربية التي أيّدت العدوان الإسرائيلي، ومقاطعة البضائع الغربية، ووقف التجارة معها. كما تم تأييد المقترح الجزائري بسحب الأرصدة العربية من المصارف الأمريكية والبريطانية[٣٥].

وأعلن كلّ من رئيس مجلس السوفيات الأعلى ورئيس الوزراء السوفياتي عن ترحيبهما بالقمة العربية التي عُقدت في الخرطوم خلال الفترة ٢٠ آب/أغسطس - ١ أيلول/سبتمبر ١٩٦٧، وأكدت واجب العرب في الدفاع عن حق الشعب الفلسطيني في أراضيه وفي دولة فلسطينية مستقلة وفقاً لقرارات الأمم

(٣٥) أزفستيا، ١٦/٨/١٩٦٧، والبرافدا، ٢٠/٨/١٩٦٧.

المتحدة. وأكدا تأييدهما للنضال العربي المشترك ضد إسرائيل والإمبرياليين المساندين لها، وأن هذا النضال جزء من النضال ضد سياسات العدوان الإمبريالي في فييتنام وكوبا والكونغو وغيرها من الدول الأفريقية والآسيوية وأمريكا اللاتينية[٣٦].

عزّز هذا الدعم السوفياتي الدبلوماسي والعسكري خلال الأزمة من المكانة السوفياتية لدى مصر وسورية، وتزايد اعتماد البلدين على الخبرة والتسلح السوفياتيين في إعادة بناء قدراتها العسكرية. وتقدر بعض المصادر قيمة الأسلحة والمعدات التي قام الاتحاد السوفياتي بتسليمها إلى مصر خلال الفترة (١٩٦٧ ـ ١٩٧٣) بنحو ١١ مليار دولار، وهي تضمّنت نحو ٥٠٠ طائرة مقاتلة وقاذفة، وأكثر من ٢٠٠٠ دبابة، وعدة آلاف من ناقلات الجنود والعربات والمدافع، ونظام دفاع جوي متكامل، وزوراق صواريخ، وآلاف من الأسلحة المضادة للدبابات. هذا إلى جانب معدات الكشف والاتصال والرادار المتعلقة بالبنية التحتية للقوات المسلحة. وكانت مصر أول دولة تحصل على بعض هذه المعدات، حتى قبل الدول الأعضاء في حلف وارسو، مثل الدبابات «ت ـ ٦٢»، والصواريخ أرض ـ جو «سام ـ ٦»، والصواريخ التكتيكية أرض ـ أرض من طرازي «سكود» و«فروغ ـ ٧». وقد قدم الاتحاد السوفياتي مساعدات عسكرية مماثلة إلى كلّ من سورية والعراق، ثم الجزائر وليبيا في وقت لاحق.

---

(٣٦) **البرافدا**، ٣٠/٨/١٩٦٧.

الفصل الرابع

استمرار التأييد السوفياتي لمشروعات الوحدة العربية خلال السبعينيات والثمانينيات

مقدمـة

استمرت محاولات الوحدة العربية بين مصر وسورية وليبيا والسودان في السنوات الأولى من السبعينيات. ووجدت هذه الوحدة نموذجاً عملياً فريداً لها، تمثّل في حرب تشرين الأول/أكتوبر، حيث توحّدت الجهود العربية لتشمل القوى العربية الثورية والمحافظة في آن واحد.

وقد لاقت هذه المحاولات ترحيباً سوفياتياً واضحاً على الصعيدين السياسي والدبلوماسي، إلى جانب الدعم العسكري والاقتصادي الذي قدمه الاتحاد السوفياتي إلى البلدان العربية خلال تلك حرب، خاصة الجبهة السورية، في استمرار واضح للسياسة التي انتهجها السوفيات منذ النصف الثاني من الخمسينيات وطوال الستينيات.

مثّل دعم جهود الوحدة العربية توجهاً ثابتاً في السياسة السوفياتية خلال السبعينيات، انطلاقاً من معاداة الاستعمار كمنطلق أيديولوجي، وانطلاقاً من أن هذه الوحدة ستكون سداً في مواجهة المحاولات الأمريكية والغربية للهيمنة على المنطقة وتهديد الأمن والمصالح السوفياتية على النحو السابق بيانه، مع ربط صريح ومعلن بين العدوان الإسرائيلي والإمبريالية العالمية.

فعقب وفاة الرئيس عبد الناصر أكد القادة السوفيات أن الرئيس الراحل كان «مناضلاً مجرباً ثابتاً ضد الإمبريالية. ولذلك، فإن أفضل تخليد لذكراه هو توحيد صفوف الدول العربية في نضالها ضد الإمبريالية وتعزيز وحدتها»[1].

وأكد كوسيغين، رئيس مجلس الوزراء السوفياتي، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١ أن «جميع أصدقاء العرب في العالم يرحّبون ترحيباً حاراً بكل خطوة

---

(١) برقية القادة السوفيات إلى رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالنيابة أنور السادات والحكومة ومجلس الأمة والاتحاد الاشتراكي العربي وشعب الجمهورية العربية المتحدة، بتاريخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٠، من: «أرشيف الخارجية الروسية».

للعرب تؤدي إلى تلاحم البلدان العربية في النضال ضد الإمبريالية، وضد العدوان الإسرائيلي باعتباره مظهراً للسياسة الإمبريالية في الشرق الأوسط...». وأشار إلى أن «أكثر ما يخشاه أعداء الشعوب العربية هو وحدتها وصداقتها وتعاونها مع الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الأخرى، وأن الإمبرياليين وعملاءهم في إسرائيل يبذلون كل ما في وسعهم لتشتيت البلدان العربية وشعوبها، ولنسف صداقتها وتعاونها مع البلدان الاشتراكية»[٢].

كما نصّت معاهدة الصداقة والتعاون السوفياتية ـ العراقية لعام ١٩٧٢ في ديباجتها على أن «ازدياد تكاتف جميع قوى السلام والتقدم، بما في ذلك ترسيخ وحدة الدول العربية على أساس معاداة الإمبريالية، إنما هو وسيلة مهمة في النضال من أجل السلام الوطيد والأمن الدولي»[٣].

وتنازع الاتحاد السوفياتي، وحَكَم توجهاته من الوحدة العربية خلال العقدين السابقين، موقفان: فمن ناحية، كان يرى أن الوحدة العربية تمثل خط دفاع ومقاومة مهمّين جداً ضد الإمبريالية وسعيها الدؤوب إلى بسط نفوذها وهيمنتها على الوطن العربي، وتهديد الاتحاد السوفياتي ذي الجوار الجغرافي للمنطقة، وتقليص نفوذه السياسي والاستراتيجي بها؛ ومن ناحية أخرى، كان دعم الشيوعيين توجّهاً لا يمكن الحيدة عنه في وقت كان العديد من النظم الصديقة للاتحاد السوفياتي يضيّق الخناق على الشيوعيين، ويزجّ بهم في السجون، ومنها مصر.

لم تكن الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي تعمل علناً وعلى نحو شرعي، إلا في أربعة بلدان عربية، هي لبنان وسورية وتونس والمغرب. أما في بقية البلدان العربية، فكانت الأحزاب الشيوعية موجودة، ولكن تمارس نشاطها بشكل سرّي، وتُعتبر محظورة قانوناً. وقد رأت موسكو أن حزب البعث الاشتراكي العربي الحاكم في سورية والعراق، وكثيرين من المنتمين إلى نهج عبد الناصر السياسي، فصائل مهمة من القوى الوطنية التقدمية المعادية للإمبريالية، يتعيّن دعمها في مواجهة الجماعات السرّية الأخرى، مثل

(٢) خطاب رئيس مجلس وزراء الاتحاد السوفياتي كوسيغين في الجزائر، في ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧١، من: «أرشيف الخارجية الروسية».

(٣) معاهدة الصداقة والتعاون بين الاتحاد السوفياتي والجمهورية العراقية، في ٩ نيسان/ أبريل ١٩٧٢، من: «أرشيف الخارجية الروسية».

الإخوان المسلمين والكتل والأحزاب البرجوازية الرجعية، وأن هذه القوى الرجعية التي تتشابك مصالحها مع مصالح الإمبريالية تمثل التهديد الحقيقي لحركة الوحدة العربية، وأنها تعمل جاهدة لمنع بلوغ البلدان العربية الوحدة المنشودة[٤].

زاد الأمرَ تعقيداً التحوّلُ الذي حدث في السياسة المصرية نحو الولايات المتحدة، والذي مثّل ضربة موجعة للسوفيات وثقلهم في المنطقة، في وقت كان الصراع بين القوتين العظميين يحتدم في المنطقة عسكرياً واقتصادياً وثقافياً، حيث بدا منذ أواخر الستينيات أن الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة يسيران في طريق تصادم حتمي في قلب الشرق الأوسط.

كان الاتحاد السوفياتي الراعي الأساسي للقضايا العربية والمدافع عنها في صراعها مع إسرائيل، وهو أيّد المطالب العربية داخل الأمم المتحدة، واستخدم حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن ضد أية مشروعات لقرارات تحابي إسرائيل. وعلى النقيض، تبنّت الولايات المتحدة سياسة تقوم على دعم حق إسرائيل في الوجود وضمان بقائها وأمنها، الأمر الذي أدى إلى اهتزاز مكانتها بعد حرب ١٩٦٧ حتى في البلدان العربية المحافظة الحليفه لها[٥]، وبدا وكأن الروس يعزّزون مواقعهم في الوطن العربي، إلى أن بدأ التقارب المصري ـ الأمريكي مع اتجاه الرئيس المصري أنور السادات إلى السلام مع إسرائيل، وما أدى إليه من انقسام عربي وتراجع للحلم العربي في الوحدة، وكذلك الاهتمام السوفياتي بها، واقتصار الأخير على القضية الفلسطينية طوال الثمانينيات والتسعينيات.

يركّز هذا الفصل على الموقف السوفياتي من محاولات الوحدة العربية خلال السبعينيات والثمانينيات، وحتى تفكك الاتحاد السوفياتي في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، وبروز روسيا الاتحادية كدولة استمرار للاتحاد السوفياتي ووريث أساسي له.

(٤) سيرغي لوسيف ويوري تيسوفسكي، **الشرق الأدنى: البترول والسياسة** (موسكو: دار التقدم، ١٩٨٤)، ص ٩٨ ـ ٩٩.

(٥) جاكوب كولمان هورويتز، **الصراع السوفياتي ـ الأمريكي في الشرق الأوسط: السياسة الأمريكية في المنطقة خلال السبعينات** (بيروت: دار النفائس، ١٩٧١)، ص ١٣ ـ ١٦.

أولاً: الموقف السوفياتي
من اتحاد الجمهوريات العربية (١٩٧١)

بدأ اتجاه جديد نحو الوحدة العربية في مطلع السبعينيات تمثل في الاتحاد الفدرالي الذي بدأت الدعوة إليه بين مصر وليبيا والسودان في ميثاق طرابلس الصادر في إثر محادثات الرؤساء جمال عبد الناصر، ومعمر القذافي، وجعفر النميري، في ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٩، وانضمت إليه سورية في ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠.

وخلال المرحلة النهائية لإعلان الاتحاد في اجتماع رؤساء الدول في القاهرة يوم ١٢ نيسان/ أبريل ١٩٧١، عارضت جماعة محجوب في الحزب الشيوعي السوداني الاتحاد بشدّة، واضطر الرئيس السوداني آنذاك جعفر النميري إلى ترك محادثات الوحدة في القاهرة، وسافر إلى موسكو لإقناع السوفيات بالضغط على الشيوعيين في السودان، وكان بعضهم يشغل مناصب حكومية مهمة، حتى يتخلّوا عن معارضتهم لاشتراك السودان في الاتحاد. إلا أن موسكو لم تمارس هذا الضغط، مما أدى إلى انسحاب السودان من محادثات القاهرة، ولم يوقّع الاتفاق المبدئي للاتحاد.

وفي السابع عشر من نيسان/ أبريل ١٩٧١، ومن بنغازي، أعلنت مصر وسورية وليبيا قيام اتحاد الجمهوريات العربية بين الدول الثلاث، على أن ينضم السودان في أقرب وقت ممكن. وكان لقيام هذا الاتحاد دور مهم، ليس فقط لتوحيد القوى الثورية العربية في مواجهة التحديات التي تفرضها القوى الاستعمارية والصهيونية، وإنما لدعم هذه النظم في مواجهة التحديات الداخلية التي كان يواجهها الرؤساء الثلاثة، خاصة الرئيس المصري.

كان الرئيس السادات يواجه ضغوطاً قوية في الداخل، الأمر الذي دفعه إلى محاولة تحقيق بعض النجاحات الخارجية لدعم موقفه داخلياً، وتأكيد استمرار التوجهات الناصرية في السياسة المصرية، وعدم القطع معها لجذب تأييد الرأي العام والبناء على الشرعية الناصرية. فالاتحاد جاء كتطور لميثاق طرابلس الذي قام الرئيس عبد الناصر بتوقيعه مع كلّ من الرئيس الليبي معمّر القذافي، والرئيس السوداني جعفر النميري، في ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٩، الذي دعمه السادات، وأكد تمسكه به واستمرار توجهه في السياسة

المصرية بإعلان القاهرة الثلاثي بين مصر وليبيا والسودان في ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠، ثم البيان السوري - المصري الصادر في القاهرة في ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠ الذي تضمّن رغبة سورية في الانضمام إلى إعلان القاهرة الثلاثي.

من ناحية أخرى، وعقب الثورة التي قادها معمّر القذافي و«الضباط الوحدويون الأحرار» على النظام الملكي، كانت ليبيا الغنية بالنفط والمال في أمسّ الحاجة إلى الدعم السياسي والعسكري المصري لحماية مكتسبات الثورة من محاولات الانقضاض عليها، إلى جانب حاجتها إلى الموارد البشرية المصرية لإحداث التنمية وتطوير الاقتصاد، حيث لم يتجاوز عدد سكان ليبيا في مطلع السبعينيات المليونين وربع المليون نسمة، وكان أغلبهم من الأميين والبدو الرحّل.

تضمّنت أهداف الاتحاد أن يكون نواة لوحدة عربية أشمل، وخطوة موفقة للوصول إلى هدف مرحلي على طريق الوحدة العربية الشاملة، وإقامة المجتمع العربي الاشتراكي الموحّد، وأن يكون الأداة الرئيسية للأمة العربية في معركة التحرير. لذا، فهو سيظل مفتوح الأبواب لكل دولة عربية متحرّرة تؤمن بالوحدة العربية، جاعلاً تحرير الأرض العربية المحتلة الهدف الذي ينبغي أن تسخّر في سبيله كل الإمكانيات والطاقات العربية. ولا صلح، ولا تفاوض، ولا تنازل عن أي شبر من الأرض العربية المحتلة، ولا تفريط في القضية الفلسطينية، ولا مساومة عليها.

تضمّن الاتحاد إقامة دولة فدرالية بين الدول الثلاث لها علم واحد، ونشيد وطني واحد، وعاصمة واحدة، ومجلس رئاسة من رؤساء الدول الثلاث ينتخب رئيساً له من بين أعضائه، يعاونه المجلس الوزاري الاتحادي، وبرلمان واحد هو مجلس الأمة الاتحادي الذي يتولى مهمة التشريع، ومحكمة دستورية اتحادية. وتم الاتفاق على تشكيل لجنة ثلاثية تتولى وضع مشروع دستور لدولة الاتحاد في إطار الأحكام الأساسية للاتحاد التي تم الاتفاق عليها[٦].

أقرّ رؤساء دول الاتحاد الثلاث مشروع دستور دولة الاتحاد في دمشق في ٢٠ آب/ أغسطس، وطُرح الدستور على الاستفتاء الشعبي في الجمهوريات

---

(٦) **الأهرام**، ١٨/٤/١٩٧١.

الثلاث يوم الأول من أيلول/سبتمبر ١٩٧١. كما تم البدء بإنشاء مؤسسات وأجهزة الاتحاد، وتشكّل المجلس الوزاري الاتحادي في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١.

استمر الاتحاد السوفياتي في سياسته الداعمة للوحدة العربية، وتوحيد جهود البلدان العربية في نضالها ضد الإمبريالية. وقد انعكس هذا بوضوح في الرسالة التي بعث بها الاتحاد السوفياتي إلى مؤتمر ملوك ورؤساء الدول العربية الذي عُقد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩ في الرباط بهدف وضع استراتيجيا عربية لمواجهة إسرائيل، وقد جاء فيها: «إن تدعيم وحدة البلدان العربية وشعوبها وتكاتفها وتعاونها مع كل القوى المعادية للإمبريالية، وتوحيد جهود الدول العربية على أساس العمل المشترك من أجل حقوقها المشروعة، ومن أجل التوصل إلى حلّ سياسي عادل لأزمة الشرق الأوسط، لتكتسب أهمية قصوى في الظروف الراهنة» (انظر نصّ الرسالة في الملحق الرقم (٨)).

رحّب الاتحاد السوفياتي بتصريحات قادة كلّ من الجمهورية العربية المتحدة وليبيا والسودان في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠ بشأن خطه إقامة فدرالية بين الدول الثلاث. وأشار إلى أن البلدان العربية أصبحت لديها خبرة متراكمة من تجارب الوحدة السابقة يمكن البناء عليها بنجاح في أية خطط مستقبلية[٧].

وخلال زيارة كوسيغين، رئيس الوزراء السوفياتي، على رأس وفد، إلى مصر لحضور جنازة الرئيس عبد الناصر، وعقب لقائه الأول مع الرئيس السادات، الذي كان قائماً بأعمال رئيس الجمهورية آنذاك، أصدر الطرفان بياناً تضمّن الدعوة إلى «وحدة العمل بين جميع الدول العربية على أساس معاداة الإمبريالية» لكون ذلك هو «الطريق الذي سيمكّن العرب من تحقيق النجاح في كفاحهم العادل من أجل التقدم والاستقلال الوطني، وإيجاد حلّ عاجل للنزاع في الشرق الأوسط»[٨]. ويعتبر هذا البيان إعادة تأكيد للدعم السوفياتي الرسمي للوحدة العربية.

ومن ثم، دعم الاتحاد السوفياتي اتحاد الجمهوريات العربية في مراحله

(٧) البرافدا، ١٩٧٠/١١/١١.

(٨) البرافدا، ١٩٧٠/١٠/٤.

الأولى باعتباره «قوة مناوئة للإمبريالية في الوطن العربي»، وتمّت الإشارة إلى أن «هذا الحدث يعدّ دليلاً ملموساً على رغبة الشعب العربي في الوحدة حتى يتمكّن من مقاومة المخطّطات الإمبريالية التي تهدف إلى تفتيت حركة التحرر الوطني في الشرقين الأوسط والأدنى وإضعافها، وأن الأساس الحقيقي لهذا التقارب هو وحدة النظم التقدمية والاجتماعية والاقتصادية بين هذه الدول الثلاث، والاتجاه المعادي للإمبريالية الذي تتخذه كلٌّ من الدول الثلاث في سياستها الخارجية، واتجاهها نحو دعم التعاون مع الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الأخرى، وأن هذا المؤتمر الذي عقده رؤساء كلٍّ من الجمهورية العربية المتحدة وليبيا والسودان هو بمثابة ضربة موجّهة إلى الدوائر العدوانية في إسرائيل، وإلى حماة هذه الدولة الذين يسعون إلى إضعاف إرادة العرب في نضالهم ضد الإمبريالية».

عبّر رئيس الوزراء السوفياتي كوسيغين خلال زيارة الرئيس الأسد إلى موسكو عن تأييد الاتحاد السوفياتي لقرار انضمام سورية إلى الاتحاد، حيث قال: «إننا مؤمنون بأن الدول العربية سوف توحّد جهودها في كفاحها ضد الإمبريالية، وكفاحها لإزالة آثار العدوان الإسرائيلي. فقد كانت الإمبريالية طوال السنوات الماضية تراهن على انعدام الوحدة في الوطن العربي، وشنّت الإمبريالية عدوانها اعتماداً على هذه الفرقة. ومن ثم، فهي تحاول إطالة أمد عملية إزالة آثار العدوان. إن الاتحاد السوفياتي يحيّي جهود الجمهورية العربية المتحدة وسورية والسودان وليبيا لتعزيز وحدة العمل بينها في كفاحها ضد الإمبريالية، وعلى يقين أن جميع الدول الأخرى في الشرق العربي سوف تسهم في تقوية هذه الوحدة»[٩].

انطلق التأييد السوفياتي من توافق أهداف الفدرالية الثلاثية مع الأهداف والمصالح السوفياتية المتمثلة في دعم القوى الثورية المناوئة للاستعمار الغربي، وتعزيز التوجه نحو الاشتراكية. وتم التركيز على تقدمية هذه الفدرالية، نظراً إلى معاداتها للإمبريالية كإحدى المزايا الأساسية لها[١٠]. ورأى أن الاتحاد «يمثل خطوة جديدة نحو وحدة الدول العربية، وقوة جديدة تضاف إلى جبهة الكفاح ضد قوى الصهيونية والاستعمار الجديد في الشرق الأوسط،

(٩) البرافدا، ١٩٧١/٢/٢.

(١٠) البرافدا، ١٩٧١/٤/١٨.

وأن أهم سمات الاتحاد هو طبيعته التقدمية المعادية للإمبريالية، وأن تقوية الوحدة بين النظم العربية التقدمية ستؤدي حتماً إلى تحقيق الانتصار على قوى العدوان والصهيونية والاستعمار الجديد». وأشارت **البرافدا** إلى أن «قيام الاتحاد قد قوبل بذعر في واشنطن وتل أبيب، وأنه زاد الجبهة المناهضة للإمبريالية في الشرق الأوسط قوة»[(١١)].

وفي تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي الذي ألقاه ليونيد بريجنيف خلال المؤتمر الرابع والعشرين للحزب في ٣٠ آذار/مارس ١٩٧١، أشار إلى أنه «... وفي الوقت نفسه، أيها الرفاق، تواجه الإمبريالية ضغطاً متعاظماً من جانب القوى التي أظهرها النضال الوطني التحرّري، وقبل كل شيء من جانب دول آسيا وأفريقيا المستقلة الفتية المعادية للإمبريالية. والأمر الرئيسي هو أن النضال في سبيل التحرر الوطني في كثير من البلدان قد بدأ عملياً في التحول إلى نضال ضد العلاقات الاستغلالية، الإقطاعية منها والرأسمالية على حدّ سواء... إن الاتحاد السوفياتي سيظلّ يساند الأصدقاء العرب مساندة قوية، وإن بلادنا مستعدة للاشتراك مع الدول الأخرى الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، في إيجاد الضمانات الدولية للتسوية السياسية في الشرق الأوسط». وهو ما يؤكد النهج السوفياتي في تأييد حركات التحرر الوطني والقوى الثورية لمعاداتها للاستعمار، حتى ولو لم تكن شيوعية، وتأييد الوحدة بين هذه القوى لما تكسبها هذه الوحدة من قوة في مواجهة القوى الإمبريالية.

وفي أعقاب استفتاء ١ أيلول/سبتمبر ١٩٧١ الذي أقرّ الفدرالية بين الدول الثلاث، أكد الاتحاد السوفياتي أهمية الفدرالية، ستصون استقلال الدول الثلاث، وستؤدي إلى تنسيق السياسات في ما بينهم في نضالهم تجاه الإمبريالية والصهيونية[(١٢)].

لقد رأت موسكو في الفدرالية تقوية للجبهة الثورية المناوئة للغرب والإمبريالية في المنطقة، بعد مخاوف انتابت الاتحاد السوفياتي بعد وفاة جمال عبد الناصر من تفكّك هذه الجبهة وانحسار المد الاشتراكي والنفوذ السوفياتي

---

(١١) **البرافدا**، ٢٥/٤/١٩٧١.

(١٢) **البرافدا**، ٣/٩/١٩٧١.

في إثر ذلك، خاصة مع الشكوك المتزايدة في نوايا واتجاهات الرئيس السادات التي عادت من جديد مع ما عُرف بـ «ثورة التصحيح» التي تخلّص في إطارها السادات من عدد من قادة اليسار المقرّبين من موسكو، وفي مقدمتهم علي صبري، نائب رئيس الجمهورية، في ١٥ أيار/مايو ١٩٧١، أي بعد إعلان الفدرالية بشهر واحد.

وقد اعتبرت موسكو هذه الخطوة محاولة من جانب السادات لتغيير نهج مصر السياسي الداخلي والخارجي أو ما أطلق عليه «إزالة الناصرية»، وذلك بالتخلي عن النهج الاشتراكي والتحول نحو الرأسمالية، والتحالف مع الولايات المتحدة والغرب، والاتجاه صوب الأنظمة العربية النفطية في الخليج. وهو التوجه الذي بدأ مبكراً في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠ مع زيارة كمال الأدهم، شقيق الملك فيصل، ورئيس جهاز الاستخبارات السعودية، إلى مصر ولقائه مع السادات.

إلا أن هذا التأييد السوفياتي الواضح والقوي للوحدة العربية، جاء أكثر هدوءاً وحذراً تجاه الوحدة بين مصر وليبيا، مقارنة بالفدرالية الثلاثية التي ضمّت مصر وسورية وليبيا. وكانت الوحدة بين مصر وليبيا قد تم إعلانها عقب اجتماع الرئيسين السادات والقذافي، في طبرق وبنغازي خلال الفترة من ٣١ تموز/يوليو حتى ٢ آب/أغسطس ١٩٧٢، وتم الاتفاق على الوحدة الكاملة بين البلدين، وإنشاء قيادة سياسية موحّدة بينهما تتولى وضع الأسس للوحدة الكاملة في مختلف المجالات، وإقرار الصيغة النهائية لمشروع الوحدة لطرحه على الاستفتاء في موعد أقصاه الأول من أيلول/سبتمبر ١٩٧٣.

جاء هذا الحذر السوفياتي نتيجة طرد السادات ١٨ ألف من الخبراء العسكريين السوفيات في ٦ تموز/يوليو ١٩٧٢ من مصر، قبل إعلان الوحدة المصرية ـ الليبية بأسبوعين تقريباً، وما أشيع من أن مصر بدأت التفاوض لشراء صواريخ مضادة للطائرات من طراز «رابيير» ودبابات «تشيفتين» من إنكلترا، هذا إلى جانب الموقف الشديد العداء للشيوعية الذي كان القذافي يتخذه آنذاك. وقد تزايدت المخاوف السوفياتية من أن الوحدة المصرية ـ الليبية تنطوي على توجهات غير ودّية تجاه الاتحاد السوفياتي، خاصة مع استبعاد سورية، الحليف الأساسي لموسكو، وإعلان وحدة ثنائية بعيداً عن اتحاد الجمهوريات العربية الذي تم تأسيسه.

ثانياً: حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ كنموذج للوحدة العربية

يعتبر حرب السادس من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ نموذجاً للوحدة العربية التي اتخذت صورة عملية، وجعلت من التضامن العربي حقيقة وواقعاً معيشاً. فقد تجاوزت البلدان العربية خلافاتها، واتحدت الإرادة العربية في سابقة لم يسبق لها مثيل في التاريخ الحديث. لم يتضمّن ذلك القوى الثورية في المنطقة فقط، وإنما امتد ليشمل القوى المحافظة الموالية للولايات المتحدة في الخليج من خلال مشاركتها في الحظر النفطي ضد الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين. كما طلبت البحرين من الولايات المتحدة الجلاء عن قاعدتها البحرية في أراضيها، وقاتلت القوات العراقية والمغربية والأردنية والسعودية جنباً إلى جنب مع الجيش السوري، واشترك الفلسطينيون والكويتيون في القتال، كما شاركت الطائرات الجزائرية في الطلعات الجوية، وقام الرئيس الجزائري هواري بومدين بدفع ثمن الأسلحة السوفياتية التي تعاقدت عليها مصر.

رحّب السوفيات بحرارة بهذه الوحدة. ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل دعم السوفيات البلدان العربية عسكرياً واقتصادياً من أجل استرداد الأرض العربية التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧. ورغم التوتر الذي شهدته العلاقات المصرية ـ السوفياتية عقب طرد الخبراء السوفيات من مصر عام ١٩٧٢، أيد الاتحاد السوفياتي مصر وسورية سياسياً وعسكرياً خلال حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، وأصدر بياناً في اليوم التالي لعبور القوات المصرية خط بارليف، في ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، حمّل فيه إسرائيل والقوى الرجعية مسؤولية الأحداث، وطالب بسحب القوات الإسرائيلية إلى حدود ٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٧.

يفسّر ألكسندر أكسينيونوك، المستشار بالسفارة السوفياتية في مصر (١٩٧٥ ـ ١٩٨١)، ورئيس قسم مصر في دائرة الشرق الأوسط في وزارة الخارجية السوفياتية (١٩٨١ ـ ١٩٨٤)، هذا الأمر بأن الاتحاد السوفياتي لم يكن يتصور أن السادات سوف يُحدث انحرافاً قطعياً وتحولاً جذرياً في العلاقات المصرية ـ السوفياتية، وكان القادة السوفيات يأملون أن يوقفوا هذا التوجه لدى السادات، وأن لا يصل إلى المدى الذي آل إليه، حرصاً منهم على المصالح الكبيرة التي كانت بين البلدين، والتي لم يكونوا على استعداد

للتضحية بها، ومن ثم استمر السوفيات في دعم مصر خلال حرب ١٩٧٣[١٣].

وفي مواجهة الجسر الجوي الأمريكي لإسرائيل القادر على نقل ألف طن من العتاد الحربي يومياً، بإجمالي أسلحة أمريكية قدّرت قيمتها بنحو مليارين و٢٠٠ مليون دولار، إلى جانب ضمانات عسكرية أخرى، قدّرت بنحو مليار و١٥٠ مليون دولار، أقام الاتحاد السوفياتي في ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ جسراً جوياً لمدّ مصر وسورية بالأسلحة. صحيح أن الإمدادات السوفياتية لم تكن على المستوى نفسه من الدعم الأمريكي لإسرائيل، إلا أنها كانت مهمة وضخمة، حيث تضمّنت ٣٠٠ طائرة نقل «أنتونوف ١٢»، و«أنتونوف ٢٢» قامت بحوالى ٩٠٠ رحلة جوية، بمعدل ٢٠ طائرة يومياً، طوال فترة القتال، ونجحت في تزويد البلدين بنحو ٦٠٠ صاروخ أرض ـ جو من طراز «سام ٣»، و«سام ٦»، و«سام ٧»، وصواريخ جو أرض «S5»، وقاذفات «سوخوي ٧»، و«سوخوي ٢٠»، ونحو ١٥٠ طائرة «ميغ ٢١»، و٤٠٠ دبابة برمائية، وصواريخ سكود ذات المدى الطويل. كما قامت السفن السوفياتية بنقل نحو ٦٣ ألف طن من الأسلحة خلال الحرب[١٤].

وطلب الاتحاد السوفياتي من البلدان العربية التي يزوّدها بالسلاح دعم مصر وسورية، فطلب من العراق تزويد سورية بالأسلحة لقرب المسافة بينهما، على أن تقوم موسكو بتعويض بغداد عن هذه الأسلحة في وقت لاحق.

كما كان السوفيات يؤيدون استخدام سلاح النفط قبل الحرب وأثناءها، بل ويحثّون عليه. وناشدت إذاعة موسكو وقف تدفق النفط إلى الغرب أثناء الحرب، وأشارت إلى أن «الظروف مهيأة حالياً لاستخدام العرب للنفط كسلاح اقتصادي وسياسي ضد الدول الرأسمالية التي تدعم عدوان إسرائيل». وفي ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر أعلنت إحدى عشرة دولة عربية مجتمعة في الكويت أن صادرات النفط العربي إلى الدول غير الصديقة للقضية العربية ستتضاءل كل شهر بنسبة ٥ بالمئة إلى أن يقوم الإسرائيليون بالانسحاب إلى حدود عام ١٩٦٧. ويشمل ذلك الولايات المتحدة وكندا وهولندا بوصفها مراكز لدعم الصهيونية عالمياً.

---

(١٣) لوسيف وتيسوفسكي، **الشرق الأدنى: البترول والسياسة**، ص ٢١٨ و٢٢١.

(١٤) مقابلة شخصية أجرتها الكاتبة مع ألكسندر أكسينيونوك مع السفير المفوض وعضو اتحاد الدبلوماسيين الروس بتاريخ ١٧ شباط/ فبراير ٢٠١٢.

وبعد أسبوع، اتخذ مندوبو البلدان العربية المذكورة قراراً أشد صرامة بالنسبة إلى الولايات المتحدة والغرب يتضمّن تخفيض استخراج النفط في الشهر التالي (تشرين الثاني/نوفمبر) بنسبة ٢٥ بالمئة قياساً على مستوى إنتاجه في الشهر السابق (أيلول/سبتمبر)، وكان هذا الخفض في حالة استمراره لعام واحد فقط سيتسبّب للولايات المتحدة في خسارة قدرها ٤٩ مليار دولار[١٥].

وعلى الصعيد الدبلوماسي، بذل الاتحاد السوفياتي جهداً واضحاً داخل الأمم المتحدة لاستصدار قرار من مجلس الأمن لوقف إطلاق النار، وذلك بهدف عرقلة التقدم الإسرائيلي الذي أوشك على تهديد مؤخرة الجيش المصري. ووافق مجلس الأمن بالفعل على القرار الرقم (٣٣٨) المطالب بوقف إطلاق النار وتطبيق القرار الرقم (٢٤٢) في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، الذي استُكمل بالقرار الرقم (٣٣٩) الذي حدّد ترتيبات مراقبة وتنفيذ وقف إطلاق النار. وفي أعقاب انتهاك إسرائيل لقرار مجلس الأمن قام الاتحاد السوفياتي بتوجيه إنذار إلى تل أبيب في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر بضرورة وقف أعمالها العدوانية وسحب قواتها.

ومع استمرار إسرائيل في خرق قرار مجلس الأمن الذي يلزم كل الأطراف بوقف القتال، والدعم الأمريكي الهائل لها، عسكرياً واقتصادياً، قام الاتحاد السوفياتي بالضغط على إسرائيل والولايات المتحدة، ووضع الفرق السوفياتية المحمولة جواً في حالة تأهّب. وبعث بريجنيف بمذكّرة شديدة اللهجة إلى الرئيس الأمريكي نيكسون، جاء فيها: «إنه إذا لم تتمكّن الولايات المتحدة من التعاون معنا في هذه المسألة، فلا بد من أن نواجه الضرورة الملحّة التي تفرض علينا البحث عن احتمال اتخاذنا خطوات مناسبة من جانب واحد»، في إشارة إلى إرسال قوات سوفياتية إلى المنطقة، الأمر الذي دفع نيكسون إلى إعلان حالة التأهّب النووي. وقررت الدولتان عرض القضية على الأمم المتحدة، وصدر القرار الرقم (٣٤٠) في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر بتشكيل قوة طوارئ دولية لا تضمّ قوات أمريكية أو سوفياتية تحت إشراف الأمم المتحدة لتأمين وقف إطلاق النار.

---

(١٥) سعد الدين الشاذلي، **حرب أكتوبر** (باريس: مؤسسة الوطن العربي للطباعة والنشر، ١٩٨١)، ص ١٧٠ - ١٧١.

وعقب الحرب، أعلن الاتحاد السوفياتي استمرار دعمه للوحدة العربية، وأشارت **البرافدا** إلى أن «مؤتمر القمة العربي في الجزائر في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ عكس القدر المتزايد من الوحدة التي صقلتها حرب تشرين الأول/أكتوبر، ومرت خلالها باختبار قاس، وهي وحدة قائمة على معاداة الإمبريالية وخدمة القضية العادلة التي تقاتل من أجلها الشعوب العربية»[١٦]. وعبّر الاتحاد السوفياتي عن «تقييمه الرفيع لتضامن البلدان العربية» خلال الحرب، مشيراً إلى أن «هذا التضامن أسهم مساهمة إيجابية في تعزيز مواقع البلدان العربية»، مؤكداً «أهمية مواصلة تعزيز هذا التضامن وضرورة قطع دابر المناورات الإمبريالية الرامية إلى شق وحدة الشعوب العربية»[١٧].

وقد حظي الموقف السوفياتي بتقدير بالغ خلال المؤتمر، حيث أبدى المشاركون تقديرهم العميق للدعم السياسي السوفياتي والمساعدات العسكرية التي قدمها إلى البلدان العربية، وعبّروا عن رغبتهم في تطوير التعاون معه.

إلا أن النفوذ السوفياتي ما لبث أن أُصيب بانتكاسة خطيرة في المنطقة نتيجة التقارب المصري ـ الأمريكي، واستئناف العلاقات الدبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة عام ١٩٧٤، رغم الدعم العسكري والسياسي الهائل من جانب واشنطن لحليفتها إسرائيل قبل وأثناء حرب تشرين الأول/أكتوبر، ثم في فترة ما بعد الحرب.

ثالثاً: الموقف السوفياتي من الانقسام العربي في السبعينيات

استمرت السياسات السوفياتية الداعمة للحق العربي في فلسطين خلال حقبة السبعينيات والثمانينيات، واعتبر الاتحاد السوفياتي قرار إسرائيل بضم القدس في تموز/يوليو ١٩٦٩ عملاً غير مشروع، وطالبها بالعدول عنه. كما ندّد الاتحاد السوفياتي بإشعال إسرائيل النار في المسجد الأقصى، واعتبره عملاً إجرامياً، وحمّل الدول الإمبريالية مسؤوليته ونتائجه.

---

(١٦) **البرافدا**، ٤/ ١٢/ ١٩٧٣.

(١٧) البيان الصادر عن زيارة عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي وزير خارجية الاتحاد السوفياتي غروميكو إلى الجمهورية العربية السورية، في ٨ آذار/ مارس ١٩٧٤، من: «أرشيف الخارجية الروسية».

وأكد الاتحاد السوفياتي وقادة كل البلدان الاشتراكية ـ الأعضاء في حلف وارسو ـ من جديد في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠ استعدادهم لمواصلة مساندتهم الحاسمة للنضال العادل للشعوب العربية، بمن فيها الشعب العربي الفلسطيني، ضد السياسة الإمبريالية العدوانية في الشرق الأوسط، وفي سبيل تحرير الأراضي العربية المحتلة، ومن أجل الحرية والتقدم الاجتماعي.

وورد في تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي الذي قدمه ليونيد بريجنيف إلى المؤتمر الرابع والعشرين في ٣٠ آذار/مارس ١٩٧١، «أن موقف الجانب العربي يعطي أساساً واقعياً لحل الأزمة في الشرق الأوسط»، وأن «رفض حكومة إسرائيل لكل هذه المقترحات، وما تنادي به تل أبيب صراحة من مطالبات وقحة بالأراضي العربية، يبيّن بكل وضوح من الذي يعترض طريق السلام في الشرق الأوسط، ومن المسؤول عن بقاء بؤرة الحرب الخطرة في هذه المنطقة. وفي الوقت نفسه، يزداد افتضاح الدور غير الأخلاقي الذي يقوم به هؤلاء الذين يشجعون المتطرفين الإسرائيليين، دور الإمبريالية الأمريكية والصهيونية العالمية أداة الدوائر الإمبريالية العدوانية».

أعلن المؤتمر الرابع والعشرون للحزب الشيوعي السوفياتي عن موافقته الكاملة على سياسة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي والحكومة السوفياتية في الشرق الأوسط. وقد أصدر بياناً خاصاً في ٨ نيسان/أبريل ١٩٧١ بعنوان «من أجل سلام عادل وثيق في الشرق الأوسط»، يؤكد فيه أن «الاتحاد السوفياتي سوف يواصل على الدوام مساندة القضية العادلة للشعوب العربية ضحية العدوان الإسرائيلي، وجهودها الموجهة إلى استعادة الحقوق السليبة، ومن أجل ضمان حلّ سياسي عادل في الشرق الأوسط، وفي دفاعها عن الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني»، مؤكداً ثبات السياسة السوفياتية في الشرق الأوسط على إقامة ودعم السلام الدائم والأمن في المنطقة[١٨].

وعقب حرب تشرين الأول/أكتوبر شارك الاتحاد السوفياتي في مؤتمر جنيف الذي عُقد في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ لحلّ القضية الفلسطينية، وأيد مطالب البلدان العربية، وإشراك منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر،

(١٨) **الاتحاد السوفياتي والشرق الأوسط** (موسكو: وكالة نوفوستي، ١٩٧٢)، ص ٢٦ ـ ٢٧.

وواصل دعوته إلى تحقيق الوحدة العربية التي لم يشهدها المؤتمر نتيجة المقاطعة السورية له.

انطلق الموقف السوفياتي من عملية التسوية السلمية في المنطقة من مجموعة من المبادئ ظلّت حاكمة للسياسة السوفياتية تجاه القضية الفلسطينية على مدى العقود التالية، وأهمها:

- انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ بالكامل.

- قيام الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة، وعودة جميع اللاجئين الفلسطينيين، وتعويض الذين لا يرغبون في العودة إلى فلسطين.

- حق جميع دول المنطقة في العيش بسلام، بما في ذلك إسرائيل.

- ضرورة الحفاظ على الوضع القانوني لمدينة القدس، والانسحاب الإسرائيلي من القدس الشرقية، وضمّها إلى حدود الدولة الفلسطينية، مع حرية دخول الأماكن المقدسة للديانات الثلاث.

- ضرورة انعقاد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط باعتباره السبيل إلى تحقيق الاستقرار والسلام في المنطقة.

إلا أن مؤتمر جنيف لم يكلّل بالنجاح، وانتقلت مهمة المباحثات إلى الدبلوماسية الأمريكية، حيث حرصت الولايات المتحدة على تأدية دور الوسيط الأوحد في هذه العملية، في حين رفض الاتحاد السوفياتي الحلول الجزئية الانفرادية التي تقودها واشنطن، لأنها لا تؤدي، من وجهة النظر السوفياتية، إلى حلّ شامل وجذري للقضية.

انطلاقاً مما سبق، عارض الاتحاد السوفياتي وانتقد بشدة زيارة الرئيس السادات إلى القدس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧، ورأى أن الزيارة تشقّ الصف العربي والوحدة العربية. وأكد الزعيم السوفياتي ليونيد بريجنيف «أن هذه الزيارة ستحدث شقوقاً في الوطن العربي»[١٩]. والواقع أن الاتحاد السوفياتي كان متخوّفاً من تداعيات هذه الزيارة وما ستؤدي إليه من تعزيز النفوذ الأمريكي في المنطقة، وانفراد الولايات المتحدة بدور الوسيط في عملية التسوية، الأمر

(١٩) **البرافدا**، ٢٤/ ١٢/ ١٩٧٧.

الذي يعني تقويضاً مباشراً للمكانة السوفياتية والدور السوفياتي في هذه العملية وفي المنطقة برمتها.

ورحّب الاتحاد السوفياتي بمؤتمر دمشق الذي عُقد خلال الفترة ٢ ـ ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧، وشارك فيه قادة سورية والجزائر وليبيا واليمن الديمقراطية ومنظمة التحرير الفلسطينية. وندّد المشاركون بمبادرة السادات باعتبارها تقوّض إمكانية إقامة سلام عادل في المنطقة، وتؤدي إلى شقّ صفوف الأمة العربية، وتمسّ حقوق الشعب الفلسطيني الشرعية. وأعلنوا تأسيس «جبهة الصمود والتصدّي»، وقرروا تجميد العلاقات السياسية والدبلوماسية مع مصر، ووقف التعاون معها على الصعيدين العربي والدولي. وشنّت في إثره وسائل الإعلام التابعة للدول المشاركة فيه حملة انتقادات لاذعة لمصر والرئيس السادات، الأمر الذي عمّق الخلافات العربية، ووصلت إلى حدّ القطيعة.

وفي شباط/فبراير ١٩٧٨ عُقد في الجزائر المؤتمر الثاني لدول جبهة الصمود والتصدّي، التي أكدت في بيان سياسي «الخطر الذي يشكله نهج السادات الاستسلامي على مصالح الشعوب العربية». وخلال الفترة من كانون الثاني/يناير وحتى آذار/مارس ١٩٧٨ قام قادة بلدان الجبهة بزيارات رسمية إلى موسكو التي أكدت تطابق مواقفها مع مواقف دول الجبهة. وأثنى ليونيد بريجنيف في كلمته خلال المأدبه المقامة في الكرملين تكريماً للرئيس السوري حافظ الأسد على «جهود قوى الوطن العربي السلمية التي انعكست في مؤتمري دمشق والجزائر، وإرساء الأساس لتوطيد جبهة التصدّي لسياسة الاستسلام وبيع المصالح العربية».

وخلال لقاء الرئيس حافظ الأسد مع القادة السوفيات في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨ تمّت الإشارة إلى أن المهمة الملحّة التي تواجه العرب هي تقوية الصف العربي وتقوية نشاط القوى التي تتصدّى لخط كامب دايفيد الاستسلامي المعادي للعرب. وأكد بريجنيف أن «المبادرين إلى الصفقات المنفردة يتصرّفون كأنما ليس هناك أية بلدان عربية أخرى في الشرق الأدنى سوى مصر، التي تنحني قيادتها بخضوع واستكانة أمام التحكّم الأمريكي ـ الإسرائيلي. ولكن العرب ليسوا بيادق هامدة في اللعبة، بل هم صانعو مصيرهم، ولن يتسنّى لأحد من دونهم، وبالنيابة عنهم، وخلافاً لحقوقهم ومصالحهم

المشروعة، أن يؤمن تسوية وطيدة للنزاع في الشرق الأدنى»[٢٠].

وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ عُقد في بغداد، بمبادرة من مجلس قيادة الثورة في العراق، مؤتمر رؤساء دول وحكومات البلدان العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية، وقرروا القيام بمحاولة أخيرة لصرف الرئيس السادات عن عقد الصلح مع إسرائيل. إلا أن السادات رفض استقبال الوفد الذي أرسلته القمة إلى القاهرة برئاسة رئيس الوزراء اللبناني سليم الحص، وعاد الوفد إلى بغداد. وأكد المشاركون رفضهم لاتفاقات كامب دايفيد. وأكدوا أهمية اتخاذ إجراءات لتعزيز القدرة الدفاعية للدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية وتقديم المساعدات المالية إلى سورية والأردن وحركة المقاومة الفسلطينية، وإلى الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. كما تم الاتفاق على مقاطعة مصر اقتصادياً وسياسياً إذا وقّع السادات معاهدة الصلح مع إسرائيل.

كما هاجم الاتحاد السوفياتي مؤتمر القاهرة التحضيري الذي عُقد في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧، ورأى أنه «يعمّق الاتصالات المصرية ـ الإسرائيلية المنفردة، ويعزّز الانشقاق في صفوف الدول العربية». وأعلن الاتحاد السوفياتي مقاطعته للمؤتمر، وتبعه كلٌ من سورية والأردن ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وعقب توقيع اتفاقات كامب دايفيد بين مصر وإسرائيل في ٢٦ آذار/مارس ١٩٧٩ انتقد الزعيم السوفياتي بريجنيف الاتفاقات، لأنها استبعدت «الشركاء الشرعيين»، على حد تعبيره، وأدت إلى التضحية بمصالحهم، في إشارة إلى منظمة التحرير الفلسطينية، ولأنها أتاحت الفرصة للولايات المتحدة لأن تدفع بتسوية تؤدي إلى انقسام الوطن العربي، ومكّنت إسرائيل من أن تحصل على «ثمار العدوان»، مؤكداً أن الاتفاقات «صفقة معادية للعرب جاءت ضمن مجموعة من الصفقات المنفردة التي تمّت مع أناس على استعداد لأن يتاجروا بالمصالح العربية».

وفي بيان لحلف وارسو ندّدت دول المعسكر الشرقي بالمعاهدة، وأدانتها إدانة شديدة، ورأت أنها ستؤدي إلى زيادة التعقيدات في المنطقة. وقد رأت موسكو أن هذه المعاهدة تقصي أقوى وأهم طرف عربي، وتقوّض من نضال

(٢٠) لوسيف وتيسوفسكي، **الشرق الأدنى: البترول والسياسة**، ص ٣١١ ـ ٣١٢.

الشعب العربي، وتجعل من مصر أداة للإمبريالية في مواجهة النظم التقدمية في المنطقة. كما أنها تقيد السيادة المصرية على سيناء، في حين تطلق السيطرة العسكرية والاستراتيجية لإسرائيل، وتمكّنها من توسيع نشاطها العدواني والاستيطاني داخل الأراضي المحتلة وخارجها.

ورغم التوتر الذي شهدته العلاقات السوفياتية ـ المصرية في الفترة التالية، والذي بلغ مداه بقطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام ١٩٨١، إلا أن الدعم السوفياتي استمر للعديد من البلدان العربية الأخرى، وأبرزها سورية والعراق والجزائر وليبيا، إلى جانب منظمة التحرير الفلسطينية.

كما أدان الاتحاد السوفياتي الغزو الإسرائيلي لجنوب لبنان في حزيران/يونيو ١٩٨٢، الذي جاء بهدف التوسع واحتلال المزيد من الأراضي العربية في الجنوب اللبناني الذي يحتوي على نهر الليطاني، حيث المياه التي تحتاج إليها إسرائيل، والقضاء على حركة المقاومة الفلسطينية المتمركزة في لبنان آنذاك عسكرياً وسياسياً، وطرد قوات الردع السورية من لبنان. وطالب الاتحاد السوفياتي بانسحاب القوات الإسرائيلية، كما طالب مجلس الأمن بالضغط على إسرائيل لوقف العدوان. وقام بدعم القوات السورية في لبنان وإعادة تسليح سورية، وتعويض ما فقدته في مواجهتها مع إسرائيل في البقاع. إلا أن هذا الدعم العسكري لم يكن كافياً من وجهة النظر العربية، ووجهت إليه انتقادات عدة. وربما يمكن تفهم ذلك بالمتغيّرات التي كانت تكتنف الاتحاد السوفياتي آنذاك، والضعف الذي كان قد بدأ يدبّ بقوة في الجسد السوفياتي، تحت قيادة بريجنيف الذي كان يعاني تقدم السن والمرض.

من ناحية أخرى، توالت المبادرات السوفياتية الداعية إلى عقد مؤتمر دولي للتسوية السلمية للقضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي خلال حقبة الثمانينيات، بدءاً بمبادرة بريجنيف التي طرحها الزعيم السوفياتي أمام المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٨١، وتضمنت الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي تحضره أطراف النزاع، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية، بهدف الوصول إلى حلّ عادل وشامل للصراع العربي ـ الإسرائيلي. وقد قوبلت المبادرة بترحيب عربي وفلسطيني، في حين عارضتها كلٌّ من إسرائيل والولايات المتحدة. كما عارضت الدولتان أيضاً مشروع بريجنيف الذي تقدم به في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، نظراً

إلى كونه «منصفاً وعادلاً ومشدّداً على الحقوق العربية والفلسطينية.

وفي تموز/يوليو ١٩٨٤، طرح الاتحاد السوفياتي مبادرة حول مبادئ التسوية وطرق التوصل إليها في بيان أذاعته وكالة **تاس** السوفياتية. وقد تميّزت هذه المبادرة بأنها جاءت أكثر تفصيلاً في ما يتعلق بأسلوب عمل المؤتمر الدولي المقترح عقده، الذي ظلّ محور الدبلوماسية السوفياتية بشأن التسوية السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي، اعتقاداً منها بأن المؤتمر الدولي هو الآلية الوحيدة القادرة على الوصول إلى حلّ شامل للصراع، وليس مجرد حلول جزئية لعناصر الصراع وقضاياه الفرعية، وأنه ليس مجرد «مظلة دولية»، كما أشار الرئيس الأمريكي ريغان، بل هو مؤتمر فعّال يؤدي إلى حل شامل وإيجاد ضمانات دولية لما تم التوصل إليه، ويُعقد تحت رعاية الأمم المتحدة[٢١]. وكانت آخر هذه المبادرات في الحقبة السوفياتية هي تلك التي طرحها إدوارد شيفرنادزه، وزير الخارجية السوفياتي، في شباط/فبراير ١٩٨٩ عقب جولة مكوكية في المنطقة، وتضمّنت التشديد كسابقتها على انعقاد المؤتمر الدولي تحت رعاية الأمم المتحدة، وتعزيز التعاون بين الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن في هذا الصدد.

على صعيد آخر، أيد الاتحاد السوفياتي المبادرات العربية التي طُرحت للتسوية السلمية، التي أكدت جميعها الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، واحترام سيادة الدول العربية. ومن أهم هذه المبادرات تلك التي قدمها وفد المجلس الوطني الفلسطيني خلال جولته في أوروبا عام ١٩٨٠؛ ومشروع الملك فهد الذي طرحه في حديث إلى وكالة الأنباء السعودية عام ١٩٨١، وتم البناء عليه كمشروع عربي للسلام في القمة العربية التي عُقدت في فاس في أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، في ما عُرف بـ «مشروع فاس». كما أيدت موسكو مبادرة مبارك لدفع عملية السلام من خلال عقد مؤتمر دولي للتوصل إلى تسوية شاملة تشارك فيه الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وجاءت المبادرة في حديث مبارك لصحيفة **الواشنطن بوست** في كانون الثاني/

(٢١) Alvin Z. Rubinstein, «The Soviet Union and the Peace Process since Camp David,» in: Robbin F. Laird and Erik P. Hoffmann, eds., *Soviet Foreign Policy in Changing World* (New York: Aldine Publishing Company, 1986).

يناير ١٩٨٨. وأيدت موسكو أيضاً «مبادرة النقاط العشر المصرية» التي طرحها مبارك في آب/أغسطس ١٩٨٩.

هذا في حين لم تحظ الانتفاضة الفلسطينية التي اندلعت في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧ في مدن الضفة والقطاع والقدس باهتمام سوفياتي يذكر، في تناقض واضح مع الدعوات السوفياتية السابقة للفلسطينيين باستمرار نضالهم في الأراضي المحتلة.

وقبيل انهيار الاتحاد السوفياتي، شهدت السياسة السوفياتية تحولاً كبيراً؛ فقد كانت الأولوية للتقارب السوفياتي ـ الأمريكي، وتسوية القضايا والخلافات بين البلدين، ولم يعُد الاتحاد السوفياتي يسعى إلى طرد النفوذ الأمريكي من المنطقة، بل إلى التفاهم والتوافق بين البلدين بشأن مختلف القضايا، ومنها بالطبع الصراع العربي ـ الإسرائيلي، مع الاحتفاظ بالدور السوفياتي في عملية التسوية. ويمكن في هذا الاطار، تفهم كون الاتحاد السوفياتي «الراعي الثاني» لعملية التسوية خلال مؤتمر مدريد للسلام الذي بدأ أعماله في ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١.

وفي تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١ أيضاً تمّت استعادة العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفياتي وإسرائيل، وتم فتح باب الهجرة أمام مئات الآلاف من اليهود السوفيات إلى إسرائيل بدعوى اتساق ذلك مع مبادئ احترام حقوق الانسان. وكان من بين المهاجرين الروس علماء وعسكريون ذوو خبرة وكفاءة عالية مثّلوا إضافة حقيقية إلى قوة إسرائيل. فقد كان الاتحاد السوفياتي يضم ثاني أكبر جالية يهودية في العالم (مليونان و٢٠٠ ألف يهودي) بعد الولايات المتحدة. واحتلّ اليهود المرتبة السادسة عشرة في ترتيب القوميات السوفياتية من حيث العدد، والتي بلغت أكثر من مئة قومية بنسبة تقل عن ١ بالمئة من إجمالي سكان الاتحاد السوفياتي. وكانت من بينهم أولى موجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين خلال الفترة ١٨٨٢ ـ ١٩٠٣، وقد بلغ عددهم ٢ ـ ٣ آلاف، و٣٥ ـ ٤٠ ألف مهاجر في الموجة الثانية خلال الفترة ١٩٠٤ ـ ١٩١٤، و١٥,٨٠٠ مهاجر في الموجة الثالثة خلال الفترة ١٩١٩ ـ ١٩٢٣.

ورغم أن الاتحاد السوفياتي اتخذ مجموعة من الإجراءات لتضييق هجرة اليهود، وظلت هجرتهم محدودة جداً، ولا تتجاوز بضعة مئات سنوياً، وبإجمالي يقدر بنحو ثلاثين ألفاً منذ عام ١٩٤٨ وحتى مطلع السبعينيات من

القرن العشرين، إلا أنه عاد وسمح بهجرة آلاف اليهود السوفيات طوال حقبة السبعينيات، وذلك في إطار التحسن في العلاقات السوفياتية ـ الأمريكية في ما عُرف بالوفاق الدولي بين القوتين العظميين آنذاك. إلا أن الكثيرين منهم كانوا يتوجّهون إلى الولايات المتحدة وأوروبا، وليس إلى إسرائيل. ومع وصول رونالد ريغان إلى السلطة في مطلع الثمانينيات في الولايات المتحدة، وعودة التوتر في العلاقات السوفياتية ـ الأمريكية، عاد التشدد السوفياتي بشأن هجرة اليهود، فزادت الضرائب المفروضة على المهاجرين، وتعقدت قوانين الهجرة، وانخفض عدد المهاجرين على نحو ملحوظ.

لكن مع تولّي ميخائيل غورباتشيف السلطة في الاتحاد السوفياتي عام ١٩٨٥، أطلق سياسة الغلاسنوست التي تعني المصارحة أو المكاشفة، كجزء من برنامجه الاصلاحي، وقصد بها المصارحة في ما يتعلق بالجرائم التي ارتكبت في الماضي، والأوضاع غير الملائمة في الحاضر. وتضمّن ذلك أيضاً إتاحة حرية الأفراد في التعبير عن الأفكار الجديدة، وفي المبادرة والإبداع، وطرح الحلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعانيها البلاد، والحرية في توجيه الانتقادات إلى الفساد والركود والجمود، في محاولة منه لتعزيز المبادرة ورفع الروح المعنوية للشعب، وخاصة المثقفين والمفكرين، بما يسهم في مواجهة المشكلات التي تعانيها البلاد. وقد رأى غورباتشيف أنه لا مستقبل للاشتراكية إذا لم يتم خلق المناخ الملائم الذي يشجع على الإبداع وإبراز المواهب المختلفة لدى الأفراد في كل مجالات الحياة، إلا أن الغلاسنوست ذهبت، في الممارسة، إلى أبعد مما تصوّره غورباتشيف، فتم نشر العديد من الكتب المحظورة في الاتحاد السوفياتي، وأثير الجدل حول القضايا العرقية، كما سمح بهجرة الأقليات، خاصة اليهود، بأعداد كبيرة غير مسبوقة. وخلال الفترة (١٩٨٩ ـ ٢٠٠١) وصل إلى إسرائيل نحو ٩٢٠ ألف يهودي من الاتحاد السوفياتي السابق بمتوسط ٦٠ ألف مهاجر سنوياً، ٤٠ بالمئة منهم هاجروا إلى إسرائيل خلال عامي ١٩٩٠ و١٩٩١، بسبب ظروف تفكك الاتحاد السوفياتي وتدهور الأوضاع الاقتصادية التي صاحبت ذلك.

على صعيد آخر، ورغم كون الاتحاد السوفياتي الراعي «الثاني» لمؤتمر مدريد للسلام الذي عُقد في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١، إلا أن الدور المحوري خلال المؤتمر، وفي أعقابه، ظل للولايات المتحدة التي حرصت على تأدية دور الوسيط الأوحد في عملية السلام. وبصفة عامة، فإن الدور

السوفياتي في عملية التسوية السلمية خلال السبعينيات والثمانينيات ظلّ هامشياً وغير فعّال، ولم يكن للاتحاد السوفياتي دور حقيقي، حيث إنفردت الولايات المتحدة بدور الوسيط الأوحد في هذه العملية وأدارتها منفردة من دون السماح للاتحاد السوفياتي بأي تدخل يذكر في مسارها. وقد ندّد الاتحاد السوفياتي بهذا السلوك الأمريكي الذي يتجاهل، من وجهة نظره، الهيبة والنفوذ السوفياتي في المنطقة، ويرسخ الوجود الأمريكي فيها. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ انهار الاتحاد السوفياتي ليختفي من خريطة العالم، ومن الخريطة الشرق أوسطية، بعد أن كان فاعلاً رئيسياً فيها على مدى ما يقرب من نصف قرن.

رابعاً: الموقف السوفياتي من التجمّعات الإقليمية العربية خلال الثمانينيات

شهدت الثمانينيات محاولات عدة لتطوير أطر التعاون العربي، وظهرت ثلاثة كيانات جزئية الحركة وبعيدة عن التوجه القومي، وغلب عليها الطابع التقني أكثر منه السياسي، وهي مجلس التعاون الخليجي الذي ضم دول الخليج الست (الإمارات، البحرين، عُمان، قطر، الكويت، السعودية)، ومجلس التعاون العربي الذي ضم مصر والعراق والأردن واليمن، واتحاد المغرب العربي الذي ضم البلدان العربية الخمس في شمال أفريقيا.

وكان مجلس التعاون الخليجي أول هذه الأطر، وتم إعلانه في أعقاب اجتماع وزراء خارجية دول الخليج الست في الرياض في ٤ شباط/فبراير ١٩٨١، وتم التوقيع على نظامه الأساسي في أبو ظبي في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨١، انطلاقاً مما يربط بين دوله الست من «علاقات خاصة وسمات مشتركة وأنظمة متشابهة»، ومما «تشعر به من أهمية قيام تنسيق وثيق بينها في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية». ورغم أن المادة الرابعة من النظام الأساسي نصّت على أن أحد أهداف المجلس هو «تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين، وصولاً إلى وحدتها، فقد كان التنسيق في ما بينها في المجالات الاقتصادية والمالية على قمة أولويات المجلس عند إعلانه، وتم اختيار الرياض مقراً له.

وفي ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٩ تم التوقيع على اتفاقية مجلس التعاون العربي في بغداد بين كلٍّ من مصر والعراق والأردن واليمن. وفي حين اقتصرت عضوية

مجلس التعاون الخليجي على دوله الست، نصّت اتفاقية مجلس التعاون العربي على كونه مفتوحاً لكل دولة عربية ترغب في الانضمام إليه، على أن توافق الدول الأعضاء على قبول الأعضاء الجدد بالإجماع. وجاء التكامل الاقتصادي بين دوله كأولوية حاكمة لأهدافه. صحيح أنه اعتبر قيام سوق مشتركة بين أعضائه هدفاً يؤدي إلى السوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية العربية، إلا أنه ظلّ جزئياً وضيق الهدف، وتم اختيار عمّان عاصمة الأردن مقراً للأمانة العامة.

وفي اليوم التالي مباشرة، أي في ١٧ شباط/فبراير ١٩٨٩، تم توقيع معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي في مراكش بين كلٍّ من: المغرب، وتونس، والجزائر، وليبيا، وموريتانيا، انطلاقاً من «ما يجمع شعوب المغرب العربي من أواصر متينة قوامها الاشتراك في التاريخ والدين واللغة»، واعتبار الاتحاد سبيلاً إلى بناء الوحدة العربية الشاملة. ومرة أخرى كان للتعاون الاقتصادي مكانة مهمة في أهداف الاتحاد.

ورغم أن بعض المحللين رأوا في هذه التجمّعات الثلاثة خطوة إيجابية نحو الوحدة العربية، وذلك من منظور وظيفي براغماتي بعد أن فشلت محاولات الوحدة التي بدأت قومية وسياسية، إلا أنها من دون شك تضمّنت تجزئة لحركة الوحدة العربية، كما أنها استبعدت دولاً مهمة جداً كانت هي مهد الحركة القومية العربية على الصعيد الفكري، وهي سورية، ولبنان، وفلسطين، وقد أصبحت جميعها بمعزل عن كل التجمّعات السابقة. كما نصّت معاهدة اتحاد المغرب العربي على اعتباره منطلقاً نحو اتحاد أوسع يشمل دولاً عربية وأفريقية أخرى، الأمر الذي أثار التساؤلات حول الهوية العربية الخالصة للاتحاد، ومغزى فتحه لعضوية دول أفريقية غير عربية، حتى ولو نظرياً.

ولم يُبد الاتحاد السوفياتي اهتماماً يذكر بالتجمّعات الإقليمية العربية لأسباب عدة:

١ ـ أن هذه التجمّعات لم تكن تقودها دول صديقة أو حليفة للاتحاد السوفياتي، ولم تكن موجهة ضد الولايات المتحدة، بل إنها بصفة عامة كانت موالية أو على الأقل مهادنة للغرب. ولم تكن هناك مصلحة سوفياتية ما في التأييد الصريح أو المعارضة المعلنة لها. فدول مجلس التعاون الخليجي كانت تمثل، بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي آنذاك، القوى الرجعية الموالية

للولايات المتحدة في المنطقة، ومن ثم فإن خطوة إعلان مجلس التعاون الخليجي لم يكن من المتصور أن يؤيدها الاتحاد السوفياتي. كما أن كلاً من مجلس التعاون العربي، واتحاد المغرب العربي، لم تكن تقوده إحدى القوى الثورية في المنطقة، رغم عضوية العراق في الأول، وليبيا في الثاني، إلا أن أيّاً منهما لم يكن له اليد الطولى في قيادة التجمّع. وكان كلا التجمّعين ذا توجه عام أكثر ميلاً إلى الغرب، خاصة اتحاد المغرب العربي الذي كان أكثر ميلاً إلى توطيد العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي بدأ فعلاً في صورة مجموعة ٥+٥ (الدول المغاربية الخمس، وخمس دول أوروبية متوسطية). وكذلك الحال بالنسبة إلى مجلس التعاون العربي، حيث كان الأردن ومصر حليفين استراتيجيين للولايات المتحدة، وجاءت المبادرة بإنشائه لموازنة مجلس التعاون الخليجي، ولكنه على العكس ضم دولاً مختلفة في نظمها الاقتصادية وتوجهاتها الخارجية، ولم يكن من رابط بين دوله سوى مصلحة خاصة بكل دولة على حدة، وليس مصلحة أو هدفاً أسمى مشتركاً يسعى المجلس إلى تحقيقه.

٢ ـ تراجع الحرب الباردة، خاصة خلال النصف الثاني من الثمانينيات، مع وصول ميخائيل غورباتشيف إلى السلطة في آذار/مارس ١٩٨٥. فقد دشّن غورباتشيف برنامجاً متكاملاً للإصلاح اقتصادياً (البيريسترويكا)، وسياسياً، واجتماعياً (الغلاسنوست)، إلى جانب إعادة هيكلة السياسة الخارجية السوفياتية. وقد انطلق التفكير الجديد لغورباتشيف في مجال السياسة الخارجية من مجموعة من المبادئ التي مثّلت إعادة هيكلة للعلاقات مع الولايات المتحدة على أساس تعاوني، لا صراعي، أهمها: توازن المصالح، وليس توازن القوى، والاعتماد المتبادل، والأمن كلٌ لا يتجزأ، ونبذ الحرب. وتم بالفعل حذف النصّ الذي يعترف نظرياً بإمكانية نشوب حرب عالمية من برنامج الحزب الشيوعي، وبدء مرحلة جديدة في العلاقات السوفياتية ـ الأمريكية، قوامها الحوار وتكثيف الاتصالات بين البلدين، والاحترام المتبادل، وبناء الثقة، وتجاوز الاختلافات الأيديولوجية، وتهدئة النزاعات الإقليمية، وإنهاء المواجهة مع الولايات المتحدة في عدد من بؤر التوتر في دول العالم الثالث بصفة عامة، مما أدى إلى تراجع نسبي في حدّة المواجهة بين القوتين العظميين في المنطقة العربية. كما أن البرنامج الإصلاحي لغورباتشيف أدى إلى تداعيات سلبية عديدة، وشهد الاتحاد السوفياتي تدهوراً

اقتصادياً حاداً، وصراعات سياسية بين أجنحة النخبة الحاكمة آنذاك، فرضت نفسها على أولويات القيادة السوفياتية، وتراجع معها الاهتمام بالقضايا الخارجية عامة، ومنها القضايا العربية.

ويرى ألكسندر أكسينيونوك، السفير المفوض، وعضو اتحاد الدبلوماسيين الروس، أن غورباتشيف افتقد الرؤية الشاملة، وكان تحت نفوذ العواطف وقبوله في الغرب، ولم يُعِر أهمية كبيرة للوطن العربي، وأن تراجع أهمية المنطقة العربية في أولويات السياسة السوفياتية بدأ مع غورباتشيف. ونظراً إلى أن هذه التجمّعات الإقليمية كانت قائمة على أساس مصلحي، لا أيديولوجي، فقد اتسقت مع التوجه البراغماتي في السياسة الخارجية السوفياتية. ومن ثم جاء الموقف السوفياتي منها إيجابياً إلى حدّ بعيد[٢٢].

٣ ـ إن هذه المجالس جاءت لتحقيق أهداف اقتصادية واضحة، ولم تكن ذات صبغة قومية أو أيديولوجية، كما لم ترق إلى مستوى التحالفات العسكرية الاستراتيجية، وإنما غلب عليها الجانب التقني الجزئي، كما سبقت الإشارة، وكانت تستقي الدروس من الاتحاد الأوروبي (الذي كان الجماعة الأوروبية آنذاك) كتجربة ملهمة. ومن ثم، فإن هذه التجمّعات لم يكن لها تأثير مباشر في توازنات القوى في المنطقة من وجهة النظر السوفياتية، لا تهدد المصالح السوفياتية على نحو مباشر. وإن كان دخول العراق في مجلس التعاون العربي إلى جانب مصر أعطى الرئيس العراقي صدام حسين انطباعاً زائفاً بمساندة مصر له في حال اجتياحه للكويت، وكان من العوامل التي شجعته على ذلك، وقد ثبت خطأ هذا الاعتقاد في ما بعد.

وانتهت تجربة التجمّعات الإقليمية العربية بتجميد مجلس التعاون العربي في أعقاب احتلال العراق للكويت في آب/أغسطس ١٩٩٠، ومساندة مصر للتحالف الدولي ضد العراق. وكذلك تم تجميد اتحاد المغرب العربي نتيجة الخلافات المغربية ـ الجزائرية في الأساس. وظل مجلس التعاون الخليجي مستمراً، وتم في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ تشكيل قوة دفاع مشتركة أطلق عليها «قوات درع الجزيرة»، وهو قوة عسكرية أنشأتها دول مجلس التعاون

(٢٢) مقابلة شخصية أجرتها الكاتبة مع ألكسندر أكسينيونوك مع السفير المفوض وعضو اتحاد الدبلوماسيين الروس بتاريخ ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٢.

الخليجي لهدف معلن، هو إيجاد قوة خليجية قادرة على القيام بالمهام المطلوبة للدفاع عن أمن الخليج، وردع أي اعتداء تتعرض له. وفي عام ١٩٨٦، تمركزت قوات درع الجزيرة وقوامها، في حينه، خمسة آلاف جندي، في حفر الباطن شمالي شرقي السعودية، إلا أنها لم تفعل شيئاً إزاء الغزو العراقي للكويت في آب/أغسطس ١٩٩٠، وقامت دول الخليج بالاستنجاد بتحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة، فتح الباب على انتشار واسع النطاق للقوات الأمريكية في دول الخليج، ومياه الخليج العربي.

الفصل الخامس

موقف روسيا من العمل العربي المشترك والقضايا العربية ذات التأثير في الحركة الوحدوية

مقدمـــة

كان إعلان قيام كومنولث الدول المستقلة في ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١ من جانب ثلاث من الجمهوريات السوفياتية، وهي روسيا الاتحادية وأوكرانيا وروسيا البيضاء، هو النهاية الفعلية للاتحاد السوفياتي، وقد تأكدت بعقد القمة التأسيسية للكومنولث في ألما آتا، عاصمة كازاخستان، في ٢١ كانون الأول/ ديسمبر. ثم صارت نهاية الاتحاد السوفياتي رسمية في الحادي والثلاثين من الشهر ذاته مع إعلان الرئيس السوفياتي ميخائيل غورباتشيف استقالته من منصبه. ضم الكومنولث إحدى عشرة جمهورية من إجمالي خمس عشرة، حيث رفضت دول البلطيق الثلاث الانضمام، وانضمت جورجيا لاحقاً عام ١٩٩٣.

وخلافاً للجمهوريات الأربع عشرة الأخرى، مثّلت روسيا دولة الاستمرار للاتحاد السوفياتي أو الوريث للدولة السوفياتية، وصارت القيادة الروسية بإمرة بوريس يلتسين، خليفة الرئيس السوفياتي غورباتشيف، وكان من نصيب روسيا معظم القدرات الاقتصادية والعسكرية السوفياتية، وكذلك كل قدراته النووية العسكرية، والمقعد السوفياتي الدائم في مجلس الأمن.

تزامنت هذه التطورات مع تطورات أخرى على الجانب العربي. فرغم تزايد التطلعات والتفاؤل الذي ساد نهاية الثمانينيات حول رأب الصدع العربي الذي حدث في أعقاب توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، بعد عودة مصر إلى جامعة الدول العربية، حدث انقسام عربي آخر لا يقلّ شدة وتأثيراً نتيجة الاجتياح العراقي للكويت في آب/ أغسطس ١٩٩٠، والتدخل الأمريكي عسكرياً على نطاق واسع في منطقة الخليج العربي.

أدت تداعيات الحدث إلى ضرب مشروعات الوحدة العربية في مقتل، كما حدث في نهاية السبعينيات، وتقزّم حلم الوحدة العربية ليقتصر على جامعة

الدول العربية التي اكتنفها الضعف والعجز أحياناً كثيرة في ظل الانقسام العربي، وأصبحت الإطار الذي يعبّر عن الوحدة العربية، والكيان الذي يمكن أن تقصده أية دولة حين تريد التعامل مع العرب على أساس كونهم كياناً واحداً، وليس دولاً شتى، أو أرادت كلمة عربية واحدة تعبّر عن الأمة العربية.

في ضوء هذه المتغيّرات جميعاً يركّز هذا الفصل على علاقة روسيا بجامعة الدول العربية، والتعاون المتنامي بين الطرفين، وكذلك تقارب المواقف الروسية مع تلك العربية إزاء القضية العربية المفصلية، وهي القضية الفلسطينية، والاحتلال الأمريكي للعراق الذي مثّل صدعاً لجهود لمّ الشمل العربي بعد الاجتياح العراقي للكويت.

أولاً: علاقة روسيا بجامعة الدول العربية كإطار وحدوي

تعتبر روسيا أكثر ميلاً واستعداداً للتعاون مع «الوطن العربي» ككيان إقليمي، وهي بذلك تختلف جوهرياً في موقفها عن دول كبرى أخرى ترفض من حيث المبدأ مفهوم الوطن العربي، وتسعى إلى إذابته في كيان أكبر «شرق أوسطي» أو «متوسطي» غير متجانس أو محدّد الهوية.

فروسيا ليس لديها أطماع في الوطن العربي تدفعها إلى العمل على تجزئته، وليس لها تاريخ استعماري في المنطقة العربية. ولم يحدث قط أن تدخلت روسيا عسكرياً لفرض هيمنتها على الوطن العربي أو جزء منه بالقوة، حتى في الحقبة القيصرية التي شهدت تمدداً روسياً في الجوار الجغرافي القريب لروسيا.

كانت خلافات روسيا وحروبها الطويلة مع الإمبراطورية العثمانية خارج الأراضي العربية، وهي عندما أرادت بعض الامتيازات لرعاية الحجاج الأرثوذكس في فلسطين، قامت بالتفاوض مع الإمبراطورية العثمانية التي كانت فلسطين جزءاً منها، لمنحها حقوق الرعاية الدينية للحجيج الأرثوذكس. وقامت موسكو بتأسيس «البعثة الروحية الروسية في القدس» كممثلية دائمة للكنيسة الروسية عام ١٨٤٨، وتقديم العون والمساعدة إلى أبناء الطوائف الأرثوذكسية العرب الذين خاضوا معارك شرسة مع القيادة اليونانية المفروضة على كنائسهم في فلسطين وبلاد الشام بدعم من الباب العالي العثماني. فقد كان التعاون

وحسن الجوار هو السمة المميزة لعلاقات روسيا بالوطن العربي على مر التاريخ والحقب القيصرية، ثم السوفياتية[١].

مثّلت روسيا الاتحادية استمراراً لهذه السياسات تجاه الوطن العربي. ويتضح ذلك من تصريحات ومواقف القادة الروس، والإجراءات والسياسات الفعلية التي اتبعتها روسيا الاتحادية منذ مطلع التسعينيات، والتي تبلورت وأصبحت أكثر متانة واستمرارية منذ وصول فلاديمير بوتين إلى السلطة عام ٢٠٠٠.

فقد رحّبت روسيا الاتحادية في أوائل التسعينيات بفتح جامعة الدول العربية مكتباً لها في موسكو. وفي رسالته إلى مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في الدورة العادية الرابعة عشرة في بيروت في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢، أكد بوتين أهمية القمة، وأنها «من أهم الأحداث السياسية التي من شأنها أن تمارس تأثيراً إيجابياً جدّياً في الوضع في منطقة الشرق الأوسط، وتخدم حلّ مشاكلها الملحّة». وأكد حرصه وعزمه على تطوير التعاون بين روسيا والوطن العربي بقوله: «إننا حريصون على علاقاتنا الودّية مع البلدان العربية، ونعتبر تطوير الأواصر المتعددة الجوانب والتعاون المتبادل المنفعة معها من أولويات سياستنا. وننطلق من أنه في الفترة القادمة لا بد من أن يشهد تعاوننا في كافة المجالات مزيداً من الفعالية، وينسجم بشكل كامل مع مصالح شعوبنا وأهداف تعزيز الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط والعالم أجمع» (انظر نصّ الرسالة في الملحق الرقم (٩)).

على صعيد آخر، وفي ١٧ تموز/يوليو ٢٠٠٢، تم في موسكو التوقيع على اتفاقية التعاون بين غرفة التجارة والصناعة الروسية، والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلدان العربية. تنصّ هذه الاتفاقية على إنشاء مجلس الأعمال الروسي ـ العربي. وفي ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣، تم في موسكو تسجيل الجانب الروسي لمجلس الأعمال تسجيلاً رسمياً لدى الدولة، واسمه «المؤسسة غير التجارية الذاتية» (مجلس الأعمال الروسي ـ العربي)، ومؤسسة غرفة التجارة والصناعة الروسية.

---

(١) غينادي غورياتشكين، **روسيا ومصر في ضوء الأرشيفات الروسية: أواسط القرن الـ ١٩ ـ بداية القرن الـ ٢٠** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٢).

أما الجانب العربي، فتم تدشينه رسمياً في أثناء اجتماع مجلس الاتحاد العام في الكويت في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. ويتم منذ ذلك الحين إجراء الاجتماعات المشتركة مرتين سنوياً في روسيا، وفي الأقطار العربية، بالتناوب، لبحث العلاقات الاقتصادية والتجارية الروسية ـ العربية. كما تم تشكيل مجالس الأعمال الثنائية في إطار مجلس الأعمال الروسي ـ العربي مع كل من: لبنان، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، سورية، عُمان، قطر، مصر، المغرب، اليمن، الأردن، الكويت. ويهدف المجلس إلى تشجيع ودفع العلاقات الاقتصادية والمالية بين روسيا والبلدان العربية، وتقديم المساعدة إلى رجال الأعمال العرب والروس في ترويج الخدمات المالية والائتمانية والاستثمارية، وتنسيق نشاطات رجال الأعمال، وتشجيع إقامة معارض ومؤتمرات وندوات يمكن للممثلين الأجانب المشاركة فيها.

وخلال القمة العربية المنعقدة في الجزائر في آذار/مارس ٢٠٠٥، وجّه الرئيس بوتين رسالة هنأ فيها البلدان العربية بمرور ٦٠ عاماً على إنشاء جامعة الدول العربية، وأكد «أن روسيا تتطلع دوماً إلى توسيع رقعة التعاون المتعدد الأوجه مع جامعة الدول العربية، وإلى التعاون الثنائي المتبادل النفع مع كل أعضائها ضماناً للسلام والأمن والتطور المطرد»، وأنه خلال العقود المنصرمة أثبتت جامعة الدول العربية «جدواها كمنظمة إقليمية ذات سمعة ونفوذ تلتزم بأحكام القانون الدولي، وفي المقام الأول قضايا السلم والأمن والتنمية الاجتماعية».

أعقب ذلك زيارة بوتين إلى مقر جامعة الدول العربية أثناء زيارته للمنطقة في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ التي كان لها دلالة خاصة حول أهمية الوطن العربي لروسيا، وتأكيد موقف روسيا الداعم لوحدة الصف العربي وللعمل العربي المشترك، خلافاً لقوى كبرى أخرى تجد مصالحها في ضرب الوحدة العربية، والتعامل مع الدول العربية فرادى. وقد انعكس ذلك في قول بوتين: «إن روسيا والعالم العربي جاران، وتعتزم روسيا كجار طيب بناء علاقاتها مع العالم العربي في جميع الاتجاهات»، وكذلك في طلبه اعتماد السفير الروسي في القاهرة آنذاك ميخائيل بوغدانوف ممثلاً لروسيا لدى جامعة الدول العربية. (انظر نصّ خطاب في الملحق الرقم (١٠)). وقد اتخذت دورة مجلس جامعة الدول العربية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ للمرة الأولى في تاريخها قراراً باعتماد

سفير روسيا في جمهورية مصر العربية بصفته مفوضاً مخولاً لدى جامعة الدول العربية.

كما كانت زيارة بوتين هذه بمثابة زيارة إلى كل البلدان العربية، لا فقط مصر. فالعديد من البلدان العربية كانت ترغب في استضافة الرئيس الروسي، وقام قادتها بأكثر من زيارة إلى موسكو، ومن ثم فقد كانت زيارة القيادة الروسية إلى جامعة الدول العربية استجابة ذكية وخروجاً من هذا المأزق بدرجة عالية من الحنكة والدبلوماسية[٢].

وقد تأكد ثبات هذا التوجه في السياسة الروسية مع زيارة الرئيس ديمتري مدفيديف إلى جامعة الدول العربية في ٢٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٩، وإلقائه خطاباً فيها في حضور الأمين العام والمندوبين الدائمين للدول العربية، وصف فيه الجامعة الدول العربية بأنها «ذات المكانة». . . وأنها «تعتبر اليوم عاملاً مهماً في السياسة والاقتصاد على الصعيدين العالمي والإقليمي». وشدّد على عمق العلاقات بين الطرفين، وأن روسيا «ترتبط مع الوطن العربي بعلاقات الصداقة التقليدية والاحترام المتبادل»، وأنها «ذات قاعدة متينة». كما أكد رغبة روسيا وسعيها إلى دعم التعاون وتطويره مع البلدان العربية (انظر نصّ الخطاب في الملحق الرقم (١١)).

أعقب ذلك توقيع مذكّرة التعاون بين جامعة الدول العربية وروسيا الاتحادية لإقامة منتدى التعاون العربي ـ الروسي، بين الأمين العام لجامعة الدول العربية ووزير الخارجية الروسي في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وذلك بهدف تعميق الحوار السياسي والتشاور وتبادل الرؤى ووجهات النظر حول القضايا الإقليمية والدولية، وفتح آفاق جديدة للتعاون بين الطرفين في مختلف المجالات (انظر نصّ المذكرة في الملحق الرقم (١٢)). وكان من المقرر أن يتم عقد اجتماع سنوي للمنتدى بالتناوب ما بين إحدى الدول العربية وروسيا، إلا أن ظروف الثورات العربية حالت دون ذلك.

وخلال لقاء الأمين العام لجامعة الدول العربية، عمرو موسى، بالرئيس الروسي ديمتري مدفيديف على هامش منتدى بطرسبورغ الاقتصادي الدولي في

(٢) نورهان الشيخ، «الشراكة العربية الروسية في ضوء مقتضيات المصلحة العربية،» **مجلة البحوث والدراسات العربية**، العدد ٥٠ (حزيران/يونيو ٢٠٠٩).

١٨ حزيران/يونيو ٢٠١٠، أشار عمرو موسى إلى أن «سياسة روسيا في الوطن العربي تحظى بالثقة»، نتيجة المواقف النزيهة والداعمة للحق العربي وللسلام والاستقرار في المنطقة التي تتخذها روسيا. فهناك تقارب واضح في المواقف الروسية والعربية تجاه القضايا الإقليمية عامة، والعربية خاصة. ويبدو هذا جلياً في الموقف من القضية الفلسطينية والاحتلال الأمريكي للعراق، الأمر الذي يعزز التفاهم السياسي بين الطرفين، ويوفر إطاراً موائماً لتطوير العلاقات الروسية ـ العربية في مختلف المجالات.

ثانياً: موقف روسيا من القضية الفلسطينية

تتمتع روسيا بمكانه دولية متميّزة وقدرة على التأثير الدولي، ولا سيما في إطار الأمم المتحدة، حيث تشغل أحد المقاعد الخمسة الدائمة في مجلس الأمن. ويوضح تتبع السياسة الروسية ومواقفها من القضايا العربية عامة أن موقف روسيا منها اتسم دوماً بالاعتدال والتوازن وتأييد الحق العربي، وعليه تعقد آمال البلدان العربية في مزيد من العدالة والانصاف في مواقف المجتمع الدولي تجاه القضايا العربية المختلفة، ولا سيما القضية الفلسطينية.

فروسيا وسيط نزيه، من وجهة النظر العربية، يسعى إلى التسوية السلمية، مراعياً مصالح كافة الأطراف، كما أنها الطرف الدولي الوحيد الذي يحتفظ بقنوات مفتوحة مع أطراف القضية كافة، بما في ذلك حركة حماس التي تعتبرها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي منظمة إرهابية.

وتعتبر روسيا أن استقرار المنطقة مطلب ضروري لتحقيق مصالحها، ومن ثم فهي تسعى إلى الحفاظ عليه. وقد أشار الرئيس الروسي السابق، ورئيس الوزراء الحالي، فلاديمير بوتين إلى ذلك صراحة، خلال زيارة الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى موسكو، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، حيث أكد أن «الوضع في الشرق الأوسط يؤثر في الاقتصاد العالمي، وفي قطاع الطاقة ذي الأهمية البالغة بالنسبة إلى روسيا، مما يحتّم تفعيل سياسة موسكو في المنطقة لأسباب تبدو اقتصادية بحتة على نحو ملحوظ».

تنطلق رؤية روسيا لعملية التسوية السلمية ومستقبلها من أن التسوية السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي أصبحت حتمية، ومن ضرورة اعتماد مبدأ التسوية الشاملة على كافة المسارات، بما فيها المسارين السوري واللبناني، وقيام

دولتين: فلسطينية وإسرائيلية جنباً إلى جنب. وفي حين تنطلق هذه الرؤية من أن العلاقات العربية ـ الروسية ذات أهمية استراتيجية لروسيا، حيث تبدي روسيا اهتماماً واضحاً بتطوير علاقاتها مع البلدان العربية في مختلف المجالات على النحو الذي يحقق مصالح الطرفين، فهي ترى أيضاً أن إسرائيل دولة شرق أوسطية لا يمكن تجاهلها أو تجاهل أهمية العلاقات معها.

شهد الموقف الروسي تجاه الصراع العربي ـ الإسرائيلي تطوراً واضحاً عبر الفترات التاريخية المختلفة. وأدت أزمة الخليج الثانية وتفكّك الاتحاد السوفياتي إلى تحول جذري في الموقف الروسي، على النحو الذي أصبح واضحاً أن المعادلة الصفرية (إما/أو) غير مطروحة في علاقات موسكو مع أطراف الصراع؛ فهي ترتبط بعلاقات جيدة مع إسرائيل، ولكنها في الوقت ذاته تؤيد الحق العربي، وتطور علاقاتها بالبلدان العربية على نحو مطّرد في مختلف المجالات، لأنها لا تجد تناقضاً أو تعارضاً بين الأمرين، ولا سيما مع اتجاه عدد من البلدان العربية ذاتها إلى الانفتاح على إسرائيل والتعاون معها.

فتطور السياسة الروسية وموقفها تجاه الصراع العربي ـ الإسرائيلي على مدى العقود الخمسة الماضية يوضح أن تغيراً ملحوظاً قد طرأ عليها منذ مطلع التسعينيات في اتجاه الاحتفاظ بعلاقات جيدة ومتوازنة مع أطراف الصراع جميعاً، مع خصوصية العلاقة مع البلدان العربية، على النحو الذي أصبح معه التوازن هو السمة الغالبة على السياسة الروسية تجاه القضية الفلسطينية، سواء في العلاقة مع إسرائيل أو في موقفها من الفصائل الفلسطينية المختلفة، وتأييدها لوحدة الصف الفلسطيني.

فعقب انهيار الاتحاد السوفياتي، أصبحت روسيا هي «الراعي الثاني» لعملية السلام خلفاً للاتحاد السوفياتي، إلا أنها لم تسع إلى تفعيل دورها هذا، بل إن دورها أصبح أكثر محدودية وهامشية مما كان عليه في ظل الاتحاد السوفياتي السابق، وتراجعت المنطقة وأهميتها على نحو واضح في أولويات السياسة الروسية طوال حقبة التسعينيات، وذلك نظراً إلى انشغال القادة الروس في فترة ما بعد الانهيار بترتيب الأوضاع الداخلية وإحكام السيطرة عليها، خاصة في ظل تفاقم الأزمة الاقتصادية، واحتدام الصراع السياسي بين الرئيس بوريس يلتسين والبرلمان.

ولم تشهد السنوات الأولى عقب تفكك الاتحاد السوفياتي تحركاً دبلوماسياً

ملموساً ومشاركة فعالة من جانب روسيا في عملية التسوية، باستثناء استضافتها للجولة الأولى من المفاوضات المتعددة الأطراف في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، التي كان متفقاً عليها في فترة ما قبل التفكك، ولم يحضرها الرئيس الروسي، نظراً إلى انشغاله بالتداعيات الداخلية والإقليمية والدولية لتفكك الاتحاد. كما مالت السياسة الروسية إلى تأييد التوجهات الأمريكية، فأيدت فرض عقوبات على ليبيا، وشاركت سفينتان روسيتان في فرض الحصار على العراق ضمن قوات الأمم المتحدة، رغم كون ليبيا والعراق من الحلفاء التقليديين لموسكو في المنطقة. من ناحية أخرى، تطورت العلاقات الروسية ـ الإسرائيلية على نحو ملحوظ، حيث قام ألكسندر روتسكي، نائب الرئيس الروسي بزيارة إسرائيل في نيسان/أبريل ١٩٩٢، ثم قام شمعون بيريس، وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك، بزيارة موسكو في العام نفسه[٣].

إلا أنه مع تصاعد حدّة الانتقادات لسياسة يلتسين الداخلية والخارجية، واتجاهه إلى اتباع سياسة متوازنة وأكثر استقلالية عن الولايات المتحدة الأمريكية، منذ مطلع عام ١٩٩٣، عادت السياسة الروسية إلى التوازن في المنطقة. وقد كانت مذبحة الخليل في شباط/فبراير ١٩٩٤ ـ حين قام أحد المستوطنين الإسرائيليين بقتل ٢٥ فلسطينياً، كانوا يصلون في المسجد ـ هي البداية الحقيقية لعودة روسيا إلى ممارسة دور ما في عملية السلام، بل وعودتها إلى المنطقة ككل. فقد نشطت الدبلوماسية الروسية آنذاك في تقديم مجموعة من المقترحات والمبادئ لعقد مؤتمر دولي ثانٍ للسلام في الشرق الأوسط في مدريد امتداداً لمؤتمر مدريد للسلام الذي عُقد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١. كما اقترحت موسكو إرسال مراقبين دوليين إلى الضفة وقطاع غزة لحماية المواطنين الفلسطينيين العزل من الإعتداءات الإسرائيلية، إلا أن هذه المقترحات لم تلق قبولاً لدى كل من الولايات المتحدة وإسرائيل.

وفي أيار/مايو ١٩٩٥ أدانت روسيا قرار الحكومة الإسرائيلية بمصادرة ٥٣ هكتاراً من الأراضي الفلسطينية، واعتبرته خرقاً للاتفاقات المبرمة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وطالبت الحكومة الإسرائيلية بإعادة النظر في هذا القرار.

(٣) يفغيني بريماكوف، **حقول ألغام السياسة**، ترجمة عبد الله حسن (دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٨).

ورغم إيجابية المواقف الروسية السابقة، إلا أن الاهتمام الروسي بالقضية الفلسطينية عاد وشهد تراجعاً واضحاً خلال العامين التاليين، في ظلّ انفراد الولايات المتحدة بالوساطة لتوقيع الاتفاق الفلسطيني ـ الإسرائيلي، ثم الأردني ـ الإسرائيلي، إلى أن شهد عام ١٩٩٧ محاولة لتنشيط هذا الدور، حيث تم تعيين فيكتور بوسوفاليوك مبعوثاً دائماً خاصاً لعملية السلام في الشرق الأوسط، وهي الخطوة التي اعتبرها بعض المحللين عودة إلى الاهتمام الروسي بالمنطقة، ولا سيما بعد الزيارات المتتابعة التي قام بها إلى المنطقة، بهدف استئناف المباحثات، وإخراج عملية التسوية من الأزمة التي كانت تمر بها آنذاك منذ تولي بنيامين نتنياهو رئاسة الوزراء في إسرائيل.

وبصفة عامة، اقتصر الدور الروسي خلال حقبة التسعينيات، على السلوك اللفظي الداعم للسلطة الفلسطينية، والنشاط الدبلوماسي ومحاولات الوساطة السياسية، والحرص على احتفاظ روسيا بأكبر قدر من التوازن في علاقاتها بمختلف الأطراف[٤].

وفي عام ٢٠٠١، بدأت آلية رباعية الوسطاء الدوليين «الرباعية»، التي تضم روسيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، والتي صدر بها قرار مجلس الأمن الرقم (١٣٩٧) في آذار/مارس ٢٠٠٢، لتعزز من دور روسيا في عملية التسوية السلمية، ولتعود فاعلاً أساسياً في هذه العملية، ذات وضعية دولية وقانونية في هذا الإطار. وقد كان انضمام روسيا إلى «الرباعية» الدولية أمراً محورياً لإحداث التوازن مع الموقف الأمريكي المنحاز دائماً إلى إسرائيل.

تؤكد روسيا دوماً تأييدها للحق الفلسطيني وضرورة التزام إسرائيل بتنفيذ كافة الاتفاقات الموقّعة، والمحافظة على مرجعية مدريد، وتطبيق مبدأ الأرض مقابل السلام، وأن قراري مجلس الأمن الدولي الرقمين ٢٤٢ و٣٣٨ يعدّان الأساس لإحلال السلام في المنطقة. كما تشدّد روسيا على حق الفلسطينيين في اقامة دولتهم المستقلة، ورفض سياسة الاستيطان والعنف، باعتبارها لا تخدم العملية السلمية. وقد ندّدت روسيا باعادة احتلال إسرائيل للأراضي الواقعة تحت

(٤) نورهان الشيخ، «السياسة الروسية في المنطقة العربية: المنطلقات وحدود الدور،» **شؤون عربية** (جامعة الدول العربية)، العدد ١٢٩ (ربيع ٢٠٠٧).

السيطرة الفلسطينية، واعتبرته عملاً يصعّد من المواجهة بين الجانبين، وتؤكد دوماً أن القدس جزء من الأراضي المحتلة. كما أيدت روسيا خطة تينت - ميتشل التي تدعو إلى وقف العنف، وتهدئة الأوضاع، واستئناف المفاوضات. وقد عبّر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين صراحة في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ عن استيائه من ممارسات القوات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية.

كذلك أيدت روسيا عدداً من القرارات المهمة المتعلقة بالقضية الفلسطينية داخل الأمم المتحدة، منها قرار الجمعية العامة (١٠/ ١٣) في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣، الذي يدين تصرفات إسرائيل في الأراضي المحتلة، وبناءها لجدار الفصل العنصري، الذي اعتبرته روسيا عملاً غير شرعي، ونجحت في استصدار قرار مجلس الأمن الرقم (١٥١٥) الذي يقرّ خارطة الطريق، ويجعل منها قراراً ملزماً بدلاً من كونها مجرد مبادرة من الرباعية الدولية. كما رفضت روسيا دعوات الولايات المتحدة وإسرائيل لمقاطعة الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات بدعوى التشجيع على ظهور قائد فلسطيني جديد(٥).

وقد جاءت زيارة الرئيس بوتين إلى فلسطين في نيسان/ أبريل ٢٠٠٥ لتؤكد هذا التوجه في السياسة الروسية، ولعل مراسم استقبال الرئيس بوتين في رام الله، كانت اعترافاً ضمنياً من جانب روسيا بالدولة الفلسطينية، كما أن مطالبته إسرائيل بـ «السعي إلى مساندة الرئيس الفلسطيني بدلاً من الضغط عليه» مثّلت دعماً معنوياً كبيراً للسلطة الفلسطينية ورئيسها.

وبينما انصاعت واشنطن لتل أبيب في مقاطعتها لحركة «حماس»، في إثر الفوز الذي حققه مرشحو الحركة في الانتخابات البرلمانية التي أجريت في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦، دعت موسكو إلى التفاوض مع «حماس»، بل ودعت قادتها لزيارة روسيا خصيصاً لهذا الغرض، وطالبت المجتمع الدولي بالتعاون مع الحكومة الفلسطينية الجديدة، ورأى الرئيس بوتين أنه «لا يجوز تجاهل من وصل إلى السلطة عبر الانتخابات الديمقراطية». وفي الوقت الذي رفضت فيه الولايات المتحدة وإسرائيل نتائج لقاء مكّة بين زعماء حركتي فتح وحماس في الثامن من شباط/ فبراير ٢٠٠٧، أشادت روسيا به واعتبرت

(٥) *Russia and the Moslem World* (Moscow: Russian Academy of Sciences Institute for Scientific Information in Social Sciences, Institute of Oriental Studies, 2005).

أنه يفتح الطريق لاستئناف عملية السلام في الشرق الأوسط.

وإزاء الأزمة التي اندلعت في ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨ نتيجة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، طالبت روسيا إسرائيل بوقف القصف وإطلاق النار في القطاع فوراً، وقامت بتقديم المساعدات الإنسانية إلى الفلسطينيين التي تضمّنت مواد غذائية، وأدوية ولوازم طبية وخيماً ومحطات توليد كهربائية. وأعلن سيرجي لافروف، وزير الخارجية الروسي، أن بلاده لم توقف اتصالاتها مع حماس وتستمر في إجرائها، بهدف حثّها على التوصل إلى الوحدة الفلسطينية على أساس مبادئ منظّمة التحرير الفلسطينية. كما شاركت روسيا في مؤتمر المانحين لإعادة إعمار غزة الذي عُقد في القاهرة في ٢ آذار/ مارس ٢٠٠٩، ودعت إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط في موسكو بهدف إخراج التسوية من مأزقها، وبدء حوار بين كلّ الأطراف، وإطلاق مسيرة التسوية السلمية الشاملة، وهو ما رفضته كلٌ من الولايات المتحدة وإسرائيل.

ثم جاءت زيارة الرئيس الروسي ديمتري مدفيديف إلى فلسطين في ١٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ لتكلّل الدعم الروسي لفلسطين. فقد كانت أول زيارة لمسؤول روسي رفيع المستوى إلى فلسطين من دون المرور بإسرائيل، الأمر الذي جعل الزيارة سابقة هي الأولى في نوعها، حيث جرت العادة أن كل شخصية دولية مهمة تزور فلسطين تزور إسرائيل أيضاً لتؤكد عدم تحيّزها إلى أي من طرفي النزاع الفلسطيني أو الإسرائيلي، إلا أن مدفيديف «شطب» إسرائيل من برنامج الزيارة، على حدّ وصف إحدى وكالات الأنباء الروسية.

وقد كان لحميمية اللقاء مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وتصريحات مدفيديف التي أكدت ثبات الموقف الروسي المؤيد لإقامة دولة فلسطينية، بل وتشديده على ضرورة أن تكون القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية، أكبر الأثر في دعم المحاولات الفلسطينية الجارية لإقامة الدولة الفلسطينية، باعتبار روسيا الراعي الثاني لعملية السلام، وعضو الرباعية الدولية المسؤولة عن عملية السلام في المنطقة. فاستحق مدفيديف وسام نجمة فلسطين تقديراً للدور الروسي الكبير والمتميّز في دعم الشعب الفلسطيني، من أجل الحرية وإقامة دولته المستقلة، والذي لا يقتصر على الدعم السياسي، وإنما يتضمّن دعماً اقتصادياً أيضاً، حيث قدمت روسيا مساعدات بلغت قيمتها ٣٠ مليون دولار إلى

فلسطين على ثلاث دفعات قيمة كل منها ١٠ ملايين دولار في أيار/مايو ٢٠٠٦ وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. كما قدمت إلى فلسطين ٩٨٣٩ طناً من الدقيق في آذار/مارس ٢٠١٠.

وبدا الدعم الروسي للقضية الفلسطينية واضحاً أيضاً في الموقف من إعلان الدولة الفلسطينية، فقد اعتبرت روسيا أن الطلب الفلسطيني الذي تقدم به الرئيس الفلسطيني محمود عباس في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ إلى مجلس الأمن للحصول على عضوية كاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة «مطلق الشرعية ومبني على أسس»، وعبّرت عن أسفها لضعف إمكان اتخاذ قرار بالإجماع في هذا الصدد في مجلس الأمن الدولي، حيث توعّدت الولايات المتحدة باستخدام الفيتو لمنع تمرير العضوية، رغم أن أكثرية أعضاء مجلس الأمن مستعدون لتأييد الطلب الفلسطيني. وأكد سيرجي لافروف، وزير الخارجية الروسي، أن «فلسطين تستحق الإصغاء إليها»، وأن موسكو ستصوّت لصالح طلب فلسطين الخاص بالانضمام إلى الأمم المتحدة. وقال «أعلنّا للفلسطينيين أننا سندعمهم».

كما صوّتت روسيا الاتحادية لصالح عضوية فلسطين في منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، بينما عارضت الولايات المتحدة وإسرائيل، بل وهددت واشنطن بوقف تمويل المنظمة التي تشكّل حصة الولايات المتحدة في ميزانيتها (٢٢ بالمئة). الجدير بالإشارة أيضاً أن التشريعات الأمريكية لعامي ١٩٩٠ و١٩٩٤ تنصّ على احتمال وقف تمويل تلك الهيئات الأممية التي تعترف بفلسطين. وقد وافق على هذا القرار ١٠٧ من الدول الأعضاء في المنظمة مقابل رفض ١٤ دولة، وامتناع ٥٢ عن التصويت، وتم منح فلسطين حق العضوية الكاملة في اليونسكو، لتصبح العضو الـ ١٩٥ في هذه المنظمة الدولية.

وفي حين تتسم العلاقات الروسية ـ الفلسطينية، بل والعربية عامة، بالاستقرار والتطور المستمر، فإن التأرجح والمدّ والجزر يظلّ هو السمة الأساسية للعلاقات الروسية ـ الإسرائيلية. فقد ساد الفتور النسبي والتوتر في العلاقات بينهما خلال أزمة أوسيتيا الجنوبية في آب/أغسطس ٢٠٠٨ نتيجة الدعم العسكري الذي كانت تقدمه إسرائيل إلى جورجيا قبل وأثناء الأزمة، وتبنّي روسيا قراراً مناهضاً لإسرائيل في مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، إلى جانب التعاون الاستراتيجي القائم بين

روسيا وكلّ من سورية وإيران، والذي يعتبر موطناً دائماً للخلاف بين البلدين.

أعقب ذلك قفزات مهمة في العلاقات بين البلدين؛ ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ استأنفت اللجنة الوزارية الاقتصادية الروسية ـ الإسرائيلية المشتركة عملها بعد قطيعة دامت ثلاثة أعوام. وتحتل إسرائيل المرتبة الأولى بين دول الشرق الأوسط من حيث حجم التبادل التجاري مع روسيا، الذي بلغ نحو ٣ مليارات دولار في عام ٢٠٠٨. كما تحتل روسيا المركز الثاني بعد الولايات المتحدة من حيث عدد السائحين الذين يزورون إسرائيل، خاصة بعد إلغاء نظام تأشيرات السفر بين البلدين في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، ويمثلون أكثر من ١٠ بالمئة من إجمالي السائحين إلى إسرائيل، حيث زار إسرائيل ٣,٥ مليون سائح في عام ٢٠٠٨، بينهم ٣٦٠ ألف سائح روسي. وتتعاون الدولتان على نحو وثيق في مجال تكنولوجيا النانو، والفضاء، والطاقة، حيث تقوم روسيا منذ فترة طويلة بإطلاق صواريخ لصالح إسرائيل. كما تم بحث توريد الغاز الروسي إلى إسرائيل، وإقامة منطقة تجارة حرة بينهما.

وفي ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ تم التوقيع على اتفاقية التعاون العسكري الاستراتيجي بين وزارتي الدفاع الروسية والإسرائيلية، وتسلّمت روسيا ١٢ طائرة إسرائيلية الصنع من دون طيار، وتم بحث إمكانية تزويدها بأجهزة تقنية فضائية وليزرية روسية. كما بحثت موسكو مع الخبراء الإسرائيليين فكرة إقامة محطة ليزر لقياس المسافات في إسرائيل تعمل في إطار منظومة «غلوناس» الفضائية الروسية للإرشاد وتحديد المواقع. وتم أيضاً الاتفاق على عدة مشاريع في المجال العسكري التقني، وفي مجال النقل العسكري الجوي.

وقد اعتبر الاتفاق العسكري، الذي سبقت الإشارة إليه، نقلة نوعية في العلاقات الروسية ـ الإسرائيلية، منها الحديث عن التعاون بين البلدين في مجال مكافحة الإرهاب، واللحمة البشرية المتمثلة في اليهود الروس المهاجرين إلى إسرائيل، الذين يبلغ عددهم أكثر من مليون نسمة من أصل مجموع السكان البالغ ٦,٢ مليون نسمة، بنسبة ١٦ بالمئة، والذين أصبحوا يسيطرون على العديد من قطاعات الاقتصاد الإسرائيلي، وحصل أربعة منهم على حقائب وزارية، بعد أن حلّ حزب المهاجرين الروس «إسرائيل بيتنا» في المرتبة الثالثة بين الأحزاب الإسرائيلية التي فازت في الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية لعام ٢٠٠٩، ويتزعّم هذا الحزب أفيغدور ليبرمان.

في هذا السياق، أثار نبأ اعتذار الرئيس الإسرائيلي عن استقبال الرئيس الروسي ديمتري مدفيديف، وإتمام زيارته إلى إسرائيل التي كان من المقرر لها تاريخ ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ في إطار جولة تشمل أيضاً فلسطين والأردن، العديد من التساؤلات وعلامات الاستفهام، باعتباره حدثاً غير مسبوق في العلاقات الدبلوماسية بين الأمم والشعوب، وخاصة مع دولة بحجم وثقل روسيا. وبدا السبب المعلن الذي يرجع إلغاء الزيارة إلى أسباب سياسية داخلية في إسرائيل تتعلق بإضراب موظفي وزارة الخارجية الإسرائيلية، اعتراضاً على رواتبهم المتدنية ومطالبهم بزيادة أجورهم، غير مقنع للكثيرين، وخاصة أن الإضراب ذاته لم يؤثر في زيارة وزيرة الأمن الداخلي الأمريكية إلى إسرائيل.

وقد يكمن السبب من وجهة نظر البعض في التناقض الجوهري بين البلدين حول عدد من القضايا، ولا سيما توجهات السياسة الروسية في المنطقة التي لا تروق كثيراً لإسرائيل، وفي مقدمة ذلك تعزيز التعاون الاستراتيجي في المجالات التقنية والاقتصادية والعسكرية مع سورية، خاصة بعد زيارة الرئيس مدفيديف إلى دمشق في أيار/مايو ٢٠١٠، التي كانت الأولى من نوعها في تاريخ العلاقات بين البلدين، وهو الأمر الذي أثار حفيظة إسرائيل التي طالما اتهمت سورية بتزويد «حزب الله» بأسلحة تخلّ بالتوازن العسكري وبأمن إسرائيل، وحاولت مراراً عرقلة صفقات الأسلحة الروسية إلى سورية، بل وصل الأمر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ إلى حدّ التهديد باستئناف التعاون العسكري مع جورجيا في حال تنفيذ صفقة بيع صواريخ «ياخونت» الروسية المضادة للسفن إلى سورية. كذلك كان لعلاقة روسيا بحركة حماس، والحوار السياسي والزيارات المتكررة التي يقوم بها قادة الحركة إلى العاصمة موسكو، ولقائهم مع كبار الساسة الروس، أكبر الأثر في توتر العلاقات بين روسيا وإسرائيل، حيث ترفض إسرائيل إجراء اتصالات مع حماس، وقدمت احتجاجاً رسمياً على قيام وفد من قادة «حماس» برئاسة خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي للحركة، بزيارة موسكو في شباط/فبراير ٢٠١٠.

إلا أن السبب الأقوى قد يكون مرتبطاً بالحكم الذي أصدره القضاء الروسي على الملياردير اليهودي الروسي خودروكوفسكي في نهاية شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بالسجن ست سنوات إضافية، ليظلّ في سجنه حتى عام ٢٠١٧، بتهمة الاحتيال وسرقة ملايين الأطنان من النفط وغسل الأموال، الأمر الذي أثار امتعاض إسرائيل وانتقادات شديدة من جانب الولايات المتحدة، رغم

كون القضية شأناً داخلياً روسياً، وتأتي في إطار توجه الدولة الروسية لمحاربة الفساد الذي استشرى في عهد الرئيس الروسي الأسبق بوريس يلتسين، وسيطر في إطاره عدد من المليارديرات اليهود على مقاليد الاقتصاد والسياسة والإعلام في روسيا، لتعمّ الفوضى السياسية والاقتصادية في البلاد، وتتراجع مكانة روسيا الدولية، ويعاني الروس اجتماعياً واقتصادياً، مما اضطر الرئيس بوتين فور توليه السلطة إلى تحجيم نفوذهم، وهي الحملة التي أدت إلى هروب اثنين منهم إلى خارج روسيا، في حين تم القبض على خودروكوفسكي وتقديمه إلى المحاكمة. وقد أثارت هذه الإجراءات حملة عنيفة من جانب إسرائيل ضد الرئيس بوتين الذي اتهمته بمعاداة السامية، وكان هذا الهجوم أحد الأسباب الرئيسية وراء زيارة بوتين إلى إسرائيل عام ٢٠٠٥، والتي كانت الأولى في نوعها، ونجحت في تهدئة الجانب الإسرائيلي، وإعطاء دفعة للعلاقات الروسية ـ الإسرائيلية استمرت لسنوات تالية.

رغم التقارب الروسي ـ الإسرائيلي، الذي تفرضه عوامل مصلحية وبراغماتية، فإن التناقضات الجوهرية تظلّ حاضرة بقوة في العلاقات بين البلدين، لتستمر العلاقة بينهما في حالة مدّ وجزر مستمرة. وما زالت هناك حدود للدور الروسي في عملية التسوية، وما زالت روسيا غير قادرة على تأدية دور حقيقي فيها، نتيجة افتقار روسيا إلى إمكانيات التأثير والضغط في الطرف الإسرائيلي من ناحية، ورغبة إسرائيل والولايات المتحدة، من ناحية أخرى، في الانفراد بإدارة عملية التسوية على النحو الذي يحقق مصالحهما فقط، والحؤول دون تدخل أي طرف ذي موقف إيجابي وداعم للقضية الفلسطينية، الذي يعني السير في طريق التسوية العادلة. وقد بدا هذا واضحاً في تحفّظ إسرائيل والولايات المتحدة على مبادرة روسيا إلى عقد المؤتمر الدولي. وهذه هي ليست المرة الأولى لمثل هذا السلوك الصادر عن الدولتين، فقد سبق أن رفضت هاتان الدولتان دعوة فرنسية مماثلة إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط في فرنسا.

ولا شك في أن الهيمنة الأمريكية على شؤون المنطقة، وحجم النفوذ الأمريكي فيها، ورغبة الولايات المتحدة في أن تكون اللاعب الأوحد في المنطقة، يعدّ محدداً أساسياً لتوجهات روسيا إزاء المنطقة. فقد تزامن انهيار الاتحاد السوفياتي مع حرب الخليج الثانية والتدخل العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي، الأمر الذي عزّز من الهيمنة الأمريكية على شؤون الشرق

الأوسط، وخاصة عملية التسوية السلمية، وذلك في ظلّ حرص الولايات المتحدة على القيام بدور الوسيط الوحيد في هذه العملية، منذ مبادرة كارتر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧. صحيح أن أزمة الخليج الثانية فرضت ضغوطاً دولية وإقليمية لتضافر الجهود وتدخل كافة الأطراف المؤثرة من أجل التسوية السلمية للصراع، إلا أنه كان واضحاً منذ البداية أن الاتحاد السوفياتي هو الراعي «الثاني» لعملية السلام بعد الولايات المتحدة، وأن دوره محدود وشكلي. كما أن الولايات المتحدة عادت لتنفرد بدور الوسيط الأوحد في المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية، والأردنية ـ الإسرائيلية، ولم يكن لروسيا دور في الاتفاقات التي تم التوصل إليها على النحو الذي سبقت الإشارة إليه. وقد تأكد ذلك عندما لم توجّه دعوة إلى الرئيس بوتين لحضور مؤتمر شرم الشيخ بشأن عملية التسوية السلمية عام ٢٠٠٠.

والواقع أن القيادة الروسية تدرك أن الولايات المتحدة هي الفاعل الأساسي في المنطقة، وفي علمية السلام، وهي لا تسعى إلى منافسة الولايات المتحدة في ذلك، وإنما إلى المساعدة وبذل الجهود التي قد تسهم في التوصل إلى تسوية شاملة تحقق الأمن والاستقرار في المنطقة.

يضاف إلى هذا افتقار روسيا إلى مقوّمات التأثير والضغط على الجانب الإسرائيلي. إن ما يتردّد عن كون اليهود الروس المهاجرين في إسرائيل ورقة ضغط في يد روسيا على الحكومة الإسرائيلية هو أمر تنقصه الدقة، ويحتاج إلى تدقيق. فالصحيح أنهم ما زالوا يحتفظون بهويتهم الثقافية الروسية، ولديهم العديد من الصحف قُدّر عددها عام ١٩٩٥ بنحو خمسين صحيفة باللغة الروسية، وهي تعكس درجة يعتدّ بها من التمايز الثقافي والشعور بالاستعلاء الثقافي مما عداهم من المهاجرين اليهود، خاصة الشرقيين والإثيوبيين. كما أن لديهم برامج تلفزيونية باللغة الروسية، وفي استطلاع للرأي بينهم أشار أكثر من ٧٧ بالمئة من المستطلع رأيهم إلى أنهم يشاهدون قنوات فضائية روسية بانتظام، في حين يشاهد ٢٥ بالمئة برامج إسرائيلية باللغة الروسية. وهناك أيضاً قناة إذاعية للمهاجرين من الاتحاد السوفياتي ناطقة باللغة الروسية «Reqa»، وهو ما يعكس حرصهم على استمرار التواصل مع ثقافتهم ولغتهم الروسية، وخاصة هؤلاء الذين هاجروا في مطلع التسعينيات.

إلا أنه لا يمكن اعتبار هؤلاء ورقة ضغط يمكن لموسكو استغلالها في

مواجهة إسرائيل، حيث إن اكتراثهم بمصالح روسيا وتوجهات السياسة الروسية في المنطقة ما زال محل شك، ولا يمكن التعويل على ولائهم لروسيا باعتباره أمراً مشكوكاً فيه أيضاً.

فافتقار روسيا إلى إمكانيات التأثير والضغط على الطرف الإسرائيلي من ناحية، ورغبة إسرائيل والولايات المتحدة في الانفراد بإدارة عملية التسوية على النحو الذي يحقق مصالحهما فقط، والحؤول دون تدخل أي طرف ذي موقف ايجابي وداعم للقضية الفلسطينية، بما يعني السير في طريق التسوية العادلة من ناحية أخرى، يمثل عائقاً أساسياً لتفعيل الدور الروسي كراعٍ ثانٍ لعملية السلام، وعضو اللجنة الرباعية للتسوية السلمية في المنطقة. إلّا أن هذا لا يقلل بأي حال من الأحوال من أهمية الدعم الدبلوماسي والفني الروسي للسلطة والحكومة الفلسطينية، ولا سيما في مواجهة الضغوط الأمريكية والإسرائيلية، وسلبية الموقف الأوروبي وتبعيته لهذه الضغوط كتوجّه عام[٦].

ثالثاً: الموقف الروسي من احتلال العراق

كانت روسيا في مقدمة الدول الرافضة للاحتلال الأمريكي للعراق، وقد جاهرت بموقفها هذا علانية داخل مجلس الأمن عندما رفضت مشروع القرار الأنغلو ـ أمريكي لتخويل الولايات المتحدة الحق في استخدام القوة ضد العراق تحت مظلة الأمم المتحدة، الأمر الذي أثّر دون شك في مسار القضية العراقية، وأخرج السلوك الأمريكي من نطاق الشرعية الدولية، وأكد الصبغة الاستعمارية الواضحة للاحتلال الأمريكي ـ البريطاني للعراق في آذار/مارس ٢٠٠٣، ليصبح احتلالاً مستنكراً على الصعيد الدولي رسمياً وشعبياً، وإن لم يغيّر موقف موسكو واقعة الاحتلال في شيء. فرغم أن موقفها لم يحُل دون احتلال الولايات المتحدة للعراق، إلا أنه كان موقفاً مهماً من الناحيتين السياسية والدبلوماسية.

وقد جاء موقف روسيا من الاحتلال الأمريكي للعراق متسقاً مع السياسة الروسية تجاه العراق في فترة ما قبل الاجتياح الأمريكي له، حيث كانت روسيا حليفاً استراتيجياً للعراق، وأبدت تعاطفاً واضحاً تجاه العراق طوال فترة التسعينيات، وأيدت بوضوح رفع العقوبات المفروضة عليه، وذلك رغم أن

(٦) نورهان الشيخ، «السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط في القرن الحادي والعشرين،» مركز الدراسات الأوروبية (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة) (٢٠١٠).

الاتحاد السوفياتي كان قد أعلن رفضه للاجتياح العراقي للكويت في آب/ أغسطس ١٩٩٠، وطالب العراق بالانسحاب من الكويت، وأيد التحالف الدولي ضد العراق سياسياً ودبلوماسياً داخل مجلس الأمن، ووافق على القرارات الخاصة بفرض عقوبات على العراق، وتدخل دبلوماسياً لإقناع العراق بالانسحاب من الكويت. وقد ارتبط هذا جزئياً بظروف تفكّك الاتحاد السوفياتي.

وقد شهد الموقف الروسي في فترة ما بعد الغزو العراقي للكويت تحولاً نسبياً، حيث اتجهت روسيا إلى تأييد العراق. وقد اتخذ هذا التأييد بعدين أساسيين: البعد **الأول** هو السعي إلى تخفيف العقوبات المفروضة على العراق منذ آب/أغسطس ١٩٩٠ تمهيداً لرفعها. أما البعد **الثاني** فقد تمثّل في خرق روسيا الإجماع الدولي في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧ عندما امتنعت عن التصويت على مشروع قرار لمجلس الأمن يتعلق بتحميل العراق مسؤولية التأخير في بيع النفط، حيث رأت أن لجنة العقوبات هي المسؤولة عن ذلك، ولا يجوز معاقبة العراق عليه. كما عارضت روسيا المشروع البريطاني الذي تدعمه الولايات المتحدة في مجلس الأمن، والذي تضمّن فرض نظام جديد لعقوبات الأمم المتحدة على العراق في ما عُرف بـ «العقوبات الذكية»، انطلاقاً من كونه «مشروعاً أحادي الجانب، حيث يشتمل على بنود للتضييق على العراق، في حين لم يُذكر شيء عن البرامج العسكرية للعراق، ولا يتضمن أفقاً لرفع العقوبات» عنه. كذلك قامت روسيا في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠ باستئناف رحلاتها الجوية المباشرة إلى بغداد، في تحدّ واضح للحظر الأمريكي والعزلة التي كانت الولايات المتحدة تحاول فرضها على العراق. ورفضت موسكو استخدام القوة ضد العراق، وأدانت الضربات الجوية التي شنّتها الولايات المتحدة وبريطانيا على العراق في كانون الثاني/ يناير وحزيران/ يونيو ١٩٩٣، وكانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، وشباط/فبراير ٢٠٠١[٧].

عارضت روسيا الخطط الأمريكية بمواصلة العملية المناوئة للإرهاب ونقلها إلى ما تسمية بالدول المارقة، وأن يكون العراق هدفاً لهذه الحملة بعد أفغانستان. كما رفضت موسكو مشروع القرار الذي قُدّم من جانب الولايات المتحدة وبريطانيا وإسبانيا يوم ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٣، وأكدت ضرورة العمل

(٧) يفغيني بريماكوف، **الشرق الأوسط: المعلوم والمخفي**، ترجمة وتحقيق علي العرب وعبد السلام شهباز (دمشق: دار إسكندرون، ٢٠٠٦).

على تنفيذ القرار الرقم (١٤٤١) الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، بشأن نزع أسلحة العراق، وإعطاء المفتشين الدوليين مهلة من الزمن، وعدم استعمال القوة العسكرية، وأن يكون مجلس الأمن إطاراً لحلّ المشكلة.

وحذّر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الولايات المتحدة من شنّ هجوم عسكري من جانب واحد إذا كانت ترغب في الحفاظ على الائتلاف الدولي الذي حشدته ضد الإرهاب. ورفض بوتين مفهوم «محور الشر» الذي طرحه الرئيس الأمريكي جورج بوش في وصفه للعراق وإيران وكوريا الشمالية، وذكر أن روسيا تتفهم تجاوز الولايات المتحدة لمجلس الأمن في قرارها بشنّ حملة عسكرية ضد أفغانستان، إذ إن واشنطن كانت تتعامل مع تهديد فوري. ولكن يجب ألا يكون هناك أي استثناء مشابه في ما يتعلق بشنّ هجمات على العراق أو إيران أو كوريا الشمالية. وأعربت القيادة الروسية عن اقتناعها بعدم وجود براهين موضوعية تثبت تورط العراق في دعم منظمات إرهابية عالمية، بما في ذلك تنظيم القاعدة، كما أنه ليست هناك دلائل على امتلاكه أسلحة دمار شامل أو أنه يقوم بإنتاجها[٨].

ولكن رغم نجاح روسيا بالتنسيق مع فرنسا والصين في الحؤول دون استصدار الولايات المتحدة قراراً من مجلس الأمن يخوّلها حق التدخل العسكري في العراق، إلا أنها لم تستطع الحؤول دون عمل عسكري أحادي الجانب قامت به الولايات المتحدة التي احتلت العراق متجاوزة ومنتهكة الشرعية الدولية والقانون الدولي.

وقد اتسم الموقف الروسي منذ بدء الأزمة العراقية بالوضوح وثبات التوجه، مؤكدة روسيا ما يلي:

١ ـ أولوية تحقيق الاستقرار في العراق، وضرورة اتخاذ كافة التدابير اللازمة لذلك، وتأكيد ضرورة التخفيف من المعاناة الإنسانية لشعب العراق، واستمرار المساعدات المقدمة إليه.

٢ ـ ضرورة حلّ الأزمة العراقية في إطار الأمم المتحدة، وعلى أساس قرارات مجلس الأمن السابقة في هذا الخصوص.

(٨) يفغيني بريماكوف، **العالم بدون روسيا**، ترجمة عبد الله حسن (دمشق: دار الفكر، ٢٠١٠).

٣ ـ تأكيد احترام سيادة العراق واستقلاله السياسي، وضمان وحدة وسلامة أراضيه، واحترام حق الشعب العراقي في تحديد السلطة الحاكمة له، وكذلك في استغلال الموارد الطبيعية للعراق.

٤ ـ ضرورة مراعاة المصالح الشرعية لدول الجوار العراقي، والدول الأخرى المعنية بإعادة بناء عراق ما بعد الحرب، في إشارة واضحة إلى المصالح الروسية في العراق.

كان هناك تأكيد مستمر من جانب روسيا بضرورة الانسحاب الأمريكي من الأراضي العراقية، وضرورة تحديد جدول زمني لانسحاب القوات الأجنبية من العراق. واعتبر الرئيس بوتين أن «التدخل العسكري الأمريكي أساء للعراق أكثر مما فعل الرئيس العراقي الراحل صدام حسين». كما أكد دوماً ضرورة حل القضية العراقية في إطار الشرعية الدولية، ومن خلال الأمم المتحدة، وحق الشعب العراقي في اختيار حكومته وإدارة شؤون بلاده تأييداً لمبدأ «شعب العراق يحكم العراق». ورفضت روسيا رفضاً تاماً مشاركة أية قوات روسية لحفظ السلام في العراق، رغم أن وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري طلب ذلك صراحة خلال زيارة له إلى موسكو في تموز/يوليو ٢٠٠٤. كما أقر مجلس الدوما (البرلمان) الروسي في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٣ بياناً وصف فيه الاحتلال الأمريكي بأنه خرق لأصول القانون الدولي.

كانت المصالح الاقتصادية المباشرة وراء معارضة روسيا للاحتلال الأمريكي للعراق. ففي ظل الاحتلال الأمريكي كان من الصعب تصور فرصة لتعاون اقتصادي وعسكري حقيقي ومجدٍ اقتصادياً بين العراق وروسيا. من ناحية أخرى، فإن السيطرة الأمريكية على النفط العراقي سيكسب الولايات المتحدة تأثيراً في حجم الإنتاج العراقي من النفط، ومن ثم في أسعاره العالمية، الأمر الذي سيؤثر حتماً في روسيا، باعتبارها من أكبر منتجي النفط ومصدّريه عالمياً. يضاف إلى هذا أن روسيا تنظر إلى السياسة الأمريكية على أنها مصدر خطر على المصالح الروسية. فموسكو تدرك أن الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي، وفي أفغانستان، وفي العراق، وفي بعض جمهوريات آسيا الوسطى، هو بمثابة تطويق شامل للأمن الروسي يتكامل مع امتداد حلف الأطلسي، ونشر الدرع المضاد للصواريخ في دول أوروبا الشرقية.

ولكن سرعان ما أدركت روسيا أن الاحتلال الأمريكي للعراق أصبح أمراً

واقعاً، وأن تحقيق مصالحها الاقتصادية في العراق رهن بتحقيق الاستقرار السياسي فيه من ناحية، والتعاون في حدود ما مع الولايات المتحدة من ناحية أخرى، حيث أصبح من المستحيل على أية قوة دولية الدخول إلى العراق إلا من البوابة الأمريكية. في هذا الإطار، وافقت روسيا في أيار/مايو ٢٠٠٣ على المقترح الأمريكي برفع العقوبات المفروضة على العراق، باستثناء تلك العسكرية (قرار مجلس الأمن الرقم (١٤٨٣)) في مقابل احترام الديون المستحقة لروسيا وعقودها المبرمة سابقاً في العراق. وأعلن وزير الخارجية الروسي في تموز/يوليو ٢٠٠٣ استعداد روسيا لاستئناف الاتصالات مع المجلس الحاكم في العراق المدعوم من الولايات المتحدة، بل واعتبرت المجلس خطوة مهمة نحو نقل السلطة من قوات التحالف إلى العراقيين أنفسهم.

من ناحية أخرى، شاركت روسيا في الجهود الدولية والإقليمية الساعية إلى احتواء الأزمة العراقية وتحقيق الاستقرار فيه. فقد شاركت روسيا في المؤتمر الدولي حول العراق الذي عقد في شرم الشيخ في ٢٢ ـ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، إلى جانب ممثلي الدول الكبرى وأربع منظمات دولية وإقليمية، هي: الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وجامعة الدول العربية، فضلاً عن الدول المجاورة للعراق، وذلك من أجل دعم وتأمين العملية الانتخابية في العراق التي كانت مقرّرة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وأكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن العراقيين قادرون بأنفسهم على بناء عراق قوي مستقل، وأن روسيا تدعم مبادرة بغداد لإجراء مشاورات ولقاءات متعددة الأطراف حول العراق. أعقب ذلك مشاركة روسيا في مؤتمر العهد الدولي الذي عقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ لدعم العراق.

كما شاركت روسيا في المؤتمر الدولي الذي دعت إليه الحكومة العراقية، وعقد جلساته الأولى في بغداد في ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٧ بمشاركة وفود ١٧ دولة ومنظمة، وممثلي الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي والبلدان المجاورة للعراق، بالإضافة إلى المنظمات الإقليمية المعنية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وناقش المؤتمر قضايا الأمن الحدودي واللاجئين والمشردين في الداخل وإمدادات النفط. وقد أكدت روسيا أن الهدف من المؤتمر يجب أن يكون صياغة مواقف جماعية، وليس دعم المبادرة الأمريكية بشأن العراق، التي تعتمد، من وجهة النظر الروسية، على ضرورة أن تقوم الحكومة العراقية بإسكات جميع معارضيها. كما أن الإدارة

الأمريكية التي ترفض، رغم خسائرها الجسيمة، الاعتراف بهزيمة مشروعها السياسي في العراق، وفشلها العسكري في القضاء على ما تصفه بالتمرّد، هي الأحوج إلى آلية دولية للخروج من «المستنقع مع الاحتفاظ بماء الوجه، وأن المؤتمر الدولي سيكون المخرج المناسب لانسحاب يضمن على المدى البعيد المصالح الأمريكية الحيوية في المنطقة على أساس العلاقات المتكافئة والمنافع المتبادلة». ودعا وزير الدفاع الروسي سيرجي إيفانوف إلى إشراك الدول الإقليمية في الجهود الرامية إلى تسوية الوضع في العراق، وأكد ايفانوف ضرورة إشراك سورية والأردن والعربية السعودية وإيران ومصر في عملية التسوية السياسية للوضع في العراق. وقال إن «للمجتمع الدولي برمته مصلحة في تطبيع الوضع في العراق الذي يعاني عمليا عنفاً طائفياً».

وشهدت فترة ما بعد الاحتلال تغيّراً ملحوظاً في السياسة الروسية تجاه العراق، كنتيجة طبيعية لواقعة الاحتلال وتداعياتها، حيث تراجع التعاون الاستراتيجي بين روسيا والعراق على نحو واضح، وسعت روسيا إلى إعادة صياغة علاقاتها مع العراق، والتركيز على التعاون الاقتصادي والتقني، خاصة في قطاع النفط، وتحقيق شراكة تنموية وتقنية مع العراق على النحو الذي يحقق مصالح الطرفين.

تضمّن ذلك موافقة مجلس الوزراء العراقي في أيار/مايو ٢٠٠٦ على فتح قنصليتين روسيتين في البصرة وإربيل، وقيام روسيا في شباط/فبراير ٢٠٠٨ بشطب ٩٣ بالمئة من الديون العراقية المستحقة لها، التي بلغت عام ٢٠٠٣ قبيل الاحتلال ١٢,٩ مليار دولار. وتم التشديد على احترام العقود والاتفاقات السابقة بين روسيا والنظام العراقي السابق، وعلى عودة الشركات النفطية وغيرها من الشركات الروسية إلى العراق، وكذلك استئناف التعاون لبناء محطات للطاقة الكهربائية في العراق، واستئناف التعاون في مجال المشروعات المائية. إلا أن التقدم في هذه المجالات ما زال محدوداً، نتيجة عدم استقرار الأوضاع الداخلية في العراق(٩).

---

(٩) نورهان الشيخ، «الاستمرار والتغير في السياسة الروسية تجاه العراق،» **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد ٢٤ (خريف ٢٠٠٩).

خاتمة

مستقبل العلاقات الروسية ـ العربية في ضوء ثورات الربيع العربي

شهدت العلاقات الروسية ـ العربية تفعيلاً ملحوظاً منذ مطلع الألفية بعد انحسار وتراجع واضحين خلال التسعينيات من القرن العشرين. فمن ناحية، استطاعت موسكو إعادة إطلاق علاقاتها مع حلفائها التقليديين في المنطقة على أسس جديدة، إلا أن اللافت للانتباه هو التطور غير المسبوق في علاقات روسيا بأقطار الخليج العربي، وخاصة العربية السعودية، بعد عقود طويلة من توقف العلاقات بينهما منذ ثلاثينيات القرن الماضي. ولقد كان وصول الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى السلطة عام ٢٠٠٠، وزياراته المتكررة إلى المنطقة العربية نقطة تحول في العلاقات الروسية ـ العربية وإيذاناً ببدء حقبة جديدة في السياسة الروسية تجاه المنطقة، تستعيد فيها روسيا مكانتها كفاعل أساسي في شؤون المنطقة وقضاياها التي تتزايد حدّة وتعقيداً.

إن تتبع السياسة الروسية في المنطقة على مدى العقد الماضي يعكس تغيّراً ملحوظاً فيها، ليس مقارنة بما كانت عليه خلال فترة الاتحاد السوفياتي السابق فقط، وإنما مقارنة أيضاً بحقبة التسعينيات في ظل قيادة الرئيس الروسي الأسبق بوريس يلتسين. فقد عادت روسيا لتؤدي دوراً فاعلاً، وتتخذ مواقف واضحة في العديد من القضايا الدولية والإقليمية، وقد ساعدها في ذلك وجود قيادة واعية ذات رؤية للأولويات الوطنية، ولديها القدرة على تنفيذها وإدارة تبعاتها بكفاءة، وانتعاشة اقتصادية مكّنتها من تحقيق درجات متزايدة من الاستقلالية في سياستها الخارجية.

ولكن ما إن استطاعت روسيا ترتيب أوضاعها في المنطقة بجهد كبير، وزيارات متتالية ومكثفة قامت بها القيادة الروسية، حتى هبّت رياح التغيير لتعصف بكل الأوراق، وتطرح ضرورة إعادة ترتيبها من جديد.

فثورات الربيع العربي التي بدأت في تونس في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠، وما زالت تتطور في العديد من البلدان العربية، توفر فرصاً وتفرض تحديات على روسيا. فالثورات نجحت في فك الارتباط التقليدي بين النخب الحاكمة والولايات المتحدة في بعض البلدان، إلا أنها قد تنجح أيضاً في إنهاء العداء التقليدي بين البعض الآخر والولايات المتحدة، وفي مقدمتها ليبيا وسورية. ولا شك في أن هذه التطورات سوف تؤدي إلى بروز متغيّرات إقليمية جديدة تماماً. وفي نهاية مرحلة التحول، سوف يعاد تعريف الحلفاء، وكذلك الخصوم أو المنافسين، الأمر الذي سيؤثر حتماً في السياسة الروسية وتحالفاتها. فالمنطقة بأكملها يعاد رسم خريطة القوى والتحالفات فيها، وذلك بالنظر إلى التغيّر السريع والجذري الذي تمر به، والذي سيغير من دون شك من حسابات روسيا ومعطيات اتخاذ قرارها الخارجي. ويعتبر هذا التغير في حدّ ذاته تحدياً مهماً يواجه السياسة الروسية.

ولا شك في أن روسيا حريصة على استمرار روابطها مع الوطن العربي، وتنمية التعاون المثمر بينهما في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاستراتيجية. وهي أكثر ميلاً إلى ترجمة أهدافها ومصالحها إلى علاقات تعاونية تخدم مصالحها ومصالح الأطراف العربية. وبقدر قراءتها السليمة والمبكرة للتغيرات في المنطقة، سيكون نجاح السياسة الروسية في تجاوز التحديات التي تفرضها واستغلال الفرص المتاحة ورصيدها التعاوني، لإعادة صوغ وترتيب علاقاتها مع البلدان العربية، والحفاظ على وجودها ومصالحها.

إن روسيا عازمة على استمرار دفع علاقاتها قدماً بالوطن العربي الذي تعتبره موسكو جاراً مهماً ترتبط معه بعلاقات صداقة تقليدية واحترام متبادل، وقاعدة راسخة من التواصل الحضاري والتاريخي والتعاون الاستراتيجي على مدى عقود طويلة. فروسيا قادرة على إعادة ترتيب علاقاتها، ومواجهة التحديات التي تفرضها التغيّرات المصاحبة للثورات العربية. ويعزّز من هذا التوجه مجموعة من العوامل:

١ ـ الموقف الروسي من الثورات العربية

خلافاً للعهد السوفياتي الذي كانت فيه موسكو الداعم لكل الثورات وحركات التحرر الوطني في العالم، لم تعلن روسيا تأييداً صريحاً للثورة والثوار في أي بلد عربي. فقد التزمت الصمت إزاء الأحداث إلى حين نضجها وإزاحة من في السلطة، كما حدث في تونس ومصر. ووقفت موقف الحياد أو المتابع، واتسم موقفها بالتأني الذي وصل إلى حدّ البطء في ردّ الفعل في حالة اليمن والبحرين، في حين أبدت مواقف مؤيدة بوضوح للسلطة الحاكمة في ليبيا وسورية مع اختلاف نمط ودرجة التأييد. ولكن مع الحرص في الوقت ذاته على إبقاء قنوات اتصال مفتوحة مع الثوار، في محاولة لتحقيق أكبر قدر ممكن من التوازن، والتشديد الدائم على نزاهة مواقفها، وحرصها على الاستقرار الداخلي والإقليمي للبلدان العربية، حتى يتسنّى لها الإبقاء على علاقاتها بالدول محل الثورات، بغضّ النظر عن الطرف الذي سيسيطر على السلطة ويكون له الغلبة في النهاية.

ففي بدايات الأزمة الليبية، رأت روسيا أنها «حرب أهلية»، ورفضت الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي الذي تشكل في ٢٧ شباط/ فبراير ٢٠١١، ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الليبي، رغم توالي الاعتراف الدولي والعربي به. كما رفضت الانضمام إلى مجموعة الاتصال الدولية بشأن ليبيا، رغم كونها تضم نحو ٤٠ دولة، بالإضافة إلى ممثلين عن منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي. إلا أنه من ناحية أخرى، أعلن الرئيس الروسي ديمتري مدفيديف أن نظام القذافي فقد شرعيته، ويجب عليه الرحيل، ورفضت موسكو استضافة القذافي في روسيا حال تنحيه. كما وافقت على قرار مجلس الأمن الرقم (١٩٧٠)، ولم تستخدم الفيتو ضد القرار الرقم (١٩٧٣)، كموقف وسط يتضمّن دعماً غير مباشر للثوار، وعزوفاً عن التأييد المطلق للقذافي في مواجهة الثوار وحلف الأطلسي. كما اعترفت بالمجلس الانتقالي الوطني «طرفاً مفاوضاً» وشريكاً شرعياً في المحادثات حول مستقبل ليبيا، وقامت بجهود للوساطة بين السلطات الليبية والثوار التي بدأت باستقبال موسكو ممثلي الحكومة الليبية وممثلي المعارضة. تلا ذلك عدة لقاءات عقدها ميخائيل مارغيلوف، المبعوث الخاص للرئيس الروسي لشؤون التعاون مع البلدان الأفريقية، ومبعوثه الخاص للتسوية في ليبيا، مع ممثلي المجلس الانتقالي، ورئيس الوزراء الليبي، ووزير الخارجية، خلال شهر حزيران/ يونيو ٢٠١١.

وعلى الرغم من إسراع العديد من الدول العربية والأجنبية إلى الاعتراف بالمجلس الانتقالي كسلطة شرعية في البلاد، في أعقاب وصول الثوار إلى طرابلس، كان هناك تأنٍ واضح من جانب موسكو في الإقدام على هذه الخطوة، وأعلنت الخارجية الروسية أن «الوضع في ليبيا لا يزال غامضاً». كما أعلن الرئيس الروسي أنه «بالرغم من نجاحات الثوار وهجومهم على طرابلس، فإن القذافي وأنصاره لا يزالون يحتفظون بنوع من النفوذ وبعض القدرات العسكرية، وأنه ما زالت هناك سلطتان في ليبيا وروسيا تعوّل على التوصل إلى اتفاقات حول وقف إطلاق النار بين الجانبين المتنازعين. ثم عادت واعترفت بالمجلس الانتقالي ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الليبي، وسلطة حاكمة في ليبيا، وذلك في الأول من أيلول/ سبتمبر ٢٠١١.

وإذا كان التوازن هو السمة الغالبة على موقف موسكو من الثورة الليبية، فإن الدعم الروسي للسلطة الحاكمة أوضح ما يكون في الحالة السورية، حيث أبدت روسيا دعماً سياسياً ودبلوماسياً وعسكرياً واضحاً لنظام الأسد، رغم تكرار دعوتها إلى القيادة السورية لوقف العنف ومواصلة إجراء إصلاحات سياسية واجتماعية عميقة، بل وتحذير الرئيس مدفيديف من أن موسكو قد تغيّر موقفها تجاه دمشق في حال فشل الرئيس الأسد في إقامة حوار مع المعارضة، وأنه «ينتظر الأسد مصير محزن إذا لم يبدأ حواراً مع المعارضة ويباشر الإصلاحات». فقد رأت روسيا ضرورة منح القيادة السورية الوقت لتطبيق الإصلاحات التي تم الاعلان عنها، ورفضت الدعوة التي أطلقها كلٌّ من الرئيس الأمريكي باراك أوباما وكاثرين آشتون، المفوضة العليا لشؤون السياسة الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي، إلى الرئيس الأسد للتنحّي. وفي حين أوقفت روسيا التعاون العسكري التقني مع ليبيا بعد فرض العقوبات، رغم خسائرها من جراء ذلك التي بلغت نحو ٤ مليارات دولار، واصلت مؤسسة «روس أوبورون إكسبورت» الروسية توريد السلاح إلى سورية بموجب العقود المبرمة سابقاً.

كذلك فشلت المساعي الغربية المتكررة لإصدار قرار من مجلس الأمن الدولي يدين سورية لاستخدام العنف في قمع المتظاهرين، بسبب معارضة روسيا والصين. وأكدت موسكو أنها لا تفضل حلّ الأزمة السورية عن طريق فرض عقوبات على دمشق، وتعطي الأولوية للوسائل الدبلوماسية والسياسية. وأعلن الرئيس الروسي في عدة مناسبات أن روسيا لن تؤيد قراراً يصدره

مجلس الأمن الدولي بشأن سورية على غرار القرار بشأن ليبيا. ورأى أن القرارين الرقمين (١٩٧٠) و(١٩٧٣) قد تم انتهاكهما بشكل واضح، وتم التلاعب بهما. وأكد أنه «لا توجد رغبة البتّة بأن تسير الأحداث في سورية وفق النموذج الليبي، وأن يُستخدم قرار لمجلس الأمن لتبرير عملية عسكرية ضد سورية».

وقامت روسيا تؤيدها الصين بالفعل باستخدام حق النقض (الفيتو) لعرقلة إصدار مجلس الأمن قراراً يدين القمع في سورية في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، وعادت إلى استخدام الفيتو للمرة الثانية ضد قرار مماثل في ٥ شباط/ فبراير ٢٠١٢، ثم للمرة الثالثة في ١٩ تموز/يوليو ٢٠١٢.

كما كانت روسيا من بين الدول التسع التي صوّتت ضد قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة حول سورية في اجتماعه يوم ٢٩ نيسان/ أبريل، الذي جاء بمبادرة أمريكية، ويشجب الاستخدام المفرط للقوة من قبل السلطات بحق المتظاهرين. وحذّرت من مغبة التدخل الخارجي في سورية، واعتبرت أنه لن يؤدي إلا للمزيد من العنف، وقد يشعل حرباً أهلية. كما صوّتت موسكو ضد قرار المجلس الصادر في ٢٣ آب/أغسطس، ورأت أنه يهدف إلى تنحية الحكومة الشرعية للبلاد. ورفضت استخدام الآليات الحقوقية من أجل التدخل في الشؤون الداخلية، وتحقيق الأهداف السياسية التي تتعارض مع قواعد الشرعية الدولية، وتخالف ميثاق الأمم المتحدة الذي يقوم على مبدأ احترام سيادة الدول ووحدة أراضيها. وعارضت موسكو أيضاً إحالة الملف النووي السوري إلى مجلس الأمن، في اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في حزيران/يونيو، ولكن تم التصويت لصالح القرار بالأغلبية في محاولة من الدول الغربية للضغط على سورية. كما حذّرت موسكو الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من تزويد المعارضة السورية بالأسلحة وتكرار السيناريو الليبي.

على صعيد آخر، كان للدبلوماسية الروسية الدور الرئيسي في التوصل إلى خطة كوفي أنان للتسوية في سورية. فأثناء لقاء سيرجي لافروف مع وزراء الخارجية العرب في القاهرة في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٢، تم الاتفاق على خمسة مبادئ للتسوية السلمية للأزمة السورية، وتمّت المصادقة عليها في قرار خاص صادر عن مجلس الأمن الدولي في ٢١ آذار/مارس، لتشكل خطة عمل كوفي

أنان مبعوث الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية الخاص إلى سورية، والتي تتألف من ست نقاط تتضمن وقف العنف والسعي إلى التسوية السلمية للأزمة. وأكدت موسكو دعمها لإنجاح خطة أنان، حتى بعد استقالته وتعيين الأخضر الإبراهيمي، واتهمت عناصر القاعدة في سورية بمحاولة إفشالها من خلال هجمات وتفجيرات استهدفت السلطة والمدنيين، بل والمراقبين الدوليين على السواء.

كما عبّرت روسيا عن استعدادها لاستضافة مفاوضات بين ممثلي الحكومة السورية والمعارضة في موسكو، وكذلك الاتصالات الهادفة إلى توحيد المعارضة السورية. وطرحت مبادرة لعقد مؤتمر دولي حول سورية تحت رعاية الأمم المتحدة، وأكدت ضرورة إشراك الفاعلين الإقليميين ذوي التأثير، وفي مقدمتهم إيران، إلى جانب كل من قطر والسعودية ولبنان والأردن والعراق وتركيا، إضافة إلى منظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأوروبي، وأجرت اتصالات مع المعارضة السورية. وفي حين انتقدت دمشق لقاء الدبلوماسيين الأمريكيين مع ممثلي المعارضة السورية، رحّبت باتصالات الجانب الروسي، انطلاقاً من أن موسكو وسيط نزيه، وتحاول من خلال هذه اللقاءات إقناع المعارضة ببدء الحوار مع السلطة.

ويعتبر ثبات روسيا على موقفها خلال الأزمة السورية أحد أبعاد المخاض الصعب لنظام عالمي جديد. فقد شهد العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين بدء حقبة جديدة في العلاقات الدولية تتضمن تحولاً تدريجياً إلى نظام دولي متعدد القوى ذات صبغة آسيوية واضحة. وقد أصبح هذا التغيّر حقيقة واضحة. فالنجم الأمريكي أخذ في الأفول سريعاً منذ منتصف العقد الماضي، حيث تتراجع الهيمنة الأمريكية، وتتصاعد قدرات دول أخرى مثل روسيا والصين وغيرها من القوى الآسيوية المهمة والفاعلة إقليمياً، التي ترغب في تأدية دور مؤثر في إطار نظام دولي أكثر توازناً، وربما أكثر عدالة أيضاً، الأمر الذي دفع كثيراً من المتخصّصين إلى الاعتقاد بأنه إذا كان القرن التاسع عشر هو القرن الأوروبي، والقرن العشرون هو القرن الأمريكي، فإن القرن الحادي والعشرين هو القرن الآسيوي. صحيح أن هذه القوى الصاعدة لا تستطيع حتى الآن فرض أجندة عالمية، ولكنها استطاعت تحجيم الولايات المتحدة وإعاقة حركتها في مواقف عدة من أبرزها الأزمة السورية.

٢ ـ المصالح الروسية الاقتصادية والاستراتيجية في المنطقة

على مدى العقد الأول من القرن العشرين استطاعت روسيا إعادة بناء علاقاتها مع عدد كبير من البلدان العربية بمن فيها حلفاؤها التقليديون، وفي مقدمتهم سورية وليبيا والجزائر، والشركاء الجدد مثل بلدان الخليج والأردن. وأصبح لروسيا مصالح حقيقية تسعى إلى الحفاظ عليها وتنميتها حتى مع تغيير النظم الحاكمة في بعض الأقطار العربية في أعقاب الثورات. فروسيا لا تسعى إلى تحقيق مكاسب سياسية أو ممارسة دور أمني أو عسكري ينافس الوجود الأمريكي المكثف في المنطقة العربية، وإنما إلى شراكة استراتيجية بالمعنى الاقتصادي والتقني، ذات عائد اقتصادي مباشر لروسيا، وعائد تنموي حقيقي لدول المنطقة.

في هذا الإطار، ترتبط المصالح الروسية بثلاثة قطاعات رئيسية، هي: الطاقة (النفط والغاز)، والتعاون التقني في المجالات الصناعية والتنموية، والتعاون العسكري.

ويحتلّ التعاون والتنسيق في مجال الطاقة قمة أولويات السياسة الروسية في المنطقة العربية، وحوله تتمحور الدبلوماسية الروسية والتقارب الروسي مع البلدان العربية، ولا سيما أقطار الخليج العربي، ويلي ذلك أوجه التعاون الأخرى، سواء في المجال التقني أو الاقتصادي أو الاستراتيجي العسكري. فقطاع الطاقة يمثل أحد المجالات الأساسية التي تتلاقى فيها المصالح العربية والروسية، وهو جوهر الشراكة العربية ـ الروسية في المستقبل والدعامة الأساسية لها. إن روسيا تنظر إلى أقطار الخليج، ولا سيما السعودية، كحليف لها في سوق الطاقة العالمية، وليس كمنافس أحدهما للآخر. ويتم التنسيق والتعاون بين روسيا والبلدان العربية في مجال الطاقة في إطار محورين أساسيين:

المحور **الأول** هو الحفاظ على استقرار السوق النفطية، وضمان حدّ أدنى لأسعار النفط، وذلك من خلال التحكّم في حجم الإنتاج، وخاصة أن روسيا تشارك في اجتماعات أوبك كمراقب.

والمحور **الثاني** هو الاستثمارات الروسية في قطاع النفط العربي، والإقبال الشديد من جانب شركات النفط الروسية للاستثمار في قطاع النفط في البلدان

العربية من خلال المشاركة في عمليات البحث والتنقيب وتطوير الإنتاج. فروسيا تمتلك التكنولوجيا والخبرة اللازمتين في مجال الكشف والتنقيب عن النفط واستخراجه، وكذلك في مجال الصناعات البتروكيميائية، حيث تعدّ روسيا من أكبر منتجي البتروكيميائيات في العالم من خلال ١٥ شركة كبرى بفروعها المنتشرة في مختلف أنحاء العالم. وتعتبر الشركات الروسية، خاصة «لوك أويل» و«غاز بروم» من كبريات الشركات العالمية العاملة في مجال الطاقة. وهناك العديد من المشروعات التي بدأت بالفعل بين روسيا وعدد من البلدان العربية، وهي تعتبر نواة لتطوير التعاون في هذا المجال، وفي مقدمتها السعودية، ومصر، والجزائر، والسودان، وسورية، وليبيا.

وعلى الصعيد الاقتصادي، تمثل المنطقة العربية سوقاً مهمة ذات قوة استيعابية كبيرة للصادرات الروسية من السلع الاستراتيجية والمعمّرة، مثل الآلات والمعدات والأجهزة والشاحنات والحبوب. وفي عام ٢٠١١ بلغ التبادل التجاري بين روسيا والبلدان العربية ١٠ مليارات دولار. وتأتي مصر والجزائر والمغرب في مقدمة الشركاء التجاريين لروسيا في المنطقة، وعادة ما يميل الميزان التجاري إلى صالح روسيا بفارق كبير جداً.

كذلك تسعى روسيا إلى تنشيط صادراتها من الأسلحة إلى المنطقة، ليس انطلاقاً من اعتبارات سياسية أو أيديولوجية، ولكن نظراً إلى ما تمثله عوائدها من مورد مهم للدخل القومي، وذلك ليس فقط لحلفائها التقليديين في المنطقة، ولا سيما سورية والجزائر وليبيا واليمن، ولكن من خلال فتح أسواق جديدة في الأردن وأقطار الخليج العربي التي تعتبر سوقاً تقليدية للولايات المتحدة والدول الغربية. وتتعاظم المصالح الاستراتيجية الروسية في الحالة السورية بالنظر إلى الأهمية الاستراتيجية لقاعدة طرطوس البحرية السورية التي تستخدمها القوات البحرية الروسية، والتي تعتبر قاعدة التموين الوحيدة للأسطول الروسي في منطقة البحر المتوسط.

يضاف إلى ذلك عشرات المشروعات المشتركة التي تم الاتفاق والتعاقد بشأنها، وتقدر قيمة عقودها بمليارات الدولارات، وستتأثر حتماً إما بالإلغاء أو بالتأجيل، نتيجة موجة عدم الاستقرار التي تجتاح البلدان العربية. وفي ضوء التداعيات السلبية المتوقعة لهذه الثورات على المصالح الروسية، أكدت موسكو أنها تريد استقرار الأوضاع في بلدان الشرق الأوسط، لأن أية قلاقل في المنطقة

تضرّ إضراراً مباشراً بمصالح روسيا. وأشار وزير الخارجية الروسية لافروف إلى أن سورية من أهم الدول في الشرق الأوسط، وأن زعزعة الاستقرار هناك ستكون له عواقب وخيمة في مناطق بعيدة جداً عن سورية نفسها. فروسيا ترى أن سورية بمثابة «حجر زاوية» في أمن منطقة الشرق الأوسط، وعدم استقرار الوضع فيها أو نشوب حرب أهلية، سيؤدي بدوره حتماً إلى زعزعة الوضع في بلدان مجاورة، خاصة في لبنان، وتؤدي إلى صعوبات في المنطقة كلها، وستصبح تهديداً حقيقياً للأمن الإقليمي، وللمصالح الروسية الحيوية فيها.

٣ ـ أهمية الشراكة مع روسيا بالنسبة إلى البلدان العربية

هناك آفاق رحبة للتعاون الروسي ـ العربي في مجالات الطاقة النووية، وتكنولوجيا الفضاء، وتطوير البنية الصناعية العربية، وهو التعاون الذي بدأ بالفعل على نطاق محدود لا يتفق مع حاجات البلدان العربية، ولا مع ما يمكن أن تقدمه روسيا من دعم تقني في هذا المجال. ومثال ذلك الاتفاق بين روسيا وليبيا في عام ١٩٩٧ على تطوير مركز الأبحاث النووية في تاجوراء غرب طرابلس، وتوقيع اتفاقية خاصة بالاستخدام السلمي للطاقة النووية في آذار/مارس ٢٠٠٨ بين مصر وروسيا، وبين روسيا والأردن في أيار/مايو ٢٠٠٩ لإنشاء المفاعلين النووين الصناعي والتجريبي في الأردن.

يضاف إلى هذا التعاون القائم بين روسيا وعدد من البلدان العربية في مجال تكنولوجيا الفضاء، أهمها الجزائر والسعودية والمغرب، ويتضمن ذلك إطلاق أقمار صناعية للاتصالات والملاحة والاستشعار عن بعد بواسطة صواريخ روسية. وقد تم في هذا الإطار إطلاق القمر الصناعي الجزائري «ألسات ـ ١» في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، وكذلك إطلاق سبعة أقمار صناعية سعودية بواسطة الصواريخ الروسية إلى مدار حول الأرض، وهناك اتفاق بين البلدين بمواصلة التعاون في هذا المجال. كما اتفقت وكالة الفضاء الفدرالية الروسية ومؤسسة الإمارات للعلوم والتقنية المتقدمة عام ٢٠٠٧ على بدء العمل المشترك في مجال استثمار الفضاء لأغراض سلمية، وإطلاق جهاز فضائي إماراتي للاستشعار عن بعد من مطار بايكونور عام ٢٠٠٨.

ولروسيا أيضاً دور متزايد وملحوظ في تنمية البنية الصناعية في العديد من البلدان العربية، وتحديث البنية الصناعية التي شُيّدت في فترة الاتحاد السوفياتي، وأهمها تحديث مجمّع الحجار للحديد والصلب في الجزائر،

وتحديث مولّدات كهرباء السد العالي، وترسانة الاسكندرية، والفرن العالي لشركة حلوان للحديد والصلب، وغيرها من المشروعات في مصر. هذا إلى جانب إنشاء صناعات جديدة مشتركة بين روسيا وعدد من البلدان العربية، ومن أهمها إنشاء مجمع سيدي البراق الكهرومائي الضخم في تونس بمساعدة روسيا عام ١٩٩٩، وعدد آخر من المنشآت المائية، والعديد من مشروعات الاستثمار المصري ـ الروسي المشترك في صناعات الدواء والسيارات والطائرات وغيرها.

يضاف إلى هذا حاجة البلدان العربية إلى الدعم السياسي الروسي في ما يتعلق بقضايا المنطقة. فموقف روسيا من القضايا العربية يتسم بالاعتدال والتوازن وتأييد الحق العربي، وعليه تُعقد آمال البلدان العربية على مزيد من العدالة والإنصاف في مواقف المجتمع الدولي تجاه القضايا العربية المختلفة، ولا سيما القضية الفلسطينية.

إن القراءة المتأنية لخبرة التعاون مع روسيا في الماضي، وما يمكن أن تقدمه إلى البلدان العربية في الحاضر والمستقبل، تؤكد أنها تمثل، من دون شك، شريكاً أساسياً في تحقيق النهضة العربية المأمولة، فلديها الخبرة والتكنولوجيا، والرغبة الصادقة في تقديم مساعدة حقيقية وفعالة. ويظل تطور العلاقات الروسية ـ العربية خلال العقود القادمة رهناً بإرادة الطرفين، ومدى القدرة على دعم وتطوير الشراكة في المجالات الاقتصادية والتقنية، وكذلك العسكرية، والحفاظ على التفاهمات السياسية والحضارية القائمة بين الجانبين.

الملاحق

الملحق الرقم (١)

نداء من الحكومة السوفياتية:
«إلى جميع المسلمين الكادحين في روسيا والشرق»
(٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر (٣ كانون الأول/ديسمبر) ١٩١٧)

أيها الرفاق! أيها الإخوة!

إن أحداثاً جليلة تجري في روسيا. وتقترب نهاية الحرب الدموية التي اندلعت بسبب اقتسام بلدان الغير، وتنهار سيطرة القراصنة الذين استعبدوا شعوب العالم. وتحت ضربات الثورة الروسية يتداعى الصرح العتيق للاسترقاق والعبودية، ويعيش عالم التعسف والاضطهاد آخر أيامه. ويولد عالم جديد، عالم الكادحين والمتحرّرين. وعلى رأس هذه الثورة، تقف الحكومة العمالية والفلاحية في روسيا: مجلس مفوضي الشعب.

وتحدو الشعب العامل في روسيا رغبة واحدة هي بلوغ السلم النزيه ومساعدة شعوب العالم المضطهدة على إحراز حريتها.

إن روسيا ليست وحيدة في هذه القضية المقدسة، فإن جميع كادحي الغرب والشرق يتلقفون نداء التحرر العظيم الذي أطلقته الثورة الروسية. وأخذت شعوب أوروبا التي أرهقتها الحرب تمدّ إلينا أيديها، فتصنع السلام. وشرع عمال وجنود الغرب ينضوون تحت لواء الاشتراكية مقتحمين معاقل الإمبريالية.

أما الهند النائية، تلك التي اضطهدها طوال القرون قراصنة أوروبا «المتنوّرون»، فقد رفعت راية الانتفاضة، وعمدت إلى تشكيل مجالس نوابها، وإلى إلقاء العبودية البغيضة عن كاهلها، داعية شعوب الشرق إلى النضال والتحرر.

وتتداعى مملكة النهب الرأسمالي والعنف الرأسمالي، وتلتهب الأرض تحت أقدام قراصنة الإمبريالية، وفي غمرة هذه الأحداث العظمى نتوجه إليكم، يا مسلمي روسيا الكادحين المظلومين.

يا مسلمي روسيا... يا جميع الذين حطم قياصرة روسيا ومضطهدوها مساجدهم ومصلياتهم وداسوا معتقداتهم وعاداتهم!

إن معتقداتكم وعاداتكم ومؤسساتكم القومية والثقافية حرّة مصونة من الآن فصاعداً، فابنوا حياتكم القومية بحرية وبلا عائق، فلكم الحق في ذلك، واعلموا بأن حقوقكم، شأنها شأن حقوق جميع شعوب روسيا، يحميها كامل قدرة الثورة وهيئاتها ـ سوفياتات نواب العمال والجنود والفلاحين.

يا مسلمي الشرق من فرس وأتراك وعرب وهنود، يا أيها الذين تاجر قراصنة أوروبا الجشعون طوال مئات السنين بأرواحهم وممتلكاتهم وحريتهم ووطنهم، يا جميع الذين يريد اقتسام أراضيهم اللصوص الذين شنّوا الحرب!

إننا نعلن أن المعاهدات السرية للقيصر المخلوع، تلك المعاهدات الخاصة بالاستيلاء على القسطنطينية والتي أكدها كرينسكي المطاح به، قد ألغيت وأتلفت الآن، فإن الجمهورية الروسية وحكومتها، مجلس مفوضي الشعب، ضد احتلال أراضي الغير: فيجب أن تبقى القسطنطينية في أيدي المسلمين.

وإننا نعلن أن المعاهدات بشأن اقتسام بلاد فارس قد ألغيت وأتلفت. وحالما تتوقف العمليات الحربية ستجلى القوات من بلاد فارس، وسيؤمن للفرس حق تقرير مصيرهم بحرية.

فالاستعباد لا يتربص بكم من روسيا وحكومتها الثورية، بل من قراصنة الإمبريالية الأوروبية، من أولئك الذين حوّلوا وطنكم إلى مستعمرة لهم ينهبونها ويسلبونها.

فلتطيحوا بهؤلاء القراصنة، بمستعبدي بلدانكم، فلا يجوز السكوت الآن، حيث تدكّ الحرب والدمار أسس العالم القديم، وحيث يشتاط العالم كله غضباً على الإمبرياليين الغزاة، وحيث تتحول أية شرارة من الاستنكار إلى لهب الثورة الجبار، وحيث ينهض حتى المسلمون الهنود الرازحون تحت النير الأجنبي المرهق للانتفاضة ضد مستعبديهم، فلا تضيّعوا الوقت، وأطيحوا بالغزاة الذين

اغتصبوا أراضيكم طوال قرون! ولا تفسحوا لهم المجال بعد الآن لكي ينهبوا ربوعكم الحبيبة! فأنتم يجب أن تصبحوا بأنفسكم أسياد بلادكم! ويجب أن تبنوا بأنفسكم حياتكم بالشكل الذي يحلو لكم، فإن لكم الحق بذلك، لأن مصيركم في أيديكم.

أيها الرفاق! أيها الإخوة!

إننا نسير بصمود وعزم نحو السلام الديمقراطي النزيه. ونحن نحمل على رايتنا التحرر لشعوب العالم المضطهدة.

الملحـق الرقم (٢)

ردّ الملك عبد العزيز على خطاب قنصل روسيا كريم خان حكيموف (١٨ شباط/فبراير ١٩٢٦)

«تشرفنا بتلقي مذكرتكم المؤرخة ٣ شعبان سنة ١٣٣٤هـ التي تبلغنا اعتراف حكومة الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بالوضع الجديد في الحجاز ومبايعة أهل الحجاز لنا ملكاً على الحجاز وسلطاناً على نجد وملحقاتها، ولذلك تعرب حكومتي لحكومة الاتحاد السوفياتي عن شكرها، كما تعرب عن استعدادها التام لإقامة العلاقات مع حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ومواطنيها، كما هو متّبع مع الدول الصديقة. فلتكن العلاقات بين حكومتينا مبنية على احترام استقلال البلاد المقدسة والتقاليد الدولية الأخرى التي تعترف بها جميع الدول. وختاماً تفضلوا بقبول فائق الاحترام».

خطاب وزير خارجية الاتحاد السوفياتي تشيشرين إلى الملك عبد العزيز

«يا صاحب الجلالة: قد اطّلعت حكومتي ببالغ السرور على تبادل المذكّرات الذي جرى بين جلالتكم وممثل اتحاد الجمهوريات السوفياتية الرفيق حكيموف في ١٦ و١٨ فبراير سنة ١٩٢٦م في مكة والذي كان من نتيجته تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين حكومتكم وحكومة الاتحاد السوفياتي. ونحن على يقين من أن الواجبات البالغة الأهمية القائمة أمام جلالتكم في ميداني السياسة الخارجية والداخلية ستحقق بنجاح ما فيه خير الشعب العربي، بفضل

صفات جلالتكم الشخصية وعزيمتكم. وستكون حكومتي سعيدة جداً إذا تقبّلت جلالتكم الهدايا المتواضعة التي ستكون ذكرى لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين جلالتكم وحكومة الاتحاد السوفياتي. ونحن على يقين من أن حسن رعايتكم واهتمامكم بممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية سيسهل عمل هذا الأخير لما فيه المصلحة المشتركة، وأن العلاقات الودّية التي كان من حسن الحظ أن أقيمت بين البلدين ستزداد متانة لما فيه خير الشعب العربي وشعوب الاتحاد السوفياتي».

خطاب رئيس اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية كالينين إلى الملك عبد العزيز (١٠ أيار/مايو ١٩٢٧)

«يا صاحب الجلالة: إني وقد تلقيت رسالتكم اللطيفة التي كان من المفروض أن يسلّمني إياها نجلكم الأمير فيصل، الذي كان في نيته أن يزور بلادنا، أشارككم بسرور بالغ تمنياتكم التي أعربتم عنها بتحقيق أواصر الصداقة والحب بين شعوب الاتحاد السوفياتي والشعب العربي، وآمل أن أتمكن في المستقبل القريب من رؤية نجلكم ونائبكم في الحجاز، في بلادنا، وأن أتمكن بواسطته من أن أنقل لجلالتكم وللشعب العربي مشاعر الصداقة والود تجاه رغبات الشعب العربي في الاتحاد الوطني والتقدم الاجتماعي اللذين تتمتع بهما شعوب الاتحاد السوفياتي. وأرجو جلالتكم أن تتقبلوا تحياتي وأطيب تمنياتي».

خطاب سكرتير اللجنة التنفيذية المركزية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ميخائيل كالينين إلى الملك عبد العزيز (١٥ نيسان/أبريل ١٩٣٢)

صاحب الجلالة أنتهز فرصة عودة السفير فوق العادة والوزير المفوض نذير تيور ياقولوف إلى جدة بعد انتهاء إجازته، وأرغب في تأكيد مشاعر الاحترام العميق لجلالتكم ولشعبكم الكريم.

إنه لخبر سار ذلك الذي تلقيناه عن الزيارة التي سيقوم بها نجلكم الكريم صاحب السمو الأمير فيصل إلى موسكو صيف هذا العام، وذلك لأنها تعدّ واحدة من المظاهر السعيدة للصداقة التي تربط بين بلدينا، ومن خلال ضيفنا المحترم سيكون لنا الشرف أن نحيي كذلك جلالتكم زعيم الدولة الصديقة لنا.

أنا واثق أن العلاقات الصادقة بين بلدينا سوف تتطور إلى الأمام نحو الصيغة الأقوى والملبية لصداقتنا، وأن كلا الطرفين سوف يبذل ما في وسعه من أجل تحقيق مهمة تلبية المصلحة العليا لبلدينا، من خلال تعزيز العلاقات المتبادلة وتقويتها.

وفي الختام، أرجو من جلالتكم أن تتقبلوا أطيب تحياتي الصادقة

كالينين

صدّق عليه: نائب مفوض الشعب للشؤون الخارجية (كاراخان).

رد الملك عبد العزيز على خطاب ميخائيل كالينين (٨ محرم ١٣٥١هـ (١٤ أيار/مايو ١٩٣٢م))

صاحب السيادة،

تلقيت بشعور الرضا العميق تحياتكم التي تضمنها خطابكم الكريم الذي أرسلتموه لي من خلال صاحب السعادة الوزير المفوض والمبعوث فوق العادة لحكومتكم الموقرة في بلدنا نذير تيور ياقولوف.

تلقينا بكل ترحيب تمنياتكم الطيبة التي وجهتموها لي ولشعبي، وأبعث لكم شخصياً، ولشعب اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية تأكيدنا باحترامنا الأسمى لكم.

وحرصاً على تعزيز علاقات الصداقة القائمة بين بلدينا، نوفد إليكم نجلنا الأمير فيصل في زيارة لسعادتكم ولبلدكم الصديق، ونحن على ثقة تامة بأن هذه الزيارة ستسهم في تطوير علاقات الصداقة بين بلدينا، تلك العلاقات التي تتطلع باستمرار إلى توطيدها وتعزيزها.

وتفضلوا سيادتكم بتقبل فائق الاحترام والتقدير.

الملحق الرقم (٣)

خطاب سكرتير اللجنة التنفيذية المركزية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ميخائيل كالينين في حفل الاستقبال التكريمي الذي أقامه للأمير فيصل
(أيار/مايو ١٩٣٢)

«أيها السيد الجليل: يسرّني أن أرحّب بمقدمكم إلى بلاد الاتحاد السوفياتي، أنتم ممثل دولة صديقة وأرحّب بشخصكم في ملكها جلالة عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود. إن العلاقات كانت بين بلدينا على مدى عدد من السنين علاقات ودّية جداً، صادقة تماماً. ولا شك أن زيارتكم لبلادنا هي أحد المظاهر السعيدة للصداقة التي تربط بيننا. وإني بهذا السرور أرحّب بكم في عاصمة الاتحاد السوفياتي لأنكم تمثلون حكومة شعب عربي استطاع بعد الحرب العالمية، وبفضل سياسة قائده الجريئة، والبعيدة النظر، أن ينال ويعزز استقلاله التام الذي هو شرط ضروري لتطور البلاد الاقتصادي والثقافي. إن الاتحاد السوفياتي، حكومة وشعباً، يتتبع بانتباه شديد التطور الموفق لسياسة الحكومة التي تمثلونها والموجهة إلى الدفاع عن استقلال الشعب العربي، وإلى توطيد رفاهيته الاقتصادية والثقافية. وإني لأعرب عن ثقتي بأن الصداقة بين دولتينا تستجيب كل الاستجابة لمصالح شعبينا وخيرهما جميعاً. ولا شك أن مقدمكم إلى الاتحاد السوفياتي سيساعد على زيادة قوة هذه الصداقة. وأرجو أن تنقلوا أطيب تمنياتي بالصحة والرخاء للملك عبد العزيز، وأحيي بحرارة في شخصكم ممثلاً سامياً لدولة صديقة لنا، وقائداً لسياستها الخارجية. وأتمنى بصدق وإيمان التقدم والازدهار لشعبكم وتطوراً مستمراً وتعزيزاً للعلاقات الودية بين بلدينا».

الملحق الرقم (٤)

بيان وزارة خارجية الاتحاد السوفياتي بشأن الأمن في الشرقين الأدنى والأوسط
(١٦ نيسان/أبريل ١٩٥٥)

في الآونة الأخيرة تأزم الوضع في الشرقين الأدنى والأوسط لدرجة كبيرة. ويعزى ذلك إلى أن بعض الدول الغربية قامت بمحاولات جديدة لجر بلدان الشرقين الأدنى والأوسط إلى التكتلات العسكرية التي يجري تشكيلها بمثابة توابع لحلف شمال الأطلسي العدواني.

فبعد أن فشلت في عام ١٩٥١ خطة تشكيل ما يسمّى بـ «قيادة الشرق الأوسط»، وذلك بفعل المقاومة التي واجهتها هذه الخطة في بلدان الشرقين الأدنى والأوسط، اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إجراءات غير مباشرة لجر بلدان الشرقين الأدنى والأوسط على انفراد أو زوجاً زوجاً إلى هذه أو تلك من التكتلات التي تشكل تحت سيطرتهما. وبهذه الطريقة جرى عقد الحلف التركي ـ الباكستاني في عام ١٩٥٤ والحلف العسكري التركي ـ العراقي في شباط (فبراير) ١٩٥٥.

وبتشكيل الحلف العسكري التركي ـ العراقي استطاع مدبّروه انتزاع العراق من البلدان العربية الأخرى وتأزيم العلاقات بين هذه البلدان، مما كان يخدم مآرب القوى العدوانية الساعية، حرصاً على أغراضها العسكرية الاستراتيجية، إلى بذر الشقاق بين بلدان هذه المنطقة.

وبلغ الأمر في الآونة الأخيرة إلى حد أن سورية صارت تتلقى مطالب إنذارية بالانضمام إلى الحلف التركي ـ العراقي. واقترنت هذه المطالب

بتهديدات الهدف منها تخويف حكومة سورية وشعبها، وإرغام سورية على تغيير موقفها في عدم الاشتراك في الأحلاف العسكرية العدوانية.

وتتعرض لضغط شديد أيضاً مصر التي يطالبونها بتغيير موقفها السلبي من الحلف التركي ـ العراقي، وبعدم تأييد سورية التي تقاوم الضغط الأجنبي.

وقُدّمت مطالب مماثلة إلى السعودية التي تعارض مع مصر وسورية مشاركة البلدان العربية في الأحلاف العسكرية التي تفرضها الدول الغربية.

إن بلدان الشرقين الأدنى والأوسط تواجه الآن خطر فقدان استقلالها والانجرار إلى الحرب في سبيل مصالح غريبة عليها. ولذلك فمن المفهوم تماماً أن الأوساط السياسية في هذه البلدان أخذت تدرك هذا الخطر إدراكاً متزايداً. ومفهومة كذلك المقاومة المتزايدة التي تواجه بها بلدان الشرقين الأدنى والأوسط محاولات الدول الأجنبية لإرغامها على المشاركة في التكتلات العسكرية العدوانية. وإذا كانت الأوساط الحاكمة في بعض البلدان العربية تسير بانصياع في ركاب منظّمي هذه التكتلات، فإن ذلك يبين مدى بعد هذه الأوساط عن التعبير عن المصالح الوطنية الحقة لشعوبها.

وكما حدث مراراً في الماضي، تجري في الوقت الحاضر محاولات لستر الطابع العدواني لخطط الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في الشرقين الأدنى والأوسط باختلاقات خرقاء عن «الخطر السوفياتي» المزعوم على بلدان هذه المنطقة. إن مثل هذه الاختلاقات لا تتفق البتة مع الواقع العملي، وذلك لأن سياسة الاتحاد السوفياتي الخارجية ترتكز، كما هو معروف، على الطموح الثابت نحو ضمان السلام بين الشعوب على أساس مراعاة مبادئ التكافؤ وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام الاستقلال الوطني للدول وسيادتها.

لقد أدانت الدولة السوفياتية منذ الأيام الأولى لوجودها إدانة حازمة سياسة الغزو الإمبريالي والاضطهاد الاستعماري، وألغت جميع المعاهدات غير المتكافئة التي كانت قد وقّعتها الحكومة القيصرية مع بلدان الشرق.

وكانت الحكومة السوفياتية قد بادرت إلى الاعتراف بالسعودية دولة مستقلة، وأيدت النضال في سبيل استقلال دول اليمن وسورية ولبنان، ومطالب مصر العادلة بشأن إجلاء القوات الأجنبية من أراضيها.

وتؤيد الحكومة السوفياتية في المنظمات الدولية تأييداً ثابتاً المطالب

المشروعة لبلدان الشرقين الأدنى والأوسط الرامية إلى توطيد استقلالها الوطني وسيادة دولتها.

إن الخطر على أمن بلدان الشرقين الأدنى والأوسط قائم فعلاً، ولكنه ينبعث ليس من الاتحاد السوفياتي، بل من الدول التي تدبر الأحلاف العدوانية في الشرقين الأدنى والأوسط بحجة: «ضمان الأمن»، وتسعى إلى وضع بلدان هذه المنطقة في حالة رأس الجسر العسكري الاستراتيجي لها، وفي حالة المستعمرات والمناطق التابعة من الناحية الاقتصادية.

ومن الأمور البديهية أن الاتحاد السوفياتي لا يمكن أن يقف موقف اللامبالاة إزاء الوضع الناشئ في الشرقين الأدنى والأوسط، وذلك لأن تشكيل الأحلاف المذكورة وتأسيس القواعد العسكرية الأجنبية في أراضي بلدان الشرقين الأدنى والأوسط يمتّان بصلة مباشرة إلى أمن الاتحاد السوفياتي.

إن موقف الحكومة السوفياتية هذا مفهوم، ولا سيما أن الاتحاد السوفياتي يقع على مقربة مباشرة من هذه البلدان، الأمر الذي لا يمكن قوله عن الدول الأجنبية الأخرى، كالولايات المتحدة الأمريكية الواقعة على بعد آلاف الكيلومترات عن هذه المنطقة.

إن عدم مشاركة بلدان الشرقين الأدنى والأوسط في الأحلاف العسكرية العدوانية من شأنه أن يصبح مقدمة هامة لضمان أمنها وخير ضمانة للحؤول دون جر هذه البلدان إلى المغامرات الحربية الخطرة.

إن الحكومة السوفياتية التي تذود عن قضية السلام، ستدافع عن حرية واستقلال دول الشرقين الأدنى والأوسط وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

الملحق الرقم (٥)

بيان الحكومة السوفياتية
(٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧)

بدأت إسرائيل في ٥ حزيزان/ يونيو أعمالاً عسكرية ضد الجمهورية العربية المتحدة، وبهذا وقع العدوان. وتقوم القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة بالقتال ضد قوات إسرائيل التي قامت باقتحام أراضي تلك الدولة.

وتشترك في الأعمال من الجانبين تشكيلات الدبابات والمدفعية والطيران.

ولقد انضمت الجمهورية العربية السورية إلى ج. ع. م. وأخذت تمدها بالمساعدة العسكرية أثناء رد العدوان. كما أعلن الأردن أنه في حالة حرب مع إسرائيل، وأنه سوف يقدم مساندته إلى الجمهورية العربية المتحدة.

وأعلنت كلٌّ من العراق والجزائر والدول العربية الأخرى عن مساندتها للجمهورية العربية المتحدة بقواتها المسلحة ومواردها.

وهكذا نجد أنه نتيجة لمغامرة حكام إحدى الدول ـ إسرائيل، التي تم تشجيعها سراً وعلناً من جانب أوساط إمبريالية محددة، اشتعلت نيران صدام عسكري.

ولقد زجّ إسرائيل في مثل هذه الأعمال الخطرة قادتها الذين يصرحون باستمرار زاعمين أنهم يقودون النضال من أجل بقاء إسرائيل كدولة. لكن إذا كان هناك أمر ما قادر أكثر من غيره على نسف أسس تطور الدولة الإسرائيلية، بل ونسف وجودها، فإن هذا الأمر هو طريق المغامرة والرعونة السياسية، ذلك الطريق الذي اختارته اليوم الدوائر الحاكمة لإسرائيل.

ولا تستطيع إسرائيل أن تدّعي أنها لم تكن تدرك في أي اتجاه تسير. كما لا تستطيع أن تدّعي أنه لم يكن واضحاً لديها موقف الدول المحبة للسلام في حالة إشعالها لحرب عدوانية.

إن حكومة إسرائيل كانت تعلم أنه من الممكن تلافي الحرب. ولقد دعاها لذلك بالذات كلٌّ من الاتحاد السوفياتي والدول الأخرى المحبة للسلام. ولكنها اختارت طريق الحرب. ويمكننا ألّا نشك في أن المغامرة التي قامت بها إسرائيل سوف تدور دائرتها على إسرائيل نفسها أولاً وأخيراً.

إن الاتحاد السوفياتي، المخلص لسياسة مساندة الشعوب ضحايا العدوان، ومساعدة الدول التي تحررت من نير الاستعمار، ليعلن عن مساندته الحاسمة لحكومات وشعوب الجمهورية العربية المتحدة وسورية والعراق والجزائر والأردن والدول العربية الأخرى، ويعرب عن ثقته في نجاح نضالها العادل من أجل استقلالها وحقوقها في السيادة.

إن حكومة الاتحاد السوفياتي في إدانتها للعدوان الذي ارتكبته إسرائيل، تطالب تلك الحكومة بأن توقف فوراً، وبدون قيد أو شرط، الأعمال العسكرية ضد ج.ع.م. وسورية والأردن والبلدان العربية الأخرى، وأن تسحب قواتها إلى ما وراء خطوط الهدنة، وذلك كأول الإجراءات العاجلة في سبيل القضاء على الصدام العسكري.

وتعرب حكومة الاتحاد السوفياتي عن أملها في أن تقوم حكومات الدول الأخرى، ومن بينها الدول الكبرى، من جانبها، بكل ما يلزم من أجل إخماد لهيب الحرب في الشرق الأوسط، ولإعادة السلام هناك.

وعلى هيئة الأمم المتحدة أن تنفذ واجبها المباشر بإدانة أعمال إسرائيل، وأن تتخذ فوراً الإجراءات اللازمة لإعادة إحلال السلام في الشرق الأوسط.

وتحتفظ الحكومة السوفياتية لنفسها بحق اتخاذ كل الإجراءات اللازمة وفقاً لما تتطلبه الحالة.

٥ حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧

(**البرافدا**، ٦ حزيران/ يونيو، ١٩٦٧)

بيان الحكومة السوفياتية الموجه إلى حكومة إسرائيل
(٧ حزيران/ يونيو ١٩٦٧)

وجهت الحكومة السوفياتية في ٧ حزيران/ يونيو الجاري إلى حكومة إسرائيل البيان التالي:

«تصل من مصادر مختلفة أنباء تقول إن قرار مجلس الأمن لهيئة الأمم المتحدة حول الإيقاف الفوري لإطلاق النار وكل الأعمال العسكرية، لا ينفّذ من الجانب الإسرائيلي. إن إسرائيل تخرق هذا القرار بوقاحة وتعمّد، وتواصل حربها ضد الدول العربية.

ويؤكد هذا الموقف من جانب حكومة إسرائيل مرة أخرى المضمون العدوانى لسياستكم التي لا تحترم أبسط قواعد العلاقات الدولية، والتي تظهر علناً عدم احترامها لمبادئ وأهداف ميثاق هيئة الأمم المتحدة.

ولقد حذّرت الحكومة السوفياتية بكل وضوح حكومة إسرائيل من السير في طريق العدوان والمغامرة، ولكن حكومة إسرائيل لم تصغ لصوت التعقل.

وإذا لم تقم الآن حكومة إسرائيل فوراً بتنفيذ المطالبة العامة من جانب الدول بالإيقاف الفوري لإطلاق النار الذي عبّر عنه قرار مجلس الأمن، فإن الاتحاد السوفياتي سوف يعيد النظر في موقفه تجاه إسرائيل، وسوف يتخذ قراراً يتعلق بمستقبل المحافظة على العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، التي تقف بأعمالها في وجه كل الدول المحبة للسلام.

ومن البديهي أن تنظر حكومة الاتحاد السوفياتي في اتخاذ الإجراءات اللازمة والمترتبة على السياسة العدوانية لإسرائيل، وأن تقوم بتحقيق هذه الإجراءات».

(**البرافدا**، ٨ حزيران/ يونيو، ١٩٦٧)

الملحق الرقم (٦)

بيان اللجان المركزية للأحزاب الشيوعية والعمالية وحكومات جمهورية بلغاريا الشعبية، وجمهورية المجر الشعبية، وجمهورية ألمانيا الديمقراطية، وجمهورية بولندا الشعبية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، وجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية، وجمهورية يوغسلافيا الاشتراكية الاتحادية
(٩ حزيران/يونيو ١٩٦٧)

استعرض المجتمعون الموقف الراهن في الشرق الأوسط والناجم عن عدوان إسرائيل على الدول العربية نتيجة لتآمر قوى إمبريالية معينة، وعلى رأسها الولايات المتحدة. وقد تبادل المشتركون في الاجتماع الرأي بالنسبة إلى الإجراءات اللازمة لوضع حد للعدوان، ولتلافي عواقبه الخطيرة على قضية السلام العالمي.

ويرى المشتركون في الاجتماع ضرورة أن يضعوا في اعتبارهم أن إسرائيل لم تخضع لقرار مجلس الأمن، ولم توقف الأعمال العسكرية ضد الدول العربية، وأن احتلال القوات الإسرائيلية لأراضي الدول العربية قد يكون سبيلاً إلى عودة التسلط الاستعماري الأجنبي.

وبالرغم من أن الحكومة السورية قد أعلنت وقف إطلاق النار، فإن القوات الإسرائيلية تقوم حتى ٩ حزيران/يونيو بشن هجوم جديد على الحدود السورية، وبقصف وحشي لمدن سورية.

إن شعوب البلدان العربية تدافع عن قضية عادلة، وذلك بنضالها ضد الإمبريالية، ومن أجل حريتها واستقلالها ووحدة أراضيها، وفي سبيل حقها المطلق في حل كل مشاكل حياتها الخاصة وسياستها الخارجية بنفسها، وتقف شعوب البلدان الاشتراكية بجانبها في سياستها هذه.

لقد أحرز شعب الجمهورية العربية المتحدة وشعوب بعض البلدان العربية الأخرى في السنوات الأخيرة انتصارات تاريخية عظمى في مجال تحقيق الاستقلال الوطني والتحرر، كما تحقق تحولات اجتماعية مهمة لصالح جماهير الشعب.

إننا لنعرب عن ثقتنا في أن تلك المكتسبات ستبقى، وستدعم النظم التقدمية، بالرغم من الصعوبات التي تواجهها الشعوب العربية في طريقها.

وتعرب البلدان الاشتراكية لدول الشرق العربي في هذا الوقت العصيب الذي تمر به، عن تضامنها الكامل مع نضالها العادل، وتؤكد أنها سوف تقدم إلى الدول العربية المساعدة اللازمة لصد العدوان وللدفاع عن استقلالها الوطني ووحدة أراضيها.

وتطالب الدول المشتركة في الاجتماع إسرائيل بأن تكفّ، وعلى الفور، عن الأعمال العسكرية ضد البلدان العربية المجاورة، وأن تسحب كل قواتها من أراضي البلدان العربية إلى ما وراء خط الهدنة.

ويتعين على هيئة الأمم المتحدة أن تدين المعتدي. وإذا لم يتخذ مجلس الأمن الإجراءات اللازمة، فإن الدول التي ربما لا تقوم بواجباتها كأعضاء في مجلس الأمن، سوف تقع على كاهلها مسؤولية جسيمة.

وإنه لمن الضروري اليوم أكثر من أي وقت مضى بذل جهود مشتركة وحاسمة من جانب كل القوى التقدمية والمحبة للسلام، ومن جميع من تهمهم قضية حرية واستقلال الشعوب.

وإذا لم توقف حكومة إسرائيل عدوانها، ولم تسحب قواتها إلى ما وراء خطوط الهدنة، فسوف تعمل الدول الاشتراكية الموقّعة على هذا البيان، كل ما يلزم من أجل مساعدة شعوب البلدان العربية في التصدّي الحاسم للمعتدي، وفي الدفاع عن حقوقها المشروعة، وفي إخماد أتون الحرب في الشرق الأوسط، وإعادة السلام إلى تلك المنطقة.

ولسوف ينتصر النضال العادل للشعوب العربية.

(**البرافدا**، ١١ حزيران/يونيو، ١٩٦٧)

الملحق الرقم (٧)

مذكرة الحكومة السوفياتية إلى حكومة إسرائيل

(١٠ حزيران/يونيو ١٩٦٧)

في العاشر من حزيران/يونيو، تم تسليم سفير إسرائيل في الاتحاد السوفياتي مذكرة من الحكومة السوفياتية إلى حكومة إسرائيل، نصّها كما يلي:

«وصلنا توّاً خبر يقول إن القوات الإسرائيلية ما زالت تواصل الأعمال العسكرية، وتقوم بغزو الأراضي السورية وتتحرك في اتجاه دمشق، متجاهلة في ذلك قرار مجلس الأمن، والذي ينصّ على إيقاف الأعمال العسكرية. وتحذّر الحكومة السوفياتية حكومة إسرائيل من أنها سوف تتحمل كل المسؤولية الناجمة عن أعمال الغدر، وعن مخالفتها الصريحة لقرارات مجلس الأمن.

وإذا لم توقف إسرائيل الأعمال العسكرية فوراً وبلا توانٍ، فسوف يتخذ الاتحاد السوفياتي، بالاشتراك مع الدول الأخرى المحبة للسلام، العقوبات تجاه إسرائيل، مع كل ما يترتب على ذلك من عواقب.

وتعلن الحكومة السوفياتية، أنه نظراً إلى استمرار العدوان من جانب إسرائيل ضد الدول العربية، ونظراً إلى مخالفتها الصريحة لقرارات مجلس الأمن، فقد قررت حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية قطع العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفياتي وإسرائيل».

(**البرافدا**، ١١ حزيران/يونيو، ١٩٦٧)

الملحـق الرقم (٨)

رسالة الاتحاد السوفياتي إلى مؤتمر ملوك ورؤساء الدول العربية
(٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩)

نبعث بالنيابة عن هيئة رئاسة مجلس السوفيات الأعلى للاتحاد السوفياتي، وعن الحكومة السوفياتية، بتحية قلبية، إلى قادة الدول العربية، المجتمعين في مؤتمر القمة، كما نحيي في أشخاصهم شعوب البلدان العربية، التي تربطها بالاتحاد السوفياتي عرى الصداقة الوطيدة.

إن لقاءكم يتم في ظل ظروف تستمر فيها الحالة في الشرق الأوسط على توترها نتيجة استمرار عدوان إسرائيل على البلدان العربية.

ولقد لفت الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الأخرى في بيانهم المشترك «حول الموقف في الشرق الأوسط»، الذي صدر مؤخراً، نظر الرأي العام العالمي من جديد، إلى الموقف الخطير في هذه المنطقة، كما طالبوا باتخاذ الإجراءات العاجلة من أجل ضمان سلام عادل ووطيد في الشرق الأوسط.

ولقد أصبح واضحاً أمام الجميع أن التوتر الخطير في منطقة الشرق الأوسط هو نتيجة مباشرة لعرقلة حكومة تل أبيب للحل السياسي لأزمة الشرق الأوسط وتحديها السافر لقرار هيئة الأمم المتحدة، وتحديها لإرادة الرأي العام العالمي، مستندة في كل ذلك إلى حماتها من الإمبرياليين.

إن السياسة العدوانية التوسعية التي تتبعها إسرائيل، توضح أن القوى الإمبريالية لا تتخلى عن مخططاتها التي تهدف إلى محاولة عرقلة حركة التحرر الوطني لشعوب الشرق العربي، واستعادة المواقع التي فقدها الإمبرياليون في هذه المنطقة، وسلب الثروات القومية للبلدان العربية. إنهم يطمعون لهذه

الأسباب في إشعال صدامات حربية جديدة وتفريق الشعوب العربية، كما أنهم يحاولون التدخل السافر في الشؤون الداخلية للدول العربية.

ومن الممكن، بل ومن اللازم، إحلال السلام في الشرق الأوسط، ويلزم من أجل هذا التنفيذ الكامل والفوري لقرار مجلس الأمن الصادر في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧، وعلى وجه الخصوص سحب القوات الإسرائيلية في كل من الأراضي العربية التي احتلتها.

ومن البديهي أن تسوية مشاكل الشرق الأوسط يجب أن تتضمن حلاً لمشكلة ضمان الحقوق والمصالح المشروعة للشعب العربي الفلسطيني.

إن تدعيم وحدة البلدان العربية وشعوبها وتكاتفها وتعاونها مع كل القوى المعادية للإمبريالية، وتوحيد جهود الدول العربية على أساس العمل المشترك من أجل حقوقها المشروعة، ومن أجل التوصل إلى حلّ سياسي عادل لأزمة الشرق الأوسط، لتكتسب أهمية قصوى في الظروف الراهنة.

إن النضال ضد العدوان الإسرائيلي هو جزء لا يتجزأ من النضال العام للشعوب ضد النزعة العسكرية وضد الحروب، ومن أجل الاستقلال القومي والسلام في كل العالم. إن الاتحاد السوفياتي ليملأه العزم على مواصلة بذل كل ما في وسعه من أجل إحباط مخططات الإمبرياليين في منطقة الشرق الأوسط. ولقد قدم وسيقدم دوماً المساعدة والمساندة إلى البلدان العربية في نضالها من أجل الحرية والاستقلال.

إننا نتمنى للمشتركين في المؤتمر النجاح في حل المسائل الرامية إلى الوحدة بين الدول العربية وشعوبها في قضية إزالة آثار العدوان الإسرائيلي وإحلال السلام الوطيد في الشرق الأوسط.

نيكولاي بودغورني	**ألكسي كوسيغين**
رئيس هيئة رئاسة مجلس السوفيات	رئيس مجلس وزراء
الأعلى للاتحاد السوفياتي	الاتحاد السوفياتي

(**البرافدا**، ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٩)

الملحق الرقم (٩)

رسالة من فخامة الرئيس فلاديمير بوتين
إلى مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة — الدورة العادية (١٤) بيروت — الجمهورية اللبنانية
(٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢)

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والدولة. . .

إننا في روسيا نعتبر قمتكم من أهم الأحداث السياسية التي من شأنها أن تمارس تأثيراً إيجابياً جدياً على الوضع في منطقة الشرق الأوسط، وتخدم حل مشاكلها الملحّة. وأكثر هذه المشاكل إلحاحاً هي المواجهة الإسرائيلية - الفلسطينية التي طال أمدها. إننا على قناعة أن الأزمة التي تلف الأراضي الفلسطينية لا يمكن أن تحل عن طريق استعمال القوة. وبالرغم من كافة الصعوبات الموجودة، فمن الممكن، ومن الضروري، بذل الجهود لوقف العنف وردع التطرف، وإعادة الأوضاع إلى مجراها الطبيعي، واستئناف المفاوضات، وذلك من خلال إقدام الطرفين على خطوات متقابلة وفقاً لمشروع تينيت وتوصيات لجنة ميتشيل. ونعتقد أن إيجاد التعاون الأمني والاتصالات في المواضيع السياسية بين حكومة إسرائيل وقيادة السلطة الوطنية الفلسطينية من شأنه أن يساهم في تحقيق هذه المهام.

وتنطلق روسيا بشكل دائم في ما تقوم به من الجهود من أن مرجعية عملية السلام السياسية والقانونية، وبالدرجة الأولى قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ وصيغة الأرض مقابل السلام، لا يمكن أن تتزعزع. فإننا سنستمر في بذل الجهود بغية استئناف المفاوضات على كافة المسارات، وذلك لكي نعيد التقدم باتجاه التسوية العربية ـ الإسرائيلية الشاملة. ونحن على قناعة أنه لا يمكن إقامة

السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط إلا عن طريق إزالة احتلال الأراضي العربية وإحقاق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في تقرير مصيره وإقامة دولة مستقلة خاصة به، وكذلك من خلال توفير الأمن المضمون والمتساوي لكافة دول وشعوب المنطقة، سواء العرب أو إسرائيل.

ونعتبر أن مواصلة المساهمة الدولية في تسوية النزاع العربي ـ الإسرائيلي لها أهمية خاصة. إن روسيا تسعى بثبات إلى أن تشارك بقوة في هذا العمل جنباً إلى جنب مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وسائر الأطراف المعنية. ونقدر تقديراً إيجابياً مبادرة المملكة العربية السعودية التي تسير في مجرى المبادئ الأساسية لعملية السلام. كما نعتقد أن القرار ١٣٩٧ الذي اتخذه مجلس الأمن مؤخراً، والذي ينصّ على التعايش السلمي لدولتي فلسطين وإسرائيل في حدود آمنة ومعترف بها من الممكن أن يساند جهودنا المشتركة.

هناك نقطة حساسة أخرى للعالم العربي تتمثل في الوضع المحيط بالعراق الذي لم تتم تسويته بعد. إننا نعارض أية محاولات لفك «العقدة» العراقية من خلال استعمال القوة، مع العلم أن الإمكانيات السياسية والدبلوماسية لتسوية الوضع لم تستنفد إلى حد كبير. ونراهن على أن القادة العرب سيتخذون من هذه المسألة موقفاً موزوناً يساهم في التنفيذ الكامل لقرارات المجتمع الدولي وإخراج العراق من العزلة الدولية.

إننا حريصون على علاقاتنا الودّية مع البلدان العربية، ونعتبر تطوير الأواصر المتعددة الجوانب والتعاون المتبادل المنفعة معها من أولويات سياستنا. وننطلق من أنه في الفترة القادمة سيشهد تعاوننا في كافة المجالات مزيداً من الفعالية، وينسجم بشكل كامل مع مصالح شعوبنا وأهداف تعزيز الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط والعالم أجمع.

أرجو أن تتقبلوا أحر تمنيات النجاح لأعمال قمتكم.

فلاديمير بوتين

الملحق الرقم (١٠)

خطاب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في مقر جامعة الدول العربية في القاهرة (٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٥)

السيد الأمين العام المحترم

سيداتي وسادتي

أودّ بادئ ذي بدء أن أشكركم على لقاء اليوم. وإنها لسعادة لي أن أقابلكم، سعادة الأمين العام، مرة أخرى. وأنه لشرف عظيم أن تتاح لي الفرصة اليوم لمقابلة مثل هذه المجموعة من ممثلي الدول العربية، والعمل على تطوير علاقات روسيا الاتحادية مع جامعة الدول العربية والعالم العربي بصفة عامة. إنها لسعادة لي، وأشكركم جزيل الشكر.

إننا ننظر إلى جامعة الدول العربية باعتبارها مفتاح العالم العربي، والمنظمة الرئيسية المعبّرة عنه. ولا بد أن أخبركم أنني أجريت محادثات هامة وشفافة مع القيادة المصرية. وأود أن أنقل لكم بعضاً مما دار الحديث بشأنه.

منذ سنوات عدة مضت، تجاوزنا عالمياً المشكلة الخطيرة المتمثلة في انقسام العالم على أساس أيديولوجي. واليوم ليس لدينا الحق في تقسيم العالم مرة أخرى على أساس ديني أو حضاري. ونحن نؤمن في هذا الإطار بأن دور جامعة الدول العربية وتعاوننا مع الجامعة هام للغاية.

نحن نتابع عمل منظمتكم باهتمام بالغ، وأبدينا اهتمامنا بخطاب الرئيس

مبارك في القمة العربية بالجزائر، ونتائج المؤتمر الذي تم عقده كجزء من تنفيذ مقررات إعلان الإسكندرية.

نحن نشارككم الرأي في أن الإصلاح في العالم العربي، والاتجاه نحو الديمقراطية، يجب أن يتما مع الأخذ في الاعتبار التقاليد والتاريخ والخصوصية الثقافية، والدين لدول المنطقة. إن دعم مؤسسات المجتمع المدني وتطوير نظام متعدد الأحزاب ينبغي أن يتم من خلال الحوار، وفي إطار من تطوير التشريعات الوطنية من دون تدخل خارجي. وإلا فإن هذا لن يكون سوى محاولة للحصول على مزايا من جانب واحد في العلاقات الدولية.

نحن راضون بالحوار التوافقي البنّاء مع الجامعة، ونسعى إلى الوصول إلى مذكرة للتعاون بين الأمين العام لجامعة الدول العربية ووزير الخارجية الروسي. كما نسعى إلى دعم الحوار بيننا على أعلى مستوى. في بداية التسعينيات تم افتتاح مكتب لجامعة الدول العربية في موسكو. وإنها لسعادة أن تكون هناك استمرارية في الاتصالات المتبادلة بيننا.

أخذاً في الاعتبار ما تقدم، وسعياً لتعزيز قناة الاتصالات الثنائية بين موسكو وجامعة الدول العربية، نقترح أن يكون سفيرنا بالقاهرة ممثلاً لروسيا لدى جامعة الدول العربية. وأطلب منكم سعادة الأمين العام، ومن كل الزملاء المجتمعين في هذه القاعة، التفكير في هذا الاقتراح، واتخاذ القرار المناسب، وإبلاغنا به من خلال القنوات الدبلوماسية.

نحن نقيّم عالياً دور جامعة الدول العربية في الترتيبات الخاصة بالشرق الأوسط، وأتفق أنه تم اليوم اتخاذ كل الإجراءات الإيجابية المسبقة لكسر الحلقة المفرغة لعملية السلام في الشرق الأوسط. أهم شيء هو دعم المناخ البناء لوقف المواجهات المسلحة واستئناف المحادثات. ونحن نؤيد الاتفاقات التي تم التوصل إليها في شرم الشيخ.

في نفس الوقت، نحن دائماً نقول، وأؤكد هذا مرة أخرى: نحن نؤمن أن عملية السلام في الشرق الأوسط يجب فرضها من خلال حل المشكلات السورية واللبنانية، والتي بدونها يستحيل الوصول إلى تسوية عامة ونهائية. ويتعلق بهذا أنني أود الإشارة إلى أن الرئيس السوري بشار الأسد قد التزم بتنفيذ كل الاتفاقات التي تم التوصل إليها بشأن سحب قواته من لبنان. وإننا نعلم أن هذا صاحبه عمليات معقدة في لبنان نفسه وفي المجتمع السوري. ولهذا السبب

نحن نحتاج إلى إرسال إشارة تأييد إلى الرئيس السوري والتعبير عن تفهمنا لما يفعله في إطار العلاقات اللبنانية ـ السورية ولتأييده.

إنني على ثقة من أن تجاوز الوضع في الشرق الأوسط سوف يساعد في ترتيب الأوضاع في العراق. وقد لاحظ السيد الأمين العام ذلك. روسيا مهتمة بأن يتجاوز الشعب العراقي الصعوبات بأسرع وقت ممكن، وبناء حياة يسودها السلام والاستقرار. إن الطريق إلى هذا يتضمن تحقيق مصالحة وطنية وتوافق في العراق، وتقوية الجيش الوطني، ومؤسسات فرض القانون، وحل لإجراءات وشروط انسحاب القوات الأجنبية من الأراضي العراقية.

في نفس الوقت، تتزايد أهمية الوصول إلى حل لإيجاد آلية للمشاركة الدبلوماسية الجماعية لعمليات ترتيبات الأوضاع في العراق. اليوم، عندما قابلني السيد الأمين العام في مكتبه، عرض عليّ خريطة هائلة للعالم العربي، وقال إننا جيران لروسيا. وهذا حقيقي. وروسيا كجار طيب، تعتزم بناء علاقات مع العالم العربي في كل مجالات التعاون، وسوف تقوم باستمرار ومثابرة كصديق. لقد أقمنا علاقاتنا بالعالم العربي على هذا النحو لعقود طويلة، وليس لدينا نية لتغيير أية تقاليد أو اتجاهات إيجابية اتبعناها. على العكس، سوف نقوّي فقط هذه الاتجاهات الإيجابية.

الملحق الرقم (١١)

خطاب الرئيس الروسي ديمتري مدفيديف في مقر جامعة الدول العربية في القاهرة (٢٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٩)

السيد الأمين العام المحترم

السادة السفراء

سيداتي وسادتي

يشرّفني أن أتحدث من منبر جامعة الدول العربية ـ إنها أول مرة أحضر فيها في هذه المنظمة الدولية ذات المكانة التي تضم دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتجمع ما بينها عرى التاريخ المشترك. إن منظمتكم تعتبر اليوم عاملاً هاماً في السياسة والاقتصاد والماليات على الصعيدين العالمي والإقليمي. وبدون مراعاة وجهات نظرها ومواقف البلدان الأعضاء فيها، لا يمكن ضمان معالجة الكثير من القضايا الدولية الحيوية للعالم المعاصر ـ وطبعاً لا يمكن بدون هذا تجاوز الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، والتطور بثبات، والمضي قدماً في الحوار بين الحضارات أو تسوية النزاعات الإقليمية.

وأشير إلى أنه في ظروف اختلال توازن الآليات العالمية العامة لإدارة الكون يزداد كثيراً دور المؤسسات الإقليمية وشبه الإقليمية. والآن تجري بصورة عاصفة في كثير من مناطق العالم، ومنها هنا في الشرق الأوسط، عمليات التمركز الإقليمي التي تأخذ الدول فيها المسؤولية، ليس فقط عن معالجة مشاكلها، بل والبحث عن أجوبة إقليمية لتحديات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في عصرنا الراهن. لقد أظهرت ذلك، ضمناً، القمتان اللتان عقدتا في

يكاترينبورغ على تخوم أوروبا وآسيا لمنظمتين فتيتين، هما منظمة شنغهاي للتعاون، ومجموعة «بريك» الاقتصادية.

ترتبط روسيا والعالم العربي بعلاقات الصداقة التقليدية والاحترام المتبادل. وخلال زيارتي الحالية أدركت مرة أخرى مدى عمق جذور الذاكرة التاريخية لدى أصدقائنا في الشرق الأوسط. إنهم هناك لا ينسون تلك الأزمان حين كانت بلادنا تقدم المساعدات الشاملة إلى الدول التي وقفت على أقدامها لتوّه في المنطقة. وأيامذاك، أي في فترة تصفية الاستعمار، أرسي الأساس لبناء نظام عالمي أكثر عدالة وعصرنة.

ونحن بدورنا في روسيا الاتحادية، نذكر كيف هبّ العالم العربي في أعوام التسعينيات العصيبة بالنسبة إلينا، لدعم وحدة أراضي بلادنا. ونحن نصبو إلى مواصلة تقاليد التعاون وتطوير الاتصالات مع البلدان الأعضاء في جامعتكم. إن العلاقات بيننا ذات قاعدة متينة. لقد بلغ الحجم الإجمالي للتبادل السلعي بين روسيا وبلدان جامعة الدول العربية ١٠ مليارات دولار سنوياً، وهذا رقم لا بأس به، ولو أن القدرات الكامنة للتعاون أعلى من هذا بكثير. ومن المهم للغاية توسيع التعاون في مجالي الاستثمار والطاقة، ومضاعفة عدد المشاريع المشتركة. ونحن نأمل في أن يعطي إعلان النوايا حول تأسيس منتدى التعاون الروسي ـ العربي نبضة جادة لهذه العمليات.

والاتجاه الهام الآخر الذي يتسم بأهمية أولية لحد كبير في بذل الجهود هو الاتصالات الإنسانية التي اغتنى تاريخها مع تطور العلاقات بين الدول. وفي حينه تلقى عدد كبير من جيل الشباب في بلدان الشرق الأوسط تعليمهم في المعاهد التعليمية السوفياتية، وكوّنوا عشرات آلاف العوائل المختلطة، كما أسهم أبناء بلادنا برصيدهم في قيام وتطور كثير من دول المنطقة، وتنمية الصناعات والزراعة والقوات المسلحة فيها. إن هذا كله شكّل بالإضافة إلى تسارع وتائر التبادل السياحي وفعالية المنظمات غير الحكومية، قنوات غير رسمية للتعامل.. شعبية إن جاز القول.

كما يبدو جلياً للعيان التقارب الروحي. وتعرف شعوبنا ليس بالسماع أهمية وقيمة التعايش السلمي والتعاون ـ إذ يسافر الحجّاج الروس إلى الأراضي المقدسة منذ ما لا يقل عن ألف عام، بينما يعيش ملايين المسلمين على امتداد القرون في روسيا في سلام ووئام مع جيرانهم من أبناء ١٦٠ شعباً وقومية،

وما يربو على خمسين طائفة دينية. إن الإسلام هو جزء لا يتجزأ من تاريخ وثقافة روسيا. إن احترام العقيدة والعادات والتقاليد على مدى القرون هو أساس السلام المدني في بلادنا.

ولديّ قناعة راسخة بأن التعاون الراهن بين روسيا والعالم العربي يمثل عاملاً هاماً جداً في السياسة العالمية. إنه قادر على تهيئة القاعدة لحل كثير من المشاكل الدولية والإقليمية. ومواقفنا متقاربة بهذا الصدد، ومنها في ما يخص معالجة المشاكل الخطيرة جداً ـ من الإرهاب والتطرف، والتسوية السلمية للنزاعات الإقليمية، وعدم انتشار السلاح النووي.

واليوم يعتبر من الأولويات الراسخة للسياسة الروسية دعم الاختلاط القائم على الاحترام المتبادل بين أبناء مختلف الطوائف. ويجري بنشاط في البلاد الحوار بين الأديان في داخل البلاد، ويضمن ذلك في إطار مجلس شؤون الأديان في روسيا الذي يضم رؤساء جميع الطوائف الدينية التقليدية. وقد تشكلت بمبادرة منا، وتعمل مجموعة: «الرؤية الاستراتيجية»، و«روسيا ـ العالم الإسلامي»، و«المنتدى الاجتماعي العالمي»، و«الحوار بين الحضارات». ونحن نشارك بفعالية في نشاط «ائتلاف الحضارات». وتقترن المبادرة الروسية لتكوين المجلس الاستشاري للأديان تحت رعاية اليونسكو بمبادرة العاهل السعودي الملك عبد الله حول إقامة تعاون مباشر مستمر بين الطوائف الدينية العالمية الرئيسية، وبضمن ذلك من أجل إعداد توصيات جماعية يمكن أن تناقش في هيئة الأمم المتحدة.

وأقول بصراحة إن روسيا ليست بحاجة إلى «ابتغاء صداقة» العالم الإسلامي؛ ليس فقط لأن بلادنا نفسها تعتبر جزءاً عضوياً من هذا العالم. إن عدد المسلمين في بلادنا يبلغ حوالى ٢٠ مليون مسلم، ولهذا بالذات كسبنا الدعم النشيط من قبل أصدقائنا من أجل الحصول على وضع مراقب في منظمة المؤتمر الإسلامي. ونحن نتوجه في المستقبل أيضاً نحو العمل المشترك الفعّال للبحث عن أجوبة للرد على جميع التحديات التي تواجه اليوم منطقة الشرق الأوسط والعالم أجمع.

ونحن ندرك عن قرب ونتفهم سعي الدول العربية إلى أن تجمع بشكل معقول ومنسجم في تطورها بين أحدث عناصر الحداثة واحترام التقاليد القومية والدينية. وبهذا يمكن فعلياً تعزيز الاستقرار السياسي وبلوغ الرفاه الاقتصادي

وخير المجتمع في المنطقة. وتوجد لدى العالم العربي أشياء كثيرة يمكن الاقتداء بها. ولهذا لا يجوز لأحد إعطاء الدروس أو فرض الديمقراطية، ناهيك عن التدخل من الخارج في شؤونه، وهذا برأينا ما لا يجوز السماح به على الإطلاق.

ويتنامى تفهم ذلك في العالم. والشاهد على ذلك الخطاب الذي ألقاه الرئيس الأمريكي باراك أوباما في جامعة القاهرة مؤخراً. ومن المهم جداً أن البعض صار يدرك ما يجري في العالم في ما يخص العدالة والاحترام المتبادل واحترام سيادة الدول والنظام العالمي. وهذا كله يخلق إمكانيات جديدة من أجل تأسيس أجندة التوحيد. ويتسم بالأهمية العنصر الأخلاقي في العلاقات الدولية، والقواعد الأخلاقية المشتركة بالنسبة إلى جميع الأديان السماوية، ومنها الإسلام طبعاً.

إن الأمن المعاصر غير قابل للتقسيم ـ ولا يمكن أن يتمتع طرف ما بالأمن على حساب أي طرف آخر. ونحن نعمل جهدنا انطلاقاً من هذا الموقف من أجل دعم تسوية أوضاع الأزمات والنزاعات التي ما زالت موجودة، ويا للأسف، في المنطقة، علماً أننا نفعل ذلك بالارتكاز على الجهود الجماعية، وطبقاً لأحكام القانون الدولي تماماً.

وبذلت روسيا، وتبذل، جهوداً نشيطة في مختلف مناطق النزاعات. ونحن ندعو بدأب إلى تطبيع الوضع في العراق على أساس بلوغ الوفاق الوطني، كما ندعم التسوية السياسية والدبلوماسية لقضية البرنامج النووي الإيراني، وتعزيز الاستقرار في لبنان، حيث جرت مؤخراً انتخابات برلمانية حرة وديمقراطية، وتجاوز أزمة دارفور في إطار احترام وحدة أراضي السودان واستقلاله. ولقيت صدى إيجابياً في المنطقة المفاهيم التي طرحتها روسيا في عام ٢٠٠٧ حول تأسيس منظومة للأمن الجماعي في منطقة الخليج العربي.

ونحن نتذكر جيداً أن القضية الفلسطينية، وإنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى، يعتبران المفتاح نحو التطبيع الشامل في الشرق الأوسط. ويبدو أنه لا يمكن ضمان الأمن الوطيد في الشرق الأوسط بصورة حقيقية إلا عن طريق إجراء تسوية عادلة وشاملة للنزاع العربي ـ الإسرائيلي. ويجب أن تكون النتيجة الأكيدة لهذه التسوية هي إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وذات السيادة، والقادرة على الحياة، وعاصمتها القدس الشرقية التي تتعايش في سلام وأمان مع جميع بلدان المنطقة، ومنها إسرائيل طبعاً. كما يجب إيجاد حل عادل أيضاً لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

إن روسيا لا يمكن أن تقف بلامبالاة حيال وضع الأماكن المقدسة في القدس الذي يجب أن يضمن دخول المؤمنين من أديان التوحيد الثلاثة إليها بحرية.

وفي جوهر الأمر أن موقفاً مماثلاً قد ورد في مبادرة السلام العربية التي أقرت في عام ٢٠٠٢ في القمة العربية في بيروت، وثبتت في جميع القمم العربية التالية. وقد رحبنا منذ البداية بهذه المبادرة وأيدناها. زد على ذلك أنها أصبحت بمشاركتنا الفعالة جزءاً لا يتجزأ من القاعدة القانونية الدولية لعملية السلام في الشرق الأوسط والمعترف بها.

ما هي المهمة الأساسية في المرحلة الراهنة؟ إنها استحداث استئناف المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية. إن توقفها قد طال أمده كثيراً، ويبعث على القلق المتزايد. يجب العمل بغية تهيئة الظروف من أجل إعادة إطلاق العملية السياسية، علماً أن هذا يجب ألّا يتم من نقطة الصفر، بل بمراعاة قاعدة القانون الدولي التي ذكرتها آنفاً وجميع الاتفاقيات والتفاهمات التي تم التوصل إليها سابقاً. ولا يمكن التراجع عن ذلك.

ينبغي العمل على أن يلتزم جميع الأطراف بالتعهدات التي التزمت بها في مكافحة الإرهاب والعنف، والتخلي عن أية أفعال وحيدة الجانب، وبضمن ذلك النشاط الاستيطاني الإسرائيلي. إن هذا سيقرر الحل النهائي للقضية.

واليوم، من المهم على الأخص استعادة وحدة الصفوف الفلسطينية على أساس مبادرة السلام العربية وميثاق منظمة التحرير الفلسطينية. ونحن نؤيد، وبضمن ذلك في اتصالاتنا الدولية، جهود مصر في مضمار تجاوز الانقسام الفلسطيني على أساس مقبول بالنسبة إلى المجتمع الدولي.

ولا بد من الاعتراف بأن النزاع العربي ـ الإسرائيلي يتسم بطابع شامل من حيث عواقبه بالنسبة إلى الحضارة العالمية، أي أن خطره شامل، وسيكون من الصعب على المجتمع الدولي، ما لم تتم تسويته بصورة عادلة، مواجهة كافة التحديات والأخطار في العالم. إن هذا التفهّم يكمن في أساس الموقف المتضامن لمجموعة «رباعي» الوسطاء الدوليين. وتدل على ذلك نتائج الاجتماع الخاص لمجلس الأمن الدولي حول الشرق الأوسط الذي عقد برئاسة روسيا في ١١ أيار/مايو. ولربما تتكون لأول مرة بعد انتهاء الحرب الباردة جبهة موحدة لدعم التسوية. وهذا أمر هام جداً.

يجب أن يكون مؤتمر موسكو حول الشرق الأوسط مرحلة هامة في أفعالنا. وقد دعت روسيا إلى عقده في عام ٢٠٠٥ هنا في القاهرة. ونحن نعرب عن الشكر لجامعة الدول العربية لدعمها له.

وقد حصلنا حتى اليوم على الموافقة المبدئية للمشاركة فيه من قبل جميع الأطراف، ومنها الحكومة الإسرائيلية الجديدة. وسأكون سعيداً بأن أرحب بالمندوبين الرفيعي المقام من بلدانكم في موسكو.

إن النظام العالمي العادل الجديد الذي دعونا جميعاً إلى قيامه سيعكس لأول مرة في القرون الأخيرة جميع التنوع الثقافي والحضاري للعالم. ويكمن في هذا أحد عناصره الأساسية. ويولي مع الماضي كل ما له علاقة بالدعاوى في التفوق الحضاري. ويجب ألا يخيف ذلك أي أحد، ويتسع فحسب أساس الحضارة البشرية العامة، التي يوجد الكثير من منابعها في الشرق، وبضمن ذلك في الشرق الأوسط، حيث ولدت هنا ثلاثة أديان سماوية.

أنا واثق أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية تتسم بطابع منهجي ومتحضّر. ولهذا يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار خبرة كافة التقاليد الثقافية. وأن أية محاولات لإبراز نماذج التطور والقيم بشكلها النقي غير التعدّدي ونشرها في العالم بأسره سيكون مآلها الفشل، أو أن تتحول إلى خيالات، وأحياناً إلى كوارث.

وفي الختام، أود التأكيد مجدداً أن تعميق التعاون مع الأقطار العربية هو شرط لازم للسياسة العالمية. وبالنسبة إلينا يعني ذلك الصداقة التي اختبرها الزمن، وتطابق المواقف من القضايا الدولية الرئيسية.

وأخيراً لدينا السعي إلى التعاون على أساس الثقة بأحدنا الآخر، وهذا كله يوفر آفاقاً طيبة جداً لنا.

وشكراً.

الملحق الرقم (١٢)

مذكرة تعاون
بين جامعة الدول العربية وروسيا الاتحادية
لإقامة منتدى التعاون العربي ــ الروسي



مذكرة تعاون
بين جامعة الدول العربية وروسيا الاتحادية
لإقامة منتدى التعاون العربي - الروسي

إن الدول العربية التي تمثلها جامعة الدول العربية وروسيا الاتحادية والمشار إليهما فيما بعد بالطرفين،

إدراكاً منهما على أهمية تنسيق الحوار السياسي والتعاون المتكامل بين الدول العربية وروسيا الاتحادية،

وإذ يعربان عن ارتياحهما للتطور الذي تشهده علاقات الصداقة العربية الروسية في شتى المجالات،

وإيماناً منهما بمتانة الأسس التي تقوم عليها الشراكة العربية الروسية المثمرة وإمكانياتها الكبيرة ودورها البناء في الشؤون الإقليمية والدولية،

وإذ يسعيان إلى فتح آفاق جديدة للتعاون في مختلف المجالات،

وتأكيداً على تمسكهما بالقانون الدولي، وإدراكاً منهما بأهمية تشكيل نظام دولي عادل تلعب فيه منظمة الأمم المتحدة دوراً محورياً،

اتفقا على ضرورة تطوير وتفعيل الحوار في المجالات المختلفة وإقامة المنتدى العربي – الروسي المشار إليه فيما بعد بالمنتدى لتحقيق هذه الأهداف.

1- المبادئ الأساسية لأعمال المنتدى:

1- مراعاة المبادئ وأعراف القانون الدولي المعترف بها من قبل الجميع والتمسك بحفظ السلم والأمن الدوليين وتوثيقهما.

2- تشجيع المبادرات التي تطرح في إطار منظمة الأمم المتحدة من أجل دعم الاستقرار الاستراتيجي في العالم ونزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية

3- احترام تنوع الثقافات والأنماط المختلفة التي تتماشى مع روح التسامح للمضي قُدماً نحو دعم حوار الحضارات.

4- توثيق صلات التفاهم وتوسيع الحوار السياسي وتنسيق التعاون في المجال الاقتصادي بين الطرفين.



II- مقاصد المنتدى:

1- دعم وتوطيد الطرفين لكافة الجهود الرامية لتحقيق السلم والأمن وضمان تعزيز التنمية المستدامة.

2- التعاون بين الطرفين من أجل التوصل إلى تسوية سلمية دائمة وعادلة وشاملة في الشرق الأوسط تقوم على أساس تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمبادئ التي أقرها مؤتمر مدريد للسلام ومبادرة السلام العربية.

3- تبادل الرؤى ووجهات النظر بشكل دائم حول القضايا الإقليمية والعالمية ذات الاهتمام المشترك.

4- دعم وتشجيع الجهود والمبادرات الرامية إلى تنفيذ القرار الخاص بالشرق الأوسط الصادر عن مؤتمر 1995 لمراجعة وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بشكله المتكامل بما في ذلك الجهود المبذولة من أجل إنشاء منطقة خالية من جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط.

5- تنسيق المواقف والجهود في إطار الأمم المتحدة والهيئات المتخصصة التابعة لها وفي إطار المؤتمرات الدولية التي تبحث القضايا المختلفة وخاصة قضايا البيئة وتغير المناخ والحفاظ على التراث الثقافي وحوار الحضارات وغيرها من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

6- تقييم وتحليل مستوى العلاقات بين الطرفين بشكل مستمر وتوسيع آفاقها في كل المجالات والبحث عن أنجح السبل لتوسيع نطاق الشراكة الذي يتفق مع مصالح الطرفين.

7- دعم وتطوير التعاون الاقتصادي والتجاري والمالي بين الطرفين بما في ذلك إنجاز المشاريع المشتركة.

8- توسيع وتبادل الخبرة في المجالات العلمية والتكنولوجية وبما في ذلك البحوث العلمية التطبيقية المرتكزة على ضمان التنمية المستدامة والبحث عن مصادر الطاقة المتجددة.

9- تشجيع التعاون في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

10- تفعيل التعاون في مجالات التعليم والثقافة وتنمية الموارد البشرية.



III- آليات عمل المنتدى:

1- عقد اجتماع سنوي للمنتدى بمشاركة وزراء خارجية الترويكا العربية وممثل رئيس القمة العربية والأمين العام لجامعة الدول العربية ووزير خارجية روسيا الاتحادية لإصدار بيان مشترك حول القضايا ذات الاهتمام المشترك على أن يتم عقد هذا الاجتماع بالتناوب في إحدى الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية وروسيا الاتحادية.

2- عقد دورة للمنتدى بمشاركة وزراء خارجية الدول الأعضاء في الجامعة ووزير خارجية روسيا الاتحادية مرة كل ثلاث سنوات في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة على هامش الدورات العادية لمجلس وزراء خارجية جامعة الدول العربية.

IV- مجالات وأشكال التعاون فيما بين دورات المنتدى:

أ- التعاون السياسي:

1- دعوة روسيا الاتحادية إلى حضور الدورات الاعتيادية للقمم العربية وفق اللوائح والإجراءات المعمول بها في جامعة الدول العربية.

2- عقد اجتماعات سنوية بين الأمين العام لجامعة الدول العربية ووزير خارجية روسيا الاتحادية على هامش دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

3- تشكيل لجنة مشتركة من كبار موظفي وزارة الخارجية الروسية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية وعقد اجتماع كل ستة أشهر بالتناوب في القاهرة أو موسكو بهدف إعداد دورات المنتدى ودعم التشاور في مجال السياسة الخارجية.

ب- التعاون في مجال الاقتصاد والتجارة والاستثمارات

1- بحث إمكانية عقد مؤتمرات حول قضايا التعاون في مجال الاقتصاد والتجارة والاستثمارات وتطوير الطاقة والاستخدامات السلمية للطاقة النووية وصناعة النفط والغاز وقضايا البيئة وتغير المناخ.

2- تشجيع الطرفين على مشاركة ممثليهما في التظاهرات الاقتصادية الدولية التي تعقد في روسيا الاتحادية وفي الدول الأعضاء لجامعة الدول العربية.

3- يعمل الطرفان على عقد منتديات للأعمال سنوياً في إطار مجلس الأعمال العربي الروسي.

4- دعم الطرفين للتعاون بين غرفة التجارة والصناعة الروسية واتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلدان العربية.



جامعة الدول العربية
الأمانة العامة

ج- <u>مجالات التعاون الأخرى:</u>

1- دعم وتطوير الاتصالات البرلمانية وتبادل الزيارات بين المؤسسات الاجتماعية لروسيا الاتحادية والدول الأعضاء لجامعة الدول العربية بما في ذلك جمعيات الصداقة.

2- تشجيع مشاركة ممثلي الطرفين في اللقاءات الدولية ذات الطابع العلمي والثقافي والحضاري المقامة في روسيا أو في الدول الأعضاء لجامعة الدول العربية.

3- النظر في إمكانية إجراء احتفالية لروسيا في العالم العربي وللعالم العربي في روسيا وكذلك عقد لقاءات لرؤساء الجامعات والمعاهد للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية وروسيا الاتحادية بالتناوب.

V- <u>تنفيذ أحكام المنتدى العربي- الروسي:</u>

1- إن الأمانة العامة ووزارة خارجية روسيا الاتحادية ستبذلان قصارى جهودهما فيما بينهما لإعداد خطة العمل لفترة الثلاث سنوات القادمة من أجل تنفيذ بنود مذكرة التعاون للمنتدى العربي-الروسي وتحقيق أهدافها.

VI- <u>الأحكام الختامية:</u>

إن هذه المذكرة لا تعتبر معاهدة دولية ولا يترتب عليها أية التزامات أو حقوق في إطار القانون الدولي وتدخل المذكرة حيز النفاذ من تاريخ توقيعها.

حررت في القاهرة بتاريخ 21 ديسمبر2009 من نسختين أصليتين باللغتين العربية والروسية ويكون لكل منهما نفس الحجية.

عــن روسيا الاتحادية	عــن جامعة الدول العربية
وزير الخارجية	الأمين العام

المراجـع

١ ـ العربية

كتب

الاتحاد السوفياتي والدول العربية، ١٩١٧ ـ ١٩٦٠. موسكو: جوسكوميزدات، ١٩٦١. [باللغة الروسية].

الاتحاد السوفياتي والشرق الأوسط. موسكو: وكالة نوفوستي، ١٩٧٢.

الاستراتيجية السوفياتية والبحر المتوسط. القاهرة: مطبعة أكاديمية ناصر العسكرية العليا، [د. ت.].

بريجنيف، ليونيد إيليتش. **على النهج اللينيني: خطب ومقالات**. موسكو: دار التقدم، ١٩٧٢.

بريماكوف، يفغيني. **حقول ألغام السياسة**. ترجمة عبد الله حسن. دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٨.

ــــــ . **الشرق الأوسط: المعلوم والمخفي**. ترجمة وتحقيق علي العرب وعبد السلام شهباز. دمشق: دار إسكندرون، ٢٠٠٦.

ــــــ . **العالم بدون روسيا**. ترجمة عبد الله حسن. دمشق: دار الفكر، ٢٠١٠.

التاريخ الحديث للشرق غير السوفياتي. موسكو: [د. ن.]، ١٩٦٣.

ستالين، جوزيف. **الماركسية والقضية القومية**. ترجمة رابطة الكتاب التقدميين. بيروت: دار النهضة الحديثة، [د. ت.].

دروزة، محمد عزة. **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها**. بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٥٩.

سفن روسية في الخليج العربي، ١٨٩٩ ـ ١٩٠٣ [مجموعة مقالات]. موسكو: دار التقدم، ١٩٩٠.

سليم، محمد عبد الرؤوف. **تاريخ الحركة الصهيونية الحديثة، ١٨٩٧ ـ ١٩١٨: القسم الأول**. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٤.

سميرنوف، ن. أ. **تاريخ الأديان والإلحاد**. موسكو: أكاديمية العلوم السوفياتية، ١٩٥٤.

الشاذلي، سعد الدين. **حرب أكتوبر**. باريس: مؤسسة الوطن العربي للطباعة والنشر، ١٩٨١.

طربين، أحمد. **محاضرات في تاريخ قضية فلسطين: منذ نشأة الحركة الصهيونية حتى نشوب الثورة الكبرى (١٩٣٦)**. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٥٨.

ـــــ . **الوحدة العربية بين ١٩١٦ ـ ١٩٤٥**. القاهرة: المطبعة الكمالية، ١٩٥٩.

غورياتشكين، غينادي. **روسيا ومصر في ضوء الأرشيفات الروسية: أواسط القرن الـ ١٩ ـ بداية القرن الـ ٢٠**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٢.

فاتولينا، ل. ن. **العرب في كفاحهم من أجل الاستقلال**. موسكو: دار التقدم، ١٩٥٧.

لاكور، والتر. **الاتحاد السوفياتي والشرق الأوسط**. بيروت: المكتب التجاري للطباعة والنشر، ١٩٥٩.

لوسيف، سيرغي ويوري تيسوفسكي. **الشرق الأدنى: البترول والسياسة**. موسكو: دار التقدم، ١٩٨٤.

لينين، فلاديمير إيليتش. **الأعمال الكاملة**. موسكو: دار التقدم، ١٩٧٧.

ـــــ . **حول وحدة الحركة الشيوعية العالمية**. موسكو: دار التقدم، ١٩٧٠.

ـــــ . **المختارات في ثلاثة مجلدات**. موسكو: دار التقدم، ١٩٦٨ ـ ١٩٧١. ٣ ج.

ـــــ . **المهام المباشرة أمام السلطة السوفيتية**. موسكو: دار التقدم، [د. ت.].

مرسي، فؤاد. **العلاقات المصرية السوفياتية (١٩٤٣ ـ ١٩٥٦)**. القاهرة: دار الطباعة الحديثة، ١٩٧٧.

مكاوي، نجلاء سعيد. **مشروع سورية الكبرى: دراسة في أحد مشروعات الوحدة العربية في النصف الأول من القرن العشرين**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠.

منصوروف، طائر. **القصة التاريخية للسفير نذير تيور ياقولوف في الجزيرة العربية**. موسكو: دار التقدّم، ٢٠٠٢.

المؤتمر الثالث والعشرون للحزب الشيوعي السوفياتي. موسكو: دار التقدّم، ١٩٦٦.

الموسوعة السوفياتية العظمى. تحرير سيرجي فاليوف [وآخرون]. موسكو: سوفيتسكايا إنسكلوبيديا، ١٩٥٠. ٥٠ مج.

هورويتز، جاكوب كولمان. **الصراع السوفياتي ـ الأمريكي في الشرق الأوسط: السياسة الأميركية في المنطقة خلال السبعينات**. بيروت: دار النفائس، ١٩٧١.

وثائق السياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي. موسكو: دار التقدّم، ١٩٦١. ٥ مج.

ياسين، صبحي. **حرب العصابات في فلسطين**. القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر؛ دار الكتاب العربي، ١٩٦٧.

يحيى، محمد كمال. **السوفييت والقضية الفلسطينية (١٩٤٨ ـ ١٩٦٧)**. القاهرة: دار الطباعة العربي للطبع والنشر والتوزيع، ١٩٨٦.

دوريات

أزفستيا: ٦/١١/١٩٥٦؛ ١٩/١٠/١٩٥٧؛ ٧ و٢٣/٢/١٩٥٨؛ ٢٦/١/١٩٦٤؛ ٢٩/٩/١٩٦٥؛ ٧/٦/١٩٦٧، و١٦/٨/١٩٦٧.

الأهرام: ١٨/٤/١٩٧١.

البـرافـدا: ١٩٥٦/٢/٢٥؛ ١٩٥٦/٨/١٠؛ ١٩٥٦/١٢/٢٨؛ ١٩٥٨/٢/١٥؛ ١٩٥٩/١/٢٨؛ ٢٥ و١٩٥٩/٢/٣٠؛ ١٩٦١/١٠/٧؛ ٢٠، ٢٥ و١٩٦٤/٥/٢٨؛ ١٩٦٤/٩/٦؛ ١٩٦٥/٩/١؛ ١٩٦٦/٦/٩؛ ١٩٦٦/١١/٢٢؛ ١٩٦٧/٦/٦؛ ١٩٦٧/٦/١١؛ ٢٠ و١٩٦٧/٨/٣٠؛ ١٩٧٠/١٠/٤؛ ١٩٧٠/١١/١١؛ ١٩٧١/٢/٢؛ ١٨ و١٩٧١/٤/٢٥؛ ١٩٧١/٩/٣؛ ١٩٧٣/١٢/٤، و١٩٧٧/١٢/-.

سوفريميني فوستوك: العدد ٥، ١٩٥٧.

سوفيتسكيا أتنوجرافيا: العدد ١، ١٩٥٧.

الشيخ، نورهان. «الاستمرار والتغير في السياسة الروسية تجاه العراق.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**. العدد ٢٤، خريف ٢٠٠٩.

ـــــ . «السياسة الروسية في المنطقة العربية: المنطلقات وحدود الدور.» **شؤون عربية** (جامعة الدول العربية): العدد ١٢٩، ربيع ٢٠٠٧.

ـــــ . «الشراكة العربية الروسية في ضوء مقتضيات المصلحة العربية.» **مجلة البحوث والدراسات العربية**: العدد ٥٠، حزيران/يونيو ٢٠٠٩.

مقلد، إسماعيل صبري. «السياسة السوفياتية والدول الأفرو آسيوية.» **السياسة الدولية**: تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٥.

أطروحات ورسائل جامعية

أحمد، أحمد يوسف. «السياسة السوفياتية تجاه إسرائيل، ١٩٤٨ ـ ١٩٥٦.» (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٤).

تقارير ودراسات

الشيخ، نورهان. «السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط في القرن الحادي والعشرين.» مركز الدراسات الأوروبية (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة)، ٢٠١٠.

٢ ـ الأجنبية

Books

Clinton, W. David (ed.). *The Realist Tradition and Contemporary International Relations*. Baton Rouge: Louisiana State University Press, 2007. (Political Traditions in Foreign Policy Series)

Deutsch, Karl. *Political Community and the North Atlantic Area*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1968.

Donnelly, Jack. *Realism and International Relations*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2000.

Etzioni, Amitai. *From Empire to Community: A New Approach to International Relations*. New York: Palgrave Macmillan, 2004.

_____ . *Political Unification: A Comparative Study of Leaders and Forces*. New York: Holt, Rinehart and Winston, 1965.

_____ . *Political Unification Revisited: On Building Supernational Communities*. New York: Lexington Books, 2001.

Hass, Ernst B. *Beyond the Nation-State*. Stanford, CA: Stanford University Press, 1964.

_____ . *The Uniting of Europe*. Stanford, CA: Stanford University Press, 1958.

_____ . *When Knowledge is Power: Three Models of Change in International Organizations*. Berkeley, CA: University of California Press, 1989.

Laird, Robbin F. and Erik P. Hoffmann (eds.). *Soviet Foreign Policy in Changing World*. New York: Aldine Publishing Company, 1986.

Mitrany, David. *A Working Peace System*. London: Royal Institute of International Affairs, 1943.

_____ . *The Functional Theory of Politics*. London: London School of Economics, 1975.

Nye, Joseph S. *Peace in Parts: Integration and Conflict in Regional Organization*. Boston, MA: Little Brown, 1971.

_____ , and Robert O. Keohane (eds.). *Transnational Relations and World Politics*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1981.

Russia and the Moslem World. Moscow: Russian Academy of Sciences Institute for Scientific Information in Social Sciences, Institute of Oriental Studies, 2005.

Williams, Michael C. *The Realist Tradition and the Limits of International Relations.* Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2005.

فهـــرس

ـ ن ـ

ـ هـ ـ

- و -

- ي -

هذا الكتاب

مرت العلاقات العربية ـ الروسية بحقب مختلفة، بدءاً بحقبة روسيا القيصرية، مروراً بالحقبة السوفياتية، وصولاً إلى حقبة روسيا الاتحادية. وقد اتخذ الموقف الروسي من القضايا العربية، في كل هذه الحقب، اتجاهاً مغايراً لاتجاهات ومواقف الدول الكبرى والقوى العظمى الأخرى، وبخاصة الغربية منها، التي تعاملت مع المنطقة العربية وفق مصالحها الاستعمارية، التي قامت على نهب الثروات الطبيعية لهذه المنطقة، وتعميق مسارات التخلف والتبعية فيها، وتقسيمها وضرب أي مشروع وحدوي استقلالي بين أقطارها أو شعوبها، فضلاً عن زرع الكيان الصهيوني في أرضها بهدف ضمان السيطرة عليها.

في حين كان لروسيا في حقبها المختلفة تلك مواقف مغايرة تجاه هذه القضايا؛ بدءاً من موقفها حيال المشاريع الوحدوية العربية وصولاً إلى موقفها من المشاريع الاستعمارية لتقسيم المنطقة العربية.

يعرض هذا الكتاب الموقف السوفياتي، ثم الروسي، من مشروعات الوحدة العربية، بدءاً من مشروع الشريف حسين في مطلع القرن العشرين، مروراً بإعلان قيام جامعة الدول العربية، ثم إعلان الجمهورية العربية المتحدة وغيرها من المشاريع الاتحادية بين بعض الأقطار العربية، وصولاً إلى التجمعات الإقليمية في ثمانينيات ذلك القرن.

كما يتتبّع الكتاب الموقف السوفياتي، ثم الروسي، من القضايا العربية المفصلية التي أثرت على نحو مباشر في مسار الوحدة العربية والعمل العربي المشترك، بدءاً بالثورة العربية الكبرى عام ١٩٣٦، مروراً بالصراع العربي ـ الإسرائيلي وحروبه المتتالية، ثم بالغزو الأمريكي للعراق، وصولاً إلى عصر الانتفاضات العربية وما رافقها من أحداث وتحولات خلافية.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)
e-mail: info@caus.org.lb
Web site: http://www.caus.org.lb

الثمن: ١٢ دولاراً
أو ما يعادلها

ISBN 978-9953-82-578-6
9 789953 825786